

العلوم الاجتماعية الاشكاليات والتحديات

تحرير وإشراف الدكتور

بحري صابر

مجموعة من المؤلفين

المركز الديمقراطي العربي



رقم التسجيل: VR.33885.B



gg71088555 www.gograph.com



Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
<http://democraticac.de>



الطبعة الأولى جوان 2018
رقم التسجيل: VR.33885.B

المؤلف: مجموعة من المؤلفين
تحرير وإشراف: بحري صابر
كتاب : العلوم الاجتماعية الإشكاليات والتحديات
رقم تسجيل الكتاب:

VR.33885.B

الطبعة: الأولى

جوان 2018

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

برلين _ ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق إستعادة

المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي

برلين - ألمانيا.

2018

**All rights reserved No part of this book may be
reproduced. Stored in a retrieval System or transmitted in
any form or by any means without prior Permission in
writing of the publisher**

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany:

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail: info@democraticac.de

P.hD candidate: Ammar Sharaan

Chairman ” Democratic German Center

إهداء

إلى كل باحث يسعى لتطوير
المعرفة

إلى كل طلاب المعرفة الذين
يسيرون في طريق البحث العلمي
رغم مشاقه وصعوباته

إلى كل من يسعى كل يوم أن يخلد
إسمه بأحرف من ذهب في سماء
البحث العلمي

إلى كل هؤلاء نهدي ثمرة هذا
العمل المتواضع

العلوم الاجتماعية الإشكاليات والتحديات

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ.عمار شرعان

تحرير وإشراف الدكتور

بحري صابر

رئيس اللجنة العلمية للكتاب:

الدكتور بحري صابر، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02/الجزائر

اللجنة العلمية:

الدكتور تومي الطيب، جامعة محمد بوضياف المسيلة/ الجزائر.

الدكتور جلال حسن أحمد مجاهد، جامعة الأزهر، مصر.

الدكتور رشيد السعيد، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02/ الجزائر

الدكتور عدنان عبد الخفاجي، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة/ العراق

الدكتورة خرموش منى، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02/ الجزائر

لجنة القراءة:

أ. شلابي وليد، جامعة بسكرة/ الجزائر.

أ. شيخاوي صلاح الدين، جامعة بسكرة/ الجزائر.

فكرة كتاب العلوم الاجتماعية الإشكاليات والتحديات

تعتبر العلوم الاجتماعية من العلوم التي قدمت للبشرية مساهمات كبيرة في مختلف مجالات الحياة وميادينها الأساسية، وفي خضم ما يعيشه العالم اليوم من تناقضات وتشابكات تعيش هذه العلوم من ناحية التنظير والتطبيق العديد من الإشكاليات والأزمات خاصة في الوطن العربي، وقد شكلت هذه الإشكاليات في الكثير من الأحيان معيقا في تطور العلوم الاجتماعية وإزدهارها لذا وإنطلاقا مما تشهده هذه العلوم من ناحية التطبيق جاءت فكرة هذا الكتاب لتؤسس لأهم الإشكاليات التي تعيق تطبيق وتطوير وتقديم العلوم الاجتماعية، وفي ظل هذه الإشكاليات تقف الكثير من التحديات التي تراهن عليها المجتمعات والدول لتصبوا لأهدافها عن طريق هذه العلوم.

أهداف الكتاب: تكمن أهداف الكتاب في ما يلي:

- تحديد أهم الإشكاليات التي تعيق تطور وتقديم العلوم الاجتماعية في الوطن العربي.

- معرفة أهم التحديات التي تراهن عليها الدول والمجتمعات.

- نشر المعرفة في مختلف ميادين العلوم الاجتماعية أين سيكون هذا الكتاب كمصدر معرفي يرجع إليه الطلاب والمهتمين بشؤون العلوم الاجتماعية.

محاوَر الكتاب:

المحور الأول: إيستمولوجية العلوم الاجتماعية.

المحور الثاني: واقع العلوم الاجتماعية (علم النفس، علوم التربية، أرطوفونيا، علم الاجتماع، الخدمة الاجتماعية، الديمغرافيا...).

المحور الثالث: إشكاليات العلوم الاجتماعية ومعيقاتها (المناهج، طرق التدريس، واقع المعرفة، سوق العمل، طبيعة المنظومة التعليمية...).

المحور الرابع: علاقة العلوم الاجتماعية بالمجتمع المحلي.
المحور الخامس: علاقة العلوم الاجتماعية بالجماعات العلمية(الهيئات العلمية، مراكز الدراسات، مخابر البحث، الجامعة).
المحور السادس: أزمة العلوم الاجتماعية.
المحور السابع: الاتجاهات العالمية والمحلية في العلوم الاجتماعية.
المحور الثامن: الآفاق المنتظرة من العلوم الاجتماعية.

ملاحظة: المقالات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ويتحمل كل باحث أي مسؤولية عن مقاله المنشور.

فهرس المحتويات

العلوم الاجتماعية أي إشكاليات في التكوين في ظل واقع الممارسة – علم النفس العمل والتنظيم في الجزائر كميداني تطبيقي نموذجاً-.

بحري صابر،.....13.

من علم النفس إلى علم النفس التربوي بالمغرب.

أحمد معد،.....29.

واقع علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية.

بن شرقية الزهرة،.....52.

إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية.

مريم شريط،.....65.

إشكالية المنهج في البحوث الأنثروبولوجية.

كمال بوغديري،.....76.

التربص في ميدان علم النفس كمدخل للممارسة النفسية بين إشكاليات الواقع وتصور الحلول.

خرموش منى،.....97.

أزمة الثنائيات في التنظير والممارسة السوسولوجية: من جدل الاختزالية إلى أفق التلازمية؛ ثنائية (الذاتي، الموضوعي) نموذجاً.

ليندة العابد،.....110.

العوامل المحددة لتصور طلبة العلوم الاجتماعية لواقع العمل بعد التخرج -
دراسة ميدانية بجامعة العربي بن مهيدي بألم البواقي -

129.....، فضلون الزهراء،

أخلاقيات مهنة الأخصائي النفسي الإكلينيكي بين الواقع والتنظير حسب
طلبة السنة الثانية ماستر تخصص علاجات نفسية بجامعة سطيف 2.

144.....، جبار رتبية،

مدى إدراك الأسرة الجزائرية لدور الأخصائي النفسي العيادي - دراسة
استكشافية-.

159.....، فريحات فاطمة الزهراء،

صعوبات ومعيقات النشر في المجالات الوطنية والدولية المحكمة من
وجهة نظر أساتذة العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة
سطيف 2(الواقع والتحديات).

172.....، زرقان ليلي،

دور رأس المال الاجتماعي في تحقيق المزايا التنافسية الأخلاقية للمنظمة.

188.....، نمديلي أسماء،

إسهامات السيكدينامية في تفسير بعض سلوكيات القادة والمسيرين.

203.....، بوكصاصة نوال،

- ميراث علم الاجتماع الحضري وتحديات الألفية الثالثة.
السعيد رشيدي،226.
- واقع علم الاجتماع في العالم العربي -الأزمة أم القطيعة-.
بوخيظ سليمة،238.
- المحلي" المفهوم المركزي المتجدد في الدراسات الاجتماعية في
المغرب "السوسيولوجيا القروية" و "جغرافية الأرياف" نموذجاً.
ميلود الرحالي،255.
- الإخفاق السوسيولوجي في الوطن العربي.
كريمة فلاح،298.
- مشروع العيادة الاجتماعية.
حازم محمد إبراهيم مطر،312.

تقديم:

لا يمكن لأي دولة أن تنمو وتتطور دون أن تطور مجال البحث العلمي الذي يعد الركيزة الأساسية لأي رقي يمكن أن تنشده الدول اليوم، وتطوير البحث العلمي لا يكون في مجال دون غيره ذلك أن كل العلوم تتكامل فيما بينها لتحقيق هدف واحد وهو خدمة الإنسان بالدرجة الأولى، لذا فيخطأ من يعتقد أن الإهتمام بمجال دون غيره هو المنفذ للتطوير ذلك أن المنفذ الوحيد لتطور وتقدم الأمم هو إيلاء كل مجال حقه دون أي تمييز أو تعصب وهو المسار الذي ننطلق منه للتطوير.

ومن هذا المنطلق فإن العلوم الاجتماعية بمختلف مجالاتها (علم النفس، علم الاجتماع، علوم التربية، الأطفونيا.. إلخ) وتخصصاتها تلعب دورا محوريا في رقي المجتمعات وتطورها إذ يسعى الباحثون لتقديم جل معارفهم الإنسانية والاجتماعية من خلال بلورة فكر إجتماعي يخدم المنطلقات الحضارية لأي مجتمع، خاصة وأن مجال الإهتمام واحد ألا وهو الإنسان.

ولأن العلوم الاجتماعية تهتم بالإنسان بالدرجة الأولى سواء في نسقه الاجتماعي أو نسقه السيكولوجي أو ذلك النسق التربوي أو حتى الإقتصادي والسياسي والاعلامي فإن مجال إهتمامها جعلها في الكثير من الأحيان محور الكثير من الدراسات التي لا تزال تقام لحل المشكلات التي تعاشها المجتمعات، خاصة وأن الدول التي تريد لنفسها المضي قدما نحو الأمام تجعلها محور الإهتمام لتحقيق إستراتيجية فعالة لبناء البنى التحتية الاجتماعية التي تمثل الشخصية القاعدية للمجتمع إن صح التعبير، كما أن ذلك جعلها في المقابل تشهد العديد من الإشكاليات والتحديات المحلية والعالمية.

ولعل التطور الحاصل في المجتمعات اليوم أظلى بظلاله على محتوى البحوث والدراسات التي يتم إنجازها هنا وهناك، وهو ما جعل العلوم الاجتماعية كأحد المجالات الأساسية اليوم تشهد العديد من الإشكاليات التي ما فتأت تطرح في الكثير من الجلسات واللقاءات العلمية والتي طرحها باحثون وأكاديميون متخصصون في محاولة منهم للإجابة عن تساؤل جد هام، وهو أين نحن اليوم؟

إن الإجابة على هذا التساؤل تجرنا لمعرفة تلك الإشكاليات التي تتبلور يوما بعد يوم في مجال العلوم الاجتماعية، وهي إشكاليات تتعلق بطبيعة العلوم الاجتماعية والمواضيع التي تتناولها والكيفية التي تتم من خلالها الدراسات والإجراءات، وكذا إشكاليات أخرى تتعلق بالواقع المعاش في جانبها التكنولوجي والمعرفي والإتصالي، إضافة لتلك الإشكاليات التي تتعلق بالممارسة الوظيفية أو المهنية والتي ترتبط إرتباطا وثيقا بسوق العمل، وهنا دائما ما تطرح إشكالية أساسية وهي ماذا قدمت العلوم الاجتماعية للمجتمعات؟ وهل قدمت شيء معين للإنسان؟ وإن قدمت حقا فما هو؟، ولعل هذا الإشكال يبرز وبحدة في مجتمعاتنا العربية بالنظر

لخصوصياتها من جهة، ومن جهة أخرى بالنظر لطبيعة المعرفة الاجتماعية، وهنا يستلزم علينا معرفة هل قدمت العلوم الاجتماعية العربية إضافات في مجال المعرفة الإنسانية من جهة، وهل عالجت المشكلات والقضايا الراهنة التي تمس المجتمع المحلي كل من زوايته ومنظاره الخاص وفي ظل مقارباته المعرفية؟ وإلى أي مدى ساهمت في ذلك؟ وما نوعية المساهمة؟

ولعل الإجابة على هذه الأسئلة تدفعنا لمعرفة أو المرور بالمعوقات التي تقف حائلا أمام المعرفة في العلوم الاجتماعية وهي معوقات ترتبط بالمقاربات المعرفية والمنهجية وكذا بالمحلية، ضف إلى ذلك تلك المعوقات التي تتعلق بالتكوين وجودة البحوث وهي تركز على الباحثين في هذا الحقل المعرفي.

إن الإشكاليات في العلوم الاجتماعية كثيرة ولا يمكن معالجتها بهذه السهولة التي يمكن تصورها فهي متشابكة إلى حد قد يصعب تناولها أو تجزئتها، لذا فإن ما سيتم تناوله في هذا المقام هو محاولة جادة لتوضيح الرؤية وتقديم العلاج لبعض الإشكاليات التي دائما ما تطرح في مجالات العلوم الاجتماعية وفق مقاربات بحثية وزوايا معرفية متباينة إلى حد ما، وهذا يرجع بالأساس لطبيعة العلوم الاجتماعية في حد ذاتها.

لذا وفي ظل الإشكاليات في العلوم الاجتماعية فإنه من الضروري جدا معرفتها من أجل محاولة معالجتها وإيجاد حلول لها، وهو ما يسمح لهذه العلوم بتقديم مساهماتها في التنمية المحلية والعالمية، خاصة في ظل عولمة العلوم التي تعد أحد إشكاليات العلوم الاجتماعية اليوم.

وفي مقابل الإشكاليات تبرز العديد من التحديات المحلية والدولية والعالمية التي تقف أمام مجالات العلوم الاجتماعية، والتي تجعل من أمر تظافر الجهود لتذليل ومواجهة هذه التحديات أمر ممكنا ما إن توافرت الإمكانيات اللازمة والإرادة القوية لمعالجة هذه التحديات والرهانات التي تبقى منتظرات مستقبلية للعلوم الاجتماعية.

إن أزمة العلوم الاجتماعية اليوم تحتاج للكثير من الرؤى الإستراتيجية للتخطيط لمستقبل هذه العلوم في ظل الرهانات والتحديات خاصة العالمية منها، فتطوير العلوم الاجتماعية لا يمكن أن يكون دون الإنطلاق من المحلية نحو العالمية في ظل المقاربات التي أضحت تثير جدلا كبيرا ببروز العولمة وما تضيفه هذه الظاهرة من عناصر تمس بالكيان الاجتماعي للمجتمع المحلي.

وعلى الرغم من أن العلوم الاجتماعية في العالم العربي تتشابك وتتداخل فيما بينها في الكثير من العوامل التي تحرك الإشكاليات والتحديات، وهي تلك المتعلقة بالمنهج، وطرق التدريس، وكيفية إجراء البحوث والدراسات، وواقع المعرفة وتصوراتها، وسوق العمل ومتطلباته، وطبيعة المنظومة التعليمية، وجودة

المخرجات التعليمية، ولعل حل مختلف هذه الإشكاليات من طرف النخبة أو القائمين أو المهتمين من باحثين وطلبة ودارسين وحكومات يمكن من خلال الإجابة على تساؤل في غاية الأهمية، وهو ماذا نريد من العلوم الاجتماعية في بلداننا؟، والإجابة على هذا السؤال الجد مهم سيحدد لنا لا محالة تلك الأهداف المسطرة أين نرسم خطة نحو المستقبل لتطوير هذه العلوم ومحاكاتها بما يخدم المصالح المحلية، وهنا يمكن أن نتحدث عن تنمية محلية في ظل تلك العلاقة مع العلوم الاجتماعية.

وعلى الرغم من الإشكاليات والتحديات إلا أن هناك الكثير من الآمال المنتظرة من العلوم الاجتماعية والتي يجب أن تقدمها لمجتمعاتها، وهي آفاق يمكن تحقيقها في سبيل تطوير المعرفة الاجتماعية في العالم العربي، فالواقع الذي تشهده هذه العلوم لا يعد مبررا للمهتمين بهذا المجال للوقوف مكتوفي الأيدي أمام ما يحصل هنا وهناك والذي يدخل ضمن إطار مساقهم المعرفي، لذا فمن المهم أن نعمل جميعا على التدخلات في المضامين الاجتماعية بما يخدم المقاربات المحلية، خاصة وأنه يمكن أن ننطلق من هذه العلوم لتطوير باقي العلوم الأخرى الموازية لها أو القريبة منها.

وعليه فإننا سنحاول من خلال مختلف الأبحاث المقدمة أن نعالج ولو جزئية صغيرة من الإشكاليات والتحديات في مجالات العلوم الاجتماعية.

د. بحري صابر

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02/الجزائر

العلوم الاجتماعية أي إشكاليات في التكوين في ظل واقع الممارسة — علم النفس العمل والتنظيم في الجزائر كميداني تطبيقي نموذجاً—

د.بحري صابر

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02/الجزائر

مقدمة:

يعد علم النفس العمل والتنظيم من بين الميادين التطبيقية لعلم النفس إذ يعد من بين أهم التخصصات التي لاقت نجاحات عدة خاصة في مجال إدارة وتسيير المورد البشري الذي لن يتأتى إلا من خلال مختلف مجالات علم النفس العمل والتنظيم من تحليل عمل، وتحليل الفرد، وعمليات الإختيار المهني والاستقطاب، وكذا التكوين المهني والأرغوميا المعرفية والتصميمية والبيولوجية والعصبية ودراسة سلوك المستهلك وغيرها من المجالات الكثيرة والمتعددة التي تسعى كلها لتحقيق التوافق المهني للفرد العامل في المنظمة من خلال إدراك أهمية إدارة وتنمية الموارد البشرية لتطوير أداء الأفراد والمنظمات بما يعكس على الكفاية الإنتاجية لأي منظمة مهما كان نوعها وحجمها وطبيعة نشاطها.

إن علم النفس العمل والتنظيم في الجزائر وبالرغم من أنه يدرس على مستوى الجامعة منذ سنوات إلا أنه ولغاية اليوم لم يلقى المكانة اللازمة له كتنخصص يساهم في تنمية وتطوير المورد البشري في الجزائر ومن تفعيل دور المورد البشري في الإقتصاد الوطني أين يتحول إلى منتج لمختلف الخدمات والمنتجات التي من شأنها تحسين وتنويع الإقتصاد الوطني، ويرجع ذلك للعديد من العوامل المتشابكة فيما بينها والتي جعلته لا يلقى الأهمية اللازمة في ظل الأهمية التي يكتسبها في مختلف دول العالم إذ يعول عليه كثيرا في تطوير المنظمات وتحسينها، ولعل من بين أهم هذه العوامل هو طبيعة التكوين وجودته وكذا نظرة التشريعات القانونية له أين لم يجد له مكانا في ظل رؤية تشريعية وظيفية في الجزائر.

لذا فإن السؤال الذي كان دائما يطرح نفسه لما تكون الجامعة هل هي تكون لسوق العمل أي أنها تخرج مجموعة من الطلبة كي يلتحقوا مباشرة بأماكن عملهم ويكون هؤلاء الطلبة ذوو كفاءات كما يطلبها سوق العمل أي أن بروفيال التكوين قائم على أساس سوق العمل وما يطلبه عن طريق تحديد احتياجات سوق العمل قبل بداية أي تكوين معين، أم على سوق العمل أن يتكيف معها أي أن الجامعة تكون وفق أطر معرفية عالمية أو خاصة وعلى سوق العمل أن يكيف طلباته لليد العاملة وما ينتظره منها وفق ما تم برمجته في الجامعة وهنا الجامعة لا تحتاج لسوق العمل فهي المسئول الوحيد عن التكوين الذي يتلقاه سوق العمل ويكيف نفسه معه، وتلك الإشكالية المطروحة منذ مدة تجعل عملية التفكير في حلها من خلال سن القوانين

والتشريعات المنظمة لمهنة عمل الأخصائي في مجال علم النفس العمل والتنظيم أكثر من ضرورة وحتمية.

...إن مختلف الإشكاليات دائما ما تطرح في مجال العلوم الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة بطبيعة ونوعية التكوين على غرار المناهج والبرامج الدراسية النظرية والميدانية، ولعل حل هذا الإشكال يجعلنا نطرح وبكل واقعية إشكالية التكوين في ظل واقع الممارسة، والحديث عن واقع الممارسة يجربنا لا محالة للحديث عن واقع النشاط والواجبات والمسؤوليات وبالأحرى تلك الوظائف التي يتقلدها الحاصل على شهادة في تخصص علم النفس العمل والتنظيم.

إن كل ذلك يجعلنا نحاول أن نتساءل في هذا المقام هل هناك نصوص قانونية تنظم مهنة الأخصائي في علم النفس العمل والتنظيم في الجزائر؟ وما هي أهم الوظائف التي يمكن أن يتقلدها في مختلف القطاعات في الجزائر؟ وما هي المهام والواجبات التي يقوم بها في ظل هذه الوظائف؟ وأين علم النفس العمل والتنظيم- تكوين الأخصائي في الجامعة- من ما يقوم به في الواقع؟.

وللإجابة على هذا الإشكال سنتطرق لعملية جد جوهرية تتعلق بعلم النفس العمل والتنظيم أين سنعكس تصوراتنا كأساتذة في تخصص علم النفس العمل والتنظيم لهذا التخصص الميداني التطبيقي من خلال:

عرض أهم الوظائف التي يمكن أن يتقلدها الأخصائي في علم النفس العمل والتنظيم.

تحديد أهم مهام الأخصائي في علم النفس العمل والتنظيم في ظل وظائفه والمناصب التي يتواجد بها.

واقع علم النفس العمل والتنظيم بالمقارنة بين مهام الأخصائي في علم النفس العمل والتنظيم، وكذا المهام التي يقوم بها في الواقع العملي.

1. الوظائف التي يمكن أن يتقلدها المختص في علم النفس العمل والتنظيم ومهامه في ظل وظائفه والمناصب التي يتواجد بها.

متصرف إداري:

بالرغم من أن وظيفة المتصرف الإداري هي وظيفة إدارية بحتة إلا أن المشرع الجزائري قد أعطى لحامل شهادة ليسانس أو ماستر أو ماجستير في علم النفس العمل والتنظيم الحق في شغلها مثله مثل بعض التخصصات التي تشترك فيها كتخصص علوم قانونية وإدارية، وعلوم إقتصادية وهو ما يؤكد من جهة مدى تشعب تخصص علم النفس العمل والتنظيم كتخصص إداري بالإضافة لكونه أبرز تخصصات علم النفس، وفي هذا الإطار فإن حامل شهادة ليسانس علم النفس العمل

والتنظيم الذي يشغل وظيفة متصرف إداري لا تختلف وظيفته عن باقي التخصصات الأخرى ذلك أن المشرع لم يفرق بين التخصصات بقدر ما إهتم بالوظيفة في حد ذاتها وهذا ما نلاحظه من خلال إقراره لمهام المتصرف الإداري في المرسوم التنفيذي رقم 04-08 المؤرخ في 11 محرم عام 1429 الموافق 19 يناير سنة 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك المشتركة في المؤسسات والإدارات العمومية، فقد أكدت المادة 15 من المرسوم المذكور أعلاه أن المتصرف الإداري يضطلع بعدة مهام فهو يمارس "نشاطات الدراسة والرقابة والتقييم، ويتولون بهذه الصفة معالجة جميع المسائل المتعلقة بصلاحياتهم ويسهرون على تطبيق القوانين والتنظيمات في هذا المجال، ويكلفون زيادة على ذلك بالمبادرة بكل التدابير الرامية إلى تحسين التسيير المرتبط بميدان تدخلهم" (المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 04-08، 2008، ص6)، ومنه نجد أن المختص في علم النفس العمل والتنظيم هنا يضطلع بمهام إدارية وقانونية بحتة باعتبارهم أحد العناصر الفعالة في العملية الإدارية في المؤسسات العمومية التي يشتغلون بها.

أما عن طريق توظيف المتصرفون فهو يتم بالنسبة لتخصص علم النفس العمل والتنظيم لكل حامل لشهادة ليسانس علم النفس العمل والتنظيم وذلك بمسابقة عن طريق الاختبارات، فالمشرع حينما قال أنه "يوظف أو يرقى بصفة متصرف:"

(2) عن طريق المسابقة على أساس الاختبارات الحائزون شهادة الليسانس في التعليم العالي أو شهادة معادلة لها" (المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 04-08، 2008، ص6)، وهو ما يؤكد أنه ليست هناك أفضلية في التوظيف في هذا المنصب للمختص في علم النفس العمل والتنظيم بل إنه يجتاز مسابقة على أساس الاختبار ونجاحه مرهون بالمسابقة التي تتم لجميع التخصصات دون تفضيل تخصص على الآخر.

وإن كان حامل شهادة ليسانس علم النفس العمل والتنظيم يرقى أو يوظف في رتبة متصرف إداري فإن حامل شهادة ماجستير في علم النفس العمل والتنظيم يشغل منصب متصرف إداري رئيسي وهي رتبة تأتي بعد رتبة متصرف مباشرة أي أنها أعلى من رتبة المتصرف الإداري، وهي وظيفة إدارية لا تختلف عن وظيفة المتصرف في طابعها مع أنها تختلف في واقع المهام التي يقوم بها حسب نص القانون الأساسي الخاص بالأسلاك المشتركة، أين أكد المشرع في المادة 16 من المرسوم المذكور أعلاه أن المتصرف الرئيسي يمارس "كل في ميدان إختصاصه نشاطات التصميم والتقييس القانوني، ويحفظون بهذه الصفة مسار المساعدة على إتخاذ القرار من خلال إعداد دراسات وتقارير تتعلق بمسائل خاصة، ويحضرون زيادة على ذلك النصوص القانونية ذات الطابع العام أو الخاص ولاسيما منها المشاريع التمهيدية للقوانين وكذا مشاريع النصوص التنظيمية وجميع

الأدوات القانونية الأخرى ذات الصلة" المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 08-04، 2008، ص6)، ومن هنا نجد أن وظيفة المتصرف الرئيسي هي ذات صبغة إدارية وقانونية بحتة لا تختلف عن وظيفة متصرف إداري أين يجري المتصرف الرئيسي دراسات وتقارير تطلب منه في إطار تخصصه في المؤسسة التي يعمل بها.

أما مسألة توظيف المتصرف الرئيسي حامل شهادة ماجستير علم النفس العمل والتنظيم فهي لا تختلف عن غيره من باقي التخصصات التي يشترك فيها معهم والتي تتم" عن طريق المسابقة على أساس الإختبارات الحائزون شهادة الماجستير أو شهادة معادلة لها" المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 08-04، 2008، ص6)، وهو ما يؤكد أن النجاح في هذه المسابقة غير مرهون بتخصص دون غيره بل بكفاءة الفرد طالب الوظيفة.

مستشاري التوجيه في قطاع التكوين المهني:

لقد أكد المرسوم التنفيذي رقم 09-93 المؤرخ في 26 صفر عام 1430 الموافق 22 فبراير سنة 2009 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتكوين والتعليم المهنيين على أهمية المختص في علم النفس العمل والتنظيم (حامل شهادة ليسانس علم النفس العمل والتنظيم) بشغل وظيفة مستشار التوجيه في قطاع التكوين المهني أين يكلف بالعديد من المهام التي تدخل ضمن صميم الوظيفة التي يقوم بها، فهو زيادة على المهام المسندة إلى العاملين التقنيين النفسانيين والتي تتمثل فيما يلي"

- المشاركة في تنظيم إختبارات نفسية تقنية للمترشحين قصد توجيههم إلى التكوين الذي يطابق قدراتهم الجسمية والذهنية،
- مساعدة المتربصين والتلاميذ والممتهين أثناء تكوينهم بالتنسيق مع الأستاذ المكلف بالتكوين في جميع أنماط التكوين وإقتراح إعادة التوجيه إذا إقتضى الأمر ذلك إستنادا إلى تقييم دائم لكفاءاتهم،
- المشاركة في التحقيقات والدراسات وسبر الآراء في إطار تطابق التكوين مع التشغيل،
- مرافقة المتربصين والتلاميذ والممتهين خلال طور التكوين." (المادة 79 من المرسوم التنفيذي رقم 09-93، 2009، ص17)

وبالإضافة للمهام التي يشترك فيها مستشار التوجيه في مراكز التكوين المهني مع التقنيين النفسانيين فهو يقوم بمهام أخرى تدخل في صميم عمله كأخصائي في

التوجيه والإرشاد والتي تتمثل حسب المادة 80 من المرسوم المذكور أعلاه فيما يأتي"

-تنسيق وتخطيط الأنشطة المتعلقة بتوجيه المترشحين للتكوين،

-ضمان متابعة المتربصين والتلاميذ والمهنيين الذين يعانون صعوبات من الناحية النفسية والبيداغوجية قصد تمكينهم من مواصلة تكوينهم،

-تقييم برنامج ومردودية العاملين النفسانيين التقنيين،

-القيام بتقييم وتحليل نتائج التكوين وكذا عمليات الاستقصاء وسبر الآراء"(المادة 80 من المرسوم التنفيذي رقم 09-93، 2009، ص17)، ومن هنا نلاحظ أن عمل مستشار التوجيه هو أقرب لتخصص علم النفس العمل والتنظيم من غيره من التخصصات الأخرى لعدة اعتبارات أهمها أن المختص في علم النفس العمل والتنظيم يتكون على مجال التكوين المهني وكذا الإختيار المهني التي تعد أسس علمية يقوم عليها عمل مستشار التوجيه في مراكز التكوين المهني.

أما بالنسبة لطريقة توظيف مستشار التوجيه فلقد حدد القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتكوين والتعليم المهنيين 83 شروط التوظيف والترقية حيث أكدت المادة 83 أنه" يوظف أو يرقى بصفة مستشار في التوجيه والإدماج المهنيين:

- عن طريق المسابقة على أساس الاختبارات المترشحون الحائزون شهادة ليسانس في علم النفس فرع"كلينيكي والتوجيه المدرسي والمهني والعمل والصناعي" أو شهادة معترف بمعادلتها" (المادة 83 من المرسوم التنفيذي رقم 09-93، 2009، ص18)، ومن خلال المادة المذكورة أعلاه نلاحظ أن من حق المختص في علم النفس العمل والتنظيم أن يشغل وظيفة مستشار التوجيه في مراكز التكوين، مثله مثل تخصص علم النفس العيادي والتوجيه والإرشاد إذ لا توجد هناك أفضلية لتخصص دون غيره من التخصصات الأخرى التي لها نفس الحق وهو ما يجعل من تخصص علم النفس العمل والتنظيم بالمقارنة بباقي التخصصات متعدد الوظائف.

والإضافة لحامل شهادة ليسانس علم النفس العمل والتنظيم فإن الحاصل على شهادة ماجستير علم النفس العمل والتنظيم يحق له أن يشغل وظيفة مستشار رئيسي في التوجيه والتقييم والإدماج المهنيين وذلك"

عن طريق المسابقة على أساس الإختبارات المترشحون الحائزون شهادة ماجستير في علم النفس أو شهادة معترف بمعادلتها" (المادة 84 من المرسوم التنفيذي رقم 09-93، 2009، ص18)، والملاحظ هنا أن المشرع في شروط توظيف مستشار

التوجيه قد ذكر بعض التخصصات في حين أنه في توظيف مستشار رئيسي قد تطرق للتخصص العام دون ذكر أي تخصص بالتحديد وهو ما يجعل كل حامل لشهادة ماجستير في علم النفس من حقه التوظيف في هذا المنصب والذي يعد حامل شهادة ماجستير في علم النفس العمل والتنظيم من بين الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية لشغل هذه الوظيفة، وفي هذا الإطار يقوم مستشار التوجيه الرئيسي زيادة على المهام التي يقوم بها مستشار التوجيه بما تكلمت عن المادة 82 حينما حددت مهام المستشارون الرئيسيون في التوجيه والتقييم والإدماج المهنيين على الخصوص فيما يأتي"

- تنسيق أنشطة مستشاري التوجيه والتقييم والإدماج المهنيين.

- إعداد المخطط السنوي والمتعدد السنوات لأنشطة التوجيه والتقييم والمساعدة على الإدماج،

-تنسيق وتخطيط وتنشيط أعمال المؤسسة في مجال الإعلام والتوجيه المهنيين"(المادة 82 من المرسوم التنفيذي رقم 09-93، 2009، ص17)، ومن هنا نلاحظ أن حجم الأعباء الوظيفة يزداد لمستشار التوجيه كلما كانت رتبته أعلى بالإضافة لتعدد وظائفه حسب الشهادة المتحصل عليها.

مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني:

لقد أكد المرسوم التنفيذي رقم 08-315 المؤرخ في 11 شوال عام 1429 الموافق 11 أكتوبر سنة 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية أنه من حق المختص في علم النفس العمل والتنظيم أن يشغل وظيفة مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني حيث أكدت المادة 103 من المرسوم التنفيذي 08-315 المذكور أعلاه أنه "يوظف أو يرقى بصفة مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني:

- عن طريق المسابقة على أساس الاختبارات المترشحون الحاصلون على شهادة الليسانس في علوم التربية وعلم النفس وعلم الاجتماع أو شهادة معادلة لها"(المادة 103 من المرسوم التنفيذي رقم 08-315، 2008، ص15)، لذا فالمتحصل على شهادة ليسانس علم النفس والعمل والتنظيم يستطيع أن يتوظف كمستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني عن طريق مسابقة على أساس الإختبارات أين يتم تحديد مستحق الوظيفة بناء على النتائج المتوصل إليها دون الرجوع للتخصص إذ لم تمنح في هذه الوظيفة أي أفضلية في تخصص دون غيرها فالمشروع ساوى بين جميع الشهادات من عدة تخصصات رغم إختلاف بعضها وإن كان إلتناء بعضها لعلم النفس الذي يعطى الأولوية في التوظيف في مثل هذه الوظيفة وهو غير معمول

به إنطلاقاً من كون المهام التي يقوم بها المستشار تؤكد أن شاغل الوظيفة لا بد وأن يكون قد درس علم النفس وليس تخصصاً آخر.

وفي إطار وظيفة مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني يكلف المختص في علم النفس العمل والتنظيم شاغل هذه الوظيفة حسب المادة 101 من المرسوم التنفيذي رقم 315-08" يكلف مستشارو التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني بمرافقة التلاميذ خلال مسارهم المدرسي وتوجيههم في بناء مشروعهم الشخصي وفق رغباتهم وإستعداداتهم ومقتضيات التخطيط التربوي.

ويكلفون بتقييم النتائج المدرسية وتحليلها وتلخيصها وكذا عمليات السبر والإستقصاء

ويشاركون في متابعة التلاميذ الذين يعانون صعوبات من الناحية النفسية البيداغوجية قصد تمكينهم من مواصلة التمدرس.

ويمارسون أنشطتهم في مراكز التوجيه المدرسي والمهني وفي المتوسطات والثانويات" (المادة 101 مرسوم تنفيذي رقم 315-08، 2008، ص15)، فمهام المستشار هنا يستطيع أن يقوم بها المختص في علم النفس العمل والتنظيم من خلال توجيه التلاميذ بإعتبارها قد تكون على عملية التوجيه والإرشاد النفسي والمهني وهو ما يمكنه بالقيام بعمله بدون أي صعوبات تذكر في هذا المجال.

معلم التعليم الإبتدائي:

لقد أكد المرسوم التنفيذي رقم 315-08 المؤرخ في 11 شوال عام 1429 الموافق 11 أكتوبر سنة 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية أحقية حامل شهادة ليسانس علم النفس العمل والتنظيم من شغل وظيفة أستاذ المدرسة الإبتدائي وهذا السلك الوظيفي الذي يضم ثلاث رتب حسب المادة 04 من المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه"

- رتبة أستاذ المدرسة الإبتدائية،

-رتبة الأستاذ الرئيسي في المدرسة الإبتدائية،(المادة 40 مرسوم تنفيذي 315-08، 2008، ص7)

-رتبة الأستاذ المكون في المدرسة الإبتدائية"(المادة 07 من المرسوم تنفيذي رقم 240-12، 2012، ص16).

ويستطيع المختص في علم النفس العمل والتنظيم أن يشغل وظيفة أستاذ المدرسة الإبتدائية أين أشارت المادة 45 المعدلة بأنه يمكن " أن يوظف بصفة إستثنائية بصفة أستاذ المدرسة الإبتدائية عن طريق المسابقة على أساس الشهادات

المرشحين الحائزين شهادة الليسانس في التعليم العالي أو شهادة معادلة لها (المادة 10 المعدلة للمادة 45 من المرسوم تنفيذي رقم 12-240، 2012، ص17)، وبالرغم من الاختلاف الواضح بين تخصص علم النفس العمل والتنظيم إلا أن المشرع أعطاه الحق في ولوج هذه الوظيفة لعدة اعتبارات تتعلق بطبيعة التخصص الذي يعد من التخصصات متعددة المجالات والوظائف.

ويقوم في هذا الإطار أستاذ المدرسة الابتدائية بعدة مهام ومسؤوليات والتي لخصتها المادة 41 والتي تتمثل في:

أ. بعنوان التعليم الابتدائي بتربية التلاميذ وتعليمهم من النواحي الفكرية والخلاقية والمدنية والبدنية، وتلقينهم إستعمال تكنولوجيات الإعلام والإتصال وتقييم عملهم المدرسي.

ب. ويمارسون أنشطتهم في المدارس الابتدائية ويحدد نصاب عملهم بثلاثين ساعة من التدريس في الأسبوع.

ت. وظيفة التعليم المتخصص في التربية التحضيرية و/أو التعليم المكيف بتربية الأطفال وتحضيرهم للإلتحاق بالتعليم الابتدائي، ومنح التلاميذ الذين يعانون تأخرا دراسيا تعليما مكيفا وتلقينهم إستعمال تكنولوجيات الإعلام والإتصال وتقييم عملهم المدرسي.

ث. ويمارسون أنشطتهم في المدارس التحضيرية والأقسام التحضيرية وأقسام التعليم المكيف بالمدارس الإبتدائية، ويحدد نصاب عملهم بسبع وعشرين ساعة من التدريس في الأسبوع(المادة 41 من المرسوم التنفيذي رقم 08-315، 2008، ص8)، فالوظيفة التي يقوم بها المختص في علم النفس العمل والتنظيم في إطار عمله كأستاذ في المدرسة الإبتدائية لا تختلف عن باقي التخصصات الأخرى فهي نفس المهام والوظائف التي يشتركون فيها معا.

سلك أساتذة التكوين في النشاط الإجتماعي:

لقد أكد المرسوم التنفيذي رقم 09-353 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1430 الموافق 8 نوفمبر سنة 2009 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالتضامن الوطني أحقية المختص في علم النفس العمل والتنظيم حامل شهادة ماجستير في التوظيف كأستاذ التكوين في النشاط الإجتماعي وبضم هذا السلك حسب المادة 156 من المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه رتبين إثنين هما"

-رتبة أساتذة التكوين في النشاط الإجتماعي.

-رتبة أساتذة التكوين في النشاط الإجتماعي الرئيسيين(المادة 156 من المرسوم التنفيذي رقم 09-353، 2009، ص26)، ويقوم في هذا الإطار المختص في علم

النفس العمل والتنظيم بعدة مهام والتي تتمثل على الخصوص بما ذكرته المادة 157 بما يأتي"

-تلقيين تكوين نري وتطبيقي في تخصص أو عدة تخصصات بمؤسسات التكوين التابعة للإدارة المكلفة بالتضامن الوطني.

-تحضير دورس التكوين وتحيينها.

-ضمان تأطير مذكرات نهاية التربص والمشاركة في الأطروحات،

-المشاركة في الدراسات والأبحاث التي تبادر بها الإدارة المكلفة بالتضامن الوطني في إطار تحسين الممارسات والمناهج التربوية للتكفل،(المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 09-353، 2009، ص26)، أما عن طريقة توظيف أساتذة التكوين في النشاط الإجتماعي فهي تتم على أساس الإختبارات كما وضحت ذلك المادة 159 من المرسوم المذكور أعلاه" يوظف أساتذة التكوين في النشاط الإجتماعي عن طريق المسابقة على أساس الإختبارات من بين المترشحين الحائزين على شهادة الماجستير في أحد التخصصات المنصوص عليها في المادة 10 أعلاه أو شهادة معادلة لها"(المادة 159 من المرسوم التنفيذي رقم 09-353، 2009، ص26).

ولقد أكد المرسوم التنفيذي رقم 09-353 في مادته 10 أن تخصص علم النفس هو من التخصصات المطلوبة في شعبة التكوين في النشاط الإجتماعي وهو ما جاء في نص المادة"شعبة التكوين في النشاط الإجتماعي:

—علم النفس"(المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 09-353، 2009، ص6)، ومن خلال ذلك يتأكد لنا أن التوظيف في هذا المنصب ليست هناك أفضلية للمختص في علم النفس العمل والتنظيم بل إنه له نفس الحظوظ مع تخصصات علم النفس الأخرى.

سلك ضباط إعادة التربية:

لقد أكد المرسوم التنفيذي رقم 08-167 المؤرخ في 3 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 7 يونيو سنة 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بإدارة السجون بأن المختص في علم النفس العمل والتنظيم يمكنه أن يشغل وظيفة ضابط في إعادة التربية وهو ما أشارت إليه المادة 63 حين أكدت أنه"يوظف أو يرقى بصفة ضابط إعادة التربية:

1- عن طريق التوظيف المباشر المترشحون الحائزون على شهادة الليسانس في التعليم العالي أو شهادة معادلة لها تحدد إختصاصاتها بقرار مشترك بين وزير العدل حافظ الأختام والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية والذين تابعوا بنجاح تكويننا متخصصا لمدة سنة،"(المادة 63 من المرسوم التنفيذي رقم 08-167، 2008،

ص13) وهو ما يؤكد طبيعة التوظيف لشغل وظيفة ضابط في إعادة التربية بالنظر للخصوصية التي تميز هذه الوظيفة دون غيرها من الوظائف الأخرى.

وفي إطار تولي المختص في علم النفس العمل والتنظيم وظيفة ضابط في إعادة التربية فإنه يتولى نفس المهام أين لم يفرق المشرع بين مختلف التخصصات بقدر ما ركز على أهم الأدوار والمهام الموكلة لضابط إعادة التربية المنصوص عليها في إطار المادة 59 من المرسوم التنفيذي رقم 08-167 أين " يتولى ضباط إعادة التربية زيادة على المهام المسندة إليهم في النصوص التي تحكم إدارة السجون وتحت مراقبة رؤسائهم السلميين ضمان حف النظام والأمن بالمؤسسات العقابية والورشات الخارجية، ويكلفون بهذه الصفة على وجه الخصوص بما يأتي:

-المشاركة في تجسيد برامج إعادة التربية والإدماج الإجتماعي للأشخاص المحبوسين،

-تأطير وتنسيق ومراقبة نشاط الموظفين الموضوعين تحت سلطتهم،

-المشاركة في إنجاز عمليات إستخراج وتحويل المحبوسين،

-المساهمة في تكوين الموظفين الذين ينتمون إلى الأسلاك الخاصة بإدارة السجون،

-ممارسة صلاحية ضباط الشرطة القضائية بالنسبة للجرائم التي ترتكب داخل المؤسسة العقابية أو خارجها بمناسبة تطبيق إحدى الأنمة العقابية المنصوص عليها في أحكام القانون رقم 05 المؤرخ في 6 فبراير سنة 2005 والمذكور أعلاه (المادة 59 من المرسوم التنفيذي رقم 08-167، 2008، ص12)، وبالرغم من أن المشرع لم يفرق بين التخصصات في المهام فإنه أعطى فرصة لتخصص علم النفي كغيره من التخصصات لشغل هذه الوظيفة.

2. واقع علم النفس العمل والتنظيم بالمقارنة بين مهام الأخصائي في علم النفس

العمل والتنظيم، وكذا المهام التي يقوم بها في الواقع العملي.

إن المتأمل من خلال العرض الذي قدمناه حول أهم الوظائف التي يمكن أن يشغلها المختص في علم النفس العمل والتنظيم يلاحظ ذلك التعدد الذي يتميز به علم النفس العمل والتنظيم كونه تخصص إداري ونفسي وإجتماعي ولعل ذلك ما جعل التشعب والإختلاف في الوظائف التي يمكن للمختص أن يشغلها، وإنتلاقا مما سبق يمكننا أن نسجل الملاحظات التالية وهي:

- تعدد الوظائف التي يمكن للمختص في علم النفس العمل والتنظيم أن يشغلها.

- الوظائف التي يشغلها المختص في علم النفس العمل والتنظيم يشترك فيها مع باقي تخصصات علم النفس الأخرى، ما عدا وظيفة متصرف إداري التي يشترك فيها مع تخصصات أخرى.

- لا توجد هناك أي أفضلية في وظيفة يمكن أن يشغلها المختص في علم النفس العمل والتنظيم بالنظر لتخصصه.

- هناك نوع من الخلط في تحديد التخصصات بالنسبة لبعض الوظائف وهو ما يؤكد أن المشرع لم يراعي أهمية وطبيعة كل تخصص على حدة.

وإنطلاقاً من ذلك يمكننا أن نؤكد أن واقع علم النفس العمل والتنظيم في الجزائر لا يزال يكتنفه الكثير من الغموض أين لم تعطى للمختص في علم النفس العمل والتنظيم الفرصة في إثبات ذاته كمختص يختلف عن مختلف الوظائف التي يشغلها اليوم، فالواقع خاصة من الناحية التشريعية يؤكد ذلك، مع أن تعدد وظائف المختص ساهم بنحو ما إلى تطوير الأفق المهنية للتخصص دون غيره من التخصصات الأخرى.

إن تخصص علم النفس العمل والتنظيم هو من بين الميادين التطبيقية في علم النفس والذي يسعى إلى تحقيق التوافق المهني للعامل مهما كانت وظيفته وطبيعة المؤسسة التي ينتمي إليها وهو ما يجعل هذا التخصص يلعب دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار في العمل والذي من شأنه أن ينعكس بصورة إيجابية على المنظمة وعلى الإقتصاد الوطني.

ويمكننا تحديد المأمول من المختص في علم النفس العمل والتنظيم من خلال مجالات تدخله والتي يمكننا إجمالها في أهم المجالات الأساسية وهي:

الإختيار والتوجيه: يأتي دور الأخصائي النفساني هنا في الموازنة بين متطلبات المهنة وإمكانيات الأفراد عن طريق برامج التوجيه والإختيار ويتم ذلك من خلال عدد من العمليات الفنية لتوجيه الأفراد إلى الأعمال المناسبة لهم، أو إختيار أفضل العناصر ملائمة للأعمال المناسبة لهم، إلا أن عمليات الإختيار والتوجيه ترتبط ببرامج التدريب على عدد من الأعمال التي قد تستحدث أو تتطلب مزيداً من المهارات غير المتوفرة في عدد من المتقدمين ذوي الإستعدادات الخاصة (بليراهيم جمال ، مزيان حمزة، 2011، ص10).

تحليل العمل: وتعني هذه الوظيفة التعرف على الأنشطة والمهام المكونة للوظيفة وتحديد المسؤوليات الملقاة على عاتقها وتصميم الويفة بشكل مناسب وتحديد مواصفات من يشغلها (محمد حسين سيد، 2008، ص16)

تخطيط القوى العاملة: وهي مجموعة الأعمال والأنشطة التي تمكن المديرين على مستوى أية مؤسسة وبتعاون منسق مع مختلف المستويات التنظيمية في تحديد وتحليل وتقييم وتقدير احتياجات المؤسسة من القوى العاملة التي تستجيب لأهداف التنظيم والأهداف الخاصة بالعاملين في المؤسسة وذلك في ضوء الاستراتيجيات القصيرة المتوسطة والطويلة الأمد، وبمعنى آخر فإن تخطيط القوى العاملة هو عملية الحصول على العدد المناسب من الأفراد المؤهلين لشغل الوظائف المناسبة في الوقت المناسب لضمان أداء المؤسسة لواجباتها ومهامها المناطة بها بكفاءة وفعالية وتأديتها لدوره الاجتماعي والاقتصادي ضمن المحيط التي تشكل هي نظاماً

فرعياً منه وبما يؤدي إلى خلق حالة توازن بين عرض القوى العاملة والطلب عليها (عشوي نصر الدين، 2006، ص129).

دراسة سلوك الأفراد في المنظمات: ويهدف السلوك التنظيمي إلى تحسين فعالية المنظمة، ويدرس ثلاث محددات للسلوك في المنظمات وهي: الأفراد، الجماعات، والهيكل، ويمكن أن نلخص مفهوم السلوك التنظيمي بأنه هو دراسة ما يفعله الناس في المنظمة وكيف يؤثر ذلك على سلوكهم وأدائهم في المنظمة (Stephen P. Robbins, Timothy A. Judge, 2011,p10).

التكوين المهني: يتدخل الأخصائي في العمل والتنظيم في هذا المجال عن طريق التحكم في أساليب التخطيط والتكوين من خلال تحديد احتياجات الموظفين له والمساعدة في بناء البرامج التدريبية والتكوينية، وكذا تقييم نتائج العملية النهائية (بكاي عبد المجيد، 2015، ص10).

الأرغونوميا: تأخذ الأرغونوميا بعين الاعتبار تشغيل النشاط الفردي لترتيب مساحة العمل، أدوات التصميم، والمعدات والبرمجيات، والأثاث، وبغض النظر عن حجم المؤسسة وأنواع المهام التي تؤديها، كما تسعى الأرغونوميا إلى تعميق المعرفة حول النشاط الفردي وظروف العمل المثلى، كما تسلط الضوء على بيئة العمل لتصحيح العناصر التي تعيق الصحة والسلامة وكفاءة العاملين أو كفاءة نظم الإنتاج، كما تقوم الأرغونوميا بتصميم أدوات عمل جديدة بحيث يتم تكييفها لخصائص الجسم الفسيولوجية (على سبيل المثال، الرؤية، السمع، الجسم) وكذا الخصائص النفسية (على سبيل المثال معالجة المعلومات لإتخاذ القرارات) للإنسان (ERGNOMIE Travail de bureau avec écran de visualisation, Montreuil: 2008,p9).

دراسة سلوك المستهلك: حيث يساهم المختص في علم النفس العمل والتنظيم في دراسة سلوك المستهلك من خلا معرفة شخصية وأنماط المستهلكين بالإعتماد على مختلف النظريات النفسية وإستخدامها في المجال السلوكي أين يقوم بالتعرف على النمط الذي يتعبه المستهلك في سلوكه للبحث أو الشراء أو الإستخدام أو التقييم للسلع والخدمات والأفكار التي يتوقع منها أن تشبع حاجاته ورغباته (طلعت أسعد عبد الحميد، 2002، ص95).

إدارة الموارد البشرية: وفي هذا الإطار يقوم المختص في علم النفس العمل والتنظيم بالعديد من الأدوار المأمول منه وتتمثل أهمها في"- الدور الاستشاري: وهو دور تقوم فيه إدارة الموارد البشرية بتقديم البيانات والمعلومات والاستشارة للإدارة العليا ضمن مجال الموارد البشرية.

الدور التنفيذي: وهو يتمثل في وظائفها الرئيسية كتخطيط القوى العاملة واستقطاب والتدريب والتحفيز.

الدور الوظيفي: من خلال تطبيق السياسات الخاصة بالموارد البشرية.

الدور المشاركة: إن لإدارة الموارد البشرية دورا هاما في صنع وإتخاذ القرارات الإستراتيجية للمؤسسة خاصة ما تعلق بالموارد البشرية(عائد سيد خطاب، 1999، ص16).

السلامة والصحة المهنية: يساهم المختص في علم النفس العمل والتنظيم في إعداد إجراءات السلامة والصحة المهنية من خلال كونه عضوا فاعلا في لجان السلامة والصحة المهني التي تعتبر " بصفة عامة من الأدوات المساعدة والفعالة للإدارة وبصفة خاصة في مجال الوقاية من الحوادث حيث تقع على اللجان عدة مهام منها:

- بحث إصابات العمل ووضع الاحتياطات لمنع تكرارها.
- بحث الحوادث الجسيمة ووضع الاحتياطات لمنع حدوثها.
- بحث تدهور الأمراض المهنية ووضع الاحتياطات الكفيلة بمنعها.
- تقديم الإقتراحات اللازمة لمنع الأخطار ومسبباتها.
- التعاون في تنفيذ قوانين وتشريعات السلامة والصحة المهنية(أمية صقر المغن، 2006، ص20).

الأمن الصناعي: والذي يتمثل في إيجاد البرامج المناسبة للتصدي لما يمكن أن يؤثر بطريقة أو بأخرى على سلامة العاملين والممتلكات وسير العملية الإنتاجية بالإستعانة بالمتخصصين في هذا المجال تتوفر فيهم الخبرة والكفاءة لتصميم هذه البرامج وتحقيق الهدف المنشود ألا وهو توفير كافة أساليب الحماية الوقائية (عبد الله بن محمد عبد الله الحربي، 2010، ص45).

تعزيز الصحة النفسية: إن تعزيز الصحة النفسية في مكان العمل يتضمن عدة مجالات كتحديد الأهداف المشتركة والجوانب الإيجابية للعمل، وخلق توازن بين متطلبات العمل والمهارات المهنية، والتدريب على المهارات الإجتماعية، وتطوير المناخ النفسي والاجتماعي في مكان العمل، وتقديم المشورة، وتعزيز القدرة على العمل، واستخدام إستراتيجيات إعادة التأهيل المبكرة، وتقييم عبء العمل وتعزيز السيطرة على العمل واتخاذ القرارات وتعزيز الدعم الإجتماعي(World Health, 2001. Funk,M ,Gale ,E ,Grigg.M,Minoletti A ,& Yasmay, M, 2005).

خاتمة:

إن ما يمكن تأكيده أن دور الأخصائي النفساني في ميدان علم النفس العمل والتنظيم لا يقل أهمية عن باقي التخصصات الأخرى سواء في علم النفس أو العلوم الإدارية كونه علما يوازي بين العديد من التخصصات، علم النفس، الإقتصاد، الإدارة، القانون وهو ما جعل المشرع الجزائري وبالنظر لطبيعة التكوين الذي

يتلقاه المختص في علم النفس العمل والتنظيم بوليه العديد من الوظائف التي يشترك فيها مع العديد من التخصصات الأخرى.

وإن كان المختص في علم النفس العمل والتنظيم يمكن أن يتوظف كما أسلفنا سابقا في العديد من الوظائف كغيره من تخصصات علم النفس العيادي أو التربوي أو التوجيه أو الإرشاد من خلال وظائف مستشاري في التوجيه أو مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني أو أستاذ التعليم الابتدائي أو ضابط إعادة التربية فإن وظيفة متصرف إداري هي وظيفة خاصة بعلم النفس العمل والتنظيم دون غيره من التخصصات الأخرى في علم النفس.

وما يمكننا ملاحظته من خلال الإطلاع على مختلف التشريعات التي تنظم مختلف القطاعات أن وظيفة مختص في علم النفس العمل والتنظيم كما يجب أن تكون غير موجودة وغير مصرح بها في الواقع القانوني أين لا نجد هذه الوظيفة متوافرة لدى مختلف مؤسسات الدولة بالرغم من الأهمية التي يمكن أن يلعبها هذا المختص في الكثير من الأحيان شأنه في ذلك شأن أطباء العمل وهو ما يجعل من ضرورة المطالبة باستحداث هذه الوظيفة أمر جد ضروري خاصة في ظل ما تعيشه مختلف المؤسسات من مشاكل يمكن حلها بالاعتماد على دور الأخصائي في علم النفس العمل والتنظيم.

قائمة المراجع:

1. أمية صقر المغن: واقع إجراءات الأمن والسلامة المهنية المستخدمة في منشآت قطاع الصناعات التحويلية في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.
2. بكاي عبد المجيد: مكانة وواقع الممارسة النفسية لاختصاص علم النفس العمل والتنظيم في المؤسسات والمنظمات في الجزائر، الملتقى الدولي الأول للتكوين واحترافية مهن الأخصائي النفسي في الجزائر واقع وآفاق، مخبر علم النفس العمل وإدارة المنظمات، جامع قسنطينة 02، 8-9 ديسمبر 2015.
3. بلبراهم جمال، مزيان حمزة: دور علم النفس الصناعي والتنظيمي في تكوين وتنمية رأس المال البشري بالمنظمات، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الإقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011.
4. طلعت أسعد عبد الحميد: التسويق الفعال كيف تواجه تحديات القرن 21، مكتبات مؤسسة الأهرام، مصر، 2002.
5. عائد سيد خطاب: الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية، ط2، المكتبات الكبرى، القاهرة، مصر، 1999.

6. عبد الله بن محمد عبد الله الحربي: فاعلية برنامج في التدخل الأمني السريع لرجال الأمن الصناعي في رفع مستوى الأداء، رسالة ماجستير في العلوم الشرطية، قسم العلوم الشرطية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.
7. عشوي نصر الدين: الأساليب العلمية لتخطيط القوى العاملة على مستوى المؤسسة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 4ع، مخبر العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، جوان 2006.
8. محمد حسين سيد: أهمية العنصر البشري في تحقيق أهداف الشركات، بحث مقدم إلى الأكاديمية البريطانية للحصول على درجة الدكتوراه في إدارة الموارد البشرية، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، 2008.
9. المرسوم التنفيذي رقم 04-08 المؤرخ في 11 محرم عام 1429 الموافق 19 يناير سنة 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك المشتركة في المؤسسات والإدارات العمومية.
10. المرسوم التنفيذي رقم 167-08 المؤرخ في 3 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 7 يونيو سنة 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بإدارة السجون.
11. المرسوم التنفيذي رقم 315-08 المؤرخ في 11 شوال عام 1429 الموافق 11 أكتوبر سنة 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية.
12. المرسوم التنفيذي رقم 93-09 المؤرخ في 26 صفر عام 1430 الموافق 22 فبراير سنة 2009 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتكوين والتعليم المهنيين.
13. المرسوم التنفيذي رقم 353-09 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1430 الموافق 8 نوفمبر سنة 2009 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالتضامن الوطني.
14. المرسوم تنفيذي رقم 12-240 المؤرخ في عام 1433 الموافق 29 مايو سنة 2012 المعدل والمتمم المرسوم التنفيذي رقم 315-08 المؤرخ في 11 شوال عام 1429 الموافق 11 أكتوبر سنة 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية.
15. ERGONOMIE Travail de bureau avec écran de visualisation, 4e édition révisée, Sylvie Montreuil: ERGONOMIE Travail de bureau avec écran de visualisation Guide de formation, Bibliothèque et Archives nationales, du Québec, Canada, septembre 2008.
16. Funk, M., Gale, E., Grigg, M., Minoletti A., & Yasamy, M. (2005). Mental Health Promotion: An Important Component of

National Mental Health Policy. In H. Herrman, S. Saxena, & R. Moodie (Eds.), *Promoting Mental Health: Concepts, Emerging Evidence, Practice*. Geneva: World Health Organization.

17. Stephen P. Robbins, Timothy A. Judge : *Organisationnel Behavior*, Edition15, Pearson Education ,New Jersey, United States of American, 2011.

18. World Health Organization (WHO). (2001). *Mental Health: strengthening mental health promotion (Fact sheet no. 202)*. Retrieved February 22, 2007 from <http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs220/en/>

من علم النفس إلى علم النفس التربوي بالمغرب

د. أحمد معد

جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء/ المغرب.

مقدمة:

يعتبر الحديث في موضوع العلوم الاجتماعية بوجه عام، وفي جانب علم النفس على وجه الخصوص من الأحاديث المهمة على مستوى تشخيص الحالة، وعلى مستوى التفكير في آفاقها، ووضع علم النفس بالمغرب لا يخرج عن هذا السياق، وإن كنا في هذه الحالة نعبر عن وجهة نظر أكثر مما نعبر عن واقع مهم يصعب اختراقه موضوعيا، فإننا سوف نفكر فيه من زاوية نقدية للراقي به نحو الأفضل، بعيدا عن كل المزايدات الأيديولوجية، لأن عقيدتنا العلمية ترى أن النقد وسيلة لتجاوز النقائص.

في هذا السياق سوف نحاول التفكير نظريا في وضعية علم النفس بالمغرب من خلال ثلاثة محاور أساسية: **المحور الأول:** يتجلى في المقاربة التاريخية؛ حيث سنحاول أن نقارب قضية علم النفس بالمغرب من خلال نظرة تاريخية بدأت رسميا منذ الاستعمار الفرنسي للمغرب، ثم نتناول بالتفصيل مجالات علم النفس على مستوى الممارسات التطبيقية في مغرب ما بعد الاستقلال. **والمحور الثاني:** سوف نحاول فيه التعريف بعلم النفس التربوي؛ وذلك من حيث الدلالة المفاهيمية، ومن حيث أهدافه، ومناهجه والإشكالات المرتبطة بموضوع دراسته.

وفي **المحور الثالث:** سنتحدث فيه عن الحاجة إلى علم النفس التربوي، مستحضرين باختصار شديد أهميته، وعلاقته بالصحة النفسية للفرد في الأسرة والمدرسة.

المحور الأول تاريخية علم النفس بالمغرب: أولا- ظهور علم النفس في الحقبة الاستعمارية:

يتطلب ظهور أي علم من العلوم أو بالأحرى انتشاره مسارا طويلا من التراكمات، تجعله يتأرجح بين المد والجزر؛ فمختلف العلوم مرت من مراحل متعددة قبل التعميد لها، وقد شكلت هذه المراحل لبنات التأسيس لها كعلوم قائمة بذاتها، وفي هذا السياق يدخل علم النفس أو الدراسة العلمية لسلوك الفرد كمجال اهتمام يضع مجموعة قضايا أساسية على مستوى وشكل ظهوره، كما يثير جملة من الإشكالات الإستمولوجية على مستوى علميته وعلى مستوى ما يقدمه من تفسيرات وتنبؤات ومحاولة ضبط للسلوك، إذ يعتبر ذلك تجليا من تجليات تحديد دلالاته التي سنتطرق لها لاحقا؛ وقد برز علم النفس أو علم السلوك على المستوى التاريخي-في وجهة نظرنا- على شكل إرهابات أولية في عهد الاستعمار

الفرنسي؛ هذه الإرهافات نستنتج وجودها الضمني من خلال السياقات التربوية في عهد الحماية أو ما بعدها أكثر مما نجد لها شذرات واضحة وملموسة.

ولما كانت الكتابة في تاريخ علم النفس بالمغرب فقيرة جدا في حدود معرفتنا، سوى بعض المحاولات الجادة لبعض ممثلي علم النفس بالمغرب، فإننا سنحاول تحليل تلك المرحلة أكثر من أن نسرد أحداثها، فالمرحلة كانت لها أولويات أخرى للتأريخ لا حاجة فيها لعلم النفس على المستوى الرسمي، وفي تفسير تفاؤلي لذلك نفترض في غياب فائدة علم النفس آنذاك وبالتالي غيابه رسميا، أو ربما تعييبه يعود لأسباب تتأرجح بين الذاتي والموضوعي؛ حيث لم تكن الحاجة المباشرة له، ولم يكن في سلم أولويات الاهتمامات، ولم تكن الثقافة المغربية نفسها آنذاك تربة خصبة لبزوغ سيكولوجيا جديدة، في هذا السياق التاريخي سوف نعود لأحد الباحثين في علم النفس بالمغرب والمعروفين بكتاباتهم الرصينة في هذا المجال، وهو الباحث مبارك ربيع وهو أستاذ باحث سابق بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

وفي مقال مهم للغاية سنعتمده كمرجع أساسي في مناقشة هذا المحور، محور تاريخية علم النفس المغرب عنوانه الباحث المغربي بمجالات علم النفس بالمغرب إشكالية الموضوع والمنهج نشر عام 1998، حيث حدّد فيه أن واقع علم النفس بالمغرب عرف مرحلتين؛ الأولى هي مرحلة ما قبل علم النفس الجامعي والثانية هي مرحلة التخصص والتميز، وسنحاول في هذا المقام التفكير في المرحلة ببعض التحليلات النقدية في سياق المقاربة التاريخية لمحور تاريخية علم النفس بالمغرب.

ثانيا- بدايات علم النفس في المغرب:

هناك أسئلة مهمة للغاية حول بدايات علم النفس في المغرب، و نوضّح في هذا السياق أننا نقصد إجرائيا بعلم النفس كمجال اهتمام على شكل تقنيات أو دراسات أو أنشطة علمية مستوردة من بلد النشأة في الغرب، لكن يمكننا التنبيه هنا إلى أنه في تراثنا الإسلامي والذي نفتخر به نجد ما يسمى بـ: "طب القلوب في التراث والفكر الإسلامي مرادفا لعلم الأمراض النفسية، كما وأن سلامة الإنسان من أمراض الشك والشبهة وأمراض الشهوة ضرورة لسلامة العقيدة، وبقاء الإنسان على الفطرة" (صالح حسن، 2005، ص71)، وهذا يفيد أن المسلمين لهم سبق وتطور كبير في هذا المجال، وهو ما سنتحدث عنه في أحد الأعمال القادمة في أحد الندوات الدولية حول "الإنسان في العلوم الإسلامية" يومي 25-26 أبريل 2018 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة ابن طفيل بالمغرب.

فمن المعروف أن المسلمين ساهموا من خلال إنتاجاتهم الغزيرة في مجال التربية وعلم النفس والاجتماع والفلسفة والمنطق وكتبهم تدرس حاليا في الجامعات الغربية، ومن خلال اعتمادهم على القرآن الكريم، والذي نعتبره مرجعا بكل المقاييس في هذا المستوى. فنؤكد أن مجال اشتغالنا هنا في سياق مغاير، يكفينا التذكير بالأعمال الهائلة للغزالي وأحمد بن مسكويه، الفارابي، وابن رشد وابن خلدون... والقائمة طويلة في زمن الحضارة الإسلامية.

وكما أنه ليس موضوعنا التفكير في إمكانية وجود علم النفس بالمغرب في صور وأشكال وطقوس أخرى مرتبطة بالمجتمع المغربي بوصفه مجتمعا مسلما له مرجعية الدين الإسلامي الحنيف في نمط عيشه، أو باستحضار مجموعة طقوس أو أساطير لا يسمح لنا الحديث عنها الآن، بالرغم من أنها تشكل مرجعا سيكولوجيا ممثلنا بالاطمئنان في شريحة كبيرة لاسيما عند الفئات غير المتعلمة أو الجاهلة، ومن تجليات ذلك الوضع لعبت الأضرحة والزوايا وبعض الأماكن المقدسة أو بعض المشعوذين أو العرافين أدوارا سيكولوجية في سياق سيكولوجية الجهل المركب، وفي سياق الأيديولوجية الثقافية الجاهلة.

ثالثا: دخول علم النفس الحديث إلى المغرب:

لقد دخل علم النفس للمغرب بطريقة ضمنية وغير مباشرة، ونقصد بعلم النفس الحديث كل الأفكار والدراسات والمدارس العلمية في علم النفس التي نشأت في الغرب، ونخص بالذكر التحليل النفسي والسلوكية والمعرفية باعتبارهم أحد أقطاب علم النفس الحديث بعد استقلاله عن الفلسفة. لقد ظهر هذا العلم في البداية على شكل تطبيقات تربوية أو ممارسات سيكولوجية، ونعتبر هنا أن "المدرسة التربوية الفرنسية الوافدة على المغرب كانت مناسبة منطقية للتعريف بعلم النفس في المغرب، كانت هي الفرصة الأولى للتحسيس بعلم النفس في المغرب بطريق غير مباشر في ميدان التعليم" (ربيع مبارك، 1998، ص 78)، فمن المعروف أن التعليم في فرنسا "البلد المستعمر" كان متشعبا بأفكار فيلسوف الأنوار روسو، والتربوي السويسري بستالوتزي وآخرين من المنظرين الكبار مثل صاحب التحليل النفسي سجموند فرويد الذي احتضنته فرنسا بشكل كبير، والسوسيولوجي المعروف دوركايم وآخرين من رواد التحليل النفسي، وعلم النفس وعلم الاجتماع.

إن من البيهيمي أن يكون الفرنسيون المدرسون والمشتغلون بحقل التعليم يحملون ثقافة سيكوتربوية وسوسيولوجية وفلسفية أيضا، هذه الثقافة تتجسد على شكل أفكار أثناء مزاولتهم لمهامهم في التدريس أو المراقبة أو التأطير. ولكن السؤال هنا هل هذه الممارسات كانت كافية للتعريف بعلم النفس كعلم قائم بذاته؟ فالحقيقة هنا لا نعتقد ذلك، ونفسر عدم الكفاية هذه بفكرتين أساسيتين؛ فأما الفكرة الأولى فهي أن هذه الممارسات لم تكن معلنة رسميا بصفتها العلمية وانتمائها المجالي لعلم النفس كعلم مستقل وقائم بذاته، وأما الفكرة الثانية فهي أنه ليس هناك دراسات جادة في علم النفس قامت بتقديمه والتعريف به كعلم له خصوصياته وشروطه وقوانينه العلمية.

وإذا كان التعليم في المغرب إبان الحقبة الاستعمارية خاصة منذ الأربعينيات، ينقسم إلى قسمين: قسم فرنسي؛ وهو الغالب في أماكن السيطرة الفرنسية، يضم معلمين فرنسيين ومغاربة من معلمي الفرنسية، وقسم عربي؛ ومجموع أفراد من المعلمين المغاربة، فإن الشذرات الأولى لعلم النفس ستظهر من خلال برامج التكوين، ومن خلال البرامج العربية فهي "تتناول موضوعات النمو النفسي للطفل والذكاء...ونذكر من هذه المراجع، (في علم النفس)؛ وهو مؤلف في ثلاثة أجزاء

لمجموعة من المؤلفين المصريين، وكتاب (علم النفس) لعلي الجازم، وسلسلة (علم النفس التكلمي)، بإشراف يوسف مراد... ويصعب الحديث عن إنتاج مغربي في علم النفس في هذه المرحلة" (ربيع مبارك، 1998، ص78).

إنه لمن الطبيعي أن هذه المؤلفات سيهتم بها صنفين من المعلمين: صنف لا يتقن إلا اللغة العربية، وربما يجهل اللغة الفرنسية آنذاك، وصنف نفترض أنه قد يكون يفهم اللغة الفرنسية لكنها لغة المستعمر، فرضها عليه الواقع الاستعماري، ولكنه يرفضها لأنه وطني، أو لأنه وطني وقومي، وهذا يجعله يقاطع لكل قادم من البلد المحتل والمغتصب للأرض. وعلى نفس المنوال قد يدخل علم النفس ضمن نفس السياق، وهو ما نعتبر مدخلا لتفسير الإقبال الكثير للطبقة المتعلمة على بعض المؤلفات العربية أو الثورية التي تناسب طبيعة المرحلة الاجتماعية والسياسية آنذاك.

وفي مقابل صعوبة الحديث عن إنتاج مغربي في علم النفس في هذه الحقبة (الحقبة الاستعمارية)، فإننا نجد تأليفا فرنسيا لكتابين، هما: كتاب عالم التلميذ المغربي "L'univers de l'écolier marocain"، لمؤلفه بول بورجوا (، وكتاب الطفل المغربي "l'enfant marocain"، لمؤلفه هاردي ويرينو" (ربيع مبارك، 1998، ص79). كما نجد بعض المقالات المكتوبة باللغة الفرنسية تهتم بالطفل المغربي أوردها الباحث المغربي (الغالي أحرشوا، 1998، ص98).

إن مثل هذه الدراسات السيكوتربوية التي تهدف في ظاهرها إلى فهم التلميذ المغربي وعالمه لأجل إدماجه مع نمط التعليم الفرنسي، لا يمكن إخراجها من السياق الاستعماري، وهي محاولة فهم الإنسان المغربي في مختلف انتماءاته، ولاسيما التلميذ المغربي؛ وهو الإنسان المتعلم في مقابل الجاهل بحقوقه المغتصبة، وهو الإنسان الذي سيعرف كيف يدافع عن حقوق بلده ومصالح وطنه المسلموية مستقبلا. وبالرغم من كل هذا، ودون الخوض في فهم النيات والتورط في نظرية المؤامرة يمكن أن نغامر بالقول: إن مثل تلك المحاولات شئنا أم أبينا، تشكل بداية التأسيس غير المباشر للدراسات الأولى في علم النفس التطبيقي، بالرغم من كل الأبعاد الإيديولوجية المحتملة.

ونجد الدكتور محمد بن شقرون قد قام بدراسة في غاية الأهمية حول مصادر التعليم و التربية في عهد الحماية الفرنسية والإسبانية، دراسة وتحقيق وتعريب، عام 1982 وجدنا منها نسخة طبعت بعد ثلاث سنوات، دون أن يذكر فيها دار النشر حيث قام الباحث بالدراسة حين كان يشرف على إدارة الشؤون الثقافية العامة بوزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، وكانت الغاية على حد تعبيره تكمن في التعريف بمظاهر ثقافة المغرب وحضارته، وقد أبرز في هذه الدراسة مجموعة من الأعمال والكتابات إبان الحقبة الاستعمارية، وكلها يغلب عليها الطابع التعليمي والتربوي قد يمكن العودة لها لنجد شذرات أخرى أكثر جدية في مجال علم النفس التربوي على الخصوص.

وعلى غرار ما قاله ج.ل.فلوجل في كتابه علم النفس في مائة عام، بأن الكتب التي تناولت تاريخ علم النفس محدودة جدا ؛ نجد أن الصعوبة مضاعفة في حالة الحديث عن تاريخية علم النفس بالمغرب، ونعتبر التفسير الأقرب لندرة البحوث في المجال السيكولوجي في نظرنا يتحدد في أربعة أسباب حاسمة ودقيقة؛ إذ يتعلق السبب الأول بغياب الاهتمام بعلم النفس كعلم قائم بذاته فهو غير موجود على المستوى الرسمي، وعلى مستوى السياسة الاستعمارية، والتي كانت تهتم فقط بالدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية لأغراض استعمارية تتمثل في فهم بنية المجتمع المغربي ومن ثم التمكن من السيطرة عليه وسهولة إدارته، ويعود السبب الثاني في تقديرنا إلى بنية "العقل المغربي" أو بالأحرى إلى طبيعته في بعض الأوساط منذ ما قبل الاستعمار، وأثناءه، وبعده، وربما حتى في يومنا هذا، ففي بعض أنماط العيش والتفكير، نجد بعض الفئات المتشعبة ثقافيا بفكر ماضي تقليدي، ممزوج بثقافة ما يسمى بالتعبير المغربي "الفقها" وتعني الفقهاء أو من يستعملون بعض الطقوس الدينية للتلاعب بسيكولوجيات الأفراد، أو العرافين، وزيارة الأضرحة، وبالتالي لا يوجد فراغ روحي يستوجب حضور علم النفس للقيام بدوره.

وأما السبب الثالث، فيتجلى في نظرنا في عامل سلم الأولويات لدى الطبقة المتعلمة والمتقفة بالمغرب آنذاك، والتي كان من أولوياتها محاربة الاستعمار أو التنسيق من أجل حلم الوحدة العربية كما هو الحال عند الوجوديين وبعض الاشتراكيين بالمغرب أو من يحلم بإقامة دولة إسلامية أو خلافة إسلامية، فطبيعي أن يتأثر الصنف الأول بكتابات كارل ماركس ولينين و وطبيعي أن ينكب الصنف الثاني على كتابات التيار السلفي بشكل عام على اختلاف تلويناته أو التيار الصوفي، ويمكن الإضافة على ذلك تشبع الصنف الأول بالفكر الفلسفي و ببعض كتابات سارتر وهي تعارض بشدة العلوم الإنسانية من أساسها، ، لأنها في نظرهم تبرئ الفرد من المسؤولية وتعفيه من المحاسبة لما تعتبر أن سبب فعله مرتبط بضغوطات نفسية أو إكراهات اجتماعية أو حتميات بيولوجية، أو أنه تعمل على تشيئها لما تدرسه كموضوع، والإنسان ذات وليس مجرد موضوع، مما يجعلنا نفترض معارضتها ومحاربتها لعلم النفس كأحد العلوم الإنسانية البارزة بشكل مقصود بغض النظر عن الأولويات.

أما السبب الرابع: فيكمن في طبيعة علم النفس في حد ذاته، إذ هو نفسه يعاني أزمة هوية علمية وأزمة استقلالية علمية عن الفلسفة وعن الخطابات الأدبية، وسيساهم في هذا الوضع الصعب لعلم النفس الإحراج الإيستمولوجي من حيث هو علم أو علوم، ومن حيث هو علم أو خطاب أدبي، ومن حيث الثقة في نتائجه، فقد كان السؤال الإشكالي والذي لا يزال في قضية نتائج علم النفس هو: هل يمكن تعميمها أم أنها لحظية أو مؤقتة أم مشكوك في قيمتها العلمية أصلا؟.

رابعاً-مجالات الاشتغال في علم النفس بالمغرب ما بعد الاستقلال:

لقد ظل تناول السيكولوجيا متوارياً خلف الكتابات التربوية حتى مع مجيء الاستقلال، أو متضمناً في التوجيهات التربوية، مثل كتاب "كيفية تسيير الدرس، من وحي التربية وعلم النفس"، وهو كتاب لأحد مفتشي التعليم، للأستاذ بلقزيز (ربيع مبارك، 1998، ص80)، وننبه هنا أنه يجب التذكير بالفرق بين علم النفس كمجال نظري أكاديمي، وعلم النفس كمجال تطبيقي، وهذا يحثنا على التفكير في علم النفس من منطلقين؛ منطلق أول يتمثل في علم النفس العام؛ وهو علم النفس كما ظهر في بداياته، بعد استقلاله عن الفلسفة، ونميّزه بالتأكيد عن التحليل النفسي كمجال مستقل لأن له خصوصية اشتغاله المطلقة، ومنطلق ثاني تجسده فروع علم النفس أو مجالاته التطبيقية المختلفة مثل: علم النفس النمو، علم النفس التربوي، علم النفس الاجتماعي، علم النفس الصناعي...، ولما كان علم النفس قد شهد تطوراً كبيراً على مستوى العالم، بدأت تتضح معه معالم أخرى لعلم النفس على مستوى التطبيق، فقد كان للمغرب نصيب في الممارسات التطبيقية المختلفة لعلم النفس، على مستوى فروع ومجال ممارساته، يمكن عرضها في حدود بحثنا كما يلي:

أ-في المجال الصناعي:

يمكن الحديث عن وجود علم النفس بالمغرب على شكل ممارسات تطبيقية في المستوى الصناعي، حيث كان يتم الاشتغال في اختبارات الكفاءة بالاعتماد على ما يسمى بعلم النفس التقني، وقد كان ذلك معروفاً في بعض المؤسسات الصناعية التي تستوجب شروطاً ومعايير دقيقة ومحددة في اختيار العمال، أو المسؤولين عن العمل، ومن ذلك نجد على سبيل الذكر لا الحصر: المكتب الشريف للفوسفات، والمكتب الوطني للسكك الحديدية. ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى أن هذه الممارسات والأنشطة التطبيقية للسيكولوجيا الصناعية هي بمثابة ورشات اشتغال لعلم النفس ولاسيما فروع التطبيقية كعلم النفس الشغل و علم النفس الصناعي.. إن مثل هذه الممارسات المهنية، تجعلنا نفترض بداية الاشتغال الرسمي على علم النفس في الجانب التطبيقي، كممارسات تقنية مستوردة من خبراء أجانب، وكترية خصبة لبزوغ السيكولوجيا الصناعية، أو علم النفس الصناعي بوصفه علماً يهتم "بموضوعات مثل الدافعية، الرضاء الوظيفي، ضغوط العمل(عثمان حمود الخضر، 2012، ص20)، وهذا يجعلنا نلاحظ سبق التطبيق عن النظرية، وبعبارة أوضح سبق المجال التطبيقي في علم النفس على التنظير له.

ب-في المجال الإكلينيكي:

يمكننا في هذا الجانب استحضار دور البروفيسور "جاك سلوس Jacques Selosse"، الذي كان يقوم بتطبيق عدة اختبارات إكلينيكية مثل:

اختبار كاتل (Le Cattell culture free test)

اختبار رسم الرجل (Le test du bonhomme)

اختبار رسم الشجرة لكوخ (L'arbre de Koch)

فقد كان سلوس يقوم بتطبيق بطارية اختبارات (Batterie de test)، على الأطفال الذين كان يستلمهم بالمركز الذي كان يشتغل فيه، وهو الذي سيشغل منصب أستاذ علم النفس الإكلينيكي في ما بعد بجامعة باريس الثانية. وقد أشار هنا الدكتور ربيع مبارك-مصدر هذه المعلومة- أن تلك التوضيحات حول الأستاذ سيلوس كان قد تقدم بها الدكتور محمد كداح الأستاذ بجامعة محمد الخامس بالرباط، في سياق تعقيبه بمناسبة يوم دراسي تحت عنوان "علم النفس بالمغرب" الذي نظمتها الجمعية المغربية للدراسات النفسية، والذي انعقد برحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط يوم (1993/5/22).

ج-في المجال العسكري:

إذا كانت تختلف خدمات الصحة النفسية في المجالات العسكرية الرئيسية الثلاثة وهي القوات البرية والقوات البحرية والقوات الجوية، فإنه خلال العمليات العسكرية تصبح خدمات الصحة النفسية ضرورة خاصة بسبب ما تؤدي إليه المعارك من إصابات نفسية بالغة، حيث بلغت على سبيل الذكر حالات الانهيار النفسي للجنود الأمريكيين المشاركين في الحرب العالمية الثانية 356 في الألف كل سنة (محمد شحاته ربيع، 1988، ص90).

في هذا السياق يمكننا افتراض نفس الوجود لعلم النفس في المجال العسكري بالمغرب، فمن المفترض أن يكون الاعتماد على بعض التقنيات النفسية في الخدمة العسكرية، وبعض الأنشطة السيكوتقنية، سواء أثناء مباريات الالتحاق بالجيش، أو من خلال التكوينات العسكرية بالداخل أو الخارج؛ ومن المفروض التطرق لبعض الحيل العسكرية، والخطط، والإستراتيجيات، وما تتطلبه من حنكة وخبرات حربية أو نفسية، أو في حالة تقديم خدمات نفسية لتخفيف التوتر داخل التدريبات أو في الحروب، أو للتحفيز على الشجاعة والبطولية.

د-في المجال الأمني:

وعلى نفس المنوال يمكن افتراض نفس الشيء في المجال الأمني، حيث لا بد من تكوينات في المجال النفسي للالتحاق بالخدمة الأمنية، وكيفية التعامل مع المجرمين، والتمييز مثلا بين الموظفين الأمنيين العاديين في الإدارة وبين الموظفين الأمنيين الذين سيشغلون مناصب حساسة في الدولة أو موظفي الاستخبارات أو قوات الأمن الخاصة... إن مثل هذه المناصب تحتاج بالضرورة إلى خصائص نفسية دقيقة، وإلى عوامل مرتبطة بتنمية الحس الأمني لدى الأفراد الأمنيين، ولما كان الأمر كذلك فبدون شكل نفترض إمكانية الاستفادة من بعض الاختبارات التقنية وبعض الخبراء الأجانب بصفتهم السابقين لمجال علم النفس في الجانب الأمني، ولكن ليس لدينا معلومات لأنه معروف على القطاعات الأمنية ثقافة الكتمان والسرية لاسيما في بلداننا العربية.

ه-في المجال التربوي:

مثلما أشرنا في المحور الأول؛ تاريخية علم النفس بالمغرب فإن البدايات الحقيقية لظهور علم النفس بالمغرب كانت بالأساس على شكل تطبيقات تربوية أو

سيكوتربوية، وذلك من خلال التوجيهات التربوية، وفي هذا السياق يمكن التأكيد على الأدوار الأساسية التي لعبتها مراكز التكوين، في إعداد المدرسين في مجال علم النفس التربوي.

ومن الأشياء النادر معرفتها في هذه الحقبة أنه "في عهد الحماية كان المخزن يجبر الناس، بواسطة الشيوخ والمقدمين على الدخول إلى المدرسة" (عبد الكريم غريب، 1999، ص13). ويحيل معنى المخزن في المغرب آنذاك إلى السلطة التنفيذية، أما المقدمين والشيوخ فهم أحد رجالات السلطة آنذاك بحيث يشكلون صلة وصل بين المخزن وباقي الناس. ففي هذا السياق يمكن أن نعتبر بأن علم النفس التربوي قد يصل بطريقة غير مباشرة حتى إلى الأسر المغربية عبر آلية تعامل الكبار مع الصغار.

و-في المجال الطبي:

ليس لدينا معطيات رسمية في هذا المجال ولكن ثمة قناعة يعززها المنطق العقلي أن هناك تقاطعات كبيرة بين الجانب الطبي البيولوجي والجانب الانفعالي السيكولوجي، ومن المنطقي أيضا أن يكون الأطباء في هذه المرحلة يعتمدون على توجيهات نفسية لدعم مرضاهم ومن المستشفيات الكبرى المهمة بالمغرب، نجد مستشفى ابن سينا بالرباط، ومستشفى ابن رشد بالدار البيضاء، هذين المستشفىين معروفين تاريخيا بتوفرهما على كفاءات عالية في مجال الطب، ولما كان في الطب يتم دراسة مواضيع متعلقة بما هو بيولوجي وفسولوجي في الإنسان، فإن هناك جوانب نفسية يتم الإشارة لها بشكل من الأشكال أثناء تكوين الأطباء، وهذه الجوانب يمثلها علم النفس.

ويمكن أن نستحضر في هذا السياق أنشطة سيكولوجية تدخل في سياق علم النفس الفسيولوجي، بوصفه "منهجاً لتناول السلوك الإنساني وفهمه كمجموع عناصر تحدد وظيفة ونظام الجهاز العصبي ومن ثم ظاهرة السلوك الإنساني" (عباس محمود عوض، 1999، ص21)، فهناك تقاطعات كثيرة بين الطب وعلم النفس الفسيولوجي. ولعل ما يجب التنبيه إليه هنا هو أن الممارسات المفترضة على مستوى الأنشطة النفسية في مجال الطب نفترض فيها وجود علاقة بين مدى أهميتها وتفعيلها والقناعات الشخصية للطبيب، كما نعتقد بكونها لا تتجاوز الطابع الشفهي على شكل نصائح أو توجيهات أو رفع لمعنويات المريض كالتقليل من خطورة مرض ما.

وتجدر الإشارة إلى إننا لا نريد الحديث عن الطب النفسي لأنه مجال مستقل بذاته بالرغم من تفاعله وتقاطعته الكبيرين مع علم النفس، ولكن يمكننا أن نتحدث عليه في أعمال لاحقة مع التنبيه إلى مسألتين أساسيتين في هذا النحو:

المسألة الأولى: وجود مستشفيات مهمة للغاية كمستشفى الرازي للأمراض العقلية بمدينة برشيد المغربية والذي يعتبر معلمة صحية تاريخية بالمغرب أنشئت منذ عام 1918 وتقدم خدمات طب نفسية مهمة، بالإضافة إلى مستشفيات أخرى لا تقل شهرة كمستشفى الرازي للأمراض العقلية بمدينة سلا، بالرغم مما يثار من قضايا

على مستوى الإعلامى من نقص فى الأطر والمعدات، بحيث لا تتناسب والكثافة السكانية، ولكن عموماً هناك مصالح طبية متميزة.

المسألة الثانية: لدينا قناعة -وجهة نظر- بأن هذه المستشفيات تعتمد على تقنيات طب نفسية لها جانب تطبيقي ولها ممارسة شبه خاصة بخلفية علمية دقيقة نختصرها فى المعالم الآتية:

اعتمادها على الأدوية فى العلاج النفسى فهى مستشفيات للعلاج النفسى، حيث تستقبل المرضى (الحمقى والمجانين بالمفهوم المحلى الشعبى).

اعتبارها مؤسسات بحثية متخصصة فى الأمراض النفسية العقلية، أكثر ما هى مؤسسات علمية بحثية فى مجال علم النفس.

اشتغالها بأدوات يغلب عليها الطابع الطبى على طابع التوجيه والإرشاد النفسى، وذلك نظراً للحالات الحرجة التى يتم استقبالها.

تركيزها على الأدوية كعلاج لا بديل عنه كمهدئات للمريض، لأنه فى أغلب الحالات نجد أن الناس لا يقصدون تلك المستشفيات بمحض إرادتهم، بل رغماً عنهم بعدما يصبحون يشكلون خطراً على أنفسهم ومحيطهم العائلى.

انطلاقها من ثقافة إكلينيكية، يجسدها الطب النفسى، والتحليل النفسى، وهذه المجالات العلمية لها أدوات الاشتغال الخاصة بها لا يسعنا المجال للتطرق إليها، كما أن قناعتنا العلمية تميز بل تفصل بين علم النفس كعلم يهتم بدراسة السلوك وله عدة فروع ومجالات تطبيقية، والتحليل النفسى كمجال أو كفن قائم بذاته له مفاهيمه وأدوات اشتغاله العلمى الخاصة به، والطب النفسى الذى يتميز بما أشرنا سابقاً.

خامساً- مجال الدراسات فى علم النفس بالمغرب:

مثلما أشرنا سابقاً فإنه من الصعب الحديث عن دراسات مغربية جادة فى مجال علم النفس فى هذه المرحلة ما عدا الممارسات التطبيقية أو بعض المحاولات المذكورة سلفاً، مع الاحتفاظ بحق عدم التعميم، ويمكن استحضار الدراسة التى أوردها لويس كامل مليكة فى كتابه "قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى البلاد العربية"، حيث أبرز دراسة أجريت بالمغرب فى موضوع الاتجاهات نحو اشتغال المرأة بالعمل فى مراكش، ومراكش تعنى هنا المغرب (ربيع مبارك، 1998، ص82). كما يمكن الحديث عن دراستين مهمتين للجنة الوطنية المغربية للديونسكو (غالى أحرشواو، 1998، ص10).

حيث كانت الدراسة الأولى عام 1961 بعنوان "أثر السينما على الأطفال والمراهقين" وكانت الدراسة الثانية عام 1665 بعنوان (أثر التلفزيون على الأطفال والمراهقين). وإذا كانت الدراسات باللغة الفرنسية آنذاك منذ ما قبل هذه التواريخ فإنه منذ الستينات بدأت الدراسات والأبحاث فى مجال علم النفس بالمغرب تتكاثر وتتناسل تبعاً فى مختلف فروعها.

إن ما يمكن استخلاصه من هذه السياحة التاريخية التحليلية لكيفية دخول علم النفس بشكل عام للمغرب هو ما يلي:

- غياب الرصد التاريخي لمراحل محددة بشكل دقيق عن تطور مفترض لعلم النفس بالمغرب
- لم يظهر علم النفس بشكل عام بل كان ظهوره على شكل فروع تطبيقية
- لم ترق تلك الفروع التي ظهر بها علم النفس بالمغرب إلى مستوى الفروع التطبيقية في مفهومها العلمي
- غياب تعاون وتكامل بين مجالات انتشاره فقد أنشطة معزولة، حيث لا يوجد أثر للتعاون حتى في الأنشطة السيكولوجية
- ظهر في البدايات الأولى كشكل تطبيقي أكثر أهمية في مجال التربية والتكوين بالمدارس على شكل توجيهات تربوية
- ساهم الاستعمار الفرنسي عن قصد أو غيرهِ، بغض النظر عن نيته في دخول الأفكار السيكوتربوية إلى المغرب
- من الصعب الحديث عن ممارسات في مجال علم النفس جادة بقدر ما نتحدث على أنها تبقى المحاولات الأولى لمجال النفس على مستوى التطبيق والقياس.
- تشكل في نظرنا تلك الممارسات في مجال السيكولوجيا إرهابات أولى لفتح الطريق أمام علم النفس بالمغرب الذي سيزدهر فيما بعد في مختلف المجالات.

المحور الثاني: علم النفس التربوي، المعنى والتأسيس:

أولاً- من علم النفس إلى علم النفس التربوي:

من المعروف أن تعريف علم النفس يضع إشكالية تعريف موحد ودقيق، حيث يختلف الباحثين في تحديد ماهيته، وإذا تتبعنا الرؤية القائلة بأن علم النفس هو الدراسة العلمية للسلوك فإن هذا الكلام يحتاج إلى تحديد دلالاته المفاهيمية. ف"علم النفس هو العلم الذي يدرس سلوك الإنسان وتوافقه مع بيئته، سواء كان هذا السلوك ظاهراً، أو مستتراً في صورة أنشطة عقلية، أو مشاعر و انفعالات أو دافعية" (عثمان حمود الخضر، 2012، ص19).

ويظهر من هذا التعريف أن علم النفس هو الدراسة لسلوك الأفراد داخل البيئة التي ينتمون لها، والتي يجب التوافق معها؛ أي تحقيق شرط التكيف الاجتماعي، كما أن دراسة هذا السلوك ليس بالضرورة أن يكون ظاهراً فقد يتمظهر على شكل انفعالات مثلاً.

وإذا كان علم النفس هو الدراسة العلمية للسلوك فإن علم النفس التربوي،"فرع من فروع علم النفس التطبيقي، يُعنى بمسألة تطبيق المبادئ والمكتشفات السيكولوجية على حقل التربية والتعليم" (أسعد رزوق، 1979، ص218). ويعد جوهانز فردريك هربارت(1841) من الأوائل الذين اهتموا "بالتربية كمجال تطبيقي في علم النفس الحديث، عندما حاول قبل ما يزيد عن مائة عام أن يستشف من علم النفس المبادئ التي تبدو ذات قيمة للمدارس في حينه، حيث برزت هذه

المبادئ تحت اسم علم النفس التربوي، وفي الوقت الذي برزت فيه نشاطات هربارت كان كل من هربرت سبينسر وتوماس هكسي وتشالز اليوت رواد المدرسة العلمية للتدريب الشكلي قد اهتموا بمشكلات الوراثة والبيئة التي وجهت جالتون إلى ارتياد ميدان القياس العقلي، وتبعه جيمس كاتل وألفرد بينه، حيث أسهم هذا الميدان إسهاما بارزا في تحديد معالم علم النفس التربوي الحديث" (أمل البكري و نادية عجوز أمل، 2011، ص22). و"يعد لايتنز ويتمر (Lightener Witmer) من المعالجين النفسيين الأوائل في أميركا، فبعد حصوله على الدكتوراه قام بإدارة المختبر النفسي، بادئا بالعمل مع الأطفال الذين يعانون من صعوبات التعلم" (نايفة قطامي، 1992، ص12).

يتضح من هذه المعطيات أن علم النفس التربوي لها مرجعين مرجع نظري يجده علم النفس العام، ومرجع تطبيقي تجسده الدراسات التطبيقية من خلال تطبيقات الدراسات النفسية في مجال التربية. وهكذا سوف نجد علم النفس التربوي مجالا واسعا بحيث" يدرس نظريات التعلم وطرقه وشروطه كما يدرس التوجيه التربوي والتعليمي ويرسم طرق توزيع التلاميذ على أنواع التعلم المختلفة التي تتناسب وقدراتهم ويعالج حالات الضعف الدراسي كما يقدم المقاييس العقلية والنفسية المختلفة للتلاميذ" (عبد الرحمن محمد عيسوي، 1999، ص16).

ثانيا- أهداف علم النفس التربوي:

بما أن علم النفس التربوي ينتمي إلى حقل العلوم ف"إن الغرض الأساس للبحث العلمي هو أن يتخطى مجرد وصف الظواهر التي تقديم تفسير لها" (ديو بولد ب فان دالين، 1984، ص58) ، فلا يقتنع العالم بمجرد صياغة تعميمات تفسر الظواهر، بل يريد أيضا أن يتنبأ بالطريقة التي سوف يعمل بها التعميم في المستقبل" (ديو بولد ب فان دالين، 1984، ص60)، وعلى نفس الدرب يحذو علم النفس التربوي، إذ من خلاله يمكن تقديم تفسيرات وصياغة تعميمات ممكنة إذا توفرت الشروط المنتجة للظاهرة السيكوتربوية. ولأن العلم يكافح للوصول إلى درجة من الفهم العميق لقوانين الطبيعة، بحيث لا يقف عند حد التنبؤ، بل يزيد من قدرته على ضبط الأحداث" (ديو بولد ب فان دالين، 1984، ص61)، فإن علم النفس التربوي هو الآخر مطالب بضبط الأحداث النفسية للظاهرة التربوية ، ولكن كل هذا لا يرقى إلى مستوى الحتمية لأننا أمام الظاهرة الإنسانية المعروفة بالتعدد والتغير والتعدد.

وفي هذا الصدد يرى جودوين زكلوزماير (أمل البكري و نادية عجوز أمل، 2011، ص31) ، أن علم النفس التربوي يسعى لتحقيق هدفين رئيسيين وهما:

- توليد المعرفة الخاصة بالتعلم والمتعلمين وتنظيمها على نحو منهجي بحيث تشكل مبادئ ومعلومات ذات صلة بالطلاب والتعلم.
- صياغة هذه المعرفة في أشكال تمكن المتعلمين والتربويين من استخدامها وتطبيقها في المواقف التعليمية التعلمية، أي الاستفادة من المعلومات النفسية النظرية في المجالات التطبيقية.

ولما كان الباحثون يؤكدون على أن أهداف علم النفس التربوي هي نفسها أهداف علم النفس و"هدف علم النفس هو الكشف عن هندسة النشاط البشري الذي تيسر لنا حل كثير من المشاكل في مجرى حياتنا التي تجعلنا نعيش حياة سعيدة في بيوتنا ومطمئنين في عملنا"(طلعت منصور عوف وآخرون، 2003، ص13)، فإننا نختزلها في الأهداف الثلاثة الآتية:

- الفهم: فهم سلوك الفرد
- التنبؤ: التنبؤ السلوك المتوقع
- الضبط: ضبط السلوك والتحكم فيه.

ونوضح في هذا السياق إلى أن علم النفس مثل باقي العلوم الأخرى له ناحيتين: ناحية نظرية تتمثل في دراسة الظواهر النفسية التي تتضح في السلوك الخارجي بغرض التوصل إلى القوانين العامة والمبادئ التي تحكم هذه الظواهر، وناحية أخرى تطبيقية تتمثل في الاستفادة من هذه القوانين في التحكم في السلوك الإنساني وتغييره وتوجيهه التوجيه السليم(طلعت منصور عوف وآخرون، 2003، ص16).

ثالثاً-مناهج البحث في علم النفس التربوي:

إن الحديث عن المناهج كأدوات اشتغال للبحث العلمي أمر يثير الكثير من الأسئلة حول الدقة العلمية، ويمكننا استحضار مقالته الفيلسوف هانز رايشنباخ في كتابه نشأة الفلسفة العلمية حيث يقول في هذا الصدد: "والواقع، أن صورة المنهج العلمي كما ترسمها الفلسفة العلمية الحديثة مختلفة عن المفاهيم التقليدية "العقلية والمثالية" فقد اختفى المثل الأعلى لعالم يخضع مساره لقواعد دقيقة، أو لكون متحدد مقدماً، يدور كما تدور الساعة المضبوطة، واختفى المثل الأعلى للعالم الذي يعرف الحقيقة المطلقة، واتضح أن أحداث الطبيعة أشبه برمي الزهر منها بدوران النجوم في أفلاكها. فهي خاضعة للقوانين الاحتمالية، لا للعقلية، أما العالم اليوم فهو أشبه بالمقامر منه بالنبي . فهو لا يستطيع أن ينبئك إلا بأفضل ترجيحاته"(عبود عبد الله العسكري، 2004، ص10)، وهذا يعني أن العلماء اليوم مقامررون ومغامرون أكثر مما هم ملتزمون بالصرامة المنطقية والعلمية في اتخاذ المنهج المناسب للموضوع العلمي، بحيث تبقى اختياراتهم مجرد ترجيحات.

ومثلما لا تختلف أهداف علم النفس المدرسي على أهداف علم النفس، كذلك لا يوجد اختلاف على مستوى مناهج البحث،" وفي الحقيقة، أن هذه المناهج جميعها يمكن أن نجعلها في اتجاهين عامين يتجه أولهما إلى جعل علم النفس من علوم الطبيعة. ويتجه ثانيهما إلى جعل علم النفس من علوم الحيوان"(عباس محمود عوض، 1996، ص9) ودون الخوض في تفصيل سبب التمييز والمدارس المنضوية لكل اتجاه على حدة نجد من بين ما نجد من المناهج: المنهج التجريبي، المنهج الوصفي، المنهج الإكلينيكي(عباس محمود عوض، 1996، ص16-69)، ومن المؤكد أن لكل واحد من هذه المناهج مجموعة من الخطوات والقواعد العلمية التي يجب اتباعها، وومن المؤكد أيضاً أن هناك مناهج أخرى تصنف حسب الزمن أو الحجم أو الهدف. ومن الصعب الحديث عن تصنيف واحد مناسب و متفق عليه،

ونشير هنا إلى أن من بين التصنيفات "من يصنف مناهج البحث العلمي اعتماداً على أربعة أسس(مصطفى نمر دعمس، 2008، ص182)، كما يلي:

1- تصنيف مناهج البحث حسب البعد الزمني، المنهج التاريخي (دراسة الماضي) ثم الامبريقي (دراسة الخاص) أم التنبؤي(دراسة المستقبل).
2- تصنيف مناهج البحث حسب حجم البحوث : منهج دراسة الحالة، منهج الأصل الإحصائي العام، منهج العينة.

3- تصنيف مناهج البحث حسب المتغيرات المستخدمة من المنهج البعدي والمنهج التجريبي.

4- تصنيف مناهج البحث حسب الهدف منه: المنهج الوصفي، التفسيري والارتباطي.

كما "تختلف مناهج البحث من حيث طريقتها في اختيار الفروض و يعتمد ذلك على طبيعة وميدان المشكلة موضوع البحث: فقد يصلح المنهج التجريبي في دراسة مشكلة ولا يصلح المنهج التاريخي أو دراسة حالة و هكذا .. (مصطفى نمر دعمس، 2008، ص183).

رابعاً- إشكالية الموضوع علم النفس التربوي:

بالرغم أن علم النفس هو الدراسة العلمية للسلوك الظاهر أو الانفعالي أو الذهني، فإنه في علم النفس التربوي ليس هناك موضوع محدد يقوم بدراسته، ولكن هناك مجموعة مواضيع تفيد التعدد والغنى. ومن أبرز الدراسات التي هدفت للبحث عن موضوع أو مواضيع هذا العلم نجد دراسة "انجلاندر Eenglander" عام 1976 (أمل البكري و نادية عجوز أمل، 2011، ص26)، حيث طلب من مدرسي علم النفس التربوي أن يرتبوا المفاهيم التي تشكل مواضيع أساسية لعلم النفس التربوي، فكان الأمر كالآتي:

1-تعديل السلوك وقد احتل هذا الموضوع مركز الصدارة، وهذا هو التعريف الذي سبق أن قدمته المدرسة السلوكية في علم النفس للتعليم.

2-مجموعة من مفاهيم النمو كالاستعداد والدوافع الداخلية والخارجية، وهذه المفاهيم سوف يشترك فيها علم النفس التربوي مع حقول علمية أخرى كالبيولوجيا والفسولوجيا وحتى التحليل النفسي.

3-مفهوم الذات ومستوى الطموح، ومن المعلوم أن صورة الذات يتداخل فيها التحليل النفسي وعلم النفس المرضي، بحيث يتم التمييز بين صوتين للذات على الأقل، صورة إيجابية سوية، وصورة سلبية مرضية.

4-مفاهيم متعلقة بالتعلم المدرسي من أهمها الإشراف الإجرائي، التعلم بالاكتشاف، وهذا يبين أثر المدرسة السلوكية على التعلم، مع العلم أن موضوع التعلم تناولته عدة مدارس في علم النفس، مثل المدرسة الجشطاطية، أو المعرفية، وقد أقيمت عدة تجارب عن تعلم الحيوان في هذا السياق.

5- في مجال القياس فقد ركزوا على موضوع التعلم بالإتقان، وهذا تأكيد على أن الموضوع الرئيس لعلم النفس التربوي هو موضوع التعلم بوصفه تعديلا للسلوك، وبوصفه مرتبطا بعدة عناصر تشكل البيئة الخصبة لتحقيقه.

أما "ديبوا" (أمل البكري و نادية عجوز أمل، 2011، ص28)، فقد حدد مواضيع علم النفس المدرسي في أربعة مواضيع أساسية وهي:

- مشكلات الطفل التطورية

- خصائص المتعلم وطبيعة الفروق الفردية

- استراتيجيات تخطيط العملية التعليمية التعلمية وتنفيذها

- استراتيجيات تصميم الاختبارات وقياس السلوك

يتبين من الإشارات السابقة أن التعلم من المواضيع الأساسية في علم النفس التربوي، ويختلف مفهوم التعلم حسب الخلفية النظرية التي ينطلق منها أي تعريف أو أي باحث فمثلا إذا كان " التعلم في رأي بياجي هو تغيير في السلوك لحل موقف مشكل وذلك عن طريق التأمل والتفكير والنجاح في فهم الموقف المشكل، فإن سكينر يرى أن التعلم هو تعديل في السلوك ناتج عن التدريب وحده" (رمزية الغريب، 1990، ص9)، وهذا ما يفسر تعدد نظريات التعلم باعتبارها أحد أبرز إنجازات علم النفس التربوي، لأن أصحابها علماء نفس كبار، ولأنها اعتمدت على تجارب مخبرية تعتمد على المنهج التجريبي.

ويمكننا تقسيم تلك النظريات التي حاولت تفسير عملية التعلم إلي نوعين رئيسيين من النظريات النظرية الارتباطية والنظريات المجالية (سيد خير الله، 1982، ص57-141-131): فأما النظريات الارتباطية فنجد مثلا: نظرية بافلوف وواطسون، وهي ترى بأنه" لا استجابة دون مثير و بأن التعلم يحدث نتيجة ارتباط بين مثير واستجابة ما (سيد خير الله، 1982، ص57)، وأما النظريات المجالية فهي تهتم بأهمية الإدراك والفهم في عملية التعلم، حيث يرى المجاليون أن "التعلم يحدث نتيجة لإدراك الكائن الحي العلاقات المتعددة الموجودة بين مكونات الموقف التعليمي" (سيد خير الله، 1982، ص131).. ونجد في هذا الصدد مثلا نظرية الجشطالت أو التعلم عن طريق الاستبصار (سيد خير الله، 1982، ص133)، ونظرية المجال لكيرت ليفين (سيد خير الله، 1982، ص141)، ونظرية تولمان للتعلم بالعلامات الوظيفية .

ومن المواضيع المهمة بالإضافة لموضوع التعلم نجد موضوع الفروق الفردية كأحد مواضيع علم النفس التربوي والتي تعتبر "ظاهرة عامة لدى جميع الكائنات الحية من أدناها مرتبة حتى الإنسان، وهنا يرى هول Hall (1964) من خلال بحثه أن أفراد النوع الواحد يختلفون في قدراتهم على التعلم وحل المشكلات، كما يختلفون في انفعالاتهم (كالخوف والعدوان) ومستوى النشاط العام، ودوافع سلوكهم (كالجنس والاستطلاع، والجوع والعطش)" (أحمد محمد الزغبى، 1995، ص16).

وإذا كانت المدرسة تقوم بدور تربية الأفراد بهدف إدماجهم (أحمد معد، 2014، ص121)، فإنه من المفاهيم الأساسية التي يشتغل عليها علم النفس التربوي، بل يجب أن يشتغل عليها نجد مفهوم الحافزية فقد أكد الباحث ميشيل هاو Michael J.A.Howe، في كتابه "دليل المعلم في علم النفس التعلم"، (M.chael J.A.Howe, 1984, pp : 135-137) على الدور الأساسي الذي تلعبه الحافزية في التعلم حيث ضرب المثال على ألعاب الفيديو ومدى تأثيرها الإيجابي في التعلم لدى الأفراد. ولأن هناك تعدد التعاريف للحافزية، مع تركيز مجموعة من التعاريف على طابعها الدينامي، فإنها حسب بانتانيليا Pantanella، بمثابة "الطاقة التي تجعلنا نركض، وهذه حاجة من الحاجات الإنسانية المهمة في الدينامية والحركية والنشاط الذي يجب توفره في المدرس كي لا يكون المنتج الذي يقدمه مملا، وكذلك حاجات يمكن تحقيقها لدى المتعلم وهو الطفل الذي يحتاج للعب، أو هو المراهق الذي يحتاج لإثبات الذات كأحد الحاجات الضرورية.

وتجدر الإشارة إلى أن الحاجات الإنسانية كان قد قسمها السيكلوجي المعروف ماسلو Maslow إلى خمسة مستويات تبدأ من الحاجات الفزيولوجية، ثم الحاجة للأمن، ثم الحاجة للانتماء والعلاقات الاجتماعية، ثم الحاجة للتقدير والاعتراف بالذات، وأخيرا الحاجة لتحقيق الذات أو إثباتها (Pierre Vianin, 2007, pp. 27-28)، وتتضح هذه الحاجات عند المراهقة أكثر لما لها من خصوصيات لا يسع الوقت للحديث عنها في هذا المقام.

إن ما يمكن استخلاصه في هذا المحور هو أن علم النفس التربوي يشكل أحد الفروع التطبيقية الهامة لعلم النفس، له أهدافه التي تميزه ومناهجه مثل باقي العلوم والتي يستلهمها من علم النفس وموضوعاته التي تخصه مما وجب الاعتراف به والثقة في نتائجه من أجل الفائدة.

المحور الثالث: في الحاجة إلى علم النفس التربوي في المدرسة المغربية. أولا- دور/أهمية علم النفس التربوي:

هناك أهمية كبرى لعلم النفس بالمدرسة المغربية فهو " ركن من الأركان الهامة لإعداد المدرسين وتدريبهم وتأهيلهم، لأنه يزودهم بالأسس والمبادئ النفسية الصادقة التي تتناول طبيعة التعلم المدرسي، ليصبحوا أكثر فهما وإدراكا لطبيعة عملهم، وأكثر مرونة في مواجهة المشكلات التي تصادفهم، كما يزود هذا العلم المعلمين بنوع من الاستبصار بالجوانب النفسية للسلوك الإنساني" (أمل البكري ونادية عجوز أمل، 2011، ص24). وهكذا فإن " علم النفس التربوي يحتل أهميات متشعبة متشابكة، ويؤكد أن نجاح التربية يتوقف على شخصية المعلم وعلى إعداده، ومحبيه للتلاميذ ورغبته في إفادتهم" (علي زيعور، 2010، ص47).

ولعل ما تم التطرق له في المحور الثاني حول أهداف علم النفس التربوي ومواضيع اشتغاله، يؤكد بشكل ملح إلى الأهمية الكبرى له، بحيث تحتاج مؤسساتنا التربوية كضرورة ما بعدها ضرورة. وقد أكد التربوي الروسي المغمور (دميتريفيتش أوشينسكي) "ولد عام 1824" في حديثه عن ما يجمع مجموعة من

العلوم التي بنى نظريته في التربية عليها قائلا: "إذا أرادت التربية أن تربي الإنسان من كافة النواحي فإن عليها أن تعرفه أيضا من كافة النواحي مسبقا" (بدر الدين عامود، 2003، ص599)، ويعتبر علم النفس بتعدد موضوعات اهتمامه وارتباطه المتميز بالتشريح والفزيولوجيا، من أقرب العلوم إلى التربية وأكثر فائدة لها" (بدر الدين عامود، 2003، ص599)، وإذا كان الأمر كذلك فإن علم النفس التربوي هو الأقرب والمشرف المباشر على المسألة التربوية من زاوية اختصاصه. ولما كان "علم النفس الحديث يسعى لتحقيق الكثير من المبادئ الإنسانية وكذلك لمحاولة الاستفادة من كل ما يملك الفرد من قدرات وميول واستعدادات وقدرات وذكاء ومواهب وخبرات، كما يقول المثل: From Each According To Till's Ability" (أحمد حرز الله أحمد، 2010، ص135)، فإن الدول المتقدمة أدركت إدراكا لا رجعة فيه أن مصدر التقدم والتطور وأن المستقبل يحدده التعليم، مما جعلها تهتم به أكثر من غيره.

ثانيا- علم النفس التربوي والصحة النفسية بالمدرسة:

ينطلق علم النفس التربوي من "المبدأ التالي: صحيح أن ليس كل شيئا ممكنا في مجال السلوك الإنساني، ولكن ما هو ممكن لا يتحقق من تلقاء نفسه، بل لا بدّ من أحد يحقّقه أو يقوم به. وما يبدو تلقائيا من الأحداث التي تعترض الإنسان هو في حقيقة الأمر محثوث من قبل حاثّ أو منبه ما-سواء كان مقصودا أم بغير قصد(فرنل كورل، 2014، ص83)، إن هذا يذكرنا بفكرة المدرسة السلوكية التي ترى أن كل السلوكية الإنسانية متعلمة من خلال العلاقة بين مثير واستجابة، وعلى هذا الأساس يمكن الاهتمام بصحة التلاميذ النفسية من خلال ضبط المنبهات لاسيما في نقط التماس، والمتمثلة في العلاقات التربوية بين التلاميذ والمدرسين أو بينهم وبين باقين الفاعلين التربويين بالمدرسة، بحيث يحتاج كل من يشتغل في المدرسة من بين ما يحتاج إليه إلى تلقي تكوينات في كيفية التعامل مع التلاميذ، وليدركوا حق الإدراك أن كل خدش نفسي في سيكولوجية التلميذ ستعكس سلبا على مستقبله ومستقبل مجتمعه ومستقبل وطنه.

وهكذا فإن المدرسة تؤدي وظائف عديدة ومتكاملة أي متعلقة بالأبعاد الجسدية والنفسية والاجتماعية كما الروحية وعبر الحضارية(علي زيعور، 2010، ص46)، ويحدثنا هاردنك 1953 مثلا عن ثلاث سمات واضحة في سلوك الإنسان الاجتماعي(ه.س.ن مكفارلند، 1994، ص264) هي:

- فعالية فردية و تنظيم بموجب حدود اجتماعية
 - اهتمامات وميول مشتركة مع آخرين يحيطون بالفرد
 - ظرف مكاني يجمع هذه الشبكة من العلاقات الاجتماعية
- وقد يشعر الإنسان بوحشة و وحدة حتى إن وجد داخل مجموعة كبيرة، وهذا ما يستوجب على المدرسة أن تعتني بصحة التلميذ وترعى نموه الجسدي ولياقته البدنية، وهذا بقدر ما هي تساعد التلميذ على النمو الفكري السليم والصحة النفسية

العقلية السوية، وعلى إشباع حاجاته النفسية، وحل مشكلاته مع الواقع والمجتمع والآخرين" (علي زيعور، 2010، ص46).

ثالثاً من علم النفس التربوي إلى التكامل بين الأسرة والمدرسة:

يعاني التلاميذ من بين ما يعانون منه أزمة تواصل في الأسرة وأزمة اندماج في المدرسة لسبب من الأسباب النفسية تجعله فاشلاً في الأسرة أو المدرسة، ومن بين المشاكل التي يعانيه الفرد في أسرته مشاكل العنف وعدم القدرة على التكيف السليم مع أفراد أسرته، ومن بين المشاكل التي تشوش على الفرد/التلميذ في المدرسة نجد التحصيل الدراسي "وقد يكون ضعف النتائج الدراسية مرتبطاً بالصعوبات العصابية للشخصية" فيحصل الكف" إذ تتخفف لذة العمل فيشعر التلميذ بالتعب فيبتعد شيئاً فشيئاً عن كل ما له علاقة بالدراسة" (نادية شرادي، 2006، ص272)، ولكن مثل هذه المعطيات ليست من صميم ثقافة نفسية وجب التعامل عبرها والاعتراف بها، ووجب تضافر جهود الأسرة والمدرسة، وليس رمي التلاميذ إلى المدرسة دون متابعتهم، نعم يمكن القول: "إنها البيئة الاجتماعية الثانية بعد الأسرة ودورها يتحدد في تكوين شخصية الطفل وفي إكسابه أنماط السلوك المتوافقة مع المعايير السلوكية التي يقرها المجتمع" (أحمد معد، 2014، ص120) ولكن يجب ضرورة ربط صلة الوصل بين الأسرة والمدرسة، ولما كان مجتمعنا لم يستوعب الدرس بعد في الاهتمام بسيكولوجية أفرادها، ولما كانت الأسر لم تقتنع بعد أو لا تعرف أصلاً قيمة المواكبة النفسية لأبنائها فما أحوجنا لأخصائيين نفسيين واحداً على الأقل في كل مدرسة. إنه "حري بالآباء أن يكونوا على اتصال دائم مع المعلمين فيتحدثون معهم ويتباحثون بشأن أولادهم لتحقيق نموهم وتكاملهم وحل المشاكل التي تعترضهم". فتربية الولد في حاجة إلى تعاون الأب مع المدرسة" (علي القائمي، 1994، ص223).

ونشير أيضاً إلى أن علم النفس التربوي يلعب دوراً مهماً في كيفية التعامل مع التلاميذ، بحيث لا بدّ من الاهتمام بهم كمدخل للتعامل الإيجابي، ونؤكد أن تعامل الأسرة الإيجابي وتفاعل المدرسة السوي له علاقة وطيدة بسلوك المراهق المتمدرس وهو التلميذ موضوع حديثنا. فالفرد يحتاج إلى تربية تراعي خصوصيته الفردية ولكن في نفس الوقت فهو فرد في علاقة مع المجتمع (Harold 32-22, pp, 1979, Enstwistle)، وهذا يؤكد على ضرورة الاهتمام في تعاملنا مع التلميذ عبر جدلية الفردانية والجماعية في آن واحد، فهو مطالب بالاندماج مع الآخرين، وفي نفس الوقت الحفاظ على استقلاليته الشخصية.

إن ما يمكن استخلاصه من هذا المحور هو أن لعلم النفس أهمية خاصة كعلم له خصوصيته، وأن هناك حاجة ماسة له وربما لم يسعنا المقام لتوضيحها بطريقة أوضح، وأن له دوراً إيجابياً في الصحة النفسية، وأنه يساهم في التعامل الإيجابي مع الفاعلين التربويين وبالأساس يساهم في التعامل الإيجابي مع التلميذ.

خاتمة استشرافية حول واقع علم النفس التربوي بالجامعة المغربية:

قبل الحديث عن علم النفس التربوي بالجامعة المغربية يجب التفكير في سؤال وضعيتها-هي نفسها- على مستوى السياق العلمي العالمي، في هذا الإطار يمكن أن نغامر بالقول بأن الحل الوحيد لتطور الجامعة المغربية يتجلى في تحقيق ثورة علمية من الداخل وليس من الخارج، فهي تنتمي إلى منظومة اجتماعية وتربوية لم تحقق بعد التطور المنشود، ولتحقيق ذلك يجب أن تتجاوز أربعة عناصر مشكلة للتخلف التربوي(لطفي بركات أحمد، 1981، ص35-36) وهي:

- 1- الديمقراطية وتتمثل في ارتفاع معدل الخصوبة حتى تصل إلى 40 في الألف.
- 2- الإطار الثقافي ويتمثل في تدهور القيم والاتجاهات وانحطاط السلوك والعادات
- 3- التقنيات وتبدو في نقص الإمكانيات المتاحة بشرية كانت أم مادية وضعف أساليب التدريب وانعدام الخبرة المتطورة
- 4- الاقتصاد: ويتمثل في تخلف الزراعة والصناعة والتجارة وارتفاع معدل الكثافة السكانية وزيادة البطالة المقنعة وانخفاض الوعي الاستهلاكي والادخاري .

ولعل ما يمكن إثارته في هذا السياق حسب اعتقادنا من خلال تجربتنا بالجامعة المغربية كمهتمين وكأساتذة علم النفس بالجامعة هو أن هناك نوع من الحيف حصل ولا يزال يحصل في حق علم النفس التربوي/المدرسي ك مجال مستقل بذاته إلى حد التميز، وهذا الحيف في الحقيقة يعاني منه علم النفس بشكل عام في المغرب على مستوى السياقات الثقافية، فإذا كانت كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس بالرباط قد ركزت بشكل كبير على علم النفس العام ثم تميزت إلى حد بعيد في علم النفس الاجتماعي ورائده بالمغرب الدكتور "المصطفى حدية" مع بعض المحاولات في مجال علم النفس المرضي وعلم النفس الشغل أو علم النفس المعرفي لكنها تعاني أزمة تخصص؛ فإن كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله قد تميزت إلى حد بعيد أيضا في مجال علم النفس المعرفي ومن رواده في المغرب كل من الدكتور "علي أفرار" والدكتور "الغالي أحرشواو"، كما نجد كتابات واهتمامات الدكتور "مبارك ربيع" هي الأقرب لعلم النفس العام وعلم النفس التربوي لاسيما في البدايات، ولكن في ما بعد لم نعد نستطيع تمييزها بشكل دقيق عن مجال التربية بشكل عام، وهذا مشكل جوهري يتجسد في الحدود الفاصلة بين ما هو نفسي وما هو تربوي.

وبغض النظر عن ظروف الجامعة المغربية فإنه من الصعب الحديث عن علم النفس التربوي كعلم مستقل بها وهذه ملاحظة غير محمودة في تقديرنا من زاوية التفكير في هذا المجال على المستوى التخصصي، فبالرغم من أن هناك بعض الآراء التي ترى أن من طبيعة العملية تتمثل في التفاعل بين مختلف العلوم إلى درجة الانصهار، لاسيما وأن علم النفس التربوي فرع من الفروع التطبيقية لعلم النفس، فإنه لا يمكن الحديث عن مختبرات متميزة في علم النفس التربوي بالمغرب بقدر ما نجد طفرات شكلتها كتابات البعض، ويمكننا إحضار الأعمال الكبيرة التي لها صلة مباشرة مجال علم النفس التربوي مثل أعمال الباحث المغربي الدكتور أحمد أوزي، الأستاذ السابق بكلية علوم التربية بجامعة محمد الخامس بالرباط يعتبر

الأكثر شهرة في علم النفس التربوي بالمغرب، كما نجد الأستاذ الدكتور علال بلعزيمة رحمه الله الذي غادر الكلية إلى دار البقاء في هذا العام (2018) والذي يعتبر أب علم النفس التربوي بكلية علوم التربية، وفيلسوف التربية، بالكلية على حد تعبير طلبته وكل من تتلمذ على يده من مختلف بلدان الدول الإفريقية والعربية لاسيما اليمن وليبيا، ولأن المقام لا يسمح لنا بالحديث عن شخصه العلمي، فإن بعض من كتبه حول التعلم واستراتيجياته موجودة في المكتبات، مهمة جدا بالرغم من اختلافاتنا الاستمولوجية حول بعض القضايا المرتبطة بطبيعة المنهج المعتمد. هكذا يمكن اعتبار كلية علوم التربية بالرباط، التي تطورت تاريخيا من مدرسة عليا للأساتذة إلى كلية لعلوم التربية تضم عدة تخصصات مرتبطة بعلم النفس التربوي وعلوم التربية، هي الأقرب لتكون قاعدة علمية لعلم النفس التربوي بالمغرب بالرغم من أن الصورة العامة لكلية علوم التربية يغلب عليها الطابع التربوي متمثلا في علوم التربية على الطابع السيكولوجي الذي يمكن أن يمثل علم النفس أو علم النفس التربوي.

وفي تجربتنا بكلية علوم التربية ومن موقع الملاحظ المتأمل، نجد أن أكبر الأسئلة التي تواجه علم النفس التربوي بهذه الكلية هي إشكالية التخصص، إذ لا نستطيع حسم شروط معينة لانتقاء الباحثين من الطلبة أو حتى المتخصصين يمكن الاتفاق عليها في هذا الصدد.

إن ضبابية المشهد العلمي على مستوى التخصص في علم النفس التربوي بكلية علوم التربية، ترتبط ارتباطا بوضع علم النفس بالمغرب ككل، إذ لا نستطيع حسم وضعيته على المستوى العلمي والتخصصي والبحثي، ففي هذا اختلاف وغنى في جميع الأحوال. وتجدر الإشارة إلى أن البحوث التي يمكن إدخالها ضمن سياق علم النفس التربوي موجودة بكثرة في كلية علوم التربية كما في باقي كليات الآداب والعلوم الإنسانية بالمغرب لاسيما في جامعة سيدي محمد بن عبد الله بمدينة فاس، وجامعة محمد الخامس بمدينة الرباط، ولكن في سياق بحوث يعود فيها الأساس لعلم النفس المعرفي أو باقي فروع علم النفس الأخرى مثل علم النفس الاجتماعي أو علم النفس الإكلينيكي، وهذا يعطي لهذه البحوث تميزها وتفردا كبحوث خاصة بعلم النفس في فروع أخرى وليس في علم النفس التربوي كمجال تطبيقي مستقل ومعترف به.

وهكذا يمكن أن ننبه إلى أن علم النفس التربوي بالمغرب - في تقديرنا - يعاني أزمة خصائص على مستوى الموارد البشرية، ومشكلة تداخل على مستوى البحوث بينه وبين علوم التربية لاسيما في كلية علوم التربية أو مختلف المدارس العليا للأساتذة، كما يعاني أزمة تعوّل أو عدم اعتراف من قبل باقي الفروع التطبيقية الأخرى لعلم النفس.

وفي الأخير نؤكد مرة أخرى أنه قد دخل علم النفس الحديث إلى المغرب في القرن العشرين وهي المرحلة التي تميز فيها علماء النفس عبر العالم، ومع نهاية القرن العشرين تكاثرت الدراسات بشكل كبير في مختلف مجالاته وفروعه، ومنها

علم النفس التربوي، وبالرغم من الازدهار والتكور الهائل في علم النفس مقارنة مع ما قبل فإنه مع ذلك نجد بعض العوائق التي تواجه علم النفس بالمغرب نذكر منها ما يتعلق بمشاكل مرتبطة بالسياق العلمي بالبلاد، ومكانة الجامعة المغربية، وبمدى الاهتمام به كمجال أساسي، ومنها ما يرتبط بالمنظومة الثقافية المغربية على عدة مستويات والتي تشكل في نظرنا مجموعة عقبات قد تعرقل تطور علم النفس بالمغرب مقارنة بالدول الغربية.

قائمة المراجع

ابراهيم سعدي(1995). مشكلة التعليم في المغرب ومبادئ الإصلاح- مطبعة التوفيق، الرباط، المغرب.

أحمد محمد الزغبي. (1995). سيكولوجية الفروق الفردية وتطبيقاتها التربوية دار الحكمة اليمانية للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، ط1 صنعاء، اليمن.

أحمد معد(2014 أيار)العنف في المدرسة وعلاقته بجنوح الأحداث في المغرب، المجلة الدولية التربوية، المجلد 3 العدد 5، عمان الأردن.

أحمد معد. (2015). العنف لدى المراهق المتمدرس في ضوع بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية، رسالة دكتوراه في علم النفس التربوي بكلية علوم التربية بجامعة محمد الخامس. الرباط، المغرب.

أسعد رزوق. (1979). موسوعة علم النفس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، لبنان.

أمل البكري و نادية عجوز، و البكري نادية عجوز أمل. (2011). علم النفس المدرسي، منشورات المعزز للنشر والتوزيع، ط1 عمان، الأردن.

أنتولو أرماندو(2005). التربية والتحليل النفسي، التحليل النفسي الفرويدي نموذجاً منشورات عالم التربية، ط1 ترجمة عبد الكريم غريب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.

بدر الدين عامود. (2003). علم النفس في القرن العشرين، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ط1، دمشق، سوريا.

حرز الله أحمد أحمد. (2010). التربية النفسية المهنية علم النفس المهني، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن

خير الله سيد. (1982). علم النفس التعليمي، أسسه النظرية والتجريبية، ط1، مكتبة الفلاح، الكويت.

ديو بولديف فان دالين. (1984). *مناهج البحث في التربية وعلم النفس ط 1* ، ترجمة محمد نبيل نوفل سليمان الخضري الشيخ، طلعت منصور غبريال، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.

رمزية الغريب. (1990). *بياجي والتعلم الإنساني*، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 1 القاهرة، مصر.

سيد خير الله. (1982). *علم النفس التعليمي، أسسه النظرية والتجريبية*، ط 1 مكتبة الفلاح، الكويت.

الشيخ كامل محمد محمد عويضة. (1996). *دراسة علمية بين علم النفس الاجتماعي والعلوم الأخرى ط 1* دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

صالح حسن أحمد الداھري. (2005)، *علم النفس الإرشادي نظرياته وأساليبه الحديثة*، ط 1 دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

ضياء نمر حمد الله العوايشة. (2004). *التربية وتحديات العولمة في الوطن العربي*، ط 1، وزارة الثقافة عمان، الأردن.

طلعت منصور، الشرقاوي أنور، عادل عز الدين، فاروق أبو عوف. (2003). *أسس علم النفس العام*، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.

عباس محمود عوض. (1999). *علم النفس الفسيولوجي*. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

عبد الرحمن محمد عيسوي. (1999). *تصميم البحوث النفسية والاجتماعية والتربوية دراسات في تفسير السلوك الإنساني*، دار الراتب الجامعية بيروت، لبنان.

عبد الكريم غريب. (1999)، *تنشيط الجماعات*، مجلة سيكولوجية التربية، العدد 1. مطبعة النجاح، الدار البيضاء، المغرب.

عبود عبد الله العسكري. (2004)، *منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية ط 1*، دار النمير، دمشق، سوريا.

عثمان حمود الخضري. (2012). *علم النفس التنظيمي*، ط 2، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت.

علي القائمي. (1994). *دور الأب في التربية ط 1* ، دار النبلاء، بيروت، لبنان.

علي زيعور. (2010). *التربية والتعلم بين المعرفيات والنمو وطب الأطفال*، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

الغالي أحرشواو. (1998). واقع البحث السيكولوجي بالمغرب، العلوم الانسانية والاجتماعية بالمغرب، المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس-السويس، الرباط، المغرب.

فرنل كورل. (2014). اكتشاف طبائع الناس وطرق التعامل معهم، ترجمة عمار قسيس، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا.

لطفى بركات أحمد. (1981). دراسات تربوية نفسية في الوطن العربي، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

مبارك ربيع. (1998). مجالات علم النفس بالمغرب، العلوم الانسانية والاجتماعية بالمغرب، المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس-السويس، الرباط، المغرب.

محمد شحاته ربيع. (1988). تطبيقات في علم النفس ط1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر.

مصطفى نمر دعمس. (2008). منهجية البحث في التربية والعلوم الاجتماعية، ط1، غيداء للنشر والتوزيع عمان، الأردن.

نادية شرادي. (2006). التكيف المدرسي للطفل والمراهق على ضوء التنظيم العقلي، ط1، ديوان المطبوعات الجزائرية، بن عكنون، الجزائر.

نايفة قطامي. (1992). أساسيات علم النفس المدرسي، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ه.س.ن مكفارلند. (1994). علم النفس والتعليم، ترجمة عبد العلي الجسماني، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان.

هوغيت كاغلار. (1999). علم النفس المدرسي، ترجمة فؤاد شاهين، ط2، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان.

G.Hardy et I.Brunot .(1925) .*L'enfant marocain*: Larose . Maroc.

Harold Entwistle .(1979) .*child-Centred Eduvation* ,First published, Université press Cambrige Fourth published ,London.

M.chael J.A.Howe .(1984) *.A Teacher's Guid the PSYCHOLOGIE OF L'EARNING*,First published: Oxford Ox4 1JF . .england

Mohamed Benchekroun .(1985) *.L'Education et L'Enseigneme au Maroc, travers les documents français et espagnol(1912-1956* .(rabat.

Pierre Vianin .(2007) *.La motivation scolaire, comment susciter le désir d'apprendre ? 2° édition* .(bruxilles ، Belgique: DE BOECK Universté.

Poul bourgeois .(1960) *.l'univers de l'ecolier marocain* .rabat.

واقع علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية

أ.ب.ن شرقيه الزهرة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02/ الجزائر

مقدمة:

تلعب العلوم الاجتماعية دوراً مهماً ومرموقاً في قائمة العلوم الحديثة، وهي بالإضافة إلى ذلك تلعب دوراً حيوياً في تحليل أوضاع العالم الحديث وتغييراته، ويعتمد عليها في العديد من دول العالم بوصفها وسائل هامة لمواجهة متطلبات التكيف والتعامل، بل وأحياناً كثيرة لتشكيل بنية المجتمع والثقافة، إلا أن الأمر الذي لا يخفى على العاملين في الحقل الاجتماعي أن علم الاجتماع في الجامعات العربية بصورة عامة والجامعات الجزائرية بصورة خاصة، كان ولا يزال دون آفاق مجتمعية لا زال غريباً وبعيداً عن المجتمع، لأنه لم يولد في رحم هذا المجتمع، ولم تصلب عوده الثقافة المحلية، ولم تكون هويته الفكرية، فعلم الاجتماع في الوطن العربي، علم مقهور وخائف، شأنه شأن الإنسان لذلك سنحاول تسليط الضوء على وضعية العلوم الاجتماعية وعلى رأسها علم الاجتماع في جامعات الوطن العربي، وذلك بالتركيز على الجامعة الجزائرية كنموذج عن الوطن العربي.

وتُعتبر العلوم الاجتماعية من أقدم العلوم التي بحث بها الإنسان، فهي أول منهج نظري لعلاقة الفرد بالفرد الآخر، وعلاقته بالمجتمع والبيئة التي يعيش فيها، فقد فنّش البشر عبر التاريخ عن الكثير من المواضيع الاجتماعية حتى يصلوا إلى مستوى فكري وعملي يرقى لإنشاء حضارة إنسانية حديثة تكون ركائزها علاقات صحيحة سليمة بين البشر وعقد اجتماعي عالمي يكفل للجميع حرية العيش بسلام، ومن هنا ظهر مفهوم علم الاجتماع (عصمت تحسين عبد الكريم، دس، ص3).

وأن يكون الفرد دارساً لعلم الاجتماع ومشتغلاً به ليس بالأمر الهين في المجتمع الجزائري، ذلك أن علم الاجتماع في الجزائر لم يحظى منذ إدماجه في منظومة التعليم العالي إلا بالنظرة التشاؤمية والخوف من مستقبله المجهول الذي أصبح لصيقاً بكل واحد من المتخصصين فيه ولا سيما إن كانوا دارسين لهذا التخصص من طلبة جامعيين، ويرجع ذلك أساساً إلى أن موضوع هذا العلم من أكثر المواضيع غموضاً، ولم ينتبأ بعد بمكانته كعلم ريادي يهتم بفهم وتفسير المشكلات والظواهر

الاجتماعية الخاصة بالمجتمع الجزائري، وهو ما يفسر مشروعية التساؤل حول تعريفه وغايته ودوره ومستقبل الدارسين لهذا العلم.

1. تعريف علم الاجتماع:

علم الاجتماع هو عبارة عن دراسة علمية للسلوك الاجتماعي الذي يقوم به الأفراد، والأساليب التي يطبقها المجتمع باتباع المنهج العلمي وخطواته، ويعتبر توجهاً أكاديمياً حديثاً نسبياً، فقد تطور في بداية القرن التاسع عشر، حيث يهتم بشكل أساسي بالعمليات والقواعد الاجتماعية التي تجمع وتفصل الناس، ليس كأفراد فقط، وإنما كأعضاء مجموعات وجمعيات ومؤسسات (احمد طاهر مسعود، 2011، ص23).

ولقد اختلف علماء الاجتماع فيما بينهم حول موضوع علم الاجتماع، وانقسم إلى ثلاثة طوائف، حيث تذهب الطائفة الأولى إلى أن موضوع علم الاجتماع هو دراسة العلاقات الاجتماعية، ولذلك يعرف رجال هذه الطائفة بأصحاب مدرسة العلاقات، ويذهبون في تعريف علم الاجتماع بأنه علم العلاقات الاجتماعية، غير أنهم يدرسون هذه العلاقات من الناحية الصورية المتعلقة بطبيعة العلاقات في ذاتها، بدون النظر إلى مادتها وإلى ظواهرها المختلفة وصورها المتعددة (كمال التابعي، على المكاي، بدون ذكر السنة، ص9-10)، والقوالب التي تتشكل فيها ويتزعم هذه المدرسة المفكر الألماني جورج سيميل إضافة إلى ماكس فيبر وألفرد فركانت.

أما أصحاب الطائفة الثانية والتي يعرف رجالها بأصحاب المدرسة الاجتماعية فيذهبون إلى ضرورة قيام طائفة من العلوم الاجتماعية الجزئية إلى جانب علم الاجتماع، على أن تقتصر وظيفة علم الاجتماع على وضع المبادئ العامة والدعائم الأساسية التي ترسي عليها العلوم الاجتماعية، وتوضيح نوعيتها وذاتيتها ووضع أسس الدراسة ومناهج البحث و تنسيق النتائج العامة التي تصل إليها العلوم الاجتماعية، باعتبارها متفرقة من أصل واحد، وفي ضوء هذه الاعتبارات يكون عمل رجل الاجتماع وفقاً لآراء هذه المدرسة منطوياً على وظيفتين هامتين، تتمثل الأولى في أن يكون مختصاً في دراسة ناحية من نواحي الحياة الاجتماعية، ومتعمقاً في بحث ظواهرها للوصول إلى القوانين التي تحكمها، أما الوظيفة الثانية فهي أوسع نطاقاً من الوظيفة الأولى، وتتحدد في أن يدرس المقومات الأساسية للحياة الاجتماعية، والدعائم التي تؤدي إلى وحدة المركب الجمعي، والخواص العامة للعلاقات الاجتماعية، والقوانين المنظمة لها، والتي تؤدي إلى الثبات والاستقرار، والقوى المؤثرة في تطور المجتمع وتقدمه، لأن الوقوف على هذه الحقائق العامة و مناقشتها وتحليلها هو العمل الحقيقي لعالم الاجتماع، ومن أنصار هذا الاتجاه نجد كل من دور كايم و هوبس هوس و لستروا رد(كمال التابعي، علي المكاي، ص11-12).

وبهذا فلقد كانت آراء هذا الاتجاه أكثر واقعية من آراء الاتجاه الأول وأكثر تعبيراً عن طبيعة علم الاجتماع والمسائل التي يعالجها، فعلم الاجتماع لا يمكنه أن يكون قائمة من المقولات المجردة والأشكال الصورية التي لا حياة فيها ولا موضوعية لكن من الضروري أن ترتبط هذه المقولات بالحقائق التي تنطوي عليها في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية، لأن الحقائق والعلاقات الاجتماعية ليست مبادئ خيالية، ولكنها تتبع من المجتمع ومن طبيعة النشاط الجمعي، فهو الذي يخلقها وينشئها ويصطلح عليها، ومن المستحيل دراستها صورياً بعيداً عن تجسيدها الواقعية والاجتماعية (سامية الخشاب، 1996، ص22).

أما أصحاب الاتجاه الثالث فيتمثل في أصحاب الآراء الخاصة، وهم لا يمثلون اتجاهاً واحداً ولكنهم يمثلون وجهات نظر خاصة، فمنهم من يذهب إلى أن علم الاجتماع ينبغي أن يكون فرعاً من علم الحياة العام مثل هيربرت سبنسر ومدرسته، ومنهم من يرى أنه يجب أن يكون مبحثاً من مباحث علم النفس مثل تارد و مدرسته، ومنهم من يرى أنه علم النظم الاجتماعية وأشهرهم الفرنسي كفيليه، و منهم من يرى أن الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع هو دراسة المبادئ التي تؤدي إلى وحدة المجتمع والتي تدفعه إلى التطور والتغير وأثر ذلك في التنظيم والعلاقات والوظائف الاجتماعية ومن أشهرهم الأمريكي ماكيفر، ويذهب البعض إلى القول بأن موضوع علم الاجتماع هو دراسة التراث الاجتماعي من عادات وتقاليد وعرف ومظاهر الفلكلور وأشهر أنصار هذا الاتجاه سمول وسمنر (سامية الخشاب، 1996، ص22).

وبالرغم من هذه الاختلافات، فإن معظم الاتجاهات العامة تكاد تكون متفقة على أن موضوع علم الاجتماع هو دراسة المجتمع في بنيته ونظمه وظواهره دراسة علمية وصفية تحليلية، الغرض منها الوصول إلى قوانين تحكم الظواهر، وهذا يوحي بأنه يمكن تعريف علم الاجتماع على أنه العلم الذي يهتم بدراسة حياة الأفراد في حالة الاجتماع، والعلاقات التي تنشأ بينهم والنظم والقواعد المنظمة لعلاقاتهم، ويدخل في هذا النطاق الوقوف على التراث الاجتماعي وعناصره والمعتقدات والفنون ومظاهر الحضارة ومعايير الأخلاق وأساليب العمل ومظاهر التخلف والتغيير والتقدم والتنظيم الاجتماعي (سامية الخشاب، 1996، ص16).

2. أهمية علم الاجتماع كتخصص معرفي:

تبرز أهمية علم الاجتماع فيما يلي (صالح حسن احمد الدايري، 2010، ص19-20):

- التأكيد على العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع.
- التأكيد على العلاقات بين الظواهر المختلفة ومحاولة معرفة الوظائف الاجتماعية لها وأساليب تطورها.

- محاولة بناء النظرية الاجتماعية التي تؤسسها مجموعة من القضايا المتناغمة والمأخوذة من واقع التجربة الاجتماعية بالاستقراء والقياس.
- السعي ومحاولة التوصل إلى نشأة وتطور واختلاف الحقائق الاجتماعية.
- التعلم من الجوانب العلمية التطبيقية؛ حيث إن دراسة أي نظام اجتماعي مرجعه زمان ومكان محدّان، ودراسة مظاهره العامة كالانحراف عن هذا النظام والقوى التي تؤثر فيه، يفيد بشكل كبير في إيجاد خطة واضحة للإصلاح الاجتماعي وتعديل انحرافه.
- الفهم العميق للقوانين الاجتماعية التي تحكم ظواهر المجتمع.
- الاشتراك في حل المشكلات الفلسفية والأخلاقية، مثل مشكلة القيم الإنسانية الاجتماعية والدينية.
- المعرفة العامة للدوافع والسلوك الإنساني.
- مساعدة الجانب التطبيقي في علم الاجتماع المجتمع على تطويره. التحليل والتوثيق للمشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع.
- الجمع بين المؤسسات الدينية والاقتصادية والأسرة والسياسية والتربوية ضمن بوتقة واحدة.

3. ميادين علم الاجتماع:

تأثر علم الاجتماع كغيره من العلوم الأخرى بالعديد من المؤثرات، كان أحدها ظاهرة التخصص التي تجلت بشكل واضح مع توسع الثورة الصناعية وتقدم البحث العلمي، فزادت اهتماماته وكثرت ميادينه، واختص كلٌّ منها بوجهٍ من أوجه الحياة الاجتماعية. يُمكن تقسيم ميادين علم الاجتماع إلى عدة أقسام (عصمت تحسين عبد الكريم، دس، ص15)، منها:

علم الاجتماع البدوي: هذا الفرع من فروع علم الاجتماع في النظم الاجتماعية الخاصة بالمجتمعات البدوية، وبمعنى آخر المجتمعات المتنقلة كثيرة الترحال، والتي تهتم بالرعي كوسيلة مهمة من وسائل الحياة.

علم الاجتماع التربوي: يبحث هذا الفرع في الوسائل التربوية التي تقود إلى نمو متكامل للشخصية، لأن الركيزة في هذا الفرع هو أنّ التربية عملية تنشئة اجتماعية لا تنفصل بحال من الأحوال عن الظواهر الاجتماعية.

علم الاجتماع الحضري: يبحث هذا الفرع في التأثير الحضري للمدينة على أنماط السلوك والعلاقات للأفراد، ف يبحث في نشأتها وأساليب تفاعلها مع الحياة المدنية (عبد الرحمان محمد بن خلدون، 2014، ص12-13).

علم الاجتماع الجنائي: يهتم هذا الفرع بأسباب الجريمة وما أدى إليها من عوامل اجتماعية، كما يهتم بنسبة انتشار الجرائم وأساليبها وأنماطها، ويحاول أن يربط ذلك باختلاف ثقافة المجتمعات واختلاف أحوال المعيشة للأفراد.

علم الاجتماع الديني: يبحث هذا الفرع بالإمعان والتحليل للنظم والمذاهب الدينية المنتشرة في المجتمعات الإنسانية على تعدد العصور وتباينها، وتباين البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد في نمط المعيشة ونوع العلاقات الاجتماعية التي يشكّلها.

علم الاجتماعي السياسي: يهتم هذا الفرع بدراسة تأثير المتغيرات الاجتماعية في تشكيل السلطة السياسية وتقديم أنظمة الحكم.

علم الاجتماع الصناعي: يهتم هذا الفرع بالتشكيل الاجتماعي للتنظيمات الصناعية والعلاقات الناشئة بينها وبين النظام الاجتماعي بشكل عام.

علم الاجتماع القانوني: يهتم هذا الفرع بدراسة القانون والأنظمة القانونية وعلاقتها بالتركيب الاجتماعي

4. دور علم الاجتماع داخل المجتمع:

يلخص السيد محمد البدوي دور علم الاجتماع في الفقرة التالية:
"بحث الظواهر بحثاً موضوعياً لا دخل للعاطفة و للأهواء الشخصية فيه، فإذا ما استوفينا البحث و تكونت لدينا فكرة واضحة عن ظواهر المجتمع أو البيئة التي ندرسها، أمكننا بعد ذلك أن نخطو خطوة ثانية نحو الإصلاح، ونكون في هذه الحالة واثقين من أن مشروعاتنا الإصلاحية قائمة على أساس متين، وتدعمها دراسة موضوعية مستفيضة تلم بأطراف البحث من جميع نواحيه"(السيد احمد البدوي، 1990، ص16).

ويقول بول لازار سفيلد:"ان السوسولوجيا خلافا للعلوم الاجتماعية الأخرى ليس لها موضوع دراسة محدد ودقيق، ومهمة السوسولوجيا الرئيسية هي وضع التكتيك والطرق والأساليب للأبحاث التجريبية التي يمكن استخدامها في أي علم اجتماعي كالاقتصاد والحقوق وعلم السكان"(السيد احمد البدوي، 1990، ص16).

أما تيماشيف فيلخص دور علم الاجتماع كالتالي :

هناك أربع إجابات أساسية على هذا التساؤل، ما هو دور علم الاجتماع وعمله بالنسبة للعلوم الأخرى التي قدمها علماء الاجتماع في عصور مختلفة من تاريخ هذا العلم فقد اعتقد أوجست كونت أنه على هذا العلم أن يطلع بكل المادة التي درستها هذه العلوم المحدودة، وأن يستوعبها بحيث يجردها من سبب وجودها، ثم تصور سبنسر علم الاجتماع أنه علم فوقي لا يلاحظ بنفسه الظواهر الاجتماعية، لكنه يوحد الملاحظات والتعميمات التي انتهت إليها العلوم الأخرى، أما جورج زيمل فقد أصر

على أن موضوع دراسة العلوم الاجتماعية المحدودة يتمثل في مضمونه الأفعال الإنسانية التي تستهدف غايات معينة (جمال معتوق، 2006، ص16).

وبعد تحديد دور علم الاجتماع كما تصوره المفكرين الغربيون، فما هو دور علم الاجتماع في البلدان العربية وخاصة الجزائر.

لقد تم استيراد مجمل النظريات والمفاهيم منها حتى التقنيات المنهجية من قبل المشتغلين بهذا العلم داخل البلاد العربية من البلدان الغربية، فبدل من استنطاق الواقع الاجتماعي والثقافي لمجتمعاتنا وعلى رأسهم المشتغلين بهذا العلم فاكتفوا باسترداد للمنتوج الجاهز من نظريات وحتى البحوث، محاولين إخضاع مجتمعاتهم لها، ونسوا أنه من واجبهم المساهمة الفعالة في خدمة هذا الصنف من المعرفة بما يتناسب وأيديولوجية المجتمع (جمال معتوق، 2006، ص18).

وبهذا يكون دور ومهمة علم الاجتماع والمشتغلين به داخل هذه البلدان الضخمة لا تقتصر على الجانب التدريسي أو القيام بالبحوث من أجل شهادات ومراتب اجتماعية، بل أبعد من هذا فهذه البحوث والدراسات يجب أن تساهم في توضيح الرؤية لدى أصحابها في القرارات سواء على المستوى السياسي الاقتصادي التربوي والثقافي، لذلك كله أصبحت قضية ربط البحوث الاجتماعية العربية بالمجتمع العربي نفسه من أعسر القضايا وأعوصها، لأنها تمس بجوهر هذه البحوث من جهة، وبجوهر ذاتيتها العربية من جهة أخرى.

وبهذا يمكن أن نصل إلى دور علم الاجتماع في الدول العربية والمغربية خاصة إلى ما يلي:

-كشف التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتخبط فيها هذه المجتمعات.

-علم تحليلي للأوضاع الراهنة.

-المساهمة في توعية الفئات الاجتماعية عامة و المسؤولين خاصة بواجباتهم وكيفية النهوض بأوطانهم.

- تقديم الحلول الموضوعية للأزمات المتنوعة التي تعانيها هذه البلدان.

-الوصف الصادق للأوضاع كما هي دون زيادة أو نقصان.

- المساهمة في عملية التنمية التي تسعى إلى تحقيقها البلدان العربية عامة (جمال معتوق، 2006، ص18).

5. تعريف الجامعة:

إن مصطلح جامعة university مأخوذ من كلمة universités وهي تعني الاتحاد الذي يضم ويجمع أقوى الأسر نفوذاً في مجال السياسة في المدينة من أجل السلطة (رشدي احمد طعيمه، محمد سليمان البندري، 2004، ص83)، واستخدمت كلمة جامعة لتدل على التجمع للأساتذة والطلاب من مختلف البلدان والشعوب وقد عرفها قاموس أكسفورد بأنها مؤسسة تربوية توفر التعليم وتسيير البحث في عديد من فروع المعرفة المختلفة وتمنح الدرجات العلمية (محمود عباس عابدين، 2003، ص27)، وهناك من أشار إليها من الباحثين على أنها تنظيم اجتماعي رسمي يتم داخلها تفاعل اجتماعي بين عناصرها المختلفة من علاقات وقيم سائدة بين أطراف العملية التعليمية الجامعية.

6. نشأة الجامعة الجزائرية:

في البداية انشأ معهد الآداب والعلوم في الجزائر في سنة 1887، كبذرة لجامعة بأكملها تم إنشاء فرع للطب وفرع آخر للحقوق، وبتاريخ 11 ماي 1909 لم تتردد الحكومة الاستعمارية في وضع قانون مشروع إنشاء جامعة للتعليم العالي في الجزائر وبفرض السيطرة على مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وهكذا أسست الجامعة الجزائرية لتكوين نسخة طبق الأصل للجامعات الفرنسية رغم ذلك وطوال عهد الاستعمار لم يكن يسمح لأغلب الجزائريين بالدخول إلى تلك الجامعة (عصمت تحسين عبد الكريم، دس، ص3)، أما بعد الاستقلال فقد تضاعف عدد الطلبة المنتميين إلى الجامعة بين سنوات: 1961-1962-1965-1966.

7. مراحل تطور علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية وعلاقته بالواقع الاجتماعي:

يمكن اعتبار أن علم الاجتماع، في الجزائر أخذ جذوره في الإنتاج السوسيو أنثروبولوجي لجاك بيرك وبورديوو قبل الاستقلال وما بعده مباشرة، بينما تشكلت شلة من الجامعيين الجزائريين مثل: شولي والكنز واليابس وجغلول ومعروف وغيرهم في السبعينات على الخصوص حاولوا مقاربة المجتمع الجزائري من جوانبه المختلفة المتعلقة بالمؤسسات الاجتماعية و الثقافية والصناعية منها، ومنذ تطبيق إصلاح التعليم العالي عام 1971 مر على علم الاجتماع أكثر من 30 سنة من الوجود في الجامعة الجزائرية في ميدان تلقين وإنتاج المعارف وقد عرف تطور هذا العلم ثلاث مراحل أساسية (عبد القادر لفتح، 2004، ص151):

المرحلة الأولى: (1971- 1980) تميزت باندماج علم الاجتماع وعالم الاجتماع تحت راية الإيديولوجية الشعبية المهيمنة وتحريرها من الروابط الاستعمارية والتخلف، وقد اعتبر هنا علم الاجتماع على أنه عامل وفاعل للتغيير.

المرحلة الثانية: فتصادف العقد الثاني الذي تميز أساسا بتقليص أهمية ومكانة علم الاجتماع وتسخيرها من طرف السلطة داخل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المرحلة الثالثة: تبدأ مع التسعينات إلى يومنا هذا وقد عايشنا الجزائر تقلبات كبرى التي مست البنى الاجتماعية والسياسية التي أحدثت تغييرات سريعة ومتتالية على مختلف المستويات، إلى درجة أن علم الاجتماع من خلال ما أنتجه علماء الاجتماع من نصوص تحليلية وخطاب سوسيولوجي، لم يفلح في فهم وتفسير الأحداث، وتبين في هذه المرحلة أن المجتمع يتطور دون علم الاجتماع.

وهو ما يجزنا إلى اعتبار أنه وإن كانت هناك تدخلات فردية أو حتى مؤسسية، إلا أنها لم تشكل إلى حد الآن خطابا سوسيولوجيا منسجما في قراءة موائمة للأحداث المتتالية التي عاشها المجتمع الجزائري ذلك أن علم الاجتماع أصبح خاضعا أو تابعا للسياسة و الأيديولوجية و علماء الاجتماع لم يكن لديهم الخيار إلا بين إنتاج خطاب موائم لمواقف السلطة والمواقف الرسمية أو التوقع على الذات وبالهجرة(عبد القادر لفتح، 2004، ص152).

8 . البرامج الدراسية وكيفية تدريسها في علم الاجتماع:

يعتبر علم الاجتماع مادة علمية تساهم في التنمية، مما يستوجب الانسجام بين دروس هذا العلم والمشاكل الأساسية للمجتمع، لا من خلال الشعارات والجانب النظري وإنما من خلال التطبيق الواقعي، من أجل إنتاج علم سوسيولوجي للبلدان النامية بما فيها المجتمع الجزائري، يتمشى مع اهتماماته وتطلعاتها و يمثل التحكم في علم الاجتماع أحد المظاهر السياسية لعدم التوعية، من أجل إعادة التلاؤم الاجتماعي الشامل لكن الصورة التي تنتظر من خلالها الشعوب النامية إلى نفسها ليست ظاهرة من الظواهر الأصلية لتثقافتها، لقد اتخذت بأوسع معانيها، و لكنها عبارة عن إبداع منقول و مرفوض يمثل أحد مظاهر السيطرة الخارجية الحالية أو الماضية ، فما هي إلا نقلا بسيطا لمشاكل و نتائج مجتمع متطور إلى مجتمع يتطلع إلى التطور(أمينة مساك، 2009، ص109).

وتحتم الضرورة هنا معرفة عالم الاجتماع لخصوصيات مجتمعه ، ويهتم بكل ما يجري داخله مبتعدا عن كل الأيديولوجيات السائدة ، فيصبح بذلك محركا للبحث في العلوم الاجتماعية، أما إن بقي مضمونه نظريا يفقد دوره في التعامل مع الواقع

الاجتماعي، فيصبح علم الاجتماع بذلك مجرد سرد للحوادث والظواهر الواقعة تاريخيا ، فيكون بذلك مجرد ثقافة عامة لا أكثر(أمانة مساك، 2004، ص111).

ويرى بورديو وباسرون أن المثقفين هم المنتج الجاهز من الجهاز التعليمي، وأنهم مكلفون بالسهل على هذا المنتج، فالأستاذ الذي ينفذ البرنامج دون إبداع أو تدخل في تعديل هذه البرامج، فيصبح مجرد موظف، أو مثقف موظف أي وكيل للدولة أو ما يمكن تسميته وكيل للتنمية، لذا وجب على المدرس أن يبرز ميادين هذا العلم و حصر أهدافه في حل مشاكل المؤسسات الاجتماعية وتنظيم ودراسة الواقع والممارسة الأيديولوجية والثقافية وكذا المساهمة في عملية التنمية بحل المشاكل اليومية والمشاركة في وضع الخطط الاجتماعية والاقتصادية للتنمية(أمانة مساك، 2004، ص112).

9. علم الاجتماع والممارسة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية:

في إطار العلاقة بين نسق الجامعة والمحيط الاجتماعي الذي تتواجد فيه وتتفاعل معه، تتمثل الجامعة كبنية معرفية ان هي كذلك فعلا في ظل التحولات الجذرية والمتسارعة التي يعيشها المجتمع الجزائري لا سيما في جانبها السياسي والإيديولوجي متأثرة بالنزعة التعبيرية من طرف القاعدة المجتمعية الواسعة، وضغوطاتها الاجتماعية التي تشهدها في الوقت الحالي ،فقد عرفت الجامعة الجزائرية تغيرات عميقة منذ نشأتها، ولقد عرف التدريس في مجال العلوم الاجتماعية تقنيات عديدة طُبعت مسيرتها منذ 1962 مع ميلاد الدولة الجزائرية المستقلة، فإذا حصل الاتفاق على أن وظيفة الجامعة الأولى هي نشر وإنتاج المعرفة، فإن هذه الوظيفة قد اصطدمت بالواقع الاجتماعي وعرفت في مجال العلوم احترام مقاييس العملية في إنتاج المعرفة، إذ تمثل في البداية كل الاهتمام إلى تحقيق مبادئ عادة ما كانت توصف بالسمو والقداسة تمثلت أساسا في(الجزأة)، والتعريب وديمقراطية التعليم، دون احترام قواعدها والآثار التي يمكن أن تتمحض عنها(أمانة مساك، 2004، ص96):

فلم يعد النشاط البحثي خاص بكل أستاذ قاعدة للتقييم والاعتراف بالكفاءة سواء داخل النسق الجامعي أو خارجه، ومنها التخلي عن الكفاءة الخارجية لتترك فراغا ملحوظا لتجسيد ما يسمى بالسوسيولوجيا الوطنية(أمانة مساك ، 2004 ، ص96).

وتجلت انعكاسات التعريب أساسا على بعدين:

الأول: اعتبار علم الاجتماع علما رياديا أوكلت له مهمة استرجاع عناصر الهوية الوطنية، والثقافة العربية الإسلامية هذا ما اطر دور علم الاجتماع باعتباره على هذا الأساس مناضلا قياديا يشرف على توظيف معرفته لخدمة مشاريع التنمية التي يتطلع إليها المجتمع، من أجل بناء مشروع الحضاري.

الثاني: فتجلى في ترجمة الأبحاث من لغتها الأصلية دون التحري بالحدز بالتعامل مع المفاهيم وارتباطاتها النظرية، ومن ثمة انعكاساتها على الممارسات العلمية وعلى الإبداع الفكري خصوصا أن أغلب الطلبة الملتحقين بعلم الاجتماع هم من المعريين الذين يجدون صعوبة في التعامل مع المراجع الأصلية باللغات الأجنبية ومنه يمكن أن نفهم أن الممارسات السوسولوجية ركزت على فكرة الأصالة من خلال فرض الذات العربية على ما هو معرفة غربية منقولة أدت إلى محدودية فعالية المعرفة السوسولوجية، والى ما يسمى بمعرفة خاصة، وبثقافة خاصة وهي في الواقع ليست معرفة منتجة بل مقبولة إذا جاز لنا ذلك (أمينة مساك، 2004، ص97).

نشر مؤسسات التعليم العالي عبر كامل التراب الوطني مع عدم توفر الإمكانيات المادية للجامعات - خاصة في المرحلة الأولى لتتحمل تبعات ديمقراطية التعليم ومجانيته وعلى حساب نوعيته وجودته، مما إنعكس على علم الاجتماع من خلال: ضعف الاحتكاك بين الطلبة، أشكال تكوين الطلبة علم الاجتماع وما يتطلبه سوق العمل، إذ نجد مخرجات قسم علم الاجتماع غير مطلوبة من طرف سوق العمل وخاصة في الوقت الراهن (العياشي عنصر، 1994، ص64).

ويلمس صاحب النظرة النقدية الفاحصة والمحصنة للممارسات السوسولوجية في الجزائر: وجود نوع من السطحية في التفكير السوسولوجي، حيث بدأت مع بعض المدارس وظهر علم الاجتماع كعلم قائم بحد ذاته، ثم سرعان ما وقع في حيرة امام الظواهر الاجتماعية المتهاطقة التي أفرزها الواقع الاجتماعي وتزعزت المعرفة السوسولوجية مع انهيار الاشتراكية وظهرت البرجوازية على إنقاض انتكاسة علم الاجتماع ، لتعود الممارسة السوسولوجية إلى التساؤل الذي انطلقت منه في البداية حول: ما هو علم الاجتماع وماذا يدرس؟ (نورة قنيفة، 2004، ص202).

وظهرت مدارس جديدة لتعيد النظر حتى في تعريف علم الاجتماع ، وماذا يدرس وحصل الخلاف حول موضوع هذا العلم ولم يحصل الاتفاق حتى على المنهج لذلك يقال أن علم الاجتماع كثير المناهج قليل النتائج، وجسدت الممارسة السوسولوجية من خلال المدارس التي ظهرت مع الرأسمالية الجديدة خدمة النظام القائم فاعتقدت الوظيفة.

إن كل ما هو موجود في المجتمع له وظيفة ضرورية، بينما اعتبرت الماركسية أكثر مصداقية لأنها ثارت ضد النظام القائم واعتبرته من خلال تحليلاتها وممارساتها السوسولوجية متنبأاً له بأنه يحمل بذور فنائه، واقترحت النظام الاشتراكي كبديل لا مفر منه (عبد الرحمان بوزيدة، 2009-2010).

وجاءت الممارسة السوسولوجية في الأبحاث على مستوى الجامعة الجزائرية أكثر نشوء من المنحى العالمي لمسار السوسولوجية، حيث اتجهت الدراسات والأبحاث غالبا إلى تبرير الأوضاع القائمة على حساب تفهقر الفكر النقدي الذي يكتشف الرهانات والمصالح الخفية داخل الأنساق الاجتماعية، وفي علاقاتها التفاعلية بالمجموعات الاجتماعية المسيطرة (العياشي عنصر، 1994، ص25).

10. الإنتاج المعرفي السوسولوجي والمجتمع الجزائري:

إن غياب إنتاج معرفي سوسولوجي موازي لغياب منظومة البحث العلمي حول قضايا ومشكلات المجتمع الجزائري، وهو الذي أدى إلى عدم تطور تيار فلسفي، علمي ومنهجي مهيمن على ميدان الممارسة السوسولوجية، وهذه النتيجة لها علاقة مباشرة مع موضوع آخر يتعلق بالفئات المفهومية للتحليل السوسولوجي التي غالبا ما تكون غير عملية في مقاربة واقع له خصوصيات ومميزاته، واقع يختلف عن ذلك الذي برزت فيه هذه المفاهيم وبمعنى آخر فمسألة الخصوصية تعتبر من المعطيات التي يتحتم على الباحث السوسولوجي أن يأخذها بعين الاعتبار في مجتمعه ولاسيما المجتمع الجزائري:

" فعلم الاجتماع مطالب في بلدنا بإعادة فحص التراث السوسولوجي المتراكم و اختبار ما طرح داخله من أفكار وتصورات ونظريات بهدف الوقوف على مدى انطباقها على واقعنا الاجتماعي أو مدى ما يمكن أن تقدمه من إسهام في فهم وتطوير هذا الواقع" (فتيحة معتوق، 2000، ص21).

خاتمة:

إن علم الاجتماع هو أكثر العلوم رفضا في المجتمع على الرغم من كونه أفيدها وأكثرها اهتماما به، فهو يسعى دوما وبأضعف إمكانياته تنسيق معادلة: علم الاجتماع/مجتمع، كمعادلة هامة لإنتاج الفاعلية عن طريق الشراكة التفاعلية بينه وبين المحيط الاجتماعي والاقتصادي، والسياسي والثقافي، والتي كان من المفروض أن تضع اليوم علم الاجتماع ومشتغليه في صلب مهنتهم كملاحظين ومنتجين لخطاب علمي يساعد في إنجاح المخططات التنموية الاجتماعية، إلا أن الواقع يختلف عن ما نأمله فتصنيف هذا العلم يبقى تصنيفا عشوائيا اعتباريا دون معرفة قدراته التي قد تصنع المعجزات كعلم له الأولويات في أوروبا والعالم الغربي وبحسب له ألف حساب لأنه وحسب بيار بورديو العلم الذي يزعج.

ومهما تناول الكثير من الباحثين موضوع علم الاجتماع، والنخبة لسوف نجد أن اختلاف التشخيصات باختلاف اتجاهاتها الفكرية ورؤاها الاجتماعية لن تغير من الواقع شيئا باعتبار أن هذا الموضوع من المواضيع التي قد تبدوا سهلة للعيان لكنها متاهة يضيع فيها كل مبتدئ جاهل بالأحوال الاجتماعية المختلفة التي تتحكم بها

قوى خفية قادرة على تسيير المجتمع دون اللجوء إلى هذا العلم، فهذا الموضوع يبقى من المواضيع التي تحتاج الكثير من التعمق على أيدي المدركين بمقتضيات الحقل السوسولوجي بالجزائر في كل زاوية منه.

قائمة المراجع

1. احمد طاهر مسعود(2011):المدخل إلى علم الاجتماع العام، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
2. أمينة مساك(2009)، علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية بين البرامج الأكاديمية والواقع الاجتماعي، مجلة الدراسات الاجتماعية والتربوية، ع4، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
3. جمال معتوق (2006)، علم الاجتماع في الجزائر من النشأة إلى يومنا هذا، دون دار نشر، الجزائر.
4. رشدي أحمد طعيمه، محمد بن سلمان البندري(2004)، التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير، دار الفكر العربي، القاهرة.
5. سامية الخشاب(1996) المدخل إلى علم الاجتماع، بدون دار نشر، مصر، القاهرة.
6. السيد أحمد البدوي (1990)، مبادئ علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية.
7. صالح حسن أحمد الداھري (2010)، أساسيات علم الاجتماع النفسي التربوي ونظرياته، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
8. عبد الحميد قرفي، فؤاد منصور، واقع علم الاجتماع في الجزائر، الملتقى الوطني حول: علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر: أية علاقات؟، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران.
9. عبد الرحمان بوزيدة (2010/2009)، محاضرات في مقياس المنهجية المعمقة بالسنة الأولى مدرسة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
10. عبد الرحمن محمد بن خلدون (2014)، مقدمة ابن خلدون، ط7، ج1، دار النهضة مصر، القاهرة، مصر.
11. عبد القادر لفتح(2004)، علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر، دار القصة للنشر الطباعة والتوزيع، الجزائر.
12. عصمت تحسين عبد الكريم: علم الاجتماع المعاصر، ط1، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن
13. عصمت تحسين عبد الكريم، علم الاجتماع المعاصر، ط1، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن.
14. العياشي عنصر (1994)، أي غذ لعلم الاجتماع نحو علم الاجتماع نقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

15. العياشي عنصر (2003)، نحو علم الاجتماع نقدي دراسات نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
16. كمال التابعي، علي المكاوي، علم الاجتماع العام، دار النشر الإلكتروني، القاهرة، مصر.
17. محمود عباس عابدين (2003)، قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية، دار اللبناية المصرية، القاهرة.
18. نورة قنينة (2004)، الممارسات السوسولوجية وتمثلاتها لدى أستاذة علم الاجتماع، أعمال الملتقى الوطني حول: علم الاجتماع و المجتمع الجزائري أية علاقات؟، وهران 4-5-6 ماي (2000)، دار القصبية للنشر، الجزائر.

إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية

أ.مريم شريط

جامعة محمد خيضر بسكرة/الجزائر

مقدمة:

لقد أعطت المصادر المتعددة لعلم الاجتماع وتنوع المسائل التي يطرحها الوجود لمجموعة من المواضيع التي يقتضي معالجتها، ومن بينها إشكالية المنهج، وفي هذا الصدد لاحظ هنري بوانكاريه منذ أزيد من نصف قرن أن علم الاجتماع العلم الذي يضم أكبر عدد من المناهج، و أقل عدد من النتائج. كما رأى علماء الاجتماع أن التركيز على المنهج وتطويره شكل عائقا أمام تقدم النظرية، فالإشكال المنهجي في العلوم الاجتماعية حديث. من هذا المنطلق سنحاول إبراز الإشكال المنهجي الذي وقعت فيه العلوم الاجتماعية، وذلك من خلال الوقوف على طبيعة هذا الموضوع ثم التفرقة بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية.

قبل أن أبرز طبيعة الإشكال المنهجي الذي تعاني منه العلوم الاجتماعية أردت توضيح نقطة مهمة وهي ضرورة الإطلاع المبكر كطلبة وباحثين على هذا الموضوع الذي تتضح من خلاله العديد من النقاط سواء على مستوى النظرية في العلوم الإنسانية والاجتماعية منها خاصة، أو في ميدان منهجية البحث العلمي والذي وقفت عليه شخصيا كطالبة سابقا وكباحثة الآن، حيث لاحظت كمتخصصة في السوسولوجيا تغييب وصعوبة إدراك لهذا الموضوع حتى من قبل أساتذة لا الطلبة وحسب، وعليه حاولت تقديم الموضوع بشكل مبسط.

ويعتبر معجم "مصطلحات العلوم الاجتماعية" أن العلوم الاجتماعية مجموعة الدراسات التي تستخدم المنهج العلمي في دراسة مظاهر النشاط المختلفة التي تصدر عن الإنسان كفرد أو جماعة أو مجتمع، وهي بهذا تضم مجموعة فروع علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وفروع علم النفس والاقتصاد وبعض فروع دراسات اللغة والتاريخ والقانون.

ولقد كان القرن التاسع عشر قرن نشأة العلوم الإنسانية: علم الاجتماع، علم الاقتصاد، علم اللغة، علم النفس التجريبي، علم النفس التحليلي، الأنثروبولوجيا، علم التاريخ وعلم السكان.

حيث استعملت العلوم الإنسانية في بداياتها مفاهيم استعارتها من علوم الطبيعة مثل الديناميكا، الاستاتيكا والوظيفة، ثم في المرحلة الثانية حاولت الاستقلال عن كل الإيديولوجيات والفلسفات وظهر الصراع بين مساندي العلوم الطبيعية ومساندي علوم الفكر والروح والميتافيزيقا.

ما هي إشكالية المناهج:

يعود الإشكال المنهجي في العلوم الإنسانية بالأساس إلى القرن التاسع عشر، وهو القرن الذي كان فيه المنهج الاستنباطي في العلوم الرياضية، والمنهج الاستقرائي في العلوم الطبيعية قد بلغا غايتهما في النضج واستكمال سيطرتهما على كافة الميادين، وهو ما وضع هذه العلوم أمام خيارين إما أن تجد لنفسها منهاجاً يلاءم طبيعتها لا هو استنباطي ولا هو استقرائي، وإما أن تحاول تبني هذين المنهجين وتطبيقهما على دراستها (علي عبد المعطي محمد، 1984، ص 45).

ويتمثل الفرق بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستدلالي فالاستقراء يعتمد على التجربة وينطلق من الخاص إلى العام، في حين أن الاستدلال يعتمد البرهان Démonstration وينطلق من العام للوصول إلى الخاص.

فالاستقراء Induction عند بيكين وغاليلي ونيوتن هو عملية الانتقال من حقائق جزئية إلى قضايا عامة فهو طريقة في دراسة الظواهر تجريبيياً (خميس طعم الله، 2004، ص 56).

ويعتمد الاستقراء على عدة خطوات تبدأ بملاحظة الظواهر وإجراء التجارب ثم وضع الفروض التي تحدد نوع الحقائق التي ينبغي أن يبحث عنها وتنتهي بمحاولة التحقق من صدق الفروض أو بطلانها توصلنا إلى وضع قوانين عامة تربط بين الظواهر وتوجد العلاقات بينها (أحمد زكي بدوي، 1982، ص 267).

في حين أن المعرفة بالنسبة إلى المنهج الاستدلالي هو تنظيم المعارف في وحدة منطقية للفكر، هذه الطريقة المتجسدة في الرياضيات فالطريقة الاستقرائية تنطلق من الخاص إلى العام وهي تدرس خصائص الأشياء في اتجاه المعرفة بتفسير الملاحظات.

إن المنهج الاستدلالي لا يعتمد التجربة وميدانه الرياضيات والمنطق الصوري، في حين أن الاستقراء يعتمد التجربة وميدانه الفيزياء والعلوم الأخرى، فهي تستند إلى الأحكام التركيبية المعتمدة على التجربة، فقولنا الأجسام ثقيلة، لا يحدد ثقل هذه الأجسام إلا التجربة، في حين المناهج الاستدلالية تعتمد الأحكام التحليلية كالكل أعظم من الجزء، فالأحكام التحليلية أحكام ما قبلية مثل قولنا أن الأجسام ممتدة، فمن طبيعة الأجسام الامتداد يعني أننا لسنا في حاجة إلى تجربة لإثبات هذه الصفة (خميس طعم الله، 2004، ص 56).

إذا كانت إشكالية المناهج هي الدورة الدموية للعلم، تجدد المعرفة وتربطها بالمجتمع، فلماذا إذن هي إشكالية؟ وإذا كانت الإشكاليات المنهجية عند المفكرين السالفين تدور في معظمها حول تأسيس المنهج على أسس عقلية (ديكارت) أو تجريبية (بيكون) ومواجهة الفكر الميتافيزيقي، فإن إشكالية المناهج الحديثة لم تظهر إلا مع أوغست كونت الذي رفض الفكر اللاهوتي وأكد على أخذ المناهج الاجتماعية بمناهج العلوم الطبيعية فالعلم واحد والمنهج واحد، ولن تصبح العلوم الاجتماعية كذلك ما لم تأخذ بمنهج العلوم الطبيعية، ولذلك على الفيزياء الاجتماعية

أن تبحث في القوانين الاجتماعية للسلوك الإنساني بمعنى تطبيق المنهج التجريبي على دراسة الظواهر الاجتماعية.

إن مركب النقص عند العلوم الإنسانية وهو أنها لا تصبح علما ما لم تطبق المنهج العلمي هو أساس المشكلة (عبد القادر عرابي، 2007، ص16-17).

ولقد تطورت هذه المشكلة مع دوركهايم إذ أكد في كتابه قواعد المنهج على ملاحظة الظواهر الاجتماعية كأشياء (اميل دوركهايم، 2008، ص41).

حيث أن معالجة الظواهر الاجتماعية كأشياء كما يرى دوركهايم في مقدمة الطبعة الثانية لكتابه قواعد المنهج، تعني ببساطة تبني موقف محدد عند دراستها، يتضمن ذلك افتراض أن المعطيات الاجتماعية مجهولة، بمعنى أننا لا نعرف عنها شيئا بصفة أكيدة قبل بحثنا. يستدعي ذلك منا احتراسا ضد تصوراتنا وأفكارنا المسبقة، إنها تعني عدم الثقة في تجربتنا الشخصية الماضية، وضرورة تفادي استشارة وعينا من أجل بلوغ معارف حقيقية، ونحذر من قبول تلك المعارف باعتبارها حقائق مؤكدة فقط لأننا نجدتها في وعينا، بهذا التأويل (دور كهائم نفسه هو المؤول) يكون قد تم الابتعاد نهائيا عن نمط التحليل السوسولوجي الذي كان سائدا حتى العشرية الأخيرة من القرن التاسع عشر، لقد شكل ذلك نموذجا من التحليل المسبق للحياة الاجتماعية يتميز بالصياغة العشوائية للمفاهيم التي كان صدقها وحقيقتها أبدا موضع شك طالما يتم التوصل إليها عن طريق استنتاجات قائمة على تصورات عرضية للقوانين الطبيعية البشرية (العياشي عنصر، 1990، ص93-94).

كما أن تشيئة الظاهرة الاجتماعية بوصفها أشياء قابلة للملاحظة والتجربة هي التي عمقت الخلاف المنهجي، وساهمت أيضا في تطوير المناهج حيث أثارت هذه الرؤية المنهجية خلافا ليس بين العلوم الاجتماعية والطبيعية وحسب بل بين داخل العلوم الاجتماعية أيضا وذلك بين من يأخذ بمناهج العلوم الطبيعية ومن يؤكد على خصوصية المنهج في العلوم الاجتماعية والتاريخية (عبد القادر عرابي، 2007، ص18).

وفي علمية علم الاجتماع حاول دوركايم أن يفرق جيدا بين علم الاجتماع والمذاهب الاجتماعية حيث يقول في مؤلفه قواعد المنهج في علم الاجتماع "الن يكون علم الاجتماع فرديا، أو شيوعيا أو اشتراكيا فهو يتجاهل هذه النظريات من حيث المبدأ، فهي لا تنطوي على قيمة علمية طالما أنها لا تصف أو تفسر ولكنها تحاول إصلاح التنظيم الاجتماعي، كما حذر علماء اجتماع آخرين أمثال باريتو من أن تؤثر العواطف الشخصية لعالم الاجتماع في جعله يكتب عما يجب أن يكون، وليس عما هو قائم، وفي هذا يرى ماكس فيبر أن علم الاجتماع يظل متحررا من القيمة (أليكس انجلز، 1983، ص185).

ومن الواضح أن علم الاجتماع استعار منهجيته من العلوم الطبيعية التي شهدت تقدمات منهجية واضحة خلال الفترة التي عاصرت نشأة علم الاجتماع. غير أن علماء الاجتماع استغرقوا وقتا كثيرا في مناقشة المنهج واستخدامه في دراسة

الظاهرة الاجتماعية يؤكد ميرتون أن التركيز على المسائل المنهجية وتطويرها يعكس متاعب علم لم ينضج بعد، ولقد شكل التركيز على المنهج وتطويره عائقاً أمام تقدم النظرية الاجتماعية وهو بصدد فحص مناهج علم الاجتماع: "أنه العلم الذي يضم أكبر عدد من المناهج وأقل عدد من النتائج". فهل يعتبر هذا عائقاً أم دافعاً أمامه؟ (علي ليلة، 2012، ص35).

تعد الحياة هي مصدر المعرفة والخبرات والتجارب ومنها تنطلق العلوم العقلية (أي الحياة)، هنا تنشأ العلاقة بين الحياة والعلم، إذ تمثل الحياة موضوع العلم، أما العلوم الطبيعية فتدرس العالم الخارجي، إذ يقول دلتاي: "وهكذا يكون الانطلاق من الحياة والعلاقة المستمرة معها السمة الأولى في بناء العلوم العقلية: فهذه تقوم على المعيشة والفهم (verstehen) وخبرة الحياة، هذه العلاقة غير المباشرة التي ترتبط فيها الحياة والعلوم العقلية، أدت في العلوم العقلية إلى خلاف بين اتجاهات الحياة وهدفها العلمي".

وإن ابتعاد العلوم الاجتماعية عن الحياة وعن فلسفة عصر التنوير هو الذي أشعل الحرب المنهجية بين علوم الحياة (العقلية) والعلوم الطبيعية، إذ كان الفيلسوف الألماني إدموند هوسرل مؤسس الفلسفة الظاهرانية أشد المنتقدين للمنهج الوضعي الذي رأى أنه لم يعد يهتم بالواقع، وذلك في دراسته: "أزمة العلوم الأوروبية والفينومينولوجيا المتعالية، مدخل إلى الفلسفة الفينومينولوجية" حيث رأى أن أزمة العلوم الاجتماعية الأوروبية تعود إلى المنهج الوضعي الذي سيطر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقطع الصلة بين الحياة اليومية والعلم واكتفى بتقنيات البحث ودقة النتائج بدل دراسة الواقع الاجتماعي والإنساني والذي عرف بصنمية علم الاجتماع الذي شغل المجتمع العلمي طيلة القرن 20 (عبد القادر عرابي، 2007، ص20-21).

فلقد كان السؤال المركزي لـ هوسرل "ما أزمة العلوم الاجتماعية" ولماذا كانت العلوم الإنسانية ما دامت لا تهتم بالإنسان ولا تساعد في التغلب على أزمات الحياة؟ ولماذا كانت العلوم الاجتماعية، ما دامت لا ترتبط بالحياة والإنسان؟ إذ اعتبر هوسرل أزمة العلوم أزمة حياتية، إنها تعبر عن الاختزال الوضعي لفكرة العلم إلى مجرد علم للوقائع وهذا يعني أن أزمة العلم ليست سوى فقدان أهمية الحياة.

إذ أن علوم الوقائع المجردة تصنع إنسان الوقائع المجردة، فالعلوم هكذا لا تساعدنا في أزماننا الحياتية. إن هذا يعبر عن جوهر السؤال حول علاقة العلم بالحياة وأهميته لها فالعلوم تدرس الوقائع فقط ولا تساعدنا في أزماننا الحياتية، بحيث لا تجيب عن معنى وجودنا وعقلنا وحياتنا، فقد نفت الوضعية باسم الموضوعية هذه القضايا فهي بذلك تشيء الإنسان.

ويذهب هوسرل إلى أن "المعرفة العلمية أصبحت منفصلة عن خبرة الحياة اليومية ونشاطها وهي المكان الذي نبعث منه تلك المعرفة أصلاً، وعلى هذا رأى

أن مهمة الفلسفة الظاهرتية هي إعادة تلك الصلة" (عبد القادر عرابي، 2007، ص21-22).

ولقد تصدى العلماء الألمان أمثال دلتاي Dilthy وفندلباند Windelband وريكتر Rickert لهذا المنهج، الذين ميزوا بين العلوم الطبيعية القائمة على التفسير، والعلوم العقلية القائمة على الفهم verstehen وقد سمي منهج العلوم التاريخية بالمنهج الهرمونيطيقي (منهج التأويل) كما حدد ماكس فيبر منهج علم الاجتماع في كتابه الاقتصاد والمجتمع بالمنهج الفهمي.

كما يمكن القول بأن العديد من الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع ترفض المنهج الوضعي ابتداء من فيلهلم ديلتاي الذي كان أول من أثار إشكالية العلوم الطبيعية والعلوم العقلية، فقد تمخضت هذه الإشكالية عن ولادة مجموعة من المدارس والمناهج كالمنهج الهرمونيطيقي، والظاهراتي، ومنهج علم الاجتماع المعرفي ومنهج الفهم الفيبري، وصولاً إلى نظريات ومناهج المجتمع العالمي، حيث يعتبر دلتاي المفكر الألماني أول من طرح إشكالية العلوم الاجتماعية المنهجية، وقد تطورت هذه الرؤية المنهجية لاحقاً عند علماء الاجتماع الألمان الذين فرقوا بين العلوم الطبيعية والاجتماعية، حيث نجد مثلاً دلتاي يرى في كتابه "أصول منطق ومنهج النظرية العلمية" 1865 وكتابه الآخر "بناء العالم التاريخي في العلوم العقلية" الذي ميز فيه بين علوم العقل وعلوم العالم الخارجي، إذ أن مفهوم العلوم العقلية مفهوم مرتبطب زماناً ونابع من وضع تاريخي واجتماعي محدد وضع تحررت فيه العلوم الطبيعية والاجتماعية الحديثة من الفلسفة (عبد القادر عرابي، 2007، ص18-19).

إن مشكلة المنهج في علم الاجتماع تتمحور حول كيفية استخدام التجريب المعلمي في البحث والتحليل، حيث اتجهت عدة دراسات لاستخدام المنهج الكمي في الدراسات الميدانية، فيما مازالت أخرى تجمع بين المنهج الكمي والمنهج الكيفي في آن واحد، فهناك ظواهر اجتماعية لا يمكن تفسيرها في ضوء الأرقام، لهذا يعتبر أسلوب التكامل المنهجي أكثر ملائمة (طلعت إبراهيم لطفى وكمال عبد الحميد الزيات، دس، ص23).

التمييز بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية

أولاً: الفوارق الموضوعية بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية

يميز نقاد النظرية الاجتماعية بين اتجاهين في دراسة العلوم الإنسانية والاجتماعية، يتبنى الأول النموذج الطبيعي كوسيلة وحيدة في تحقيق عملية هذه العلوم يقوم على أساس وجود تماثل بين المجالين، في حين يرفض الثاني هذا التماثل وبالتالي نرفض النموذج الطبيعي المطبق على العلوم الإنسانية.

وهناك بالتأكيد فروقات بين العلمين، منها ما أوردها محمد أمزيان في كتابه: منهج البحث الاجتماعي، كما تطرق لها عبد الوهاب المسيري على غرار خميس طعم الله و مادلين غرافيتز و عبد القادر عرابي.

ويمكن تلخيص هذه الفوارق والاختلافات بين (العلمين) أو المجالين في:

1. الاختلاف في نوعية العلاقات المنظمة لكل من العلوم الطبيعية والإنسانية:
يعتبر عالم الاجتماع الألماني دلثاي فيلهم أول من أثار هذه النقطة حيث أوضح فروقا أساسية بين العلاقات التي تربط بين الظواهر الإنسانية فالعلاقات المنظمة لظواهر العالم الطبيعي علاقات علمية آلية فيما العلاقات التي تنظم ظواهر العالم الإنساني تخضع للقيمة وترتبط بالهدف والغاية، وعليه يرى دلثاي أن الدراسات الإنسانية لا يجب أن تسعى لإيجاد قوانين وصلات سببية بل تهتم بوضع تصنيفات تنميطية للشخصية والثقافة تكون بمثابة إطار لفهم النشاطات والأهداف الإنسانية في مختلف الظروف الزمنية، فالعلاقات التي تنظم الظواهر الطبيعية علاقات سببية، تستعمل مصطلحات عددية وقياسية، فيما العلاقات التي تنظم الظواهر الإنسانية علاقات قيمة تستعمل مصطلحات كيفية (محمد أمزيان، 2008، ص256-257).

2. الاختلاف في قابلية الإدراك: تختلف درجة إدراكنا للظاهرة موضوع الدراسة بين الظواهر الطبيعية الفيزيائية وبين الظواهر الإنسانية، فالطبيعية منها تقدم للباحث كشيء مستقل عنه يستمع له بالملاحظة الخارجية باعتبارها ظواهر مادية قابلة للإدراك الحسي، أما الظواهر الإنسانية فهي أكثر تعقيدا، وهي لا تبدو بنفس بساطة الظواهر الطبيعية حيث يتعامل الباحث داخل نظام من العلاقات والتفاعلات، وهنا لا تكفي مجرد الملاحظة الخارجية لإدراك حقيقة هذه الظواهر التي يكون فيها الإنسان مؤثرا ومثأثرا في الوقت ذاته.

فالجوانب المعنوية للإنسان بما في ذلك تفكيره وغاياته وتصرفاته وسلوكه لا يمكن التعرف عليها سوى بالملاحظة الداخلية وذلك لفهم المعاني التي تعبر عنها هذه التصرفات.

وهذا التعقيد في طبيعة الظواهر الإنسانية دفع بعض علماء الاجتماع إلى تغيير نظرتهم السكونية إليها بهدف تجاوز الملاحظة الخارجية إلى الملاحظة الداخلية وهذا ما يسميه لوي ورث "الاستبصار" ويعتبره نواة منهج المعرفة الاجتماعية (محمد أمزيان، 2008، ص257-258).

وتتميز الظاهرة الطبيعية بغياب المكون الشخصي أو الثقافي أو التراثي عنها، فهي بلا شخصية ولا ثقافة ولا تراث، كما أنها مجردة من الزمان والمكان مثل تجردها من الوعي والذاكرة والإرادة وبالمقابل، نجد أن هذه المكونات الشخصية والثقافية والتراثية مكونات أساسية في بنية الظاهرة الإنسانية. أضف إلى ذلك تعدد هذه الثقافات، وتعدد الشخصيات الإنسانية، هذا مع حضور الوعي والإرادة الحرة والشعور والذاكرة في الظاهرة الإنسانية (عبد الوهاب المسيري، 2002، ص43).

3. الاختلاف في درجة التعقيد: تعد هذه النقطة مهمة جدا لاتصالها المباشر بالنقطة السابقة وتتميز الظواهر الإنسانية بالتعقيد على مستويات عدة:

أ. على مستوى الفرد أو الشخصية الإنسانية في تكوينها الداخلي: حيث يفترض النموذج الطبيعي أن الإنسان يكون عبارة عن هياكل ممتدة لأنه لا يدرك منه سوى جوانبه المادية بينما تخفى عليه جوانبه المعنوية الروحية، وهي جوانب لا تكتمل الصورة النهائية للإنسان دون أخذها في الحسبان.

وعندما حاول علماء الاجتماع تطبيق النموذج الطبيعي على الظواهر الإنسانية كانوا يركزون على الظواهر الملموسة للإنسان المستقبلية في السلوك الظاهري، ودون التركيز على الداخلي منها، لذلك جاءت نتائج الدراسات الاجتماعية مشوهة لحقيقة الإنسان لأنها اختزلته في جانبه المادي فقط (محمد أمزيان، 2008، ص 259).

وفي هذا الصدد يعتبر منهايم أقدر من استطاعوا تجسيد الفارق بين العلوم الطبيعية والإنسانية، بأن المحتوى المعرفي للأولى يتحرر تماما من الإيديولوجية التي تعبر عن مجمل الآراء والأفكار والنظريات والقيم المعبرة عن جماعة معينة في إطار تاريخي معين (عبد القادر عرابي، 2007، ص 22).

ب. على مستوى تفاعل هؤلاء الأفراد والشخصيات فيما بينها وفي طبيعة العلاقات التي تربط بينها:

يقوم النموذج الطبيعي في دراسة الفيزياء على أساس عزل الذرة عن محيطها المادي وعن بيئتها الطبيعية قصد دراستها وملاحظتها والتوصل إلى مكوناتها الأصلية والأساسية، لكن تطبيق هذا النموذج على المجال الإنساني بتفتيت الإنسانية إلى أجزاء مكونة من أفراد وجماعات وإلغاء مجموع التفاعلات والعلائق التي تربط بين أجزائها وفهم الظواهر النفسية التي توجه هذه العلاقات والتفاعلات التي تحدد سلوكها الخارجي اتجاه بعضها البعض (محمد أمزيان، 2008، ص 260).

كما يسهل تحديد وحصر العلة أو العلل التي تكون وراء نشوء الظواهر الطبيعية، في حين يصعب تحديد وحصر كل أسباب الظاهرة الإنسانية؛ فقد يصل الدارس إلى معرفة بعض الأسباب لكن دون أن يتمكن من الوقوف على كل الأسباب، لأنها متعددة ومتداخلة ومتشابكة (عبد الوهاب المسيري، 2002، ص 42).

ج. طبيعة الظواهر الإنسانية التي تتميز عن الظواهر الطبيعية بالحركة والتغير وعدم الثبات على حال واحد وعدم التكرار على نفس النمط وفي نفس الشروط الاجتماعية:

لقد ميزت مادلين غرافيتز الواقعة الاجتماعية عن الظاهرة الفيزيائية بأنها وحيدة وتاريخية معا فالظواهر الاجتماعية هي في نفس الوقت واحدة وتاريخية بمعنى هناك خضوع للبعد الزمني والتحول التاريخي فكل ظاهرة اجتماعية هي لحظة من تاريخ مجموعة من الناس، وهي نهاية وبداية لظواهر جديدة أخرى بمعنى أن الظاهرة الاجتماعية لا تتكرر بنفس الظروف ونفس المعطيات ونفس الفاعلين الاجتماعيين في حين أن ظواهر العلوم الطبيعية تتكرر في نفس الوضعية ونفس الظروف ونفس الحالة.

كما أن عدد المتغيرات في العلوم الإنسانية مرتفع جدا ويصعب على الباحث مراقبتها كلها في نفس الوقت وبالتالي لا يجوز استعمال هذه الطريقة مثلا في العلوم الطبيعية هناك سبب واحد يؤدي إلى نتيجة واحدة مثل تبخر الماء بسبب الحرارة التي تصل على 100 درجة في حين أنه في العلوم الاجتماعية يمكن أن يؤسس السبب إلى نتائج عدة كما يمكن أن تؤدي عدة أسباب إلى نتيجة واحدة فالإنسان في

اجتماعه في غاية من التعقد وبالتالي لا نستطيع دراسة سلوكه وثقافته وقيمه وأفعاله باستعمال معادلات رياضية بسيطة وجداول إحصائية وقوانين سببية فالإنسان عبارة عن كل لا يقبل عملية التحليل بالتالي لا نستطيع تطبيق الطريقة التجريبية عليه(خميس طعم الله، 2004، ص54-55).

دراسة الظواهر الطبيعية تقود إلى صياغة قوانين عامة يمكن التأكد من وجودها وصحتها بالرجوع إلى الواقع. ولما كان الواقع الطبيعي بطيء التغير، فإن هذا القانون يمكن أن يكتسب مشروعيته عبر الزمان والمكان، أما دراسة الظواهر الإنسانية، فتوصلنا إلى تعميمات تقريبية، قد تثبت وقد لا تثبت إن حاولنا تطبيقها على مواقف إنسانية جديدة، لأننا سرعان ما سنكتشف أن هذه المواقف الجديدة تحتوي على عناصر ومكونات خاصة لم نصادفها في المواقف السابقة، إذ من غير الممكن أن يحدث في المجتمع طرفان متعادلان ومتكافئان تماما(عبد الوهاب المسيري، 2002، ص46).

ثانيا: الفوارق المنهجية بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية:

يقتضي اختلاف الموضوع بين العلمين الطبيعي والإنساني اختلافا في المنهج المستخدم، ويمكن أن نورد الاختلافات الآتية:

1. الملاحظة الخارجية لا تعمق معرفتنا بالظواهر الإنسانية:

تقول غرافيتز: لقد تقدمت العلوم الفيزيائية بسبب اكتشافات أدوات مكيفة مع نوع الظواهر التي ينبغي ملاحظتها، فالمجهر في علم الأحياء يتيح التوصل إلى معطيات متعذرة على أحاسيسنا، وفي العلوم الاجتماعية لا نملك أدوات من هذا النوع، فالأدوات المستعملة: المسجلة أو بعض أدوات التسجيل الأكثر تخصصا، تمثل إمكانية إعادة الملاحظة أو توسيعها أكثر مما تمثل تعميقا لها، فالمسجلة تمكن الملاحظ من الاستماع بالقدر الذي يريد إلى محادثات دارت بسرعة كبيرة لم يستطع فيها الملاحظ أن يدونها كاملة، والفيلم أيضا يتيح تكرار رؤية مجموعة من الوقائع لم يتوصل إلى تحليلها في الوقت ذاته أو نسيت، والمقصود هنا إمكانية إعادة التجربة(مادلين، غراووتر، 1993، ص65-66).

ولقد حاول علماء الاجتماع أن يطبقوا المنهج التجريبي في دراسة الظواهر الأخلاقية مثلا، وكانت هذه المحاولة تقتصر على مجرد الوصف الظاهري للسلوك الأخلاقي باعتباره مظهرا حسيا قابلا للإدراك، ولكن هذا المنهج لم يستطع أن يستوعب قبة الظاهرة الأخلاقية في كل جوانبها حيث يركز على جوانبها المادية ع تجريدها من أهم عنصر فيها وهو العنصر القيمي والمعيار(محمد أمزيان، 2008، ص262).

2. عدم المطابقة بين المنهج والموضوع:

يعتبر الفارق بين الموضوع المدروس والمنهج المستخدم في الدراسة أهم عائق في وجه تطبيق النموذج التجريبي في دراسة العلوم الإنسانية، فالاختلاف في الموضوع يستلزم بالضرورة اختلافا في المنهج، ذلك أن الظواهر الإنسانية ليست في الواقع مظاهر حسية وحسب وغياب هذا الإدراك الواعي جعل الميتودولوجيا

الوضعية تقدر الطريقة العلمية التجريبية كأسلوب وحيد للمعرفة، بينما خفي عنها عناصر أخرى أخلاقية وروحية ذات طبيعة مخالفة في الظواهر الإنسانية تشكل عاملا حاسما في توجيه سلوكها الخارجي، حينما يتعلق الأمر بدراسة قضايا العقيدة والإيمان وعالم الغيب، وهي كلها قضايا تشكل جزءا هاما من نشاط الإنسان في تفكيره وثقافته وعاداته.

وهنا يعجز المنهج الوضعي عن استيعاب أبعاد هذه الظواهر لأن لها طبيعة مخالفة للنظام المادي الحسي الذي تتعامل معه المناهج التجريبية.

إذ يؤدي اختزال القضايا الروحية والأخلاقية في مظاهرها الحسية إلى تشويه عميق لحقيقة الظواهر الاجتماعية، لقد انتهت بذلك الميتودولوجيا الوضعية إلى إنكار وجود إله خارج الشعور الجماعي للأفراد حسب دوركهايم (محمد أمزيان، 2008، ص 263-264).

ثالثا: تنوع الأساليب العلمية

إن كلمة علم تغير دلالتها بحسب تغير الأنماط الثقافية نفسها زمانيا ومكانيا، وفي هذا تقول مادلين غرافيتز أن كلمة علم لم يكن لها دائما المعنى الخاص (المادي) الذي نفهمه أيامنا هذه، فأرسطو أكد أن العلم يتعلق بالضروري والخالد وفي العصور الوسطى اعتبرت الحقيقة القصوى في النظام الديني، وتعني هذه الكلمة في الخطاب الديني معرفة الله عن العالم، وفي القرن التاسع عشر أقصت الابستيمولوجيا الله عن العلم، وهو من الظواهر المهمة في بداية القرن العشرين إن هذا المنظور تقول غرافيتز يسبح لنا أن تثبت كما أشار إلى ذلك ج. جوسدف بأن فكرة العلم هي متغيرة وتاريخية، وأنه في الوقت الحالي يمكن أن نميز بين عدة تصورات للعلم، هذا يكفي للدلالة على أن الجمود على صيغة معينة للعلمية ليس أمرا إلزاميا مطلوبا، ولقد أدرك علماء المناهج أهمية اختيار المنهج المناسب لموضوع الدراسة فعمدوا إلى تصنيف هذه المناهج بحسب موضوعاتها التي تناسبها، وإن كانوا لا يتفقون على تصنيف محدد (محمد أمزيان، 2008، ص 260).
إذن بما أنّ العلوم تتميز بموضوعاتها، فهي تختلف كذلك بمنهجها، لذلك لا يمكن الحديث عن منهاج عام للعلوم، للكشف عن الحقيقة في كل ميدان، بل فقط عن منهاج علمية، إنّ لكل علم منهاجه الخاص، تفرضه طبيعة موضوعه، وهنا بالذات تتجلى إشكالية الربط التام بين ميدان العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية.

خاتمة:

يرى ريمون بودون أن منهاج علم الاجتماع تعتبر أكثر تنوعا من منهاج غالبية العلوم الإنسانية، ويمكن أن يوجد منهاج سلالي، ولكن لا يوجد أبدا منهاج سوسبيولوجي، وإنما منهاج لعلم الاجتماع. كما يضيف أنه لدى الابستيمولوجيين المنكبين على العلوم الاجتماعية دائما ميل إلى قياس منهاجهم بقياس قديم مأخوذ من علوم الطبيعة، غير أن هذا ليس إلا ضرب من السذاجة إذ ليس من شخص يتصور أن بإمكان التاريخ أن يتشابه مع الفيزياء، فلماذا يستبعد إذا ألا يتشابه علم

الاجتماع أبدأ، وأن يقدم نموذجاً فريداً من المعرفة؟ (ريمون بودون، 1982، ص152-153).

حيث رفض كثير من العلماء الغربيين الرؤية الساذجة التي تصر على إقصاء الجوانب الداخلية والفردية للظاهرة الإنسانية، والتي تدعو إلى إلحاقها بالظواهر الطبيعية، وألحوا بالمقابل على رفض فكرة وحدة العلوم، وعلى التمييز بين الظاهرتين موضوعاً ومنهجاً، ومنهم فيلهلم دلتاي (Wilhelm Dilthey) فقد دعا إلى وضع حدود فاصلة بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، ورأى أنه من الساذجة تطبيق مناهج الأولى على الثانية، لذلك تركزت محاولته في التفرقة بين العلوم الطبيعية والإنسانية، وفي الرد على الوضعيين الذين وحدوا بين منهجهما أمثال: أوجست كونت، ودوركايم، وجون استيوارت ميل وحاول أن يؤسس العلوم الاجتماعية على أسس منهجية مختلفة عن العلوم الطبيعية: "إن الفارق بين العلوم الاجتماعية والطبيعية يكمن عنده في أن مادة العلوم الاجتماعية وهي العقول البشرية مادة معطاة، وليست مشتقة من أي شيء خارجها مثل مادة العلوم الطبيعية التي هي مشتقة من الطبيعة إن الإدراك الفني والإنساني هما غاية العلوم الاجتماعية. وهذان يمكن الوصول إليهما من خلال التحديد الدقيق للقيم والمعاني التي ندرسها في عقول الفاعلين الاجتماعيين وليس من خلال مناهج العلوم الطبيعية لأن مناهج العلوم الطبيعية "ترمي إلى وضع قوانين عامة، بينما يحاول المؤرخون أن يقفوا على واقعة مفردة غير متكرر.

ولتحقيق هذا الهدف لأبد من التفرقة بين مناهج العلوم الطبيعية والإنسانية، استخدم ديلتاي وغيره من أنصار الهرمينوطيقا، الذين ناهضوا النزعة الوضعية مصطلح "الفهم" مقابل مصطلح "التفسير"، إن هذا التعارض بين "الفهم" و"التفسير"، هو نفسه التعارض بين منهج العلوم الطبيعية ومنهج العلوم الإنسانية، لأنه إذا كان المنهج الأول يستند إلى التفسير، فإن المنهج الثاني يقوم على الفهم: "إن الكلمة الأساسية في التأويل أو الدراسات الإنسانية هي الفهم، والفهم كلمة متميزة من التعليل الذي يقوم عليه العلم الدقيق. الفهم معوله على الربط بين الجانب الداخلي والجانب الخارجي. العلم يعلل، والدراسات الإنسانية تتفهم الحياة أو التجربة.

إن "الفهم" يتجاوز حدود الواحدية المادية، ويرفض تسوية الظاهرة الإنسانية بالظاهرة الطبيعية/المادية، وينظر إلى الإنسان على أنه ظاهرة متجاوزة وفردية وذات خصوصيات، وهو ما يعني أنه لا يمكن تفسيرها أو تعليلها أو دراستها من الخارج، أو صياغة قوانين عامة حولها كما نعمل مع الظواهر الطبيعية، وإنما ينبغي النفاذ إلى أعماقها ودراستها من الداخل قصد تأويلها.

قائمة المراجع:

1. أحمد زكي بدوي (1982)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان.

2. أليكس انجلز (1983)، مقدمة في علم الاجتماع، ترجمة: محمد الجوهري وعلياء شكري وآخرون، ط(6)، دار المعارف، مصر.
3. اميل دوركهايم (2008)، قواعد المنهج السوسيولوجي، ترجمة سعيد سبعون، دار القصبه، الجزائر.
4. خميس طعم الله (2004)، مناهج البحث وأدواته في العلوم الاجتماعية، مركز النشر الجامعي، قرطاج، تونس.
5. ريمون بودون (1982)، مناهج علم الاجتماع، ترجمة هالة شبؤون الحاج، ط(03)، منشورات عويدات، بيروت، لبنان.
6. طلعت إبراهيم لطفي وكمال عبد الحميد الزيات (د س)، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب، القاهرة، مصر.
7. عبد القادر عرابي (2007)، المنهج الكيفي، ط(01)، دار الفكر، سوريا.
8. علي عبد المعطي محمد (1984)، رؤية معاصرة في علم المناهج، دار المعرفة الجامعية، مصر.
9. عبد الوهاب المسيري (2002)، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، ط(01)، دار الفكر، دمشق، سوريا.
10. علي ليلة (2012)، بناء النظرية الاجتماعية، المكتبة المصرية، الإسكندرية، مصر.
11. العياشي عنصر (1990)، علم الظواهر الاجتماعية، ط(01)، دار طلاس، دمشق، سوريا.
12. مادلين، غراووتر (1993)، مناهج العلوم الاجتماعية. ترجمة عمار سام، ط1، سوريا.
13. محمد أمزيان (2008)، منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية.

إشكالية المنهج في البحوث الأنثروبولوجية

د. كمال بوغديري

جامعة محمد خيضر بسكرة/ الجزائر

مقدمة:

إن التطورات التي تعرفها المعرفة الإنسانية في شتى مجالات الحياة هي محصلة جهود العلماء والباحثين، التي تراكمت على مدى عصور طويلة، والجدير بالذكر أن تلك البحوث في مجملها ارتبطت بعنصر أساسي وهو المنهج العلمي كأسلوب للتفكير والعمل يعتمد على الباحثون لتنظيم أفكارهم وعرضها، مما جعل أبحاثهم تتسم بالعلمية نتيجة انضباطها بقواعد المنهج العلمي وبالتالي الوصول إلى نتائج وحقائق تتسم بالمعقولة والصدق والموضوعية، حول الظاهرة موضوع الدراسة. إن أهمية البحث العلمي في أي مجتمع من المجتمعات تنبثق من نوع وطبيعة المعرفة التي ينتجها هذا النوع من البحث. الذي يهدف إلى إنتاج المعرفة. فالملاحظة السليمة التي أباها "ألفرد مارشال" A. Marchal عام 1947 والتي مفادها أن المعرفة هي أكثر أدوات الإنتاج قوة ملاحظة ذات أهمية ومصداقيتها مازالت قائمة حتى يومنا هذا (محمد علي محمد، 1983، ص3).

تعتبر أساليب ومناهج البحث العلمي العمود الفقري للمعرفة الاجتماعية غير أننا يجب أن نسلم في الوقت ذاته بان لكل منهج من مناهج البحث طبيعته الخاصة به، حيث أن كل منهج يجب أن يلائم طبيعة الموضوع الذي نتناوله بالبحث وهي من تحدد اختيارنا للمنهج الملائم ومن هنا يمكننا القول بأننا لا نستطيع أن ندرس المناهج ذاتها من فراغ، وإنما لابد أن تستند هذه المناهج بدورها على أسس نظرية ويجب تبريرها وفهمها في إطار هذه الأسس، فأساليب البحث الاجتماعي النظرية منها والميدانية هي بمثابة الأدوات الفاعلة التي تعين الباحث على جمع البيانات والمعلومات النظرية والميدانية وتصنيفها وتحليلها وتنظيمها وفق المسارات المنهجية المعتمد في الدراسات والأبحاث الاجتماعية المختلفة. ويمكن أن نخلص إلى نتيجتين أساسيتين الأولى: هي أن المناهج هي أدوات أو طرق تخدم أغراضا ملموسة، وأن تباين الموضوعات أو المشكلات يقتضي تنوع أساليب حلها وتناولها، وهذه الغاية هي التي تحدد الحاجة إلى استخدام المناهج الكمية أو الكيفية. والثانية: أن المناهج لا تستخدم استخداما مجردا، ولكنها تستخدم باعتبارها أساسا لمشكلات مادية ملموسة، نحاول التوصل إلى حلول لها.

ومن العلوم الاجتماعية التي تهتم بدراسة المجتمعات البشرية من خلال التعرف على أنماط الحياة ومختلف التنظيمات الاجتماعية نجد علم الإنسان أو الأنثروبولوجيا التي عرفت تقدما كبيرا إلى جانب العلوم الاجتماعية والإنسانية

الأخرى، والدراسات الأنثروبولوجية متعددة وكثيرة الفروع. ولهذا كان طبيعياً أن يستخدم علماء الأنثروبولوجيا مناهج بحث متعددة وأساليب لجمع المعلومات متنوعة. فمنها ما يشترك فيها الأنثروبولوجي مع غيره من الباحثين في مجال الدراسات الإنسانية والاجتماعية الأخرى كعلم النفس وعلم الاجتماع، وعلم الاقتصاد، ومنها ما هو خاص ينفرد به علم الأنثروبولوجيا، ذلك أن الدراسات الأنثروبولوجية تمتاز بترابطها وتكاملها وبنظرتها الشاملة للنظم والظواهر الاجتماعية. فالباحث يفسر الحقائق الأنثروبولوجية على أساس ترابطها وتشابكها بعضها ببعض الآخر. ومن هنا سوف نركز في مقالنا هذا على مناقشة إشكالية المنهج في الأنثروبولوجيا حيث نستعرض العديد من المناهج البحثية وأدوات البحث المستخدمة في الدراسات الأنثروبولوجية بمختلف فروعها وأنماطها.

مفهوم المنهج:

في اللغة العربية المنهج هو الطريق الواضح : طريق نهج : بين واضح، وهو النهج، (...) وسبيلٌ منهجٌ ومنهج الطريق : وضحه(...) ونهجتُ الطريق : سلكته. وفلان يستنهجُ سبيل فلان أي يسلكُ مسلكه؛ والنهجُ: الطريق المستقيم، وهو وسيلة محددة توصل إلى غاية معينة(ابن منظور، دس، ص4551).

يستخدم مفهوم المنهج Méthode، حيث تم استخدامه بدلالات متعددة، وان أصل الكلمة مأخوذ من الكلمة اللاتينية Methodus المأخوذة بدورها من اليونانية، وقد استعملها أفلاطون بمعنى البحث أو النظر أو المعرفة، بينما استعملها علماء المناهج الأوروبيين بمعنى طريقة البحث، وبمعنى وسيلة لجمع البيانات وبمعنى وسيلة لجمع البيانات أيضاً كأداة للوسيلة. كما تعني الكلمة الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة جملة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل الى نتيجة معلومة، ويعني: الطريقة أو الأسلوب أو الكيفية التي يصل بها الباحث أو العالم إلى نتائجه؛ فهو وسيلة محددة توصل إلى غاية معينة(عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، 1963، ص1-5).

هذا وكلمة منهج معاني اصطلاحية مختلفة فهي تعني إجراء أو عملية لإحراز شيء أو لتحقيق هدف. كما تعني مجموعة من الأسس والقواعد والخطوات المنهجية التي يستعين بها الباحث في تنظيم النشاط الذي يقوم به من أجل التقصي عن الحقائق العلمية أو الفحص الدقيق لها. ويعرف أيضاً أنه نسق من القواعد الواضحة والإجراءات التي يستند إليها البحث في سبيل الوصول إلى نتائج علمية. وبصورة عامة؛ فالمنهج هو الطريقة المنظمة في التعامل مع الحقائق والمفاهيم أو التصورات أو المعاني وهو البرنامج الذي يحدد السبيل للوصول إلى الحقيقة أو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، وهو خطة منظمة لعدة عمليات ذهنية أو حسية

بغية الوصول للكشف عن الحقيقة أو البرهنة عليها(حسن الساعاتي، تصميم البحوث الاجتماعية "نسق منهجي"، 1982، ص28).

المنهج العلمي، هو الوسيلة التي يمكننا عن طريقها الوصول إلى الحقيقة أو مجموعة من الحقائق في أي موقف من المواقف ومحاولة اختبارها للتأكد من صلاحيتها في مواقف أخرى وتعميمها لتصل إلى ما نطلق عليه اصطلاح (نظرية) وهي من أهداف البحث العلمي(جمال زكي، وآخرون، 1993، ص8).

إن التعريفات السالفة –وغيرها- تدور حول اعتبار المنهج وسيلة للاستقصاء الدقيق، وانه نشاط يقوم به الباحث لاكتشاف معارف وعلاقات جديدة أو تحقيق معلومات موجودة بطرق منظمة؛ وعليه يمكن أن نستخلص من هذه التعريفات الواردة وغيرها؛ بأن المنهج هو: أسلوب منظم أو خطة أو إستراتيجية تستند إلى مجموعة من الأسس والقواعد والخطوات تفيد في تحقيق أهداف البحث باتخاذ منه علميا يتميز بجميع المعلومات والوقائع عن طريق الملاحظة العلمية الموضوعية والمنظمة.

لقد أصبحت المنهجية من الضرورات الإستراتيجية في تقدم العلوم سواء أكانت علوما طبيعية أو اجتماعية لأن العلوم أجمعها بحاجة إلى أصول ومبادئ مشتركة لملاحظة ظواهرها ومعالجة مشكلاتها رغم وجود بعض الاختلافات في التفاصيل الإجرائية تخص ميادين تلك العلوم والوسائل والتقنيات اللازمة للحصول على تلك المعلومات والبيانات المعطيات.

ثانيا: المناهج الأنثروبولوجية:

تعتمد الدراسات الأنثروبولوجية على عدة مناهج وأساليب خاصة في إجراء البحوث والدراسات الأنثروبولوجية لعل أهمها: المنهج التاريخي، الاثنوغرافي، المقارن، دراسة الحالة. وسوف نتناولها بشيء من التفصيل.

أولا: المنهج التاريخي:

يعد هذا المنهج من أقدم المناهج البحثية التي تستخدم في العلوم الاجتماعية ويعرف هذا المنهج أيضا بالمنهج الوثائقي لأن الباحث يعتمد عليه في جمع المعلومات والحقائق من مصادرها المتعددة(طاهر حسو الزبيباري، 2011، ص30).

وقد استخدم مصطلح التاريخ الاجتماعي *Histoire social* للإشارة إلى دراسة التغيير الاجتماعي الذي يطرأ على المجتمع وشبكة العلاقات الاجتماعية الخاصة به، وتطور النظم الاجتماعية والتحول في المفاهيم وقد ارتبط هذا المصطلح بمصطلح التاريخ الاقتصادي وكلاهما كان نتيجة مباشرة واستجابة محددة لمصطلح التاريخ

السياسي. ويرجع الفضل إلى العالم العربي ابن خلدون والعالم الايطالي فيكو G.B.Vico اللذان وضعاً أسس التاريخ الاجتماعي.

اعتبر "ابن خلدون" أن الدراسة الاجتماعية للتاريخ تكون بالاعتماد على منهج التاريخ الاجتماعي الذي اعتبره منهاجاً ديناميكياً بالضرورة يسير مع حركة التاريخ ويستوعب تطور الحياة الاجتماعية وانتقالها من حال إلى حالة إلى أخرى، ذلك أن أحوال الأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة.

واحدة ومنهاج مستقر، ومرد ذلك اختلاف على مر الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال، ويعود ذلك الاختلاف والتباين في أحوال المجتمعات إلى عوامل عديدة جغرافية وثقافية واقتصادية وسياسية... أما الثاني فقد استطاع في مؤلفه "العلم الجديد" أن يحول الاهتمام في التاريخ السياسي من الحروب والمعاهدات إلى دراسة العادات والقوانين والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية (يوسف زيدان، وآخرون، 1986، ص 108).

في مجال الدراسات الأنثروبولوجية أو علم الإنسان يؤكد أصحاب المدرسة التاريخية على أهمية مفهوم التاريخ الثقافي *Histoire Culturel*، حيث يذهب ميتلاند Maitland إلى أن الأنثروبولوجيا عليها أن تختار بين أن تكون تاريخية أو لا تصبح شيئاً على الإطلاق" وأكد بول رادين P.Radin نفس العبارة في مقدمة مؤلفه "منهج الأنثروبولوجيا، ويذهب "بيركت سميث" B. Smith "إلى أن الحاضر لا يمكن فهمه إلا كنتاج للماضي" (يوسف زيدان، وآخرون، 1986، ص 110).

يسمح المنهج التاريخي في مجال البحوث الأنثروبولوجية بالكشف عن اعتبارات الزمان وصياغتها في تصورات ثقافية محددة، أما القسم التاريخي فهو الوسيلة التي بواسطتها ستصبح تلك النتائج منظورات تاريخية صادقة ومفيدة بالنسبة للشعوب التي ندرسها، والنتيجة النهائية لذلك كله هو التاريخ الثقافي، ولهذا تحتل الثقافة في الأنثروبولوجيا مكانة رئيسية ويعد البحث التاريخي للثقافة مطلباً هاماً وحيوياً بالنسبة للأنثروبولوجيا الثقافية، ويعكس هذا الاهتمام دراسة نشأة الثقافة وتطورها وأصولها، وعملية إعادة بناء تاريخ الثقافة، وتقوم هذه الدراسة على أساس دراسة توزيع الخصائص الثقافية وتحليلها ثم التحقق من مدى إمكانية حدوث احتكاكات واتصالات بين الوحدات الثقافية، بل يمكن أن تكشف النتائج الزمنية الذي ظهرت فيه هذه الاحتكاكات والاتصالات.

يرى بعض علماء الأنثروبولوجيا من أمثال ألفرد كروبر *A. L. Kroeber* أن التاريخ في جوهره هو محاولة لإعطاء وصف دقيق لموضوع الدراسة، وليس معالجة النتائج الزمنية *Synchronique* هذا فضلاً عن دراسة الظواهر التي تحدثت في أزمان متعددة *Diachronique* (أحمد أبو زيد، 1974، ص 140).

كما أن ما يميز الدراسة التاريخية هو الوصف التحليلي لمجموعة الظواهر الثقافية في موقف معين وهذا ما يعكس أهمية المنهج التاريخي في دراسة الثقافة لدى علماء الأنثروبولوجيا الثقافية المحدثين، ولذلك فإن الاهتمام بتاريخ الإنسان يعتبر من بين المصادر الأساسية للدراسات الأنثروبولوجية وقد تجسد ذلك في الدراسات التي قام بها أوائل الأنثروبولوجيين من أمثال:

هنري مين H.Maine وماكليان G.F. McLennain ولويس مورغان L.Morgane وادوارد تايلور E.B.Taylor الذين اعتمدوا المصادر التاريخية في دراساتهم ضمن الأنثروبولوجية الأمريكية ويعتمد علماء الأنثروبولوجيا والمهتمين بتاريخ الشعوب على مصادر ومناهج رئيسية في تحقيق أهدافهم أهمها:

- الوثائق المكتوبة، والسجلات والمخطوطات والمذكرات الشخصية والسجلات الرسمية المكتوبة والوثائق والملفات والقوانين والأنظمة التي كانت سائدة في الفترة الزمنية موضع الدراسة. كذلك يمكن الرجوع إلى تحليل مضامين المخطوطات والمذكرات التي قد تكون محفوظة في المكتبات (فهمني سليم الغزوي وآخرون، 1998، ص401)، مفترضا أن الحاضر ما هو إلا نتاج الماضي ولا يمكن فهم الظواهر الاجتماعية إلا بالرجوع إلى الجذور الأولى لهذه الظواهر. ولكن هناك صعوبات تواجه الاعتماد على الوثائق، وخاصة في المجتمعات التي لا توجد عنها وثائق مدونة.

- التراث الشفهي، حيث يغطي التراث الشفهي أنواعا متعددة من الظواهر والأنظمة والعلاقات الاجتماعية، ومصدره شهود العيان الذين عايشوا الظاهرة موضع الدراسة مثال: كتابة التاريخ الشفوي الجزائري حول العادات والتقاليد وأنماط المعيشة التي كانت سائدة فترة الاستعمار الفرنسي حول القرى الجزائرية التي هجرت ودمرت أثناء الاستعمار من خلال إجراء مقابلات مع من سكنوا وعايشوا التدمير في تلك الحقبة (محمد زيان عمر، 1983، ص19-22).

ثانيا: المنهج الإثنوغرافي.

ترجع بداية المنهج الإثنوغرافي وتطوره وتطبيقاته العلمية إلى علم الأنثروبولوجية، إذ تم استخدامه من قبل الباحثين الأنثروبولوجيين، بوصفه طريقة للتعرف على الثقافات الأخرى، وعلى وجه الخصوص الثقافات البدائية، وبالتالي استمدت الإثنوغرافية قواعد تنظيمها وأسسها من علم الأنثروبولوجيا (عبيدات ذوقان وآخرون، 2002، ص292).

ولعل اهتمام الباحثين الأنثروبولوجيين بإيجاد منهج بحثي يواكب طبيعة دراساتهم المتعمقة للثقافة يفسر ترجمه مصطلح الإثنوغرافيا Ethnographie ، المكون من مقطعين: الأول (Ethno) بمعنى جنس أو شعب والآخر غرافيا (Graphy) وتعني وصف، وبذلك تعرف الإثنوغرافيا بأنها وصف الثقافات وحيات

الشعوب. أو الدراسة "الوصفية" لأسلوب الحياة ومجموعة التقاليد، والعادات والقيم والأدوات والفنون، والمأثورات الشعبية لدى جماعة معينة، أو مجتمع معين، خلال فترة زمنية محددة، إذن يتحدد مفهوم الاثنوغرافيا -أكاديميا- بأنه: الوصف الدقيق والمتربط لثقافات الجماعات الإنسانية.

يقصد بالمنهج الاثنوغرافي الدراسة الميدانية العلمية للظواهر الاجتماعية وذلك عن طريق اتصال الباحث الاثنوبولوجي بموضوع البحث اتصالاً مباشراً يعيش فيه بين الجماعات المراد دراستها ويتعلم لغة الأهالي لكي يوثق صلته بهم. وكان الهدف الرئيس للبحوث الإثنوغرافية دراسة المجتمعات البدائية، على نحو دراسات مالينوسكي عن مجتمع الأرغون، ودراسة راد كليف براون عن مجتمع الانديمان، ودراسات مارغريت ميد عن شعوب أمريكا الجنوبية(تولرا وفارنبييه، 2004 ، ص274).

ومع تطور الاثنوغرافيا في العقود الأخيرة من القرن العشرين، اتخذت مسارات علمية متعددة واستخدمت في كثير من فروع العلم بأساليب بحثية متنوعة. فلم تعد تقتصر على دراسة الثقافة البدائية، ولكن تخطت ذلك إلى دراسة الثقافات في البيئات الصناعية والمتطورة، كما أصبحت تستخدم من قبل علماء الاجتماع وغيرهم (Creswell, 2006 p59).

ويرى باتون (Patton) أن البحث الإثنوغرافي يُعنى بالثقافة بشكل خاص، فسؤاله الدائم هو: ما ثقافة هؤلاء الناس؟ وهل يفترض أن أي مجموعة من الناس تعيش مع بعضها لفترة زمنية معينة ستكون ثقافة معينة خاصة بها؟ وما انعكاسات هذه الثقافة على تشكيل سلوكهم، وممارساتهم الحياتية، ونظرتهم إلى الواقع الاجتماعي والثقافي الذي يعيشون فيه؟ (Patton 1989:p 67)

ويرى أوغبو (Ogbu) أن البحث الإثنوغرافي طريقة وأداة لفهم أساليب مجتمع- أو جماعة ما -وطرقه في الحياة اليومية، من خلال معرفة أفكار أعضائه ومعتقداتهم وقيمهم وسلوكياتهم وما يصنعونه من أشياء يتعاملون معها، ويتم ذلك عن طريق، الملاحظة بالمشاركة في الوضع الطبيعي الحياتي من جانب الباحث (Ogbu p33 1996).

المنهج الإثنوغرافي في رأي زيتون منهج لوصف الواقع، واستنتاج الدلائل والبراهين من المشاهدة الفعلية للظاهرة المدروسة، ويتطلب هذا المنهج من الباحث معاشة فعلية للميدان أو موضع الدراسة(زيتون، 2006، ص3-6)، وعليه يكون الباحث الاثنوغرافي من النوع المشاهد المشارك، ما يجعل البحث الإثنوغرافي واقعا بين حدود البحث الكيفي الأثنوبولوجي بمجرد الفهم والبحث الإجرائي الذي يستهدف الفهم والمشاركة في التغيير نحو الأفضل، أما علماء الأثنوبولوجيا الأمريكيون، ومنهم "اتكسون"، و"سميث"، و"ديلامونت"، فقد عرّفوا المنهج الإثنوغرافي بأنه الطريقة التي يتم من خلالها وصف ثقافة مجتمع ما، وهو المنهج الذي يستخدمه الباحث لملاحظة السلوك في بيئته ووضعه الطبيعي، ويتوصل من خلال هذه الملاحظات إلى معنى لهذا السلوك. فيعرف البحث الاثنوغرافي: " بأنه

الدراسة التي يمكن القيام بها أو إجراؤها في السياق أو الموقف الطبيعي، حيث يقوم الباحث بجمع البيانات، أو الكلمات، أو الصور، ثم يحلها بطريقة استقرائية مع التركيز على المعاني التي يذكرها المشاركون، فالبحث الإثنوغرافي هو ذلك النوع من البحوث التي يتم إجراؤها بواقع طبيعي غير متكلف، وبواسطة معايشة الباحث الفعلية بالملاحظة بالمشاركة لجميع وقائع السلوك في الميدان، ودونما أي نوع من الضبط المسبق. (M & Atkinson, Hamersley, 1995, p10).

ويعتمد المنهج الإثنوغرافي على الوصف والتحليل، باستخدام الكلمة والعبارة، عوضاً عن الأرقام والجدول الإحصائية، وتتركز أهميته في كونه يقدم لنا وصفاً مكثفاً للظاهرة محل الدراسة وكما يشير "مايلز" و"هويرمان" بأن البحث الإثنوغرافي يسعى إلى الكشف عن "غير المتوقع" أو "المستور" أو "المسكوت عنه"، من خلال دراسة الظاهرة الاجتماعية، اعتماداً على مشاركة الباحث المتعمقة لمجتمع الدراسة، ولكونه الأداة الرئيسة في جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها، ويعتمد المنهج الإثنوغرافي في جمع بياناته أساساً على الملاحظة، خصوصاً الملاحظة بالمشاركة، والمقابلة المفتوحة المتعمقة مع عينة الدراسة، وينطلق المنهج الإثنوغرافي من مفهوم نظري وفلسفي مناقض لمفاهيم البحوث التقليدية. ففي حين يسعى البحث الكمي الإحصائي إلى تحديد الأسباب، والتنبؤ وتعميم النتائج، يسعى البحث الإثنوغرافي إلى التبصر، والفهم، والاستكشاف، ودراسة السلوك الإنساني من خلال التفاعل بين الباحث والمبحوثين، وعبر الفهم المتعمق لشعور وأحاسيس وأفكار ومعتقدات المبحوثين، ومن ثم ينتج من هذا التحليل الكيفي نوعاً من المعرفة يختلف عن نتائج البحث الكمي (Miles and

Huberman, 1999, p 15

يتميز المنهج الإثنوغرافي، بالمرونة في الطريقة والتحليل، كما أنه بحث غير مقنن، فلا يخضع لضبط سابق للمتغيرات، كما أن له القدرة على الكشف عن الظواهر العفوية التي تظهر من خلال الممارسات والسلوكيات غير المقصودة خلال إجراء الدراسة، ويوصف البحث الإثنوغرافي بأنه بحث تفاعلي، يتطلب وقتاً طويلاً للملاحظة، والمقابلة، وتسجيل المعلومات كما تحدث بشكلها وفي مواقعها الطبيعية. ويستغرق البحث الإثنوغرافي أوقاتاً طويلة تتراوح بين أشهر إلى عدد من السنوات، خصوصاً عندما يتطلب دراسة الظاهرة الاجتماعية في أكثر من موقع ويركز البحث الإثنوغرافي على وصف السياق، دون محاولة من الباحث فرض نظامه أو معتقداته على المواقف البحثية ويقوم البحث الإثنوغرافي على افتراض أن السلوك الإنساني يتأثر تأثراً كبيراً بالبيئة التي يحدث فيها، وعليه، فالفهم الحقيقي للسلوك يتطلب منا فهم تلك البيئة، أو السياق، بصورة متكاملة، ولذا فإن جمع البيانات والمعلومات يجب أن يجري في مواقعها وسياقاتها الطبيعية، حيث تتم عملية تفسير البيانات في إطار السياق ذاته، كما أن تعميم النتائج ليس هدفاً، فالفهم هو الوصف الدقيق والمتعمق للموقف موضوع الدراسة، كما يركز البحث الإثنوغرافي على دراسة حالة اجتماعية معينة، أو حدث معين، وتقديم فهم شمولي

عن الحالة أو الحدث، و يعتمد هذا الوصف على النص أكثر من اعتماده على الأرقام، ولذلك فإن البحوث الكيفية تعتمد في عرضها للنتائج على التحليل والتفسير لإجابات المبحوثين واستخلاص الرؤى منها، ويؤكد ولسون (Wilson) في مفهومه للدراسة الاثنوغرافية أنها تقوم على ركيزتين مهمتين الأولى هي التحليل النوعي للظاهرة محل الدراسة، والثانية هي الاعتماد على الطبيعة، فالدراسة الاثنوغرافية ليست إجراءات وأساليب صارمة في إطارها المنهجي، وإنما هي أسلوب بحثي يركز على مبادئ علمية لتفسير وصف السلوك الثقافي، والبحث عن ما وراء السلوك الظاهري من جذور ثقافية، كالعادات والتقاليد والمعتقدات والقيم وارتباطها بأنماط السلوك (Angrosino, 2008,p32).

كما يعد البحث الميداني الاثنوغرافي وثيق الصلة بالأنثروبولوجيا الثقافية والتي تهتم بدراسة حياة الناس ومعتقداتهم وممارساتهم، وقيمهم، وأفكارهم، وحتى التكنولوجيا التي يستخدمونها واقتصادهم وغير ذلك وهو بما يعتمد عليه من ملاحظة - مشاركة يعد بمثابة الطريقة المفتاحية للدراسات الأنثروبولوجية حيث يقدم الباحث الاثنوغرافي صورة متماسكة تصف العالم الاجتماعي الذي يدرسه من خلال استخدام التفاصيل الحية (مادلين غراووتر، 1993، ص41).

ويهدف الباحث الإثنوغرافي إلى عرض صورة كلية عن هذا المجتمع، حيث يأخذ في الاعتبار السمات الثقافية المميزة لمجتمع البحث (روبرت إيمرسون وآخرون، 2006، ص54-55). كما لا تقف دراسته لذلك المجتمع عند حد دراسة السلوك أو الأفكار الخاصة بموضوع البحث بل تتسع لفهم السياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يعيش فيه هذا المجتمع وفهم موضوع البحث من منظور المشاركين أنفسهم (مادلين غراووتر، 1993، ص42).

ومثل هذا النوع من البحوث يتطلب من الباحث المعيشة الكاملة لمجتمع البحث، ومشاركته في مظاهر الحياة اليومية المختلفة، وإقامة علاقات اجتماعية قوية تسمح بملاحظة كل ما يدور داخل ذلك المجتمع فيما يطلق عليه "الملاحظة_ المشاركة" وهي السمة الأساسية المميزة لهذا النوع من البحوث (Kardiner, A. et

Preble, F. 1996, p 8-10

ويتميز البحث الإثنوغرافي بمجموعة من الميزات منها أنه :
- يهدف إلى فهم السلوك الإنساني دون تحكم مقصود أو غير مقصود.
- يتم في مواقف طبيعية بدراسة السلوك في سياقه الطبيعي.
- يقوم على دراسة حالة واحدة لمجتمع صغير أو جماعة معينة .
- يعتمد على الملاحظة المباشرة للباحث .
- يختبر ما يحدث فعلياً دون الاعتماد على آراء مسبقة .
- يعتمد على جمع مكثف للبيانات يمتد لفترة زمنية قد تطول .
ومع تطور مفهوم المنهج الإثنوغرافي، كمنهجية بحثية تعتمد وصف الظواهر الاجتماعية من خلال الفهم المتعمق لها فعلى عكس البحث الكمي الذي يركز عادة على التجريب وعلى الكشف عن السبب أو النتيجة بالاعتماد على المعطيات

الرقمية، فالسؤال المطروح في البحث النوعي سؤال مفتوح النهاية ويهتم بالعملية (Process) والمعنى (Meaning) أكثر من اهتمامه بالسبب والنتيجة (التل)، سعيد وآخرون، 2005، ص33).

ثالثا: المنهج المقارن:

ينطوي البحث الأنثروبولوجي على مقارنات بين بعض المتغيرات، حيث يكتسب المنهج المقارن دلالة خاصة في البحث الأنثروبولوجي، الذي يقصد به عادة دراسة توزيع الظواهر الاجتماعية في مجتمعات مختلفة أو أنماط محددة من المجتمعات، وكذلك مقارنة النظم الاجتماعية الرئيسية من حيث استمرارها وتطورها والتغير الذي يطرأ عليها، أو حتى مقارنة مجتمعات بعضها ببعض"، أما مجالات البحث المقارنة في الأنثروبولوجيا فهي تتلخص فيما يلي:

دراسة أوجه الشبه والاختلاف بين والظواهر الاجتماعية وكذا الأنماط الرئيسية للسلوك الاجتماعي، لغرض اكتشاف أي العوامل أو الظروف التي تصاحب حدوث ظاهرة اجتماعية أو ممارسة معينة على أن تكون المقارنة في حقبة زمنية واحدة أو نقوم بمقارنة ظاهرة واحدة في نفس المجتمع في فترة زمنية مختلفة لمعرفة تطورها وتغيرها، ولكي يحقق الباحث أهدافه العلمية بتطبيق منهج الدراسات المقارنة عليه أن يقوم بتصنيف دقيق للثقافات الإنسانية للمجتمعات التي شملتها الدراسة ثم تنظيم مشاهداته عن هذه المجتمعات، وأخيرا تصنيف المادة التي انتهى من جمعها لغرض التسجيل والتحليل.

تسمح البحوث القائمة على المقارنات للباحثين بتقديم تفسيرات أكثر قوة للظاهرة المدروسة، إذ أن هذه التفسيرات تستند إلى أدلة يتم جمعها من عدة مجتمعات وليس من مجتمع واحد، مما يقلل من تأثير عوامل الصدفة والتحيزات الثقافية، كما تؤدي إلى تدعيم قدرة الباحث على زيادة مدى المتغيرات المدروسة التي يشملها تصميم البحث باستخدام مؤشرات متنوعة مستمدة من أكثر من مجتمع مثل المؤشرات التي تستخدم لقياس المكانة الاجتماعية، والتي تشمل في المجتمع الغربي، المهنة، الدخل، غير أنها في المجتمعات النامية تشمل أيضا مكان الإقامة النسب الأسري، كما تسمح المقارنات بالعوامل الثقافية والاجتماعية الخاصة بكل مجتمع مدروس في تفسير النتائج، مما يدعم قوة هذه التفسيرات.

يخضع التحليل المقارن على أربع حالات من المقارنة وهي كما يلي:

- مقارنة متغير واحد في مجتمعات متشابهة، مثلا: دراسة الوضع التربوي لأبناء المهاجرين في المدارس الابتدائية عند مجتمعين صناعيين.

- مقارنة عدة متغيرات في مجتمعات متشابهة، مثلا: دراسة تطور الممارسة الديمقراطية لخمسة بلدان نامية بالنظر إلى جملة من المؤشرات منها، الإدارة،

القوانين، التنظيم الحزبي، طبيعة السلطة، مدى تنظيم المجتمع المدني(مجد الدين عمر خمش، 1999، ص308-309).

أدوات البحث الأنثروبولوجي:

يعتمد علم الإنسان "الأنثروبولوجيا" على مناهج متخصصة في البحث، إلى جانب أنها أصبحت فنا بممارستها بعض الطرق والأدوات في إجراء البحوث الميدانية، هذا فضلا عن النظريات الخاصة به كأحد العلوم الإنسانية. لذلك صار لزاما على الأنثروبولوجي أن يبحث بنفسه عن الأدوات التي تحتاج إليها دراساته بدلا من الاعتماد كتابات الرحالة التي شاعت في ق 19 حيث قام عالم الأنثروبولوجيا "فرانس بواس" F.Bouas بدراسة حول شعب الاسكيمو، "وهادون" Hadon في إنجلترا حول شعوب الجزر بالمحيط الهادي وكانت هذه الدراسات علامة مميزة في تشكيل الأنثروبولوجيا كعلم يحتاج إلى التخصص والتفرع. ويعتمد على الخبرة الميدانية باعتبارها عنصرا جوهريا في هذا العلم(أحمد أبو زيد 1956، ص3-5).

وكان عالم الأنثروبولوجيا "مالينوفسكي" B. Malinowski من بين العلماء الذين أرسوا دعائم البحث الميداني من خلال دراسته لسكان جزر التروبورياند Trabriand في ميلانيزيا والتي دامت أربع سنوات وفيها استخدم لغة الأهالي أثناء إجراء بحثه وقد أكد خلال ذلك على فهم الحياة الاجتماعية لدى شعب من الشعوب لن يتحقق إلا إذا درست دراسة مركزة وان ذلك يتطلب أن يتصل الباحث اتصالا مباشرا بالمجتمعات التي يتناولها والثقافة مما يسمح له بملاحظة نظمه ملاحظة دقيقة ومباشرة وهو ما يعرف بالدراسة الميدانية يعد جزءا ضروريا لتدريب الباحث الأنثروبولوجي.

إن كل أداة من أدوات البحث العلمي لها ما يميزها، كما أن لها في نفس الوقت جوانب قصور وعلى الباحث دائما أن يختار ما يلائم طبيعة البحث الذي يجريه، وما يناسب البيانات التي يريد الحصول عليها، وأن أفضل مداخل جمع بيانات للدراسة هو الذي يتوافق مع فروض البحث ويجب عن تساؤلاته، حيث تكون الملاحظة مناسبة في حالة ما، بينما تكون المقابلة مناسبة في حالة أخرى، وفي بعض البحوث نجد أنه من الضروري الجمع بين أكثر من مدخل معا؛ لأحداث نوع من التكامل مع التساؤلات التي تدور حول الأجزاء المختلفة للدراسة أو البحث بغية جمع البيانات وأن يختار من بينها(الأدوات) أفضل ما يحقق له أهداف بحثه.

وعموما، فإن أهم الأدوات المستخدمة في البحث الأنثروبولوجي يمكن إيجازها على النحو التالي:

- 1- الملاحظة Observation
- 2- الملاحظة بالمشاركة Observation participante

1-الملاحظة: يمكن تعريف الملاحظة على أنها المشاهدة الدقيقة لظاهرة اجتماعية ما. وتعني أيضا رصد الظاهرة الاجتماعية أو الحدث الاجتماعي بشكل منتظم ومتسلسل، على أن يكون الباحث أميناً ومحايلاً وموضوعياً في تسجيل ملاحظاته. وقد كان لعلماء الأنثروبولوجيا فضل كبير في لفت أنظار الباحثين الاجتماعيين في الفروع الأخرى إلى أهمية الملاحظة كوسيلة هامة من وسائل جمع البيانات عند دراستهم للشعوب البدائية. ولقد لجأ الباحثون الاجتماعيون وخاصة الأنثروبولوجيين، إلى اعتبار الملاحظة كطريقة من طرق البحث.

وبذلك تعتبر الملاحظة الخطوة الأولى في البحث الاجتماعي، وأداة رئيسية في البحث، بل يمكن القول أن البحث الاجتماعي يستخدم الملاحظة بدرجات مختلفة من الدقة والضبط، ابتداء من الملاحظة السريعة غير المضبوطة وصولاً إلى الملاحظة العملية الدقيقة.

وتتميز الملاحظة عن غيرها من وسائل جمع البيانات بأنها تستخدم في جمع البيانات التي يصعب الحصول عليها عن طريق المقابلة والاستفتاء ولا بد للباحث اختبارها بنفسه مثل العادات والتقاليد الاجتماعية والاحتفالات والأعياد وغيرها. كما تستخدم الملاحظة في البحوث الاستكشافية والوصفية والتجريبية تفيد في الأحوال التي يبدي فيها المبحوثون نوعاً من المقاومة للباحث ويرفضون الإجابة على أسئلته أو التعاون معه. كما تستخدم العديد من الملاحظات خلال يومه العادي، فهو يلاحظ تصرفات الآخرين في أثناء الاحتفالات الجماعية أو الشوارع أو المساحات العامة أو في أماكن العمل أو مختلف الملاعب أو سلوك المدرسين مع تلاميذهم أو الأيوين مع أبنائهم(علي معمر عبد المؤمن، 2008، البحث في العلوم الاجتماعية، ص226-227).

وفي ضوء ما سبق نجد أن الملاحظة هي بداية أي عملية علمية، فهي تمهد لاختيار موضوع البحث، لذلك تعتبر أداة أساسية وهامة مع كونها تمثل إحدى القواعد أو الأدوات المنهجية التي يقوم عليها المنهج العلمي، فالباحث أثناء عملية الملاحظة لا يكتفي عادة بمجرد مشاهدة أو متابعة، بل يقوم برصد أي صفات أو حركات أو خصائص يستطيع تلمسها أو التثبت منها. وهناك وسائل تعين الباحث على إجراء هذا النوع من الملاحظة، فقد يقوم بالاختباء وراء شاشة بصرية يستطيع من خلالها أن يرى الأشخاص الذين تجري عليهم الملاحظة دون تمكن هؤلاء من رؤيته، وقد يقوم برصد الظاهرة كأن يقوم بتصويرها وتسجيلها على أشرطة تسجيل مرئي (فيديو) دون علم الملاحظين مما يسمح للملاحظ أن لا يتدخل في توجيه سلوك الجماعة وبالتالي تصويره كما هو في الواقع بصورة طبيعية دونما أي تأثير خارجي(علي معمر عبد المؤمن، 2008، ص230-231).

ومهما كانت الطريقة المستخدمة في الملاحظة فان على الباحث أن على عدة تساؤلات هامة هي: ما هو الغرض من الملاحظة؟ وما الذي يجب ملاحظته؟ وكيف تسجل الملاحظات؟ وما هي الإجراءات التي يجب اتخاذها للتأكد من دقة الملاحظة، ثم ما هي العلاقة التي تربط الباحث بالأشياء المشاهدة وكيف تتطور هذه العلاقة؟.

2-الملاحظة بالمشاركة: هذا النوع من الملاحظة يتطلب أن يعيش الباحث القائم بالملاحظة مع الأشخاص المطلوب ملاحظتهم لفترة زمنية طويلة نسبيا، وذلك للتعلم في فهم خصائصهم الاجتماعية والثقافية والسلوكية والاقتصادية ويتطلب هذا النوع من الملاحظة تكوين المحبة والألفة بين الباحث والجماعة التي يقوم بملاحظتها(علي معمر عبد المؤمن، 2008، ص229).

وقد استخدمت هذه الطريقة في البحوث الأنثروبولوجية، والمادة الأولية لهذا المنهج هي نسق اجتماعي واحد يتسم بقدرته على المحافظة على نفسه وقد يكون هذا النسق مجتمعا محليا صغيرا له ثقافته الخاصة أو مجتمعا عاما كبيرا كما قد يكون صغيرا أو تنظيما سياسيا أو اجتماعيا كالأسرة والمصنع والسجن والمدرسة والمدن والأحياء وبتعيين على الباحث الملاحظ المشارك أن يبتعد عن التحيز لفئة من الفئات فإذا قام بدراسة جماعة في قرية أو مصنع مثلا فعليه أن يدرس هؤلاء دون أن يتحيز لمجموعة معينة منهم وهو يندمج في الواقع الذي يعايشه، ولكنه يحاول قد المستطاع أن يصور تصويرا موضوعيا، وأن يستخدم في حديثه مع أفراد المجتمع المراد دراسته لغتهم الخاصة، فإستخدام الملاحظة بالمشاركة يقتضي من الباحث المشاركة الإقامة الكاملة في مجتمع الدراسة والاندماج مع أعضائه، ومشاركتهم في الأعمال الروتينية المعتادة وهو في هذه الحالة يتعرف على كل نشاطاتهم وأعمالهم اليومية وأن يشاركهم احتفالاتهم الجماعية وما إلى ذلك من أعمال، مما يجعل موقف الملاحظة طبيعيا وغير مصطنع ويتيح للملاحظ الحصول على المعلومات والبيانات كما يجب عليه أن ينظر إلى ما يحدث حوله في ذلك المجتمع أو الجماعة بعيدا عن قيمه وثقافته بقدر المستطاع، كما تجدر الإشارة إلى الالتزام الأخلاقي للقائم بالملاحظة(طاهر حسو الزبياري، 2011، ص134).

3-المقابلة: تعرف المقابلة بأنها المحادثة الجادة نحو هدف محدد وليس لمجرد الرغبة في المحادثة لذاتها وتعرف أيضا بأنها التبادل اللفظي الذي يتم وجها لوجه بين القائم بالمقابلة وبين شخص آخر أو أشخاص آخرين، كما تعرف بأنها أداة للبحث تمثل الحوار اللفظي الذي يتم وجها لوجه بين الباحث القائم بالمقابلة وبين شخص آخر أو مجموعة من الأشخاص(علي معمر عبد المؤمن، 2008، ص246).

المقابلة خبرة تفاعلية بين شخصين، وليست مجموعة من الأسئلة العرضية والإجابات العامة وإنها أيضا أداة بحث تستخدم لجمع المعلومات والبيانات الخاصة بمشكلة معينة، وليست البحث نفسه. تتيح المقابلة الشخصية نوع من التفاعل الودي

مع المبحوثين نتيجة الاتصال الشخصي أو الوجه للوجه، فالباحث يشجعهم ويساعدهم على التعمق في المشكلة كما يستطيع الباحث عن طريق التعليقات العارضة وتعبيرات الوجه والجسم ونغمة الصوت إلى معلومات قد لا تنقل في الإجابات المكتوبة وتساعد هذه الدلائل السمعية والبصرية الباحث في ضبط إيقاع ونغمة المحادثة الخاصة، بحيث سيثير المعلومات الشخصية والسرية ويحصل على المعلومات عن الدوافع والاتجاهات والمعتقدات، ويعتبر توجيه الأسئلة وسيلة ملائمة لجميع البيانات من المبحوثين. والمقابلة تعد الأداة المناسبة التي تجعل الباحث وجها لوجه أمام مصدر المعلومات وتتيح له فرصة التعامل المباشر مع الموقف والتكيف للحصول على أكبر قدر من المعلومات بتفاصيل دقيقة واضحة، غز يتمكن الباحث من الأخذ والعطاء والاسترسال في الحديث مع المجيب والنفاز إلى أعماق الموضوع. والمقابلة تعد الأداة المناسبة التي تجعل الباحث وجها لوجه أمام مصدر المعلومات وتتيح له فرصة التعامل المباشر مع الموقف والتكيف للحصول على أكبر قدر من المعلومات بتفاصيل دقيقة واضحة، غز يتمكن الباحث من الأخذ والعطاء والاسترسال في الحديث مع المجيب والنفاز إلى أعماق الموضوع (علي معمر عبد المؤمن، 2008 ص249-250).

وعموما فان المقابلة تتكون من ثلاث عناصر متميزة هي:

- القائم بالمقابلة Interviewer
- المبحوث: Interviewé
- موقف المقابلة: La situation de l'interview

هناك ارتباط وثيق بين العناصر الثلاثة على نحو يؤثر في النتائج العامة للمقابلة، ويتوقف نجاح المقابلة إلى حد كبير على مهارة الباحث القائم بها، ومدى فهمه لدوافع السلوك. ومبلغ وعيه وإدراكه لمختلف العوامل في موقف المحيط به، والتي تدفع المبحوث في بعض الأحيان إلى الوقوف موقفا سلبيا من الباحث وإعطاء بيانات محرفة لا تتسم بالثبات والصدق، فالباحث الواعي لا يسجل كل ما يسمع بل يحاول طرح مزيد من الأسئلة للتأكد من صحة المعلومات ويجب أن يستفسر الباحث المبحوث إذا وجد أن بعض إجاباته غير واضحة أو غامضة كأن يقول مثلا: ماذا تقصد؟ أو أرجو أن توضح لي هذه النقطة، دون أن ينسى عبارات الشكر والامتنان على حسن ضيافته والتجاوب معه (عبيدات، ذوقان وأبو السميد سهيلة ، 2002، ص124).

والمقابلة تحتاج إلى مهارة وخبرة ومران يكتسبها الباحث عن طريق الممارسة العلمية والنزول إلى الميدان والاحتكاك بجمهور البحث، والقدرة على النفوذ إلى دوافع السلوك، ومكونات الشخصية، وأساليب الاتصال لذلك فان المقابلات التي يعقدها الباحث مع أعضاء المجتمع.

جدير بالذكر أن يصعب الباحث جملة من الأسئلة الواضحة والمفهومة وذات صلة بالهدف الذي من أجله تم إجراء المقابلة وان تكون متتالية والبدء بالأسئلة العامة ثم الخاصة، ومن السهلة إلى الصعبة، إن احترام ذلك من شأنه أن يجعل الباحث قادرا على إدراك الدلالات المختلفة لأنماط السلوك والعلاقات الوظيفية بين الظواهر والنظم السائدة (يوسف زيدان، وآخرون، 1996، ص124).

وتقسم المقابلة بحسب دليل المقابلة نوعين هي:

أ-مقابلة مفتوحة: يتسم هذا الصنف من المقابلة بالمرونة وان الضوابط المفروضة على استجابات المبحوثين قليلة حيث يعطى المبحوث الحرية الكاملة في الإجابة التي يريدها، أي توجه الأسئلة بطريقة تجعل الشخص يجيب بعبارات يراها مناسبة مسترسلا في الحديث فيما يتعلق بإمكاناته وظروفه في جو حر طليق، ويعد هذا النوع من المقابلات ذا قيمة في الدراسات الاستطلاعية إذ يساعد الباحث في اختيار الأسئلة وصياغتها. من ذلك مثلا: لماذا تخلى نظام الأسرة في مجتمعكم عن نمط الأسرة الممتدة إلى وتحول إلى الأسرة النوواة؟، هذا النوع من الأسئلة يعطي للمبحوث الفرصة لأن يكشف عن وجهات نظره ودوافعه واتجاهاته، كما يسمح له بتحديد أسباب ما ذكر من إجابات(علي معمر عبد المؤمن، 2008، ص250).

ب-مقابلة مقننة: في هذا النموذج من الأسئلة يقيد المبحوث بضرورة الإجابة على أسئلة محددة بإجابات مسبقا بمعنى يختار فقط عدة إجابات معطاة وهنا يضع المبحوث علامة أمام الإجابة التي تناسبه من بين اختياريين أو أكثر، ما هو السن المناسب للزواج 16-17 () 18-19 () 21 فما فوق ()؟، ففي هذا المثال يضع المبحوث علامة في القوس المقابل للإجابة التي يختارها. وينبغي على الباحث تدرج الأسئلة بحيث يثير انتباهه كما يتدرج من العامة إلى الخاصة، لأن هذا النوع من المقابلة يهدف إلى الدقة والضبط والتنظيم في المحتوي والحصول على أكبر عدد من الإجابات(علي معمر عبد المؤمن، 2008، ص251).

ومن الممكن أن يحتوي دليل المقابلة على مزيج من الأسئلة المفتوحة والمغلقة (المقيدة) فيترك الباحث الإجابة للمبحوث في الأسئلة التي تتطلب ذكر سبب معين مثلا أو عندما يطلب إضافة إجابة أخرى، أو عندما يكون من غير المناسب إعطاء إجابات محددة.

4-الإخباريين Informateurs: يعتمد الباحث على مجموعة من الأشخاص المرشدين أو يسمون الإخباريين الذين يكونون في العادة من السكان الأصليين للمجتمع نفسه، ويقومون بدور أساسي يتمثل في تقديم المجتمع للباحث، وتعريفه بمختلف ظواهره كما يكون لهم دور في تعليم الباحث الأنثروبولوجي لغة الأهالي، لكن هذا لا يعني أن يكتفي الباحث الأنثروبولوجي بتلك المعلومات والتفسيرات التي يحصل عليها عن طريق الإخباريين بل عليه أن يتحقق بنفسه من كل ما يذكر أو يقال له، ومن ثم فانه يتخذ من الإخباريين مدخلا للاندماج في المجتمع والتعرف

عليه، لذلك لا بد أن يستعين الباحث بأشخاص في دراسته الميدانية بعدد من الأشخاص الذين يشغلون مراكز وأوضاع أساسية في مختلف قطاعات البناء الاجتماعي ويفترض أن يكون لدى هؤلاء الإخباريين معرفة تفصيلية بالثقافة السائدة، وهذا لا يمنع من أن يعتمد الباحث بصفة دائمة على إخباري أو إخباريين أساسيين يعتبره أو يعتبرهم معاونين أساسيين في الدراسة. ومن المواد التي تفيد الباحث الأنثروبولوجي، والتي يحصل عليها من بعض الإخباريين، تلك المادة المسجلة سواء أكانت صوراً فوتوغرافية أو أشرطة تسجيل مسجل عليها حوارات ومواد ثقافية عديدة أو تفيد الباحث فائدة محققة في إجراء بحثه والإلمام بعناصر البناء الاجتماعي لمجتمع بحثه (يوسف زيدان، وآخرون، 1996، ص 22-123).

والحقيقة أن أحد الأساسيات في البحث الأنثروبولوجي يتمثل في استخدام إخباريين رئيسيين من هذا النوع كمصادر للمعلومات على ثقافتهم، وأساليب الحياة التي اندثرت أو تغيرت قبل وصول الباحث إلى المجتمع، وعلى ذلك فإن معظم الدراسات المتاحة للثقافة الخاصة ببعض المجتمعات في أمريكا وإفريقيا وآسيا قد أعيد بنائها من خلال تقارير الإخباريين عن طريقة الحياة في الماضي والتي لم تعد موجودة وقت البحث، حيث أن الملاحظة بالمشاركة غير ممكنة ولذلك كان المصدر المتاح استثارة الناس الذين شاركوا في تلك الثقافة، ومن خبرتهم بالنظم الاجتماعية والثقافية، هذا الصنف من الأفراد في العادة يقل عددهم وبالتالي لا يجد الأنثروبولوجيين الكثير منهم لأنهم هم من يصلحون كإخباريين ملائمين شارحين لنظمهم الثقافية، وتلعب الملاحظة بالمشاركة دوراً هاماً في اختيار الإخباري الأفضل بجانب أن عدد الإخباريين المختارين وان يتناسب مع الأنماط الثقافية في المجتمع، بحيث أنه من الضروري أن تجرى عملية اختيار واعية لعدد من الإخباريين يكون مناسباً وممثلاً للتباين في مجتمع البحث، فمن خلال الملاحظة بالمشاركة فإن الباحث يلاحظ أي الناس يشارك أكثر في الفعل وهؤلاء هم مصادر أكبر قدر من المعلومات الجديدة فضلاً عن أنه يتعرف على المكانة الخاصة للإخباري في السلوك الاجتماعي (عبد الله عبد الغني غانم، 2004، ص 117-120).

مشكلة المنهج في الأنثروبولوجيا

يمكن القول بصفة عامة - أن البحث الأنثروبولوجي قد طرأ عبر الوقت تغيرات كبيرة، كان لها أثرها الكبير على أسلوب البحث الأنثروبولوجي ووسائله، فبعد أن كان قاصراً على المجتمعات والثقافات البدائية، فإن أنثروبولوجي العصر الحديث ركزوا كل اهتماماتهم على المجتمعات المعاصرة على اعتبار أن الجانب الأكبر من الثقافات البدائية قد احتفى أو أبيض تقريباً، أو لأن الثقافات البدائية قد تغيرت تغيراً جذرياً بسبب المد الحضاري الحديث، وأوضح الباحث الأنثروبولوجي يهتم بدراسة أساليب الحياة المختلفة في المجتمعات الحديثة، كما اتجهت نحو دراسة المجتمعات المعقدة غير المتجانسة، بعد أن كانت تركز في بادئ الأمر على المجتمعات

البسيطة، وقد ارتبط هذا التحول في مجال البحث في الأنثروبولوجيا بظهور مشكلات عدم الملائمة عند تطبيق بعض تقنيات البحث، إلى جانب ظروف البحث التي تشكل متغيرا مركبا شديدا يؤثر تأثيرا مباشرا فيما تخلص إليه البحوث من نتائج، ومن ثم يستخدم مصطلح البحث الميداني، لكي يعنى في الحقيقة موقفا منهجيا محددًا وصريحا، هذا المصطلح أساسا بأداة بحثية معينة هي أداة "الملاحظة بالمشاركة Observation participante التي تستخدم استخداما رئيسيا في البحوث الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، إذ استطاع الأنثروبولوجيون باستخدامهم هذه الأداة جمع تراث هائل حول مختلف الثقافات والمجتمعات (عبد الله عبد الغني غانم، طرق البحث الأنثروبولوجي، 2004، ص79).

طريقة الملاحظة بالمشاركة أصبحت تشكل لب المنهج الأنثروبولوجي في الدراسة الميدانية إذ تقتضي من الباحث من الباحث أن يقيم فترة كافية من الزمن محل الدراسة يستطيع معها أن يتعرف على وظائف الكامنة – التي تؤديها النظم الاجتماعية أو العناصر الثقافية ويعتقد الأنثروبولوجيون إن هذه الطريقة سوف تمكن الباحث من جمع أكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات ووصف الحياة الاجتماعية والثقافية وصفا تفصيليا دقيقا يستطيع الباحث بعدها أن يكتب تقريراً متكاملًا ومفصلاً عن هذا المجتمع أو تلك الثقافة التي يدرسها (عبد الله عبد الغني غانم، طرق البحث الأنثروبولوجي، 2004، ص80).

ومن هنا لا بد من الوقوف على بعض المشكلات المنهجية في البحث الأنثروبولوجي الميداني، إن المشكلات الخاصة بالملاحظة والتفسير ملائمة البيانات النظرية تظهر بوضوح في البحث الميداني الذي يعمل فيه (يوسف زيدان، وآخرون، 1996، ص126-127).

والمشكلة المنهجية الرئيسية في هذا الصدد نتيجة للفروق بين الواقع الطبيعي كما يصفه عالم الطبيعة والواقع الاجتماعي كما يصفه العالم الاجتماعي ولقد حدد الفرد شوتز A. Shutz هذا الفارق في هذه الفقرة التالية: "إن الأمور ترجع إلى الحقيقة التي مؤداها أن هناك فارقا جوهريا في بناء الأفكار والمفاهيم التي يكونها المتخصصون في العلوم الاجتماعية وتلك التي يكونها المتخصصون في العلوم الطبيعية. فمن اليسير بالنسبة للعالم الطبيعي أن يحدد في ضوء القواعد الإجرائية للعلم الذي يتخصص فيه مجال ملاحظته وأن يحدد أيضا الوقائع، والبيانات والحوادث الملائمة لمشكلته أو لبخته العلمي الذي يقوم به. ولا يتضمن العالم الطبيعي كما يستكشفه عالم الطبيعة أية معاني خاصة أكثر من الجزيئات أو الذرات أو الإلكترونات كما توجد بالفعل، أما مجال الملاحظة بالنسبة للباحث الاجتماعي فإن له معنى محدد وبناء يناسب الكائنات الإنسانية التي تعيش وتفكر وتتفاعل فيه. ولقد استطاعت هذه الكائنات أن تفسر هنا الواقع من خلال خبرتها اليومية المباشرة ومن ثم يصبح على الباحث الاجتماعي أن يصوغ مفاهيمه وأفكاره، التي سوف

يدرس بها الواقع في ضوء التفسيرات التي طورها الناس خلال حياتهم اليومية وبدون ذلك تصبح دراسة منعزلة عن حياة الناس وأفكارهم أي منعزلة عن الموضوع الذي يدرسه أصلا، وان كان الملاحظ جزءا من المجال السلوك الذي يدرسه. وعموما فان الملاحظ كجزء من مجال السلوك الذي يصطحب معه الذي يدرسه يصطحب معه مجموعة من المعاني والأفكار الملائمة التي تمكنه من الدخول إلى البيئة التي يدرسها ويلاحظها، عند هذه النقطة تواجه بعض المشكلات. نذكر منها ما يلي:

- إن عليه أن يفسر سلوك الأشخاص الذين يلاحظهم وفقا للمعاني التي تسود في حياتهم اليومية.

- عليه أن يكون تصورا نظريا يأخذ في اعتباره قيم واتجاهات ومعاني السلوك الذي يلاحظه على نحو يسمح له بعقد صلات شخصية متبادلة مع الأشخاص والجماعات التي يدرسها.

- يستطيع أن يكون علاقة اجتماعية حميمة في الواقع الاجتماعي دون أن يتجاهل ولو جزئيا اتجاهه العلمي ولو جزئيا اتجاهه العلمي.

والواقع أن الاعتبارات السابقة تطرح أمامنا مشكلة رئيسية وهي كيف نثق في المعلومات التي يتضمنها الباحث الميداني في بحثه من الناحية العلمية وإلى أي مدى نستطيع أن نقيم على أساسها نظريات تفسيرية؟

والمشاركة المتعمقة تقلل درجة تقنين المقابلة، لكن المشاركة لنا نظرة أكثر ثراء للعمليات الاجتماعية، وبدون استخدام بعض أنواع الأسئلة المنظمة خلال المشاركة تصبح هذه الطريقة ذات فائدة محددة جدا بالنسبة لاختبار صحة الفروض (يوسف زيدان، 1996، وآخرون، ص129).

إن الاستخدامات الحديثة لطريقة الملاحظة بالمشاركة في البحث الميداني تميل إلى تسجيل ما يقع من حوادث ذلك باستثناء عدد قليل من الدراسات التي تستعين بهذه الطريقة في التحقق من صحة الفروض، نذكر منها دراسة قام بها عدد من علماء النفس والأنثروبولوجيا حول تنشئة الأطفال وأساليبهم في الثقافات المختلفة.

لكن ستضل المشكلة الرئيسية هي عدم وجود نظرية محددة أو عدم رغبة الباحث في توضيح افتراضاته النظرية مبدئيا، وإنما تنحصر مهمة هذه الدراسات في الغالب في إضافة العديد من الملاحظات الوصفية في ميدان العلوم الاجتماعية.

لذلك فعلى الباحث أن يحدد الأسس التي تركز عليها استنتاجاته، والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

- على الباحث أن يصوغ بوضوح ما يسعى إلى تحقيقه في بحثه وأن يستكشف بعض القضايا النظرية العامة، ويختبر صحة الفروض.

-المعلومات التي يمكن للباحث الحصول عليها في البحث الميداني، يتعين عليه استكمالها مباشرة وخاصة الدراسات الخاصة بالتراث والتي يحصل عليها من دراسته الميدانية.

-يجب على الباحث أن يحدد الإجراءات التي تناسب أهدافه البحثية، مثل صياغة بعض أسئلة المبحوثين، وتحديد نوعية الصلاة التي يتعين عقدها مع مجتمع البحث (يوسف زيدان، وآخرون، 1996، ص130-132).

هذه كلها تعد صورة لبعض التوجهات التي يجب أن يسترشد بها الباحث الميداني في الأنثروبولوجيا، لكن الواقع الذي يحدث فعلا في هذه البحوث يمكن انجازه في القضايا التالية:

-عادة ما تكون لدى الباحث فكرة عن مشكلة البحث، وحتى عن النتائج التي سيصل إليها ومعنى ذلك أن يتجه نحو البحث الميداني وفي ذهنه الحصول على معلومات معينة بالذات تدعم أفكاره المبدئية.

-كثير من الباحثين يتجهون للميدان ولديهم أفكار عن نتائج البحوث السابقة، وقد يستخدمون هذه الأفكار في إساءة فهم المعلومات التي يحصلون عليها.

-يخلو أحيانا تقرير البحث من التصور الزمني الذي يعنى ضرورة تحديد التي مرت بها الدراسة الميدانية، وأثر كل مرحلة مها في تعديل أو تطور البحث وما خلص إليه من نتائج.

-الاتجاه العام في الدراسات الميدانية هو إبراز النتائج الواقعية والمعلومات الوصفية أكثر من الاهتمام باستخدام هذه المعلومات الوصفية أكثر من الاهتمام باستخدام هذه المعلومات في تطوير البناء النظري و الأسس المنهجية.

الواقع أن القول بتعدد منهج العلوم الاجتماعية عموما والأنثروبولوجيا خصوصا يمثل خطوة تراجعية تعود بنا إلى ما قبل ظهور ما يسمى بأزمة المنهج في العلوم الإنسانية، تلك الأزمة التي تمثلت في قبول الاستقرائي ومن ثم ردت الإنسان إلى مجرد عدد أو مادة من مواد الطبيعة، كما تمثلت في قبولها لأكثر من منهج يتعارض الواحد مع الآخر جذريا بحيث انتهى الأمر بالعلوم الإنسانية إلى وقوعها في فخ التشتت بين المناهج المتعددة.

كان من المستحيل لمفكري وعلماء مناهج البحث أن يدبروا ظهورهم لتلك الإشكالية أو تلك الأزمة فراحوا يبحثون عن سبل لتجاوز الصعوبات الناجمة عن تعددية المناهج في العلوم الإنسانية والاجتماعية فراحوا يبحثون عن منهج واحد لها جميعا يلائم تلك العلوم من جهة ويختلف عن المنهجين الاستنباطي والاستقرائي من جهة أخرى، ووجدوا ضالتهن المنشودة في منهج الفهم الكيفي.

نتيج المناهج بوجه عام، والمناهج الكيفي على وجه الخصوص رؤية شاملة ذات خطوط كلية تميظ اللثام عن فلسفة معينة، وغايات محددة، وهو ينفذ في كافة الظواهر الإنسانية ويطبعا بطابعه الخاص وفي هذا لا يختلف علم إنساني عن آخر.

وإلى جانب المنهج تستخدم الأنثروبولوجيا طرائق وأساليب بحث تستهدف انجاز المنهج وتحقيق غاياته، ومن هذه الأساليب الأسلوب التاريخي وأسلوب المقارنة،

والأسلوب الاثنوگرافي غير أن ما نريد أن نؤكد عليه هو أن أساليب البحث وطرائقه، ليس هناك مناهج متعددة في ميدان الأنثروبولوجيا.

لقد تعرضت العلوم الإنسانية والاجتماعية عموما والأنثروبولوجيا خصوصا لهجمات كثيرة تهدف إلى التشكيك في نتائجها ومدى جدوى البحث فيها مستغلين في ذلك جملة من الاعتبارات المعرفية كالموضوعية والتنبؤ والتعميم والتكميم وغيرها وكذا اعتبارات تخص جملة المناهج المتبعة في البحث أو الدراسة التي تشمل الظواهر الإنسانية والاجتماعية، التي يريدونها أن تتبع المنهج التجريبي الاستقرائي وغلا فان ما تقدمه العلوم الاجتماعية لا يعد حقائق علمية، وهو ما دفع عالم الأنثروبولوجيا "راد كليف براون" R.D.Brown يؤكد أن الأنثروبولوجيا الاجتماعية علم طبيعي على أساس أن الظاهرة الاجتماعية لها نفس طبيعة الظاهرة الطبيعية، فهي تدرس البناء الاجتماعي مستهدفة الكشف عن السمات أو الخصائص العامة للأبنية الكلية، وهي بذلك تتماثل مع الفيزياء التي تتعامل مع الذرات، والكيمياء التي تهتم بدراسة الجزيئات كما تتماثل مع البيولوجيا والفسولوجيا التي تهتم ببناء الكائن الحي، فكلها تهدف في نهاية الأمر تهدف للوصول إلى نفس الهدف(عبد الله عبد الغني غانم وآخرون، 1988، ص56).

يقول فورستيه: J. Forestier "عموما علينا دائما ألا ننظر إلى المنهج العلمي على انه يعني فقط التجريب المطبق في العلوم الطبيعية، وليس من الضروري أن يتوافر التجريب المطبق في العلوم الطبيعية ليصبح تناول والمنهج علميا علميا، بل إن العلم التجريبي نفسه كثيرا ما يستخدم نشاطات غير تجريبية في بعض الأحوال، كما أن هذا ليس هو الطريق الوحيد للوصول إلى ما يسمى بالعلم والمعرفة الوضعية، ففي العلوم الاجتماعية يتم الوصول إلى مثل هذه المعرفة من خلال منهج علمي وإجراءات منهجية عديدة مثل (المنهج التاريخي، المقارن، الملاحظة)(جان فورستيه، 1984، ص149).

الجدير بالذكر أنه لا يوجد في البحث العلمي سوى منهج واحد وقد حدد "بارسونز" هذا المنهج بقوله: "إن الإنسان الذي يصنف الحقائق من أي نوع كانت، أو الذي يبحث في علاقاتها المتبادلة ووصف جوانبها المختلفة، يمكنه أن ينفج المنهج العلمي والذي يبحث في علاقاتها المتبادلة ووصف جوانبها المختلفة يمكنه أن ينتهج المنهج العلمي، وأن يكون رجل علم، على أن يتوفر في استخدامه المنهج العلمي عناصره -أي عناصر المنهج العلمي- الأساسية المتمثلة في الملاحظة والفروض والتحقق، التي تعد بمثابة خطوات رئيسية تطبق بدرجات مختلفة، حيث أن تلك العناصر أساسية للمدخل العلمي الذي جوهرها أساسيا بالنسبة للبحث العلمي(السيد شتا 1993، ص465).

يشير "باريتو" إلى أن التجربة المطبقة في العلوم الاجتماعية ليس بالمعنى المطبق في العلوم الطبيعية بل أن التجريب عنده يشير إلى الاستناد إلى الواقع

المحسوس، بحيث يمكن التأكد من منهجية ووضعية المعرفة من خلال المعرفة الملاحظة والمقارنة، واستخدام المنهج التاريخي والتجريب المناسب للظاهرة الاجتماعية، فإذا كان البحث في العلوم الطبيعية له وسائله وطرقه وأساليبه التي تتفق مع طبيعة ما تتناوله، فذلك للبحث في العلوم الاجتماعية نفس الشيء، وكأن ظهور هذه المشكلات منطلقاً نحو تطوير الأدوات والأساليب التي يستخدمها الأنثروبولوجيون في إتمام دراستهم الميدانية(السيد شتا 1993، ص466).

خاتمة:

إن الاعتماد على مناهج البحث عند انجاز الأبحاث والدراسات الأكاديمية جد ضروري ذلك أن المنهج هو الموجه والمرشد للخطوات والمراحل التي يقوم بها الباحث عندما يحاول الربط بين ما تحصل عليه من بيانات ومعطيات من الواقع، وبين النظرية التي تعبر عن طريقة الباحث في فهم هذا الواقع.

ولذلك فقد تعددت مناهج البحث التي تستخدمها الأنثروبولوجيا انطلاقاً من تعدد فروعها، وهناك بعض المناهج العامة التي تشترك فيها الأنثروبولوجيا مع فروع عديدة من العلوم الإنسانية والاجتماعية، سيما في مجال الدراسات الاجتماعية والثقافية، حيث يحصل الاشتراك بين الباحث الأنثروبولوجي والباحث في علم الاجتماع أو النفس أو علم السياسة، أو الاقتصاد في استخدام مناهج عامة.

إن الدراسات الأنثروبولوجية تمتاز بترابطها وتكاملها من ناحية ، وبنظرتها الشاملة من ناحية أخرى، وذلك من خلال ارتباط الظواهر الاجتماعية بالبيئة الاجتماعية، والمجال الأيكولوجي، وهذا الذي يجعل تفسير الحقائق الأنثروبولوجية قائماً على ترابطها وتشابكها، وهذا الذي يميز المناهج الأنثروبولوجية عن غيرها من مناهج العلوم الأخرى، سواء كانت طبيعية أو اجتماعية، وكانت مناهج البحث الأنثروبولوجية قد تطورت مصاحبة للتطور التاريخي الذي مرت به الأنثروبولوجيا كعلم. لقد شهدت الأنثروبولوجيا كعلم تحول وتطور كبير في المناهج، والنظريات، وطرائق البحث خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبح أسلوب الدراسة الميدانية نقطة انطلاق لعملية نقدية جديدة جعلت الأنثروبولوجيا تقس وتساوم أيضاً في حل الكثير من الظواهر الاجتماعية والثقافية.

قائمة المراجع

- زيتون، كمال(2006)، تصميم البحوث الكيفية ومعالجة بياناتها، القاهرة، عالم الكتب.
- مجد الدين عمر خمش، (1999)، علم الاجتماع الموضوع والمنهج، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن.
- علي معمر عبد المؤمن، (2008)، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، "الأساسيات والتقنيات والأساليب.

ظاهر حسو الزبياري، (2011)، أساليب البحث العلمي في علم الاجتماع، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.

عبيدات، ذوقان وأبو السميد سهيلة،(2002)، البحث العلمي، "البحث النوعي والبحث الكمي"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.

يوسف زيدان، وآخرون، (1996)، قضايا العلوم الإنسانية، إشكالية المنهج، الهيئة العامة لقصور الثقافة، مصر.

يوسف زيدان، وآخرون، (1996)، قضايا العلوم الإنسانية، إشكالية المنهج، الهيئة العامة لقصور الثقافة، مصر.

عبد الله عبد الغني غانم، طرق (2004)، طرق البحث الأنثروبولوجي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

عبد الله عبد الغني غانم وآخرون، (1988)، المدخل إلى علم الإنسان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

جان فورستنييه، (1984)، معايير الفكر العلمي، ترجمة: فايز نقاش، منشورات عويدات، بيروت.

السيد شتا، (1993)، المنظور العلمي والبناء الاجتماعي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

التربص في ميدان علم النفس كمدخل للممارسة النفسية بين إشكاليات الواقع وتصور الحلول

د.خرموش منى

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02/ الجزائر

مقدمة:

يعتبر التربص مطلباً أساسياً لتكوين الطالب الجامعي، فالجامعة اليوم بما تشكله من معارف ومعلومات تلقنها للطالب لا تغلب الدور الأساسي خاصة فيما يتعلق سوق العمل وما يمثله من مؤسسات تأمل في الحصول على مخرجات تتلاءم وسوق العمل-أي ما تحتاجه منهم-، وإن كانت الجامعة الجزائرية وفق المنهج المسطر ترمي إلى تكوين الطالب في ما يجب أن يكون، والواقع يؤكد عبر مختلف العالم أن الجامعة تكون كفاءتها وفق متطلبات سوق العمل خاصة أنه من المفروض أن لا توجد فروقات جوهرية بين عالم الشغل وعالم التدريس أي أنه هناك تطابق بين المعارف والمعلومات المكتسبة من طرف الطالب والعمل الذي سيتقلده في المستقبل، وهذا أمر لا يمكن تنفيذه في الجزائر إذ تبرز معضلة كبيرة تتعلق بالهوية بين الجامعة وسوق العمل والتي تبقى مطروحة دائماً هل تكون الجامعة لسوق العمل؟ أم هل ينبغي لسوق العمل(المؤسسات) أن تتكيف مع برامج الجامعة؟ أم ينبغي عليها أن تعلم الجامعة بالمهنة التي تحتاجها من أجل أن توفر لها هذه الأخيرة و تمدها بالكفاءات المطلوبة؟

ومن أجل ذلك فالجامعة وإدراكاً منها لأهمية أن لا تتسع الهوية بينها وبين عالم الشغل بما يمثله من شريك جد مهم خاصة في ظل النظام الحديث الجديد ل م د، اتخذت عدة إجراءات من أجل محاولة المزاجية بين ما تقدمه من برامج تكوينية وبين ما يحتاجه سوق العمل لذا سعت جاهدة لتكييف برامجها مع متطلبات سوق العمل والتربص الذي يقوم به الطالب في معظم التخصصات بقدر ما جاء من أجل إزالة الهوية بين الجامعة وبرامجها وبين سوق العمل، حيث يمكننا أن نقول أن التربص هو البوابة الأولى التي سيتعرف من خلالها الطالب على مستقبله المهني في ظل مشروعاته المستقبلية، فهو فضاء للقاء بين الطالب الجامعي والعامل المهني.

وإدراكاً منا لأهمية التربص من جهة ولأهمية تقرير التربص سنحاول أن نتناول تقرير التربص من خلال تدريب الطلبة وترشيدهم بالخطوات الأساسية لكتابة التقرير لأن الطالب دائماً ما يتساءل عن محتوى التربص وبقدر ما يتساءل عن كيفية إجرائه فإنه يتساءل كثيراً حول كيفية كتابته، لأن معرفة كتابة التقرير عامل جد مهم للقيام بالتربص وهذا ما سنشير إليه مع تقديم نموذج مقترح حول تقرير التربص.

1. مفهوم تقرير التربص:

لا يمكننا الإشارة إلى تقرير التربص دون المرور على تعريف التربص الذي يعني المدة التي يقضيها الطالب الجامعي في مؤسسة أو منظمة يختارها والتي تتعلق بتخصصه من أجل الإطلاع على معلومات واكتساب مهارات تتعلق بالعمل، والتربص يهدف في الأساس لتحقيق عدة أهداف هي:

- يهدف التربص التكويني إلى السماح للطالب بتطبيق معارفه النظرية والمنهجية التي تحصل عليها خلال تربصه وإنجاز مشروع نهاية الدراسة بتحضير المذكرة.
- يهدف التربص إلى تحضير الطالب للحياة المهنية، ويندرج التربص ضمن المسار البيداغوجي للطالب وهو إجباري للحصول على شهادة الليسانس/الماستر(المادة 3 من ملحق اتفاقية التربص، جريدة رسمية، ع45، 18 سبتمبر 2013، ص7).

2. مفهوم تقرير التربص:

ماذا يعني تقرير التربص؟

التربص هو عبارة عن تمرن مهني للطالب يساعده في الربط والتقارب بين النظري والتطبيقي ليكون مستعدا للاندماج في الشغل عندما يحصل على شهادة جامعية، أما تقرير التربص فهو يتمحور حول دراسة الحالة بمؤسسة معينة على المستوى الجزئي، والهدف منه هو التمكن من المعارف الأكاديمية التي حصلها الطالب في مشواره الدراسي، حيث أن الطالب سوف يدرك حقيقة ما درسه وتلقاه من علوم، عندما يختار مجالاً محدداً ليتوسع فيه بإنجاز تقرير تربص(إبراهيم بختي، 2013، ص1).

3. نقاط الاختلاف بين تقرير التربص في المقياس وتقرير التربص الخاص بالتخرج:

هل يختلف تقرير التربص الخاص بالمقياس عن التقرير الخاص بالتخرج؟

قد يكون تقرير التربص مرتبط بمقياس(تقرير المقياس) وقد يكون مرتبط بنهاية الدراسة(تقرير التخرج)، والفرق الجوهرى بينهما هو أن تقرير المقياس لا يحتوي على إشكالية مدروسة بل إنه مجرد معاينة وتحليل لوظيفة معينة بالمؤسسة وبالتالي الطالب لا يسعى إلى حل مشكلة تتعلق بالوظيفة المدروسة، وعدد صفحات تقرير تربص المقياس تتراوح بين 15 و20 صفحة على أقصى تقدير، أما تقرير التخرج فهو أكثر عمقا فهو يحتوي على إشكالية جزئية تتعلق بأحد وظائف المؤسسة، فالطالب ملزم بتقديم حل تصوري للمشكلة المطروح بعد التشخيص الدقيق، وهو شبيه بمذكرة التخرج، وعدد صفحاته بجامعاتنا يتراوح ما بين 20 و40 صفحة على أقصى تقدير.(إبراهيم بختي، 2013، ص1)

4. معايير كتابة تقرير التربص: كيف أكتب تقرير التربص؟.

لا بد أن يعرف الطالب الذي هو بصدد القيام بتربص أن هناك معايير عليه أن يعرفها ويهتم بها كي يكتب تقريراً علمياً واضحاً ويؤدي الهدف المرجو منه، والذي يمكن بسهولة تقييمه من قبل المكلف بعملية تقييم التربصات، وأهم هذه المعايير في الكتابة نذكرها فيما يأتي:

الوضوح: التقرير هو عبارة عن خلاصة النتائج البحثي والفكري الذي قام به الباحث، والخلفية العلمية التي وصل إليها، لذا فعلى الباحث أن يعرض الأفكار والحقائق والبيانات بصورة واضحة، وإلا سيكون من الصعوبة على قارئ التقرير استيعاب النتائج التي توصلت إليها.

الدقة: فالمعلومات غير دقيقة تؤدي إلى التشكيك بمصداقية النتائج، ويعتبر التخطيط الدقيق المبني على المنطق وتسلسل الأفكار من الجوانب الهامة للوصول إلى أفكار دقيقة وجديدة.

الصيغة الجيدة: فيجب على الطالب الكتابة بأسلوب سلس منطقي مرتباً أفكاره بشكل متسلسل بعيداً عن عدم تجانس الأفكار وعدم الدقة في التعبير، وعدم ترابط الأفكار وتسلسلها، وأن يكون في ذهنه الأهداف التي يريد تحقيقها من كتابة التقرير، وأهمها إيصال النتائج التي تم التوصل إليها من بحثه إلى القارئ.

الموضوعية والأمانة العلمية: فيتوجب على الطالب أن يكون موضوعياً وغير متزمت أو متعصب لأفكاره وأن يتناول في تربصه آراء الآخرين حتى وإن كانت متعارضة مع آرائه الشخصية.

الالتزام بقواعد الكتابة الخاصة بالبحوث: وأهم هذه القواعد:

- عدم اللجوء إلى استخدام تعابير عامة أو مبهمه.
- الإيجاز في التعبير والمنطقية في التنظيم، ويقصد بالإيجاز في التعبير هو عدم اللجوء إلى التفصيل الممل الذي قد يقتل روح التقرير، إلا أن ذلك لا يعني إغفال الأمور الهامة التي تفيد البحث، أما المنطقية في التنظيم هي المنطقية في الانتقال من موضوع إلى آخر أو من جزء إلى جزء آخر في البحث.
- الابتعاد عن ضمير المتكلم في الكتابة.
- الابتعاد عن التعابير أو الصيغ ذات الطابع القطعي.
- استعانة الباحث بالجدول والأشكال التوضيحية في حالة وجود كمية كبيرة من المعلومات والبيانات.
- الاستعانة بعلامات الترقيم المختلفة بطريقة صحيحة.

- الإهتمام بجودة اللغة والصياغة والخلو من الأخطاء(محمد عبيدات، محمد أبو نصار، عقلة مبيضين، 1999، ص185-188).

5. مخطط تقرير التربص:

على الرغم من الإختلاف بين التقارير في بعض التفاصيل باختلاف الأهداف والموضوعات فإن هناك إتفاق عام حول مخطط كتابة التقرير المتعلق التربص والذي سنشير إليه فيما يأتي مع إعطاء نموذج (منهجية إعداد تقرير التربص، دس، ص2).

وسنشير لأهم خطوات كتابة تقرير التربص لكن مع نموذج واقعي مقترح تسهيلا للطالب الذي يمكنه في الإدارة التربوية أن يعتمد عليه لكتابة تقرير تربصه.

نموذج مقترح لتقرير تربص ميداني:
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين-سطيف02-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم النفس والعلوم التربوية والأرطفونيا

تخصص:

تقرير عن تربص أجري من إلى غاية

في مؤسسة: مديرية التربية ، مدرسة ابتدائية (نذكر اسم المدرسة)

مصلحة: إدارة الموارد البشرية

مكتب : التخطيط التربوي ، التكوين ، التوجيه ، تنظيم الامتحانات و المسابقات .

إسم المدينة: ولاية، دائرة، بلدية

عنوان المؤسسة: حي.....

إسم ولقب الطالب:

إسم ولقب المؤطر من مؤسسة التربص : س

إسم ولقب المؤطر من الجامعة: . ص

السنة الجامعية: 2018/2017

مخطط التربص:

1. شكر:

أتقدم بجزيل الشكر للمؤسسة التي شرفنتني بالتربص فيها، كما أتقدم بشكري لكل من الأستاذ س و ص على قبول الإشراف على هذا التربص، كما أشكر جميع عمال مؤسسة خاصة مصلحة الذين قاموا بتسهيل مهمتي وساعدوني كثيرا لأنجز هذا التربص.

2. مقدمة:

هي عبارة عن مدخل تمهيدي للتربص يقدم فيه الطالب للمحتوى الذي سيتضمنه تربصه، مع ضرورة الإشارة لعدة معلومات أساسية هي:

- مدة التربص ومكانه، من ... إلى.....
 - مراحل التربص (حيث قمت بإتباع الخطوات التالية في تربصي)
 - وصف عام لأهم الأهداف المرجوة من التربص. مثلا: التعرف على طرق التدريس التابعة، طرق التخطيط و اساليب التسيير التربوي و البيداغوجي، الطرق المنتهجة في اجراء الامتحانات و المسابقات، ... الخ
 - الدوافع الشخصية لإختيار مؤسسة التربص ومكانه.
 - تأثير التربص على المستقبل المهني.
- ### 3. حدود التربص (المكان والزمان):

يتضمن ذكر تاريخ التربص من يوم بدايته حتى نهايته، مع ذكر مكان وعنوان مؤسسة التربص.

4. وصف موجز لمؤسسة التربص.

تعريف المؤسسة من عدة نواحي، قانونية، تنظيمية، إدارية، مهام المؤسسة، تطور المؤسسة، إستراتيجية المؤسسة المتبعة، أي تقديم نبذة عن المؤسسة مختصرة تحتوي مخلف العناصر السابقة الذكر.

5. مشكلة وأهداف التقرير:

تحديد مشكلة التربص أي طرح الموضوع المراد دراسته من خلال هذا التربص، فيمكن مثلا أن أدرس في الإدارة التربوية العملية التدريبية في مديرية التربية، وهنا فالمشكلة تتعلق بطبيعة التدريب المستخدم في مديرية التربية لتكوين الأساتذة مثلا، مع ضرورة ذكر أهداف التقرير وهي أهداف يحددها الطالب وتتعلق بأهداف عامة للتربص كإكتساب الخبرة وغيرها، وخاصة تتعلق بموضوع التربص كمحاولة معرفة طرق التدريب في مديرية التربية.

6. خطة التربص. : وتكون وفق مايلي

أولا: البيئة المحيطة بالمؤسسة:

1. القطاع.(المجال او الوسط التربوي الذي تنتمي اليه المؤسسة):

من خلال تقديم عرض تقديمي للقطاع(تعريف القطاع):مثلا تعريف قطاع التربية والتعليم:

من الناحية الهيكلية:

من الناحية النفعية:
من الناحية القانونية:

2 علاقة المؤسسة بالقطاعات الإقتصادية و الاجتماعية و السياسية
من خلال تبيان مكانة المؤسسة في القطاع او المجال التربوي مقارنة بالقطاع الإقتصادي، السياسي، الاجتماعي.... الخ

3 واقع المؤسسة اليوم (وصف حالة المؤسسة اليوم) : من حيث نشاطها ومدى تحقيقها لاهدافها و مكانتها بالنسبة للمؤسسات الاخرى المماثلة لها والمنافسة لها ، هنا يمكن ان نقارن بين واقع عمل مديرية التربية لولاية سطيف مثلا و ولاية اخرى او مدرسة ابتدائية و مدرسة اخرى ، او تجرى المقارنة على الصعيد الدولي (هنا للطالب حرية الاختيار)

4. الخدمات المشتركة مع باقي المؤسسات: هنا اما المؤسسات المماثلة لها من ناحية النشاط او المؤسسات و الهيئات التي هي تحت اشرافها او التابعة لها:

- تسيير ميزانية المؤسسة.
- تسيير المؤسسة من الناحية القانونية.
- تسيير باقي الأقسام والمصالح.
- طبيعة العمل وكيف يسير.
- كيفية تحقيق الأهداف.
- نشاطات المؤسسة وعملياتها.

5. الخدمات الخاصة التي تقدمها المؤسسة للقطاع:

ذكر مختلف الخدمات التي تقدمها مديريات التربية مثلا او المدارس الابتدائية لقطاع التربية و التعليم بصفة عامة

ثانيا : البيئة الداخلية للمؤسسة :

1. وصف البنية الإجتماعية:

- عدد الموظفين بالمؤسسة.
- نوع الكفاءات في المؤسسة. حسب الاقسام و الوظائف التي يتقلدونها (المؤهلات العلمية لهم)

2. وصف المناخ السائد بالمؤسسة: من خلال وصف :

- المناخ التنظيمي بالمؤسسة كذكر النمط القيادي، نوع الإتصال، وصف العلاقات الإنسانية بين الموظفين كالتعاون، الصداقة في العمل، الإيثار، الروح الرياضية، المنافسة في العمل، العلاقات الغير رسمية في العمل، مدى تماسك جماعة العمل.
- الظروف الفيزيائية في العمل(الضوضاء، الحرارة، التهوية، الاضاءة).

3. وصف الفرق بين مختلف أقسام المؤسسة:

تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة ،تحديد عمل كل قسم وعلاقته بالقسم الأخر.

ثالثا. العمل ومساهمات التربص:

1. العمل المنجز:

1.1 . الأدوات المتاحة في التربص:

على الطالب أن يذكر جميع الأدوات التي تعامل معها أثناء فترة التربص المؤسسة، وكذا الغرض من إستخدامها ووقت الإستخدام. (مثلا السجلات و التقارير ،القوانين و التشريعات ، اجهزة الاعلام الالي و العرض الضوئي ، الاختبارات و المقاييس المطبقة ، الملصقات ... الخ)

2.1.. المهام التي قام بها المتربص(عرضها):

ذكر الواجبات التي قام بها المتربص وكذا الممارسات والأنشطة التي قام بها أثناء التربص فعلا، حيث يتم عرض كل مهمة على حدا ويقوم بشرح كيفية أداء هذه المهمة بنوع من التفصيل.

1. 3 . المهام الهامشية التي قام بها المتربص:

ذكر المهام الثانوية التي قام بها الطالب مع تبيان كيفية قيامه بها وأهميتها بالنسبة للعمل ككل.

1. 4 . المهارت المكتسبة:

ذكر مختلف المهارات التي يرى الطالب بأنه قد إكتسبها من خلال الممارسات في التربص، سواء كانت مهارات شخصية أو مهارات تتعلق بالمهنة، و كذا ذكر مختلف المعارف و القدرات و حتى الاتجاهات المكتسبة في مكان العمل

1. 5 الصعوبات التي واجهت الطالب والحلول:

ذكر مختلف المشاكل والصعوبات التي واجهت الطالب، كالمشاكل المتعلقة بالاتصال والتدريب وعدم الكفاءة.مع ذكر الحلول المقترحة لذلك او كيف تعامل مع تلك المواقف و الصعوبات

2. الملاحظات العلمية و تقييم عملية التربص من طرف :

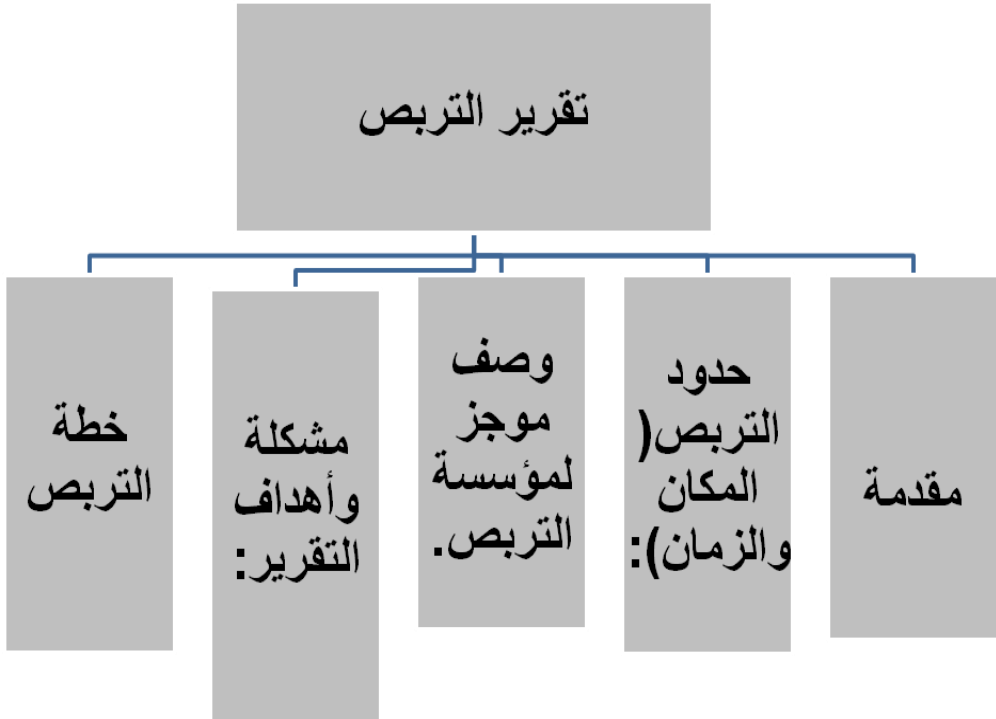
على الطالب أن يذكر هنا:

- الملاحظات العلمية التي جمعها عن التربص،
- مدى تطابق معارفه مع ما وجده بمكان العمل اثناء التربص.

رابعاً خلاصة التربص:

ذكر أهم النتائج من التربص، حيث يجب الطالب عن ما استفاد منه خلال هذا التربص سواء من الناحية المعرفية والمهارية والسلوكية، أو الإتجاهات التي اكتسبها من خلال التربص، إضافة لإجراء مقارنة بين ما تم دراسته بالجامعة والواقع المهني، وما إذا كان هناك تطابق أو لا مع تقديم اقتراحات إن وجدت لربط الجامعة بسوق العمل.

فيما يلي مخطط يلخص كل ماسبق ذكره :



مخطط يوضح مراحل اعداد تقرير التربص

خطة التربص :

البيئة الداخلية للمؤسسة

البنية الاجتماعية

المناخ السائد

اقسام المؤسسة

البيئة المحيطة بالمؤسسة

عرض تقييمي للقطاع

علاقة المؤسسة بالقطاعات الأخرى

واقع المؤسسة اليوم

الخدمات المشتركة مع باقي المؤسسات

الخدمات التي تقدمها للقطاع

خلاصة التربص

العمل و مساهمات التربص

العمل المنجز

الملاحظات العلمية و تقييم عملية التربص

مخطط يوضح المراحل 4 الاساسية لكتابة خطة التربص

بطاقة تقييم مقترحة خاصة بالمؤطر في المؤسسة المتربص بها :

يشرفنا سيدي أن نقدم إليكم هذه البطاقة من اجل تقييم أداء الطالب خلال فترة تربصه بمؤسستكم من إلى غاية ...
مراعين في ذلك الجوانب التالية :

1 الالتزام :

- _ عدد مرات زيارة الطالب للمؤسسة :ن02
- _ مدى احترام الطالب لمواعيد و لمواقيت العمل:ن02
- _ السلوكات و المعاملات الصادرة عن الطالب :ن02
- _ مدى الاحترام و التقيد بتوجيهات المؤطر :ن02
- _ مدى المحافظة على أسرار، ممتلكات المؤسسة :ن02

2 المهام المنجزة من طرف الطالب :

- _ العمليات والأنشطة والممارسات المنجزة من طرف الطالب:ن04
 - _ العمليات والأنشطة والممارسات التي شارك في انجازها :ن04
 - _ الاقتراحات المقدمة من الطالب لتحسين الاداء او العمل :ن02
- النقطة الكلية للمتربص :

إمضاء السيد المؤطر مع ختم المؤسسة المتربص بها :

بطاقة تقييم مقترحة خاصة بالمؤطر داخل الجامعة :

اسم الأستاذ :
اسم الطالب :

معايير التقييم :

1 _ الجانب المنهجي للتقرير:ن04

2 _ الجانب الشكلي للتقرير:ن02

3 _ الجانب التطبيقي للتقرير (المضمون) :

حدود التربص (المكان والزمان)01ن

وصف موجز لمؤسسة التربص01ن

مشكلة وأهداف التقرير01ن

البيئة المحيطة بالمؤسسة01ن

البيئة الداخلية للمؤسسة01ن

المهام المنجزة :04ن

الملاحظات العلمية :02ن

مقترحات المتربص :02ن

خلاصة التربص :01ن

العلامة الكلية للتقرير :.....

إمضاء الأستاذ المقيم :

خاتمة:

لقد حاولنا من خلال مداخلتنا أن نوضح للطلاب كيفية كتابة تقرير التربص الذي تطرقنا له بالتوضيح عن طريق نموذج واقعي يمكن للطلاب الإعتماد عليه تسهيلا لعملية القيام بالتربص، مع الإشارة إلى أن طبيعة موضوع التربص وطبيعة التخصص هي التي تحدد أيضا كيفية كتابة تقرير التربص، لأن بعض الخطوات التي أشرنا إليها في كتابة تقرير التربص قد لا تصلح في بعض المواضيع والتخصصات، على الرغم من أن هذا النموذج يبقى دليلا واقعيًا وموضوعيًا حول كيفية كتابة تقرير تربص علمي موضوعي يفي بالأهداف التي وضع من أجلها، ولكي ينجح الطالب في كتابة تقرير تربصه لابد عليه أن يركز على المعايير التي أشرنا إليها فيما يخص كتابة تقرير التربص.

قائمة المراجع:

إبراهيم بختي:كيفية إعداد تقرير التربص، مخبر الجامعة المؤسسة والتنمية الملحية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013

محمد عبيدات، محمد أبو نصار، عقلة مبيضين: منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، ط2، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 1999.

منهجية إعداد تقرير التربص، مكتب إدارة مذكرات الماجستير، قسم علوم التسيير،
كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

أزمة الثنائيات في التنظير والممارسة السوسولوجية: من جدل الاختزالية إلى أفق التلازمية؛ ثنائية (الذاتي ، الموضوعي) نموذجاً.

د. ليندة العابد

جامعة باتنة 01/ الجزائر

مدخل إشكالي:

أزمة العلوم الاجتماعية، إشكالية ارتحال، ومسألية تنبعث من منبئات للبحث في المعنى بين العوالم، أزمة ضمن المحل، الزمن والتطور، تتصل بعوالم مراوحة بين ماكرو وميكرو التواجد، في واقع شديد التسارع، وضمن تحولات وتراكمات ثم توالدات للمفهوم والمعنى، في تشبيك كثيف انعكس على مقولات هي لوقت طويل من الثوابت، في حالة من التنشيط، التذري والنسبي الذي انعكس على مفاهيم الإدراك التي عدت بداهة، بنوع من الارتباك والتشكيك المتجذر في العالم، والذي انعكس بدوره على عمرانيات العلوم الملازمة للواقع ألا وهي العلوم الاجتماعية، حيث وتناسبا مع تلازمية التراكم الكمي والكيفي الأخذة في التمدد لم يعد مستورا على المشتغلين بهذه العلوم بصفة عامة، وعلم الاجتماع بصفة خاصة حالة التأزم الملازم الذي ألقى بظلال الشك على مقولات الإدراك الأولية لهذه العلوم، وأيضا لحالة التذري، المراجعة والتهافت للسرديات الكبرى، خاصة في ظل التداول المعرفي والدفق النظري بين المجتمعات، في ثنائيات (الوافد والمتلقي)، إذ- صار من المألوف منذ بضع سنين، الحديث عن تهافت الانساق الكبرى، وخور الشرعات (البراديغمات) الموحدة التي عليها قامت الهندسة الشاملة لنمو العلوم الاجتماعية ("محمد بلفقيه، 2007، ص17).

هذه الحركية التي جعلت النقد الذاتي أكثر من ضرورة ضمن تيار يستدعي الكونية التنظيرية الصالحة بغض النظر عن الخصوصية، وبين المتلقي المتسائل عن جدواها ضمن تراكبية المحلية والخصوصية، مما جعل من المنطقي اليوم في ظل التنظير أن تسائل هذه العلوم نفسها، وخاصة علم الاجتماع في وضع لتأمل الذات نحو "علم اجتماع لعلم الاجتماع" ("الفن جولدنر، 2004، ص74).

ضمن هاته المراجعة تتشكل ضمن التنظير الاجتماعي نقاط تأزم لامست بشكل واضح أبعاد متعددة لهذه العلوم وأدلها وضمن هذه المداخلة: أزمة الثنائيات في التنظير الاجتماعي، والممارسة السوسولوجية، هذه الثنائيات التي تشير إلى مفردتين كل منهما تشكل مدلولاً يتم نحته في سياق الواقع التنظيري الاجتماعي، والتي تتضمن حالة من التضاد والجدب بين حدي الثنائية التي تقتضي الالتزام بأحد الضدين لافظة الحد الآخر، في حالة من الانشطار والاختزال بين الطرفين ومنها ثنائيات: (الذاتية - الموضوعية)، (العمومية - الخصوصية)، (الفرد، الجماعة)،

(الأنا، الآخر)،(الكم، الكيف)، (ما هو كائن، وما ينبغي أن يكون)، وغيرها من الثنائيات التي تحتاج إلى مراجعة مع ما فيها من أهمية لكن يشوبها كثير من القصور.

هذا المقال محاولة للتأشير على هذا المستوى من التآزم، وتتبع الانشطار في الفهم بين الحدين، لما تحمله هذه الثنائيات من حجب لطيف الرماديات، التي ترسم مسارات اتصال وتفاعل، والتي لا تعني انقطاع الصلة في المعنى والمدلول. هذه الانقطاعات التي انعكست بشكل لافت على بنية التنظير الاجتماعي التي لم تعد هندسته فكراً خطياً، بل حالة من التشابك بنقلات متداخلة.

ويصدق ذلك على ثنائية الذاتية والموضوعية التي دخلت محل الجدل وحتى نطاق الخصومات المعرفية والفكرية، في شكل من التجاذب الحدي المتقارب المتعارض من الرؤى والأفكار ينفي كل منهما الآخر، الذي ولد في الأخير وعلى مستوى التنظير الاجتماعي نزعات ينادي كل منها بمعطيات ضمن مفصلية خاصة انعكست من بعد على الممارسة السوسولوجية التي جعلت الباحث هو ذاته يعيش هذا التآزم المرکوم في الوعي ثم في تطبيقاته الامبريقية.

وانجلى ذلك ضمن طرح استشكالي في الحقل العلمي كوصلة للحقول المتشكك ضمنها علم الاجتماع مع المدرسة الوضعية وما جابهها من انتقادات من بعد، أو ما تم لاحقاً من زج تلك الأطر النظرية ضمن توليفة الأنا والآخر خاصة وأن العلم السوسولوجي بما هو متبنى في البوتقات الأكاديمية، ما هو إلا امتداد لانبجاس ضمن سياقات وتجارب تختلف من حيث مكوناتها وطبيعة النشأة عن ما هو موجود في سياقاتنا وتجاربنا التاريخية، ضمن مجال الدرس المعرفي لعلم الاجتماع الغربي.

ضمن هذا السياق تدفقت مفاهيم ومقولات لها من الخلفية التاريخية والفكرية الكثير الذي يمكن أن يقال، وهي في محل النشأة خضعت إلى مراجعات وانتقادات كثيرة ضمن سياق التنقيح والتلاحق الفكري، لكن ضمن السياق العربي أخذت نوعاً من البدهاء والنمطية الرصة التي لا تقبل المراجعة أو النقد أو النقاش عند البعض، فتم إدراكها بوصفها مفاهيم مصفوفة أخضعت للمفاضلة والتصنيف، حتى أن بعض الكتابات المنهجية في هذا الباب يسندها إلى نمط من التوصيات الصامتة التي لا يدرك المتمرس ضمنها أي وجهة يوليها، فتوضع في شكل موجبات وملزمات، لا يُدرك كنهها تارة، أو يجد الباحث نفسه في جدال ونزاع حين الممارسة الفعلية للعملية البحثية، أين لا تترك مسافة للفهم أو مرونة في التحرك ضمنها، ومنها مقولة الموضوعية، التي خطت نقاشات طويلة من النقد والتنقيح، بمجابهة موجة أخرى وهي الذاتية، و الباحث يسائل نفسه كل مرة هل من الممكن أن أتنازل عن ذاتيتي، ضمن المساحات ممارساتية تم تقييدها في سياق البحث والتدريس الأكاديمي.

ضمن هذا المساق تتركب الإشكالية، وضمنها هل يمكن للموضوعية اليوم أن تعتبر مشكلة بعد أن كانت حلا، وهل يمكن للذاتية أن تكون حلا بعد أن صارت مشكلة؟.

وهل يمكن إيجاد تصنيف يرفعنا إلى الحس المشترك العلمي الذي يحيط بالتساؤلات ولا يلغيها أو ينفىها، دون نزوع إلى التقاطب إما هذا الحد أو ذاك كتأسيس رؤية مغايرة لذلك الجدل القديم الجديد؟، وهل يمكن في الأخير إيجاد تصنيف بريء أو محايد خال من افتراض أيديولوجي؟

كل هذه التساؤلات صيغت ضمن مبررات أساسية منها:

- إشكالية الثنائيات كشكل اختزالي انعكس على الوعي ومن بعد على الممارسة، أين كان التعارض واردة بين الإحساس بالغموض، والممارسة المتشكلة ضمن نسق العملية البحثية.

- ضرورة البحث والمراجعة التي تضمن الفهم والمزيد من الشك الدافع للبحث، فليس كل ما يقال يجب التسليم به في كليته. إذ المهاجرة المفاهيمية لها من الحمولة الثقافية و التاريخية ما يجعلها مفاهيم شديدة التركيب في ضواغط إجرائية واجبة المراجعة.

- التوقف في مرحلة من عمر البحث العلمي والتيارات النظرية أمر مجحف ضمن الممارسة البحثية، إذ تبني المدرسة الوضعية مثلا ضمن الحقل الأكاديمي، أضرار بما تلت هذه المدرسة من انتقادات، أدركت بعض النقائص، وأخضعت المحاولات الأولى الكلاسيكية إلى المساءلة، بتوليد معرفي من المفترض أن يوضع في الحسبان، قصد توسيع المدارك وفتح مروحة الرؤية لتطبيقات امبريقية علمية.

- تلك الثنائيات مركب يسفر عن مكامن، ليست متصلة بالفتاعة والميل فقط بل تشع على الممارسة أيضا، إذ من بداية تشكل الموضوع البحثي والباحث الفطن يسائل نفسه، ذاتية أم موضوعية؟!، فيما يُختار ويُنتقى بداية: بماذا أدرس؟ لماذا أدرس؟ كيف أدرس؟ أين أدرس؟ ثم مرورا بصياغة الفرض والتساؤل وانتقاء المؤشرات، إلى التقنيات والأدوات البحثية. أين يدرك الباحث كل مرة أن إشكالية هذه الثنائيات ليست متصلة بالتبني النظري، ولا بالوعي الزائف، ولكن بمكونات تتصل بعلاقة الذات بالموضوع.

- لكل حد من حدود الثنائيات مبررات للتناول والتبني، وهي مبررات يجب أن تدرك كيما يسهل الفهم والمراوحة، إدراك أبعاد كل حد ومناولته غير كاف لوحده، إذ المراجعات اليوم تذهب إلى الأبعاد التوليفية والتأليفية التي لا تلغي حدا دون آخر أو تقصي جزء نقيض آخر وهذا للإحاطة بالمبررات والإجابة على النقائص، في محاولة لخلق حس علمي مشترك بين النزعات بمبرراتها.

2. الجهاز المفاهيمي للثنائية:

قبل التطرق لأهم المفارقات التي نسجت مكونات حدي الثنائية محل الدراسة كنموذج، من الضروري طرق أبعاد المفاهيم التالية: الثنائية، الموضوعية ثم الذاتية، كي نستبين أهم الفواصل، والحدود بين ذلك الجهاز المفهومي، هذا الأخير الذي اعتمد كيما يؤكد في تفصيلات لاحقة أن تبني المفاهيم وصناعتها ما هي إلا تولدات لمدرجات السياق والمرحلية، والتي ستؤثت لتراكم للنموذج الإدراكي والمعرفي، إذ تلك المفاهيم هي واجهة لقواسم تركيبية تعبر عن أسس لذلك البناء المعرفي ومنه السوسولوجيا كعلم.

1.2 مفهوم الثنائية:

"تشير الثنائية إلى المتغير الذي لا يكون له إلا قيمتان ممكنتان فقط، فالجنس متغير ثنائي لأنه يشير إلى فئتين هما الذكر والأنثى" (معن خليل عمر، 2001، ص19).

الثنائية إذن شكل اختزالي لممكنين يمثلان حدي الثنائية، مثل "جسد /روح، فطري/ مكتسب، مؤنث/مذكر... ثمة العديد من العقائد النفسية والانثروبولوجية أو الفلسفية تقوم على تواجد مشترك لمبدأين شرحيين متناقضين، إن النظام الفكري الذي يدمج عنصرين متناقضين أو متميزين هو النظام الثنائي، نقيض الوحودية، النظام الذي ينظر الى الواقع من خلال مبدأ وحيد" (جان فراسوا دورتيه، 2011، ص300-301).

النظام الحدودي في الرؤية للوجود هو سياق مقابل للنظام الثنائي، فيشكلان هما بدورهما ثنائية الحدودي والثنائي، هذا الأخير الذي أصبح طاغيا على النظام الفكري في أصناف العلم، وأدرج بنسج مفهومية مختلفة، بحدود تشكل تصميم الثنائي، هذا التصميم بمكوناته ليس منفكا عن السياق السوسيو- ثقافي المنضوي تحته، والذي يدرج ضمن مقاربات وامتدادات مشتركة، حيث أن تلك الثنائيات تتضمن "مفردتين أو مصطلحين كل منها يشير إلى مدلول يتم تحته في سياق الواقع الاجتماعي، أو التطوعات الاجتماعية، أي المفردة (المصطلح)، تجسد مفاهيم الحياة الاجتماعية العملية، بتعبير أدق، يكون نحت وصك المصطلح من خلال متغيرات الحدث الاجتماعي وعلاقتها ببعضها والمؤثرات الداخلية والخارجية، الضاغطة عليها والمندفة منها" (معن خليل عمر، 2001، ص19).

الإشكالية التي تطرح ضمن الثنائيات هو هل من الممكن أن تحتضن تلك الحدود كل الممكنات الواقعية؟، أم أن الاختزالية تلك ما هي إلا إقصاء لوضعيات وتموضعات اجتماعية عديدة متصلة بالوعي والممارسة؟، إذ فعليا تلك الثنائيات هي تجاذب متقاطب في أغلبه انقطاع الصلة بين الحدين، أو التذبذب والتأرجح بين حالتين متنافرتين. وتواجه الثنائية هو بقاؤها في حالتها التقابلية في معظم الأحيان،

مثل الثنائية محل الدراسة، الذاتية في مقابل الموضوعية -كما سيأتي توضيحه- عدا بعض المحاولات التي تبنت البحث في استدراقات توليفية بين المزدوجتين وإيجاد الارتباطات بين الحدين في الثنائية.

2.2 مفهوم الموضوعية:

"العلم ليس شرسا وفاضلا فنتائج العلم لا تحمل بداخلها أحكاما خلقية أو عقائدية، فالعلم غالبا ما يكون موضوعيا لذا فهي تعني في النهاية تأكيد الباحث على نتائج ملاحظة الواقع من الانطباعات الشخصية، ستانلي وبيك" (سلطان بلغيث، 2009، ص315).

هذا تعريف للعلم، هذا العلم المحايد عن تأثير الأحكام، العقائد، الانطباعات الشخصية، والميول، والذي يفصح عن الموضوعية، كمفهوم يتصل بهكذا تصنيف للعلم، ولتعريف الموضوعية نجد زخما من التعريفات التي توصف هذا المفهوم بشكل من الارتباط بمضامين سيتم التطرق لها لاحقا.

حيث تعرف بداية على أنها "غياب" لكل عوامل التحيز، و"كف" لتأثيرها، فهي كما يقول "جيبسون" ما ينتج عن التأثير المناوي للاستخدام السليم للشواهد والبيانات المتاحة للباحث، وهو تأثير دوافع الشخص وعرفه وقيمه وموقفه الاجتماعي، فأن تكون موضوعيا معناه "ألا" تتأثر بدوافعك وعرفك وقيمك وموقفك الاجتماعي" (صلاح قنصوة ، دس، ص66).

"وإذا كانت تعني تعني بالنسبة إلى بعض الأشخاص الحياد، فبالنسبة إلى آخرين فإنها تعني الابتعاد عن المصالح الذاتية، ولكن إذا كانت الموضوعية عادة مرادفة لعدم التحيز إلى رأي أو إلى موقف ما، فهي بصفة أخص، ميزة كل ما يصف شيء أو ظاهرة بصدق، أي كل ما يمنح تمثيلا مطابقا للواقع" (موريس انجرس، 2004، ص39).

إن ما تم عرضه يؤكد على قضية التحيز وعواملها من دوافع شخصية وأعراف وقيم ومواقف، وعدم التأثير والكف، وهو أمر فيه جدل وتساؤلات مزاحمة بدورها: هل يمكن الكف الكلي وعدم التحيز؟

يضاف إلى ما سبق تعريف الموضوعية على " أنها رؤية للأشياء كما هي عليه، بدون تحيز أو محاباة أو عاطفة، الموضوعي صفة لما يوجد في الواقع، خارج الوعي البشري وبصورة مستقلة عنه، أو للمعرفة التي تعكس هذا الواقع عكسا صحيحا، أو للموقف غير المتحيز (ناتاليا يفريموفا، توفيق سلوم، 1992، ص322)، هذا المضمون يترجم مجاهرة اتصال الموضوعية بالملاحظة دون ميل أو مفاضلة، ولذلك يمكن وصف الباحث المتجرد من كل ما قيل بـ "الموضوعي"، لاتصال أحكامه بالواقع باستقلالية من غير انحياز.

والموضوعية بحسب الباحثين، دلالة متفاوتة: فأما دلالاتها فتبرز في مقدمتها دلالاتها الاكسيولوجية (القيمية) الذائعة الشهرة، وهي التي تعد الموضوعية بمقتضاها تجردا لكل حكم من أحكام القيمة، غير أن هذه الدلالة لا تستنفد كل دلالات الموضوعية، فهناك دلالاتها الابستمولوجية (المعرفية) التي تعنى بالصلة بين الذات العارفة والموضوع المعروف، وهي لا تعني مجرد القول بمعرفة الأشياء على ما هي عليه، ذلك التعريف الدوجماتي الذي يثير المشكلات أكثر ما يفضي إلى حله فما هو يا ترى الشيء على ما هو عليه هو لدينا ما نفرق به بين الواقع وبين ما هو وعي عن الواقع؟، ومهما يكن من أمر ففي ساحة الدلالة الابستمولوجية ينشعب النزاع بين ضروب الواقعية والمثالية وبين النزعات التجريبية والحدسية وبين صور الارتياح والدوجماتية" (صلاح قنصوة، دس، ص 69).

الحديث عن الموضوعية إذن ليس بالأمر الهين، وإذا كان على مستوى الوعي بمثل هذا التعقيد والتشابك فكيف بمستوى الممارسة الواقعية التي تجعل الذات قبالة الموضوع في جدل مركب، فينعكس ذلك على دلالات البحث في مكوناتها العيانية، وإذ نتفحص محتوى التعريفات، نجدها تميل مع تنوع تراكيبيها- إلى جعل الموضوعية حالة من التحييد، عدم التحيز، الاستقلالية، وتعليق كل ما يتعلق بالذات كنوع من فك الارتباط بين الباحث وموضوعه.

3.2 مفهوم الذاتية:

في مقابل الموضوعية يشير مصطلح الذاتية إلى مقدار ما يعكس البحث من الآراء والأفكار الشخصية لعالم الاجتماع" (ميل تشيرتون، أن براون، 2012، ص706).

يتصل مفهوم الذاتية أيضا بمفهوم التحيز، هذا الأخير "ليس تأثيرا للنوازع الشخصية فقط، كما هو شائع بين "نقاد تحيز هذه العلوم، بل بتأثر تحيزه أيضا بالمعطيات التاريخية والثقافية التي تنشأ ويتطور فيها الفكر الاجتماعي الإنساني" (علي الذواذي، عبد الوهاب المسيري، دس، ص19).

وإذا كان البحث عن الحقائق في العالمين المادي والاجتماعي متصلا باقترب الذات من الموضوع، إلا أن الميل في الطرح الذاتي يفتح المجال لإبداء الرأي والتجاوب، وعدم فك الارتباط المطلق بين الذات والموضوع، وهنا تبدى ما يسمى بـ الذاتية والتي تعني إنكار موضوعية الأشياء الطبيعية أو الحقائق المعرفية أو القيم الأخلاقية أو الأحكام الجمالية، وردها إلى الذات البشرية، أي تقديم الذاتي على الموضوعي" (ناتاليا يفريموفا، توفيق سلوم، 2009، ص417).

من هنا في مقابل الفصل بين مكونات الذات يتم تبني توجه ذاتي لفهم العالم. نسبة الى ذات الباحث المتصلة بالاعتقاد، بالايديولوجيا، الأحكام، التجارب، الآراء، إذا كانت الموضوعية امتناع عن تأثيرات وتحيزات بفك الارتباط بين الذات والموضوع، فالذاتية بالنسبة للبعض وصل الواقع والحقائق الاجتماعية بالوعي الفردي.

وفي نطاق التصورين وشرعنة الميلين سواء للموضوعية أو للذاتية، اخترقت مجالات البحوث والمداخل النظرية، نزعتين أساسيتين تتفاح كل منهما على الخيار بمبررات للدراسة سيتم توضيحها.

3. بين الموضوعانية والذاتانية (الحركة الرقابية):

1.3 الموضوعانية:

لا شك أن علم الاجتماع ومن قبله العلوم الاجتماعية، لم تنشأ في فراغ، بل انبجست ضمن مكونات وسياقات متتابعة، مؤثرة وممتأثرة بها، ومن ضمنها وأوضحها تطور العلوم الطبيعية، البيولوجية، والفيزيائية، هذه الأخيرة التي يؤكد البعض أن مساحة تقدمها وتطورها لامست العلوم الاجتماعية، فيفندون فكرة التأثير الملازم لهذه العلوم بالعلوم الفيزيائية، بل ويذهبون إلى صفة التأثير القوي والمتدفق من الفيزياء المتطورة إلى غيرها من العلوم إذ التأثير وارد و التأثير أمر حتمي.

وبغض النظر عن الاختلافات في الطرح وضمن إشكالية الدراسة، "وجدت العلوم الاجتماعية الناشئة نفسها أمام العلوم الفيزيائية والطبيعية ذات مكتسبات راسخة، فما كان اللاحق إلا أن يسير على نهج السابق، وهكذا أخذت العلوم الاجتماعية تنظر إلى الوقائع نظرة العلوم "الدقيقة إلى الوقائع الفيزيائية" (محمد بلفقيه، 2007، ص24).

البحث عن الدقة، الصدق، الثبات والسرعة، أقم المنظرين الاجتماعيين والإنسانيين في محاولة لاقتفاء الأثر، فكان من بين لوازم التجديد عند البعض السير على إثر العلوم الطبيعية واختيار مسالكهم، حيث "مَثَل التخلق النسبي للعلوم الإنسانية عن مواكبة تطور العلوم الطبيعية، هاجسا كبيرا بالنسبة للباحثين في العلوم الإنسانية – كما الاجتماعية- بل اعتبروه تحديا وراهنوا على الوصول بعلومهم إلى مستوى يضاهي ما وصلت إليه العلوم الطبيعية، ومن ثم وضعت العلوم الإنسانية في مواجهة خيار صعب بحيث فرض عليها النموذج الطبيعي كطريق وحيد لتحقيق علميتها، مما جعلها تراهن على التضحية بالكثير من خصوصياتها في سبيل الاستجابة لمقتضيات النزعة العلمية وفق شروط تملئها خصوصية العلوم الطبيعية وتتطلبها متطلبات الموضوعية العلمية وفق ما هو مصور في النموذج الطبيعي" (سلطان بلغيث، 2009، ص315).

من هنا كان التأسى بالعلوم الدقيقة مبتغى، للوصول للدقة والعلمية حسب بعض المنظرين، والتي تؤكد أن لا محل للأخلاق والقيم والآراء والمعتقد في دراسة الإنسان والمجتمع كما في العلم الطبيعي-حسب زعمهم- وهنا "شكل هذا العمل أساس معظم التفكير السوسيولوجي في النصف الأول من القرن العشرين، وقد اعتبر المنهج الوضعي بتأكيد على الجمع الموضوعي للبيانات، والقابل للتكرار والمحكم، والموثوق به، والمنظم، والمعياري، اعتبر المنهج الوضعي بمثابة مفتاح الكشف عن القوانين التي تحكم السلوك الإنساني" (ميل تشيرتون، أن براون، 2012، ص721).

ومن أمثلة ما تم طرحه على الساحة العلمية، من هذا القبيل ما أورده :

- اوجيست كونت حيث يقول: "إننا ما دمنا نفكر بشكل وضعي في مادة علم الفلك أو الفيزياء، لم يعد بإمكاننا أن نفكر بطريقة مغايرة في مادة السياسة أو الدين؛ فالمنهج الوضعي الذي نجح في العلوم الطبيعية غير العضوية، يجب أن يمتد إلى كل أبعاد التفكير" (وسيلة خزار، 2013، ص276).

- دور كايم حيث يؤكد أنه "مهما يكن من شيء فإن الظواهر الاجتماعية "أشياء" ويجب أن تدرس على أنها "أشياء"، وإذا أردنا البرهنة على صدق هذه القضية فلسنا في حاجة ما إلى دراسة طبيعة هذه الظواهر دراسة فلسفية، أو إلى مناقشة أوجه الشبه بينها وبين الظواهر الطبيعية الأقل مرتبة منها في الوجود. ويكفي في هذه الحال أن نعلم أن هذه الظواهر هي المادة الوحيدة التي يمكن اتخاذها موضوعا لعلم الاجتماع" (اميل دوركايم، 2011، ص77).

اعتبار الظواهر الاجتماعية أشياء ومادة هي رؤية مادية مصاغة ضمن تراكيب تأثر بالتشبيهي، الملازم لتلك الفترة، والاهم من ذلك تبني مفهوم "ظاهرة"، وهي التي تنبع من ترادف لغوي مشتق من التجلي، والبروز وهو الذي يدرك بالحواس، وما يثبت ذلك هو ما أردف به دوركايم حيث قال انه " معنى أننا نعالج الظاهرة على أنها "أشياء" تقدم نفسها للملاحظة كنقطة بدء للعلم. ولا ريب في أن الظواهر الاجتماعية تنطوي على هذه الخاصية(اميل دوركايم، 2011، ص77).

إن تأثر العلوم الاجتماعية بمنهج العلوم الطبيعية، بمختلف روافدها، حمل معه مقومات ومفاهيم منها الموضوعية كنزعة تحاول التقليد ضمن سياق الفصل بن الذوات وموضوعاتها في الاقتراب، وتحصيل ذلك يجعل الموضوعية ليست مفهوما تجريديا، بل محاولة حثيثة لإثبات موضوعية الموضوعية بتطبيقات في الواقع، أراد المنتمون إليها بالتبني والولاء إلى تثبيتها، ولذلك أبانت الموضوعية عن مستويات، ومنها "مستويين رئيسيين ينبغي أن نميز ونفصل بينهما، أولهما " المستوى الانطولوجي الذي يتصل بالمحتوى العياني لعناصر النظرية العلمية، وثانيهما المستوى الميتودولوجي الذي يتعلق بالمنحى المنهجي في دراسة موضوعات البحث، فبينما يقوم المستوى الأول بالإجابة عن سؤال ماذا ندرس؟،

يقوم المستوى الثاني بالإجابة عن السؤال: كيف ندرس؟ (صلاح قنصوة، 2007، ص70).

من هنا يتضح أن الموضوعية ليست حالة مثالية عند المنظرين لها، بل هي محاولة واقعية حسب رأيهم تجب أن تتغلغل، في كل مراحل البحث ابتداء من اختيار الموضوع إلى نتائجه، وفي مكوناته وأدواته فهي معنى ومبنى " إذ العلم ينادي بالتناول الموضوعي إزاء العالم الاجتماعي، فالظواهر الطبيعية ينظر إليها بوصفها ظواهر عيانية، واقعية، وخارجية عن الفرد كما ينبغي لهذا أن يوجه البحث لتحليل العلاقات والأنماط بين جوانب هذا العالم، ويؤكد البحث العلمي على أهمية الحاجة لاستكشاف المفاهيم وتحديد وقياس الموضوعات والعناصر الأساسية، والتي قد تؤدي إلى اكتشاف القوانين العامة التي تحكم الواقع الجاري ملاحظته" (ميل تشيرتون، أن براون، 2012، ص701).

دلالة الموضوعية إذن متصلة بميكانيزمات كامنة تجعل من الموضوعية قابلة للتحقق، وحالة تطبيقية، إذ التناول الموضوعي يقتضي مفاصل جزئية هي التي تبقى على الموضوعية حسب المنظرين ومنها:

الموضوعية والتفريغ الأيديولوجي: تنادي الوضعية ونزعتها إلى الانفصال التام بين الباحث ميولاته، ولعل أهم المصرحين بذلك دوركايم لما قال "علم الاجتماع لن يكون فردياً، أو شيوعياً، أو اشتراكياً"؟؟؟

وبهذا كان الشعار العملي هو إبعاد العلم عن الأيديولوجيا، وهي عملية تشريح ليست بالهينة، إذ هل من الممكن رفض أيديولوجية العلم مطلقاً؟. ومع ذلك سعت الوضعية إلى "تفريغ مجال المعرفة الاجتماعية أيديولوجياً، معتبرة أن مثل هذا التفريغ الأيديولوجي يشكل شرطاً اجتماعياً للموضوعية العلمية" (وسيلة خزار، 2013، ص274)، لكن أي مصفاة يمكن من خلالها مسك الأيديولوجيا عن العلم، إذا كانت النظريات ذاتها بنت بينتها، متصلة بسياقاتها وفلسفة العيش ضمنها؟

الموضوعية والأحكام القيمية: إن المضي في ركب العلوم الطبيعية لم يقف حد الفصل الأيديولوجي للبحث في الواقع الاجتماعي بل انفاذه من القيمة كميكانيزم للمفاضلة والميل، ظلنا أن العلوم الطبيعية مفرغة من الأحكام القيمية، متصلة بأبعاد التجربة والحس المفرغ من أي انتظام للذات في الحكم، وهذا ما أكدته "مادلين غرافيتش: حينما تقول" لقد اجهد أوجيست كونت والوضعيون أنفسهم للمماثلة بين المجتمع والطبيعة، وذلك يلزمنا بالتعرف على المجتمع باعتباره خاضعاً للقوانين، ويلزم علماء الاجتماع أن يكشفوا عن طريق ملاحظة حرة من دون استحسان أو استهجان للظواهر السياسية، وأن يروا فيها بصفة أساسية، كما هو في العلوم الأخرى، مجرد موضوع قابل للملاحظة" (وسيلة خزار 2013، ص275).

ومصطلح الموضوعية كما سلف هو عدم التحيز أي التحرر من الميول، السبقيات والرأي الشخصي ولذلك" يذهب الوضعيون الى أنه ينبغي على البحث أن يسعى بكل السبل ليكون موضوعيا ومتحررا من القيم(أي الأحكام القيمية بالخير والشر، الجمال أو القبح، ما أشبه ذلك فإذا أخفق في تحقيق هذا الهدف فلن تكون له قيمة كبيرة لدى الباحثين كما يذهب الى أنه لكي يكون الحكم موضوعيا فلا بد أن يتأسس على الوقائع والحقائق لا على الرأي)"(ميل تشيرتون وأن براون، 2012، ص419).

إن دعوى التحرر من القيم، والرأي جعل الذات في انكماش في ثنائية الذات والموضوع، ومن ورائها مبحث القيم والأخلاق الذي يعد تعدد على الموضوعية ان تم طرقة. وبالتالي نزع القيمة مطلب ضروري كيما تكون موضوعيا. إذا كان هذا مقترنا بكتابات أوجيست كونت، دوركايم، فيبر... وغيرهم ففي المقاربات المحدثه المتصلة بتحولات العالم اليوم، يقول عالم الاجتماع هورويتز: (Horowitz)" إن مجرى الاحداث لا يماثل علم الاجتماع فقط مع حيادية القيمة، بل أيضا مع العالم بصورة حيادية اتجاه الأخلاق، وبينما عرفت الثلاثينيات فصلا غير دقيق ومحدود بين الواقع والقيمة، فإننا نجد الآن أن هذا الفصل قد تحول إلى قانون حقيقي لعلم الاجتماع"(وسيلة خزار، 2013، ص280).

هذا وقد أكد الوضعي المحدث جورج لندبرغ (G.Lundberg) "أن الأحكام الأخلاقية لا صلة لها بالصياغات العلمية...والعلم هو وحده الخلق بأن ينقذ العالم من الفقر والجهل والجريمة والحروب"(وسيلة خزار، 2013، ص280). الموضوعية والإدراك الحسي: تأكيد الوضعيين على الموضوعية كنزعة موضوعانية، يتصل ابتداء بعملية التقليد للعلوم الطبيعية كما تم إيضاحه، وأولها فكرة التشبيء التي تتصل بالإدراك الحسي مباشرة والملاحظة التي تعني الاستجماع الواعي للحواس لا المشاهدة فقط، هذه الفكرة مثلت دليلا للتطبيق حاول أن ينتج مصفوفة من التجارب والخبرات، إذ " ليس النموذج المعرفي صورة عقلية مجردة فقط، بل هو نموذج للحقيقة، تلك التي تعني في العلم الغربي أن يتطابق الواقع مع الإدراك، لذلك تحاول كل العلوم – ومن بينها علم الاجتماع - أن تعتمد على الإدراك الحسي للظواهر، لتكسب الموضوعية لدراستها، والنموذج هو الاطار المرجعي للمعرفة المسدد بالعقلانية المجردة، التي تعد العقل أداة إدراك مادية وحيدة للمعرفة"(عبد الحليم مهور باشة، 2018، ص13).

إن شجب الأيديولوجيا وأحكام القيمة، وتعويضها بالحس والتشبيء ولد مفهوم القطيعة عند البعض مع أن هذه القطيعة، ليست معنى واحدا عند الكل، بل أخذت تباينات في مسار الفهم والتطبيق إذ قامت" موثيق عديدة بتأصيله من خلال بناء مبادئ، مثل –القطع مع الالمامات المسبقة- دوركايم، أو -الحياد القيمي- فيبر، أو القطيعة المعرفية، بورديو وباسرون ومع أن الفهم مختلف إلا أن الحكم على الذات ضمنا موجود بتأليف نوع من الدروع التي تحفظ للموضوعية بقاءها في فهم الموضوع.

وهكذا" فإن التحرر من كل فكرة سابقة، وتفسير الاجتماعي بالاجتماعي، واعتبار الظاهر الاجتماعية كأشياء، هي مقومات الأسلوب العلمي الوضعي، ذلك الذي يقوم فضلا على ذلك، على الوصف والتحليل، ومنطق المقارنة، فلا يقيم وزنا للتخيل والتأمل والاستبطان الداخلي والآراء الذاتية" (وسيلة خزار، 2013، ص277).

يتضح مما سبق أن النماذج الوضعية وما تمخضت عنها، أهملت بل لم تعترف بالجانب الذاتي بكل مكوناته لتفسير الواقع، مع أن موضوعاتها تتعلق بالذوات الإنسانية، بحثا وتفسيرا، وهذا ما فتح الباب واسعا أمام الانتقادات ومحاولة إيجاد البدائل التي تثبت قصور النزعة السابقة في تفسير الواقع والاقتراب منه بمبررات النزعة المضادة.

2.3 الذاتية:

يعتبر البعض أن رفض الذاتية بمثابة ضعف للفلسفة الوضعية، وهذا لإقصاء الذات الباحثة في كليتها والتأسي الكامل بالعلوم الطبيعية – مع أن التحيز مطروح أيضا فيها- وضع النزعة الموضوعية في حالة حرجة، ومنها ظهر تيار آخر يدعو للتفريق بين خصائص الطبيعي والاجتماعي، والتركيز على إحياء الذات في البحث، إذ" أخذ فرع بزغ حديثا من فروع علم الاجتماع يركز اهتمامه على الكشف عن دور الوعي الإنساني والتفاعل الاجتماعي في تشكيل العالم الاجتماعي، وقد رفض هذا المنحى الفكري الجديد دعوى الوضعيين بأن بالإمكان دراسة الطبيعة البشرية بنفس طريقة دراسة الأشياء غير الحية في العالم الطبيعي، وذلك لأن تبني هذا التوجه في الدراسة معناه إنكار التفرد الذي تتصف به الروح الإنسانية، وإنكار العوامل الشخصية في تشكل تصورات الأفراد، أفعالهم، والتي بدورها تشكل الحقيقة الاجتماعية، وقد أصبحت هذه الحركة والتي استلهمت أفكارها من كتابات مفكري التفاعلية الرمزية، الظاهرية، الاثنوميتودولوجيا، أصبحت هذه الحركة تعرف باسم الوضعية المضادة" (ميل تشيرتون وأن براون، 2012، ص722).

وضمن هذا المنحى الجديد ظهرت طرحات نقدية فككت البنى السابقة التي عدت لمدة من البدايات المتوارثة والتي دخلت وقائعا كأنماط وعي وقوالب جاهزة، أدرك الغرب نقصها بعد تأمل وتنقيح وصنفها البعض ضمن الأساطير، التي من المفترض دحضها وعدم قبولها في كليتها، حيث يقول إيمانويل والرسطين "إننا لم نعد قادرين حتى على التظاهر بأن العلماء يستطيعون أن يكونوا محايدين، أي معزولين عن واقعهم الاجتماعي ولا يعني هذا بأي حال من الأحوال أن يصبح كل شيء مقبولا، وإنما يعني أن نزن بعناية كل العوامل، وفي جميع الميادين، لكي نصل إلى أفضل القرارات" (إيمانويل والرسطين، 2011، ص74).

إن التطورات الحاصلة في مجالات العلوم ونهاية اليقينييات كما يؤكد البعض، ولد رداً فعل على المستوى الطبيعي كما المستوى الاجتماعي ضمن تلاقحية

العلوم، ومع أن التأسسي والافتداء الكلي كان مفوضا، إلا أنه لم ينتفى، بل أخذ منحى آخر في النزعة الذاتية، إذ في البدايات كان التأسسي باليقينيات ومنها الموضوعية، ثم أصبح تقليدا لزوالها، ونقض ما تم توارثه بالشك والنقد، فتم الارتداد من اليقين إلى عدمه، بإعادة النظر في المسلمات ومنها اعتماد الإحساس كمصدر معرفي وحيد، وتم "رفض لادعاءات العلماء الوضعيين بالقدرة على إنتاج معرفة ذات ثقة عن طريق العملية المحايدة للتفسير، وهذا الرفض هو رفض لما يروونه سرديات علمية كبرى، أو ميتانارتييف تسعى لتفسير العالم من منظور موضوعي(مروة صلاح الدين عبد الله، 2013، ص196).

وقد بادر العلماء في هذه النزعة بالتبرير المقابل لمجمل ما قيل في النزعة الأولى، وبحسب التأمل في التبريرات يمكن تصنيف تلك المبررات إجمالا بما يلي:

التحيز على مستوى التنظير: لا يمكن إنكار أن التحيز في العلوم الاجتماعية بدأ من التحيز في النظرية الاجتماعية الغربية على المستوى الكلي النظري، ثم على مستوى ممارسة البحث الاجتماعي الامبريقي، إذ الوضعية، العقلانية، المادية، ما هي إلا سياقات تآثر وتحيز واضح في العلوم الاجتماعية، بداية بسياق العلوم الطبيعية، وهي أيديولوجية معلنة، ثم السياق المتضمن للمنتجات النظرية، وهي تحيزات مضمرة، تدخل ضمنها مكونات الذات والتنشئة والانتماء. ولهذا التحيز مستويات منها:

التحيز الظاهر والكامن: وهو ما أشار إليه الفن جولدنر: إلى أن " النظريات السوسيولوجية تتضمن نوعين من الفروض: الأول- الفروض المصاغة داخل النظرية، وهو ما يطلق عليه اصطلاحا المسلمات،-الثاني الفروض الخلفية وهي تلك التي توجه النظرية و الأبحاث الميدانية على الرغم من عدم ظهورها داخل النظرية ذاتها، وتوجه الباحث في كل خطوة من خطوات العمل العلمي اعتبارا من اختيار مشكلات البحث ومجالاته وصياغة فروضه حتى تحديد الإستراتيجية المنهجية المناسبة وتحليل البيانات واستخلاص النتائج "(وسيلة خزار، 2013، ص289).

التحيز والانتماء التنظيري: يتضمن أي علم مقدمات وممارسات مشتركة، والتي تؤسس ضمن أي علم ثقافة تراثية، تؤثر من السابق إلى اللاحق، ومن يتحدث عن الموضوعية بعدم التحيز أصلا تآثرا وامتدادا وهذا ما أشار إليه إيمانويل والرستين عالم الاجتماع الأمريكي، " أنه على الرغم من أنني النقيت بعلماء اجتماع يسمون أنفسهم دوركايبيين وآخرين يدعون أنفسهم ماركسيين، وآخرين يلقبون أنفسهم بفيبريين ولكني لم ألتق حتى الآن بمن يقولون إنهم دوركايميون وماركسيون وفيبريون في الوقت نفسه" إيمانويل والرستين، 2011، ص21).

التحيز والجنس: إذا كنا نتحدث عن فكرة التحيز لمدرسة تنظيرية بعينها، فالكتابات اليوم وخاصة الكتابات ضمن الحركات النسوية تمضي إلى تحيز أكثر عمقا وهو التحيز الذكوري المتصل بالجنسانية، إذ تم " تأكيد وجود تحيز ذكوري ليس في

مجال المعرفة الاجتماعية فقط ولكن هذا التحيز موجود أيضا في ميدان العالم الطبيعي، لقد هاجمن بهذا القول مصداقية إدعاء الموضوعية في أقدس مقدماتها" (إيمانويل والريستين، 2011، ص51).

المقارنة بين العلوم الطبيعية والاجتماعية: إن اقتفاء نهج العلوم الطبيعية في العناصر المكونة للظواهر، والإحساس كمركز للفهم، هو أحد أهم نقاط الانتقاد الموجهة للموضوعانية كنزعة وضعية، لعدم تطابق العالمين الطبيعي والاجتماعي في الخصائص إذ الظواهر الطبيعية لها خصائص منها:

- ليس لها وعي.
- تتأثر بالعوامل المفروضة عليها من الخارج.
- يمكن التحكم فيها وتغيير ظروفها.
- القدرة على التحكم الصارم بقصد التأكد من النتائج ومعاودة وتكرار التجربة.
- يمكن التنبؤ أسهل من الوقائع الاجتماعية.

هذه المكونات والخصائص تحدد المسافة بين النوعين والتي تجعل المطابقة نوع من المهاترة، وبدا " يتوجه الذاتيون ومنهم الفينومينولوجيون مثلا إلى ما تطلبه الوقائع من وعي وإرادة وبواعث لا تكشف إلا عن طريق مناهج التفهم والمشاركة المتعاطفة" (صلاح قنصوة، 2007، ص70).

الأحكام القيمية والذاتانية: ورد قبلا أن نزعة الموضوعية عند الوضعانيين لا تؤمن بتدخل القيم في البحث، في المقابل يرى الذاتانيون أن لا فكاك من القيمة مادام الباحث إنسان مقيم إذ" لا يمكن لأي دراسة للمجتمع أن تخلو من تقويمات وأحكام غالبا ما تتستر تحت غطاء "الموضوعية" إذا كان التفسير العلمي للظاهرة الاجتماعية يتوقف على ضبط المنهج، وبناء النماذج وصياغة النظريات، فإنه لا يستطيع الفكاك من مشكلة القيمة المطروقة على الباحث و المبحوث كليهما" (محمد بلقفيه، 2007، ص10)، وفي هذا الصدد يذهب " جولدنر (1967) إلى أن مقدارا معيننا من التحيز أمر حتمي لا مناص منه، إذ من المستحيل أن يتحقق التحرر من القيم لدى البشر فلا يمكن الفصل أبدا بين الناس من ناحية ومعتقداتهم من ناحية أخرى" (ميل تشيرتون وأن براون، 2012، ص 623).

الموضوعية أداة تشويش معرفي: فيما يرى البعض أن الموضوعية مبلغ وشرط لازم، يصنفها آخرون على أنها من الأساطير والمثل إذ " الموضوعية هي إذا بمثابة مثل أعلى يستحيل بلوغه فعلا وبالرغم من أننا نطمح إلى وصف صادق لما نشاهده أو نسمعه، إلا أن ما نراه أو نسمعه يتم وفق كياناتنا المتضمن للشعور والإحساس والأحكام والتجارب والمعارف بما في ذلك العقل" (موريس انجرس، 2004، ص40)، إن الوعي بعدم القدرة على بلوغ الموضوعية أهون من الاقتناع

بقابليتها المطلقة للتطبيق، إذ عدم القدرة على الإفراغ الكلي للذات من مؤثرات الوعي واللاوعي والتنشئة، يجعل الموضوعية أداة للتنشيط المعرفي.

الموضوعية والمصلحة: أدرك بعض المنظرين ومنهم روبرت ميرتون وموريس انجرس اتصال البحوث بالمصلحة .

- سواء على مستوى الذاتي: كما أكدها انجرس بقوله: " حتى في العلم يعتبر ميدانا للموضوعية، يتدخل منذ البداية عنصر الذاتية؛ إنها المصلحة. وإن البحث العلمي يتطلب من الباحث استخدام طاقته، الشيء الذي يجعل من الصعب عليه ألا يجد مصلحته من هذا البحث. بنفس الكيفية، فإن المصلحة تمدد بالدافعية للوصول بمشروع البحث إلى هدفه، أنه لا يستطيع أبدا أن يكون حياديا أمام الواقع" (موريس انجرس، 2004، ص40).

- على المستوى المؤسسي: حيث قال ميرتون " أنه صار تمويل البحوث والدراسات السوسيولوجية في يد المؤسسات الاقتصادية الكبرى والأجهزة الحكومية، وهذا ما يجعل هذه المؤسسات والأجهزة تتحكم في تحديد نوعية الأبحاث واتجاهها وفي مجال التفسير واستخلاص النتائج. وهكذا انتقل مركز التوجيه من الجامعات وهياكل البحث العلمي، إلى هذه المؤسسات والأجهزة، ما يثير بجلاء قضية الموضوعية والانحياز في علم الاجتماع، الأمر الذي يؤدي إلى تحول علم الاجتماع إلى أيديولوجيا" (وسيلة خزار، 2013، ص293).

- على المستوى الأيديولوجي: حيث يرى هابرماس أن "المعرفة على العموم، والمعرفة الاجتماعية على الخصوص، تعكسان مصالح واهتمامات المفكرين والعلماء والباحثين. ولهذا السبب يمكن تفسير ضرورة وجود علم اجتماع اليسار مع علم اجتماع اليمين" (محمود الذوايدي، 1996، ص23).

- وفي الأخير نجد بيار بورديو (P – Bourdieu) مثلا يقول "عالم الاجتماع يبقى فاعلا اجتماعيا، فإذا ما تجاهل كونه حاملا لثقافة خاصة، وتغاضي عن كون ممارسته العلمية مرتبطة بجنوره الثقافية هذه، فإنه سوف يقع في خطأ تعميم غير واع لتجربة شخصية. إن الرموز التي يستخدمها عالم الاجتماع لفهم سلوك الفاعلين الاجتماعيين قد تشكلت خلال مرحلة التنشئة الاجتماعية، وهي تشكل جزءا لا يتجزأ من الرصيد الرمزي للجماعات المختلفة التي ينتمي إليها، ومن هنا فإن عالم الاجتماع معرض لإدماج تمثلاته الخاصة، وهو يتأثر لا محالة بانتمائه الطبقي والإيديولوجي، ولهذا فإن عالم الاجتماع الذي لا يضع إنتاجه العلمي موضع تساؤل سوف يقع لا محالة في وهم الحياد الأخلاقي" (وسيلة خزار، 2013، ص285).

إذن إذا كان الوضعانيون يرون في الذاتية نزعة غير علمية، يرى آخرون أن البحث عملية ذاتية، وأن فهم ما يجري منوط بالحكم والقيمة والرأي والتنشئة والتجربة، وهي مواصفات تصنع التفرد لان السياقات الاجتماعية متباينة، ويبقى الجدل قائما قديما وحديثا بين المنظرين للبحث، بتشكيل ثنائية تستقطب "النهائيتين أو لرأسين فقط خاليا من الدرجات بينهما، وهذا تذبذب قطبي – بين قطبين- لا يمثل

الحركة المستمرة في اتجاه واحد، بل حركة رقاوية تذهب وتجيء بين رأسين فقط وبمسافة محدودة جدا لا تمثل تطورا مصطلحيا في علم الاجتماع ولا تمثل الوفاق والانسجام والتصافي في الحياة الاجتماعية (معن خليل عمر، 2001، ص19)، وهو ما استدركه البعض بمحاولات التأليف والتوليف، بخلق جسر بين الحدين ونزع التقاطب، كمبادرات مهمة تحاول فك شيفرة الدهشة المنهجية التي تعترى الباحث حين تسلمه مثل هذه الثنائيات.

ابستمية الثنائية والنماذج الاستدراكية التوليفية:

بعد العرض السابق يتبين أن جدل التبرني واضح ضمن مكونات الثنائيات، وقد تم فقط إبراز نموذج واحد فما بالك بالنماذج الأخرى، ولكن بناء هذه الثنائيات ليس متروكا للصدفة وهي ليست محايدة لاتصالها بالمرحلة والفترة الزمنية التي نقشت ضمنها، معرفة تلك السياقات التي ولدت المفهوم يمكن الباحث العربي من مفاصل الأزمة ولا يعيش الحيرة والتناقض ضمن سياق الممارسة، إذ البدائل النظرية ما هي إلا متاحات وضعية جاءت كي تجيب عن تساؤلات الفترة أو أن تعكس رؤى سوسيو-ثقافية، وبذا يمكن التساؤل، هل الموضوعية التي تنادي بالتحيز كانت هي ذاتها موضوعية؟ وهل الثنائيات في تركيبها الجدلي محايدة أم أنها هي ذاتها خضعت لنوع من الأدلجة؟.

إن المتأمل في التجربة التاريخية للمجتمعات الغربية، وما تلاها من إمكانيات نقد، يجد أن "الدرس المعرفي المعاصر يؤكد أن لكل نموذج معرفي معايير المنطقية والعقلانية والثقافية، التي تمتد في كل الممارسات البحثية وفي كل عمليات التنظير في العلوم وتؤطر كل المناهج العلمية، ولكل نموذج نواته المركزية التي تتكون من معتقدات وفروض ومسلمات وإجابات عن الأسئلة الكلية والنهائية" (عبد الحليم مهورباشة، 2018، ص13).

هذه المكونات انتجت محددات للفكر الغربي تاريخيا منها العقلانية، العلمانية، الوضعية، الفردانية وغيرها من النماذج التي تتصل بالرؤية للغيب، الكون، التاريخ والانسان مجسدة نماذج إدراكية معرفية أو براديجمات تصوغ حياة الإنسان في علاقته بمكونات وجوده المختلفة، وتنبعث الجدل كل مرة في محاضن المصطلح قديما وحديثا دون إدراك لمنابت تلك القضايا الجدلية، والمتأمل يجد أن هناك من التجذر للمصطلحات ما يبعث على النباش والتفتيش قصد الفهم، وهو ما حدث للموضوعية المزعومة، التي كانت مرآة عاكسة لحالات مركبة أنتجت هذا التصور، إذ "مشكلة الموضوعية والتحرر من الأيديولوجيا، مشكلة بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، في علم الاجتماع قديمة- معاصرة ترجع إلى أيام الرواد الأوائل أمثال "كونت" و"دوركايم". وما هو جدير بالذكر أن الدعوة إلى علم اجتماع متحرر من القيمة، هي امتداد حديث لصراع العصور الوسطى بين العقيدة والعقل" (وسيلة خزار، 2013، ص274).

وهذا ليس مقصورا على الموضوعية إذ هي جيل متأخر لما تم التقنين له ولكن أسبقية ذلك تم ضمن التحولات السياقية للانسلاخ عن الغيب إلى الشهادة، وهي

مكونات جعلت العلوم الاجتماعية ذاتها جاءت كردة فعل بل كمحاولة استبدالية لذلك الانسلاخ، إذ "بعد إقصاء اللاهوت الكنسي في مرحلة سابقة والاستغناء عن قيمه جاءت العلوم الاجتماعية لتحل محل الدين في توجيه المجتمع وحل مشاكله الجديدة، ففضيتها الأولى إذا هي إعادة بناء الفرد والتحكم في المجتمع" (محمد بلفقيه، دس، ص29).

إن جدل الموضوعي والذاتي وما هو كائن وما ينبغي أن يكون، وغيرهما، هي تجليات لصراع كامن جعل من العلم ذاته متصلاً بنماذج إدراكية، ونتائج مرحلية فيها تحيزات بائنة وأخرى كامنة، والخوف من التدخل الميتافيزيقي الممتد من الخلاص من الدين – كما يدعون- ولد في الأذهان القدرة على تصفية التجارب الذاتية، وهو احتمال مثالي تم إدراكه متأخراً، ومع أن الانسلاخ من الموضوعية التي تقصي الاعتقاد والتحيز للميتافيزيقي والرأي بالعودة إلى الذات لكن ضمناً لم يتم الخروج من قوقعة الثنائية المؤدلجة والمزعومة، حيث و"إضافة إلى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الغربية التي منحت النظرية الاجتماعية مشروطية تفسيرها للظواهر، لكن يظل فعل التنظير في علم الاجتماع، ينهل من رافدين يحكمان المنظومة الفكرية الثقافية الغربية، وهما: الفلسفات الرومانطيقية الإنسانية التي أعلنت من قيمة الذات على حساب الموضوع، والفلسفات العقلانية التجريبية التي أعلنت من قيمة الموضوع على حساب الذات، وكلاهما يتفق على شطب أيّ مصادر أخرى للمعرفة خارج الذات-الموضوع(عبد الحليم مهور باشة، 2018، ص22).

هذه الأحياز الضيقة المغلقة التي تفسر الاجتماعي بالاجتماعي، بأدوات قاصرة كالعقل والحس، كانت مقومات النماذج الإدراكية للفكر الغربي الذي أوسع المدارك ظاهراً لكنه يدور ضمناً في مدارات واحدة، تتمركز حول الإنسان كمحاولة لنقل القدسية، ولكن كلها تعبر عن انعكاس لكل ذي لب عن انتقالات متوالدة من انساق معرفية واحدة فمثلاً " في إطار النظرة السوسيولوجية الوضعية، تفقد الذاتية مكانتها المركزية، إذ السوسيولوجيا تماماً كما المجتمع الذي توجد فيه وتريد فهمه هي خاضعة للعقل الأدوات، وبالتالي فإن علم الاجتماع الوضعاني يعتبر صلباً، ملموساً، وعملياً(يان سبورك، 2009، ص123).

الممارسة السوسيولوجية إذن ليست حيادية وهي تحتكم لمقدمات عدت من اليقينيّات وهي ليست قاصرة على علم الاجتماع فقط، بل هي عقدة في شبكة العلوم الاجتماعية والإنسانية، التي أسست بدورها لمفاهيم أخرى أصبحت من المفاهيم المهاجرة في المجتمعات العربية بحمولات قد لا تتوافق وسياقاتها، ذلك التأسيس التراكمي التوالدي حقق مجالات للثقافات في العلم والثقافات الفرعية ضمن التخصصات في العلوم الاجتماعية والإنسانية حيث" يبرز العقل السوسيولوجي الغربي كتجل للمبادئ الكلية الناظمة معرفياً ومنهجياً للعقل الكلي الغربي، فلا يمكن

أن نستوعب الجزئي إلا في إطار الفهم الكلي، بمعنى آخر، أن المقدمات المعرفية التي تكون مخفية في النماذج النظرية في علم الاجتماع، لا يمكن إدراكها إلا من خلال التحليل المعرفي للنموذج المعرفي الغربي، برده إلى الرؤية المادية للوجود التي تمثل أساسه الميتافيزيقي أأكون موضوعيا أم أكون ذاتيا" (عبد الحليم مهور باشة، 2018، ص23).

بهذا تتصل العلوم عموما والعلوم الاجتماعية خصوصا بمكونات كمحصلة تاريخية مؤثرة لكنها ضمن سياق الكل تنتج أدواتها ضمن مدركات هي من المعتقدات التي أنتجت النماذج التصورية، هذه الأخيرة ليست "صورة عقلية مجردة فقط، بل هو نموذج للحقيقة، تلك التي تعني في العلم الغربي أن يتطابق الواقع مع الإدراك لذلك تحاول كل العلوم، ومن بينها علم الاجتماع أن تعتمد على الإدراك الحسي للظواهر لتكسب الموضوعية لدراستها، و النموذج هو الإطار المرجعي للمعرفة المسدد بالعقلانية المجردة التي يعد العقل أداة إدراك مادية وحيدة للمعرفة" (عبد الحليم مهور باشة، 2018، ص13).

إن جدل الموضوعي والذاتي، هو جدل مبطن بجدالات أخرى، ومحاولات لإثبات الجدارة التاريخية، بل الكونية في الإنابة، والتي أبانت عن قصور سافر لذلك التقاطب المتناقض، الذي يجعل الميل إلى حدي الثنائية تحيز في ذاته، وهو ما استدعى نوعا من الاستدراكات كتأملات نقدية تحاول أن تقرب المسافات كنوع من التجسير وفض النزاع و الانشطار بين حدي المزدوجتين، ذلك لأن "الاستدراك لا يعني وحدة الاضداد فحسب بل التعبير عن تنظيم جديد لما حصل في الحياة الاجتماعية المستمرة في النمو و التطور فضلا عن كشف وظيفة المنظر أو الباحث الاجتماعي تجاه المصطلح الذي يربط بين المصطلحات المتناقضة أو المتناقضة(معن خليل عمر، 2001، ص20).

الثنائيات إذن تحتاج إلى استدراكات توليفية كمحاولة لإيجاد الارتباطات، ومنها ما هو خاص بالثنائية محل الدراسة، ضمن إسهامات لا يتسع المقام لسردها، كارل بوبر وفكرته حول قابلية التكذيب(طارق الصادق عبد السلام، 2008، ص141)، موريس انجرس والانضباط الشخصي، عبد الوهاب المسيري والكفاءة التفسيرية، معن خليل عمر والمصطلح الاقتراني، وغيرها من الاستدراكات التي سعت للخروج من الفكرة الثنائية مع ما فيها من ميزات، لدحض الفكر الاختزالي الأحادي وما ورثه من أزمة في العلوم الاجتماعية والعلوم ككل بفتح المجال بالاقتراب المركب أو المناداة بالتكاملية والتي "تعني في الأساس إصلاح أحد الملامح الابستيمولوجية لهذه العلوم والمتمثل في تبني مبدأ تأثر السلوك الفردي والجماعي بمؤثرات عديدة لا بمؤثر واحد يتيم، وبعبارة أخرى ينبغي إحلال مبدأ تعددية المؤثرات مكان مبدأ أحادية المؤثرات في فهمنا وتفسيرنا وتنظيرنا حول حركية سلوك الفرد والجماعة، إن مثل هذا الموقف يقودنا ابستيمولوجيا إلى اعتبار ظواهر

السلوك على المستوى الفردي والجماعي ظواهر معقدة الطبيعة، إن تبني مثل هذه الرؤية الاستمولوجية في علوم الإنسان والمجتمع يفسر شرعية النقد الذي يوجه إلى أصحاب الاستمولوجيات ذات الرؤى الأحادية في هذه العلوم" (محمود الذوايدي، 1996، ص22).

والمقال في الأخير دعوة لضرورة المراجعة لخلق مسافة تلاق بين الحدين، والتلميح لضرورة التحول من جدل الاختزال إلى أفق التلازم والتساق، بالرؤية المركبة التكاملية، غير الاقصائية، كي نصل إلى نظم موضوعي يحتضن الذات بمقومات منفتحة على الغيب والشهادة.

قائمة المراجع:

1. إميل دوركايم(2011)، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمود قاسم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر.
2. إيمانويل والريستين(2011)، علم الاجتماع الغربي مساءلة ومحاكمة، ترجمة محمد الذوايدي، المعهد العلمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية.
3. جان فرانسوا دورتيه(2011)، معجم العلوم الإنسانية، ط2، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث كلمة، الإمارات العربية المتحدة.
4. صلاح قنصوة،(2007)، الموضوعية في العلوم الإنسانية، دار التنوير، القاهرة.
5. طارق الصادق عبد السلام(2008)، استمولوجيا الاجتماع من منظور إسلام المعرفة(دراسة في سوسيولوجيا نظرية المعرفة بين النموذج الغربي و النموذج الاسلامي)، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الجيزة، القاهرة.
6. عبد الحليم مهورباشة(2018)، علم الاجتماع في العالم العربي من النقد الى التأسيس، نحو علم العمران الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الأردن.
7. عبد الوهاب المسيري وآخرون(1998)، إشكالية التحيز، رؤية معرفية ودعوة للاجتهد، محور العلوم الاجتماعية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية.
8. الفن جولدندر(2004)، الأزمة القادمة لعلم الاجتماع، ط1، المجلس العلمي للثقافة، القاهرة.
9. محمد بلقييه(2007)، العلوم الاجتماعية ومشكلة القيم، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.
10. مروة صلاح الدين عبد الله (2013)، علم اجتماع ما بعد الحداثة، ط1، مصر العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر .
11. معن خليل عمر(2001) ،ثنائيات علم الاجتماع ط1، دار الشروق، عمان، الأردن.
12. موريس انجرس(2004)، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصة للنشر، الجزائر.

13. ميل تشيرتون، أن براون (2012)، علم الاجتماع النظرية والمنهج، ترجمة هناء الجوهري، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر .
14. ناتاليا يفريموفا، توفيق سلوم (1992)، معجم العلوم الاجتماعية، دار التقدم، موسكو.
15. يان سبورك (2009)، أي مستقبل لعلم الاجتماع؟، في سبيل البحث عن معنى وفهم العالم الاجتماعي، ترجمة منصور الحاج، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)، الإمارات العربية المتحدة.

العوامل المحددة لتصور طلبة العلوم الاجتماعية لواقع العمل بعد التخرج - دراسة ميدانية بجامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي -

د. فضلون الزهراء
قسم العلوم الاجتماعية
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي/ الجزائر

مقدمة:

يعتبر ميدان العلوم الاجتماعية من الميادين المهمة والأساسية في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر باعتبارها تتخصص في دراسة مختلف جوانب الإنسان والأداة الفاعلة في كل مجالات التنمية، وهذا لكونه رأس مال فكري يساهم في إيجاد الحلول المناسبة لمختلف المشكلات التي قد تواجه المجتمع، والجامعة الجزائرية كغيرها من الجامعات العربية والأجنبية تسعى من خلال تعليمها العالي إلى تخريج موارد بشرية تتسم بالكفاءة والفاعلية والتدريب على أداء الأعمال الموكلة إليها بعد التخرج، وهذا مساهمة للمتطلبات العالمية لتدويل التعليم العالي وتمهين الجامعة وبالتالي جعل الطالب أثناء تكوينه على علاقة دائمة بمؤسسات الشغل لإكتساب المهارات اللازمة وتطبيق ما تعلمه نظريا، وهذا نتيجة لانفتاح الجامعة على محيطها السوسيو اقتصادي من جهة، ومواكبة التطورات الحاصلة في مجتمع المعرفة من جهة أخرى، وكذلك الحال بالنسبة لميدان العلوم الاجتماعية وبرامجه التكوينية في الجامعة الجزائرية التي تتم انطلاقا من تقديم معلومات نظرية وتطبيقية للطلبة، من خلال مختلف المواد التي تدرس في مختلف التخصصات علم النفس، علم الاجتماع، علوم التربية والأرطوفونيا، ويستفيد الطلبة من المعارف النظرية المقدمة لهم في الاختصاص وتطبيقاتها ميدانيا من خلال مختلف التربصات التي يقومون بها أثناء فترة التخرج.

ومن هذا المنطلق فإن العلوم الاجتماعية تعد الطالب الجامعي إعدادا نوعيا يمكنه من الإندماج والتكيف مع مستجدات العصر المعرفي والمعلوماتي بما فيه من وظائف سوق العمل خاصة وأن من بين أهداف التحاق الطلبة بالتكوين الجامعي هو الحصول على فرص عمل بعد التخرج في سوق عمل متغير ومتعدد الوظائف والمهن، ولأن الجامعة الجزائرية تسعى من خلال نظامها التعليمي إلى تكوين الطالب في مختلف الجوانب العلمية والمعرفية والأخلاقية قادرا على تحمل المسؤولية خلال اندماجه في الحياة العملية، وذلك انطلاقا من توظيف كفاءات الطالب الجامعي المتخرج في مختلف الوظائف وبمختلف القطاعات لاسيما وأن الجامعة تشتمل في تكوينها على عديد التخصصات التي يحتاجها سوق العمل ولعل أهمها العلوم الاجتماعية -التي تهتم بدراسة الإنسان- لكن هل هناك تحديد لاحتياجات سوق العمل من الكم المخرج من هذه التخصصات وهل برامج التكوين تتلاءم وتتوافق معها؟ هذا السؤال يطرح الإجابة السلبية (*) التي يبينها الواقع

المعاش والذي يشير إلى ضعف العلاقة بين ما يقدم للطلبة في الجامعة وبين ما يوجد في سوق العمل كما أن الجامعة تخرج أعدادا كبيرة من الطلبة في مختلف التخصصات بما فيها العلوم الاجتماعية والذي لا يمكن لسوق العمل استيعابها جميعا، وينعكس هذا الوضع على مردودية الطالب الجامعي وعلى دافعيته للدراسة خوفا من تخرجه من الجامعة بشهادة علمية لا تسمن ولا تغني من جوع سوى أنها تصنفه ضمن خانة بطالي حاملي الشهادات الجامعية انطلاقا من هذا الطرح يمكن أن تدور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل التالية:

ما هو تصور طلبة العلوم الاجتماعية لواقع العمل بعد التخرج؟
وما هي أهم العوامل المحددة لهذا التصور؟ بمعنى: - ما هي أهم العوامل المحددة لتصور طلبة العلوم الاجتماعية لواقع العمل بعد التخرج؟

أهداف الدراسة:

كان الهدف الرئيسي من هذا البحث هو إبراز أهم العوامل التي تحدد تصور الطالب الجامعي تخصص علوم اجتماعية ونظراته المستقبلية لواقع تشغيله بعد التخرج ومدى إتاحة الفرص له للاندماج في إحدى مؤسسات سوق العمل.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية الموضوع المتناول الذي طرح إشكالية تصور الطلبة العلوم الاجتماعية لواقع العمل بعد التخرج، فبرامج تدريس العلوم الاجتماعية لابد أن تتوافق مع متطلبات سوق العمل وتنكيف معها لأن الجامعة سوف تنتج موارد بشرية تحتاج إلى توظيف تلك المعارف والمعلومات المكتسبة نظريا في الميدان، كما تحتاج إلى جانب إعلامي يسهل عليهم مختلف وظائف سوق العمل، لاسيما وأن الطالب الجامعي يمتلك من الطموحات والخبرات والرؤى المستقبلية ما قد لا يتوفر في الشباب العادي من طالبي العمل ويحتاج إلى إعلام خاص.

(*) ظهر هذا المشكل في سنوات ماضية واستمر حاليا، للاطلاع أكثر أنظر:
1- المعهد العربي للتخطيط. (1982). اجتماع حول العلاقة بين العمل والتعليم في البلاد العربية.

2- بوتفوشة، مصطفى. (1988). التلاؤم بين التكوين الجامعي والعمل. مذكرة ماجستير. غ م. جامعة قسنطينة.

الإطار النظري للدراسة:

أولا. العلوم الاجتماعية:

هي مجموعة من التخصصات العلمية التي تدرس النواحي الانسانية للعالم والحياة ولكنها تختلف عن العلوم الانسانية في تأكيدها الدائم ومحاولتها المستمرة لتطبيق المنهج العلمي وقواعده ومعاييره علمية صارمة في دراسة النواحي الانسانية بما في ذلك طرق الكمية والكيفية... فالعلوم الاجتماعية هي أداة للتخطيط

لعمليات التنمية البشرية والاجتماعية ومحركا أساسيا لكافة عمليات التغيير الاجتماعي ومركزا للحركات الاجتماعية وذلك إن دل على شيء إنما يدل على العلاقة المتبادلة بين الفكر المتمثل في العلم وبين الواقع، فالعلم كشكل أعلى للمعرفة يتأثر بالواقع الاجتماعي كما أن الواقع يصوغ الفكر ويشكله ويؤهله إلى التقدم وإسراع الخطى إلى المستقبل، كذلك فإن الفكر يسهم في تغيير الواقع والعمل على جعله أكثر ملائمة للفكر الحديث وذلك عن طريق أعمال العقل وتبني النزعة النقدية التي تجعل الإنسان أكثر وعيا وأكثر قدرة على إيجاد واقع اجتماعي يتلاءم مع حاجات الإنسان ومتطلباته، فالعلوم الاجتماعية تعمل على رفع المستوى الذهني والفكري لدى أفراد المجتمع ومن ثم تزويد الفرد بمواقف واتجاهات سلوكية تعمل على خلق مجتمع قادر على الارتقاء بذاته والتكيف مع المستجدات والتحوليات المعاصرة (حمدي أحمد مصطفى، 2010).

أهمية تدريس العلوم الاجتماعية:

إن لتدريس العلوم الاجتماعية أهمية كبيرة في حياتنا اليومية والدراسية، خاصة وأن مختلف الدراسات الاجتماعية هي أساس التعرف على مختلف المشكلات ومعالجتها وبلوغ الأهداف المسطرة، وإذا كان لجميع المواد الدراسية بعض الأهداف التربوية ذات الصبغة الاجتماعية إلا أن الطبيعة الاجتماعية لتدريس العلوم الاجتماعية فرضت عليها القيام بالنصيب الأوفر في تحقيق هذه الأهداف وهذا يرجع إلى الأهمية الخاصة للدراسات الاجتماعية بين المواد والمناهج الدراسية في مراحل التعليم وذلك كما يلي:

- تعتبر الدراسات الاجتماعية منبع التعلم الاجتماعي والتربية الاجتماعية والتي يمكن من خلالها دخول الفرد المتعلم إلى الحياة الاجتماعية باكتسابه عادات وتقاليد مجتمعه.

- تساعد المتعلم على التبصر بوضعه في الزمان والمكان الذي يعيش فيه.

- تزيد من اهتمام المتعلمين بكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحاضرة والاتجاه نحو المشاركة الواعية فيما يواجه المجتمع من مشكلات وتحديات.

- تساعد على فهم الضوابط الاجتماعية من خلال التعرض لدراسة النظم الحكومية وقوانين الهيئات والمؤسسات الاجتماعية والتعرف على عادات وتقاليد وقيم المجتمع المتعارف عليها.

- تساعد على تنمية مهارات التفكير العلمي ومساعدة المتعلمين على فهم التعميمات القائمة على الاستدلال وفرض الفروض العلمية.

- تنمية الحاسة الاجتماعية والسلوك الاجتماعي السليم للمتعلمين وتقدير كفاءتهم وحقوقهم ومشاركتهم في شعورهم وتعميق روح التآخي والتعاون فيما بينهم وتحمل المسؤولية والاعتماد على النفس وضبطها.

- تؤكد على نظام القيم الاجتماعية في المجتمع وتعمل على تمثله قولاً وعملاً.

- تؤكد على دور التربية في حل الكثير من مشكلات البيئة والمحافظة على توازنها والتعرف على مواردها وترشيد استخدامها.
- تنمي قدرة المتعلمين على النقد والتحليل والمقارنة وإصدار واتخاذ القرارات والأحكام الإيجابية بعيدا عن التعصب والتحيز (ادريس سلطان، 2011).
هذا عن أهمية تدريس العلوم الاجتماعية في المؤسسات الجامعية وفي ما يلي نتحدث عن بعض أهداف التكوين في ميدان العلوم الاجتماعية حسب ما جاء في موقع جامعة أدرار بالجزائر والتي تتمثل في:
- تخريج طلبة ذوي مستوى عال في المجالات الاجتماعية المتخصصة المطلوبة في سوق العمل.

- مواكبة تطورات العصر الحضارية والاجتماعية والاقتصادية.
- تقوية الروابط بين الجامعة ومؤسسات المجتمع لتحقيق التفاعل الايجابي وفق رؤية علمية مدروسة.

إن هذه الأهداف التي يسعى قسم العلوم الاجتماعية إلى تحقيقها بمختلف الوسائل المتاحة خاصة إذا ما تعلق الأمر بربط العلاقة مع مؤسسات الشغل (اتفاقيات) في مجال العلوم الاجتماعية، يقابله في ذلك تواجد برامج التكوين غير المسائرة لمتطلبات الوظيفة وهو ما جعلها تساهم في توسيع الهوة بين الجامعة عموما وتخصص العلوم الاجتماعية خاصة مع مؤسسات سوق العمل.

ثانيا. سوق العمل:

لمعرفة سوق العمل لا بد من إبراز مفهومه وكذا مكوناته:

تعريف سوق العمل:

يعرف بأنه الآلية (تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل) التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف (نعمة الله جيب إبراهيم، 1997، ص11)، وبالتالي فإن سوق العمل هو المكان الذي يضم أكبر عدد ممكن من مؤسسات التشغيل والوظيفة يتم فيه عرض السلع والطلب على أجودها إرضاء للزبون المستهلك.

مكونات سوق العمل:

- الطلب على العمل: إن الطلب على العمل يتمثل في طلب المنتج لخدمات العمل أي أنه يصدر عن المنتج، إن طلب المنتج لخدمة العمل يعتمد على طلب السوق للسلعة التي يساهم العامل في إنتاجها.

- عرض العمل: إن عرض العمل يصدر عن العمال (أو العائلات)، حيث لا يمكننا الفصل بين خدمة العمل وبين العامل ذاته الذي يقدمها، فظروف العمل وطبيعته وعدد الساعات الأسبوعية وطلب العامل نفسه لوقت الفراغ، كل هذه العوامل بالإضافة إلى عامل الأجور والتكاليف يتم من خلالها تحديد ظروف عرض العمل.

خصائص ومميزات سوق العمل:

يتميز سوق العمل بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من الأسواق وتعكس في نفس الوقت طبيعته الخاصة ومن أهم ما يميزه ما يلي:

- غياب المنافسة الكاملة: يعني عدم وجود أجر واحد يسود أنحاء السوق مقابل الأعمال المتشابهة.

- سهولة التمييز بين خدمات العمل: حتى لو تشابهت هذه الخدمات سواء لأسباب عنصرية مثل الجنس، اللون والدين أو لأسباب أخرى... الخ.

- ارتباط عرض العمل بسلوك العمال: وذلك راجع لسلوك العمال وتفضيلهم لكميات مختلفة من الفراغ، ولمستويات مختلفة من الدخل، أو لتأثرهم بظروف العمل نفسها ونوعية العلاقات الانسانية داخل المؤسسة وكذا تأثير سوق العمل بعدة عوامل مثل نظام التأمينات الاجتماعية والتأمينات ضد البطالة... الخ.

- تأثير سوق العمل بالتقدم التكنولوجي: حيث ينعكس ذلك في إلغاء بعض الوظائف نتيجة لإحلال الآلة محل اليد العاملة وبالتالي ظهور البطالة، إضافة إلى تغيير متطلبات بعض الوظائف بظهور خبرات لم تكن موجودة ومستوى تعليمي أعلى والبطالة الناتجة في هذه الحالة يمكن التقليل منها من خلال مسايرة المتطلبات الجديدة (نعمة الله جيب ابراهيم، 1997، ص 15-16).

هذا ويقوم سوق العمل بوظائف عديدة من أهمها تحقيق التوازن بين عرض العمل والطلب عليه، وبالتالي يعتبر سوق العمل الوعاء الحقيقي لمختلف الوظائف والمهن التي تقوم بعرض مختلف منتجاتها في سوق العمل وتتنظر الطلب عليها في ضوء متطلبات سوق العمل وفي ضوء احتياجاته وملاءمتها لمواصفات ومعايير الجودة والنوعية.

الطالب الجامعي وسوق العمل:

يتوقع المجتمع من الطالب الذي يحصل على قسط لا بأس به من التعليم الرسمي أن يقوم بدوره في إحداث التغييرات الاجتماعية المرغوبة والتي تدفع بالمجتمع إلى مزيد من التقدم والنمو الاجتماعي (الساعاتي سامية، 2003، ص 15)، حيث أن "تحديث الدولة يرتبط بما لديها من القوى العاملة من الشباب، وبالتالي تقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي الكثير من المهام المتمثلة في ضرورة تأهيل القوى العاملة في الاتجاه المطلوب والعمل على تدريبها ومراجعة ذلك من حين لآخر، وإعطاء الأهمية للتدريب في المستويات المختلفة والتطوير المستمر للتعليم لملاحقة التطور العلمي والتكنولوجي حتى يمكن تأهيل الخريجين لملائمة متطلبات التطورات التكنولوجية" (السيد طارق وحافظ أنوار، 2009، ص 62-63).

إذن "فالتعليم العالي هو السبيل إلى إعداد القوى البشرية المتخصصة، ومجال توليد الفكر وإعداد الباحثين والقادة في مجالات العلم والإنتاج وأداة تجنيد الثقافة" (وثيقة استشراف العمل التربوي، 2000، ص 120)، وبالتالي: "يمثل إعداد الأفراد للحياة العملية والانخراط في مختلف المهن، إحدى الوظائف الأساسية للجامعة، فارتفاع مستوى الكفاية الداخلية لبرامج الدراسة باختلاف محتوياتها العلمية والثقافية والتربوية، يرتبط بارتفاع مستوى الكفاية الخارجية لها حال اتفاق نوع المخرج مع احتياجات المجتمع الفعلي، وهذا ويجب أن يكون هذا الاتفاق بين المحتوى الدراسي النظري وبين احتياجات المجتمع، جوانب وممارسات تطبيقية

من أبحاث ميدانية، برامج تدريبية صيفية في شركات أو هيئات، بهدف إكساب الفرد لعادات العمل، التطبيق الفعلي لمجموعة الدراسات الأكاديمية واكتساب المهارة المهنية من خلال الممارسة الفعلية في مجال العمل، إن غياب معايير القبول الموضوعية... يعكس احد جوانب الإهدار التعليمي، وتعطيل مبدأ الاستثمار الأمثل للموارد البشرية على كل من المدى القصير والطويل"(رسمي محمد حسن، 2004، ص 342-343).

"ولعل اجتماع الخبراء الذي ينظمه المعهد العربي للتخطيط حول العلاقة بين التعليم والعمل والمجهودات التنموية في الوطن العربي يكون خطوة على الطريق لإنهاء تلك العزلة التي طالما لاحظناها بين مخططي التعليم ومخططي القوى العاملة، وكذا إنهاء الفجوة الخطيرة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل من المهن والمهارات"(المعهد العربي للتخطيط، 1982، ص 23-27).

وتعتبر التدريبات العملية بمثابة قنوات لتطبيق المعارف واكتساب الخبرة من العالم الحقيقي علاوة على أنها تغني البيئة التعليمية في الجامعة، حيث يفكر الطلاب ويتشاركون بما تعلموه داخل قاعات الدروس ومن الحوارات والنقاشات غير الرسمية خارجها.

خاصة وأن "بعض مؤسسات الممارسة التعليمية الفاعلة في الولايات المتحدة الأمريكية تدمج التدريب العملي والتعليم التجريبي ضمن برامجها الأكاديمية، كما أن جميع حقول التخصصات في الجامعة تطالب بالتدريب العملي"(دي كوه جورج وآخرون، 2006، ص 367).

وبالتالي " فإن للتعليم علاقة بإعداد القوى العاملة كما ونوعا وما زال الأمر كذلك، فالأفراد ينظرون إليه كوسيلة للحصول على عمل أو وظيفة جيدة وبمجرد أن يحصل الفرد على شهادة فإنه يلجأ إلى البحث عن وظيفة"(السيد طارق وحافظ انوار، 2009، ص 63).

الإجراءات المنهجية:

جاءت هذه الدراسة للتحقق من صحة الفرضية العامة وما يتعلق بها من فرضيات إجرائية وهي كالتالي:

الفرضية العامة:

- تصور طلبة العلوم الاجتماعية لواقع العمل بعد التخرج يحدده متغير الجانب التكويني البيداغوجي ومتغير الجانب الإعلامي.

الفرضيات الإجرائية:

- تصور طلبة العلوم الاجتماعية لواقع العمل بعد التخرج تحدده نظرتهم إلى نوعية التكوين ومدى تكيفه مع الواقع المهني(جانب تكويني).

- تصور طلبة العلوم الاجتماعية تحدد درجة ما يقدم لهم من إعلام وتوجيه مهني(جانب إعلامي).

عينة الدراسة:

تم التحقق من صحة فرضيات الدراسة من خلال تطبيقها ميدانيا على عينة من طلبة العلوم الاجتماعية المقبلين على التخرج وممن يزاولون دراستهم بطور الماجستير، وجاء تحديد العينة بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة الأصلي لطلبة الماجستير (سنة أولى + سنة ثانية ماستر) من قسم العلوم الاجتماعية المقدر بـ: 180 فردا وتم توزيع أداء الدراسة (الاستبيان) على عينة قدرت بـ: 50 فردا حيث يمثلون نسبة 30% من المجتمع الأصلي للدراسة.

أداة الدراسة:

تم الاعتماد على الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات من مجتمع الدراسة الأصلي وتم تقسيم بنوده وفق محورين:

المحور الأول: الجانب التكويني البيداغوجي ويتضمن هذا المحور (06) ستة بنود.
المحور الثاني: جانب الإعلام والتوجيه المهني ويتضمن هذا المحور بدوره (06) ستة بنود.

منهج الدراسة:

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لأنه الأنسب لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا الموضوع.

عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

عرض ومناقشة الفرضية الإجرائية الأولى:

"تصور طلبة العلوم الاجتماعية تحدده نظرتهم إلى نوعية التكوين ومدى تكيفه مع الواقع المهني (جانب تكويني)".

جدول رقم (01): يوضح استجابة أفراد العينة على العبارة رقم 01

عروض التكوين المتاحة تُعد الطالب الجامعي للحياة المهنية.

الاختيارات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	28	56%
لا	22	44%
المجموع	50	100%

تعليق: يتضح من خلال هذا الجدول أن نسبة (56%) من أفراد العينة يُقرّون بأن عروض التكوين المتاحة في الجامعة تعدّهم كشباب جامعي يطمح إلى إيجاد وظيفة بسوق العمل للحياة المهنية، في حين نجد أن ما نسبته (44%) وهي نسبة متقاربة نوعا ما مع نسبة الإجابة بنعم هذه النسبة ترى بأن عروض التكوين لا تعدّهم للحياة المهنية، وهذا ما يعكس تنوع عروض التكوين وتعددتها ومدى إعدادها للطلاب الجامعي من أجل الحياة المهنية إلا أن العائق الأساسي هو ضعف الشراكة بين الجامعة وما تحتاجه مؤسسات العمل.

جدول رقم(02): يوضح استجابة أفراد العينة على العبارة رقم 02

محتوى عروض التكوين متناسق مع مؤهلات العمل.

الاختيارات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	15	30%
لا	35	70%
المجموع	50	100%

تعليق: تشير نتائج هذا الجدول إلى أن أغلبية أفراد العينة (70%) تشير إلى أن محتوى عروض التكوين غير متناسق مع مؤهلات العمل المطلوب في السوق في المقابل نجد ما نسبته (30%) ممن يعتبرون أن عروض التكوين تتناسق مع مؤهلات العمل، وهذا ما يؤكد النظرة السلبية للطلاب الجامعي لمستقبل العمل بعد التخرج لأن مؤهلات العمل تتطلب نوع خاص من عروض التكوين التي لا بد وأن تتوافق مع تلك المؤهلات.

جدول رقم(03): يوضح استجابة أفراد العينة على العبارة رقم 03

محتوى برامج التكوين مرتبط بمتطلبات الوظيفة في سوق العمل.

الاختيارات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	09	18%
لا	41	82%
المجموع	50	100%

تعليق: توضح نتائج هذا الجدول أن نسبة كبيرة (82%) من أفراد العينة قالوا بعدم ارتباط محتوى برامج التكوين بمتطلبات الوظيفة في سوق العمل، في حين نجد أن نسبة صغيرة (18%) أكدت على أن محتوى برامج التكوين المقدمة لهم في الجامعة ترتبط بمتطلبات وظائف سوق العمل، وترتبط النسبة الغالبة لهذه العبارة مع العبارة السابقة وبالتالي نقول أن محتوى برامج التكوين يسير في جانب ومتطلبات الوظيفة في سوق العمل تسير في جانب آخر وهذا ما يعكس وجود هوة بين ما يقدم في الجامعة من برامج تكوين وبين ما يوجد فعلا في وظائف سوق العمل.

جدول رقم(04): يوضح استجابة أفراد العينة على العبارة رقم04
محتوى البرنامج الدراسي يهيئ الطالب الجامعي للاندماج في سوق العمل.

الاختيارات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	18	36%
لا	32	64%
المجموع	50	100%

تعليق: تشير النتائج المبينة في هذا الجدول أن نسبة 64% من أفراد العينة لا يعتبرون أن محتوى البرنامج الدراسي يهيئهم كفاءة شباب متطلع للاندماج في سوق العمل، في حين سجلنا نسبة 36% فقط من الطلبة الذين قالوا بأن محتوى البرنامج يهيئهم لسوق العمل، وتتعارض نتيجة هذه العبارة مع ما جاء في العبارة الأولى لاستجابة أفراد العينة حيث تمت الاستجابة بأن عروض التكوين تعدهم للحيات المهنية في حين استجابتهم على هذه العبارة كانت بالسلب أكثر من الإيجاب وهذا ما يعكس وجود تناقض في استجابات أفراد العينة.

جدول رقم(05): يوضح استجابة أفراد العينة على العبارة رقم05
يحتوي البرنامج الدراسي على جانب تطبيقي تربصي.

الاختيارات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	22	44%
لا	28	56%
المجموع	50	100%

تعليق: حسب النتائج الواردة في هذا الجدول فإن نسبة 44% من أفراد العينة وهي النسبة الغالبة أشارت إلى أن البرنامج الدراسي لا يحتوي على جانب تطبيقي تربصي في نجد أن نسبة 44% وهي نسبة متقاربة نوعا ما مع نسبة القائلين بلا من أفراد العينة أكدوا أن البرنامج الدراسي يتضمن إضافة إلى الجانب النظري المعرفي جانب تطبيقي تربصي لإكسابهم المعلومات والمهارات اللازمة لوظائف سوق العمل، وهذا ما يدل على عدم إعطاء مؤشر التربصات الميداني أهمية كبيرة في عملية التكوين والتأهيل للخريج الذي سيندمج في إحدى مؤسسات العمل.

جدول رقم(06): يوضح استجابة أفراد العينة على العبارة رقم06
يشبع البرنامج الدراسي رغبتك في التطلع إلى مستقبل وظيفي زاهر.

الاختيارات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	11	22%
لا	39	78%
المجموع	50	100%

تعليق: تشير النتائج المستقاة من هذا الجدول إلى أن نسبة كبيرة 78% من أفراد العينة البرنامج الدراسي لا يشبع رغبتهم في التطلع إلى مستقبل وظيفي زاهر بينما سجلنا نسبة ضئيلة 22% تؤكد عكس ذلك، حيث من بين أهم الحاجات التي تتطلب الإشباع هي التطلع إلى مستقبل وظيفي زاهر انطلاقاً من توفير مختلف الآليات - بما فيها تطوير البرنامج الدراسي- التي تحفز الشباب الجامعي للدراسة وتجعله يتطلع إلى مستقبل وظيفي ايجابي.

عرض ومناقشة الفرضية الإجرائية الثانية:

"تصور طلبة العلوم الاجتماعية تحده درجة ما يقدم لهم من إعلام وتوجيه مهني(جانب إعلامي)".

جدول رقم(07): يوضح استجابة أفراد العينة على العبارة رقم07
يساهم الإعلام الجامعي في توجيهك نحو المسار الدراسي الذي يضمن لك فرصة عمل بعد التخرج.

الاختيارات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	15	30%
لا	35	70%
المجموع	50	100%

تعليق: نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة عالية 70% من أفراد العينة يقرون بعدم مساهمة الإعلام الجامعي في توجيههم نحو المسار الدراسي الذي يضمن لهم فرصة عمل بعد التخرج، في حين ترى نسبة قليلة 30% من أفراد العينة عكس ذلك، أين تشير هذه النتيجة إلى المساهمة غير الفعالة وغير الكافية للإعلام الجامعي في تبيان أسس اختيار تخصصات تتلاءم ومتطلبات وظائف سوق العمل.

جدول رقم(08): يوضح استجابة أفراد العينة على العبارة رقم 08
يوضح لك نظام المعلومات في الجامعة طرق الاندماج المهني.

الاختيارات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	15	30%
لا	35	70%
المجموع	50	100%

تعليق: نلاحظ من خلال قراءتنا لهذه النتائج أن أغلبية أفراد العينة 70% يؤكدون أن نظام المعلومات في الجامعة لا يوضح لهم طرق الاندماج المهني، في حين نجد أن نسبة 30% منهم يؤكدون عكس ذلك، نتيجة هذه العبارة هي امتداد لنتيجة العبارة التي سبقتها وتأكيد لها باعتبار عدم كفاية نظام المعلومات في الجامعة في توضيح طرق الاندماج المهني للشباب الجامعي.

جدول رقم(09): يوضح استجابة أفراد العينة على العبارة رقم 09
يوجد على مستوى جامعتكم مصالح خاصة لإعلامكم وتوجيهكم حول متطلبات سوق العمل.

الاختيارات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	07	14%
لا	43	86%
المجموع	50	100%

تعليق: تشير نتائج هذا الجدول أن غالبية أفراد العينة 86% يؤكدون عدم وجود مصالح خاصة لإعلامهم وتوجيههم حول متطلبات سوق العمل، في حين نجد أن نسبة ضئيلة 14% ترى عكس ذلك بوجود هذه المصالح بالرغم من أن الواقع يدعم وجهة نظر غالبية أفراد العينة، بالرغم من أهمية هذه المصالح إلا أنها غير موجودة وبالتالي فهي لا تؤدي دورها الفعلي في توجيه الطلبة حول متطلبات سوق العمل.

جدول رقم(10): يوضح استجابة أفراد العينة على العبارة رقم 10
توفر لك الجامعة المعلومات الكافية حسب تخصصك حول الوظائف الأكثر طلبا في
سوق العمل.

الاختيارات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	27	54%
لا	23	46%
المجموع	50	100%

تعليق: نلاحظ من خلال نتائج هذا الجدول أن نسبة 54% من أفراد العينة يرون أن الجامعة توفر لهم المعلومات الكافية حسب تخصصهم حول الوظائف الأكثر طلبا في سوق العمل، أما نسبة 46% وهي نسبة متقاربة من سابقتها تشير إلى عكس ذلك بأن الجامعة لا توفر لهم المعلومات الكافية حول الوظائف الأكثر طلبا في سوق العمل، وبالتالي فإن الجامعة توفر بنسبة متوسطة المعلومات الكافية حسب التخصص حول الوظائف الأكثر طلبا في سوق العمل لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا يدرس الطالب تخصصات لا يحتاجها سوق العمل بالرغم من المعلومات المقدمة لهم حسب رأيهم؟.

جدول رقم(11): يوضح استجابة أفراد العينة على العبارة رقم 11
توفّر لكم تربية ميدانية تساعدكم على اكتساب معلومات أكثر حول وظائف
سوق العمل.

الاختيارات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	25	50%
لا	25	50%
المجموع	50	100%

تعليق: نتائج هذا الجدول تشير إلى تساوي نسب الموافقة والمعروضة بالنسبة لوجهة نظر أفراد العينة حول مدى توفر التربصات الميدانية ومدى مساعدتها لهم في اكتساب معلومات أكثر حول وظائف سوق العمل فكانت نسبة 50% من أفراد العينة قالوا بتوفر هذه التربصات ونسبة 50% منهم قالوا بعدم توفرها ونتيجة هذه العبارة تختلف نوعا ما مع ما جاء في العبارة رقم 05 من المحور الأول أين أشار أفراد العينة بأن برنامجهم الدراسي لا يحتوي على جانب تطبيقي تربصي بنسبة 56%.

جدول رقم(12): يوضح استجابة أفراد العينة على العبارة رقم12
 أنت كطالب مقبل على التخرج هل ترى أنك تنظر إلى واقع العمل بعد تخرجك
 نظرة إيجابية.

الاختيارات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	09	18%
لا	41	82%
المجموع	50	100%

تعليق: تكشف نتائج هذا الجدول النظرة السلبية لأفراد العينة لواقع العمل بعد تخرجهم من الجامعة أين كانت النسبة الغالبة 82% وهي نسبة عالية تشير إلى النظرة السلبية لواقع العمل بعد التخرج في حين نجد نسبة ضئيلة 18% لها نظرة ايجابية حول واقع العمل بعد التخرج.

مناقشة النتائج العامة للدراسة:

مناقشة الفرضية الإجرائية الأولى:

والتي مفادها أن تصور طلبة العلوم الاجتماعية تحدده نظرتهم إلى نوعية التكوين ومدى تكيفه مع الواقع المهني(جانب تكويني)، وأن للجانب التكويني البيداغوجي دورا مهما في هذا التصور وبالتالي كان تصور الطلبة تصورا سلبيا وذلك ما عكسته معظم النسب المئوية المشار إليها في الجداول سابقة الذكر والخاصة بالمحور الأول، وهذا ما يجعلنا نعتقد بتحقق الفرضية الإجرائية الأولى.

مناقشة الفرضية الإجرائية الثانية:

والتي ترى أنه من بين المحددات التي تحكم تصور طلبة العلوم الاجتماعية هو درجة ما يقدم لهم من إعلام وتوجيه مهني(جانب إعلامي)، وبالرجوع إلى النسب المئوية المسجلة في هذا المحور نجد أن غالبية البنود كانت استجابة أفراد العينة حولها بالسلب خاصة البند الأخير الذي تعكس نسبته المئوية العالية 82% التصور السلبي للشباب الجامعي لواقع العمل بعد التخرج وذلك ما عكسته معظم النسب المئوية المشار إليها في الجداول سابقة الذكر والخاصة بالمحور الثاني، بهذه النتائج نقول أن الفرضية الإجرائية الثانية قد تحققت وفق محدد الجانب الإعلامي في المجال المهني.

الاستنتاج العام:

في ضوء ما سبق نستنتج أن تصور طلبة العلوم الاجتماعية لواقع العمل بعد التخرج يحدده عاملي البرامج التكوينية وكذا درجة الإعلام المتوفر في هذا المجال، انطلاقا من نتائج هذه الدراسة، وهذا ما يشير إلى ضعف العلاقة بين برامج تدريس العلوم الاجتماعية وسوق العمل والأهم من ذلك هو إدراك الطالب الجامعي لهذه

الفجوة حيث أن أغلبية أفراد العينة لديهم نظرة وتصور سلبي لواقع العمل بعد التخرج، وبالتالي نقول أن الطالب الجامعي قوة العمل المستقبلية من خلال تصوره السلبي هذا ونظرته التشاؤمية حول العمل بعد تخرجه فإن ذلك سيؤثر على مساره الدراسي واهتمامه بالدراسة من جهة وعلى حالته النفسية من جهة ثانية حين يتصور أنه عند التخرج يصطدم بأنه ينتمي إلى فئة بطالي حاملي الشهادات، وهذا ما يعني عدم إشباع إحدى حاجات الطالب الجامعي والمتمثلة في عدم توفير الأمان والاطمئنان النفسي له لواقع العمل بعد التخرج وهذا ما قد تتجر عنه عدة مشكلات يكون الطالب الجامعي في غنى عنها من بينها مثلا مشكلات دراسية عدم الاهتمام بالتحصيل الدراسي الجيد وأيضا مشكلات نفسية وأخرى اجتماعية.

خاتمة:

جاءت هذه الدراسة كمحاولة للوقوف على العوامل المحددة لتصور طلبة العلوم الاجتماعية لواقع العمل بعد التخرج، حيث كان هذا التصور سلبيًا انطلاقًا من بعض المحددات الدالة على ذلك والتي سبق ذكرها، وبالتالي فإن هذه النتائج تؤكد على ضرورة السعي العاجل لتوثيق العلاقة بين برامج تدريس العلوم الاجتماعية وما يتطلبه سوق العمل من جهة وكذا تغيير النظرة والتصور السلبي للطلاب الجامعي لواقع العمل بعد تخرجه، والذي تعكسه نقطة ضعف البرامج الدراسية، وهي نقص تدريبهم على المعلومات المكتسبة فعليًا وميدانيًا في مؤسسات سوق العمل، فالجامعة كمجتمع مصغر بالنسبة للطلاب يمارس فيها مختلف تطلعاته وهواياته وطموحاته عليها أن تتعرف أكثر على حاجاته وتزيل كل الصعوبات التي تواجهه.

توصيات ومقترحات:

من بين المقترحات التي خرجنا بها في هذه الدراسة بغية المساهمة في تطوير الجامعة الجزائرية انطلاقًا من الاهتمام بمختلف التخصصات بها (علوم اجتماعية) هي كالتالي:

- مراجعة المقررات الدراسية في مجال العلوم الاجتماعية وتجديدها بما يتوافق والمتغيرات المعرفية والتقنية المعاصرة.
- ضرورة توافق مقررات البرنامج الدراسي في العلوم الاجتماعية مع مقتضيات الوظيفة التي يتطلبها عالم الشغل.
- العمل على توفير التربصات الميدانية للطلاب الذي يزاول دراسته بالسنة الثانية ماستر وفرضها عليهم وجعلها تحل محل مذكرة التخرج يقيم على أساسها وبالتالي يتعلم الطالب في السنة الثالثة من الليسانس تقنيات البحث العلمي أما في مرحلة الماستر فيُقتَرَح ترك الفرصة للطلاب للاحتكاك أكثر بمؤسسات عالم الشغل لاكتساب المهارات المهنية.
- العمل الجاد على تحفيز الطالب الجامعي على التحصيل الدراسي الجيد من خلال تغيير تصوراتهم حول واقع العمل بعد تخرجهم وتوجيه قدراتهم نحو ثقافة المقاولاتية في العمل.

قائمة المراجع:

- 1- المعهد العربي للتخطيط. (1982). اجتماع حول العلاقة بين العمل والتعليم في البلاد العربية.
- 2- الساعاتي، سامية. (2003). الشباب العربي والتغير الاجتماعي. ط1. الدار المصرية اللبنانية.
- 3- السيد، طارق وحافظ، أنوار. (2009). المشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر. مؤسسة شباب الجامعة. الاسكندرية.
- 4- بوتفوشة، مصطفى. (1988). التلاؤم بين التكوين الجامعي والعمل. مذكرة ماجستير. غ م. جامعة قسنطينة.
- 5- بوزيد، نبيل. (2001). أهمية تحضير الطلبة إلى الحياة المهنية في ضوء مشاكل التعليم العالي، علاقته بعالم الشغل المتغير. ندوة قسم المناهج وطرق التدريس. جامعة البحرين.
- 6- حمدي، أحمد مصطفى. (2010). العلوم الاجتماعية ودورها في تنمية الفرد والمجتمع. من الموقع الإلكتروني: hamdisocio.blogspot.com تاريخ الاسترجاع، 29-12-2017 على الساعة 10:12 .
- 7- دي. كوه، جورج وآخرون. (2006). ترجمة الإمام، معين ومراجعة جابر، عبد المطلب يوسف، نجاح الطالب في الجامعة. ط1. مكتبة العبيكان. الرياض.
- 8- رسمي، محمد حسن. (2004). أساسيات الإدارة التربوية. ط1. دار الوفاء. الإسكندرية.
- 9- سلطان، ادريس. (2011). طبيعة الدراسات الاجتماعية وأهميتها. من الموقع الإلكتروني: Kenanaonline.com > dredrees > spots تاريخ الاسترجاع: 29-12-2017 على الساعة: 11:12
- 10- نعمة الله، جيب ابراهيم. (1997). نظرية اقتصاد العمل. الدار الجامعية للطباعة والنشر. مصر.
- 11- وثيقة استشراف العمل التربوي في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج. (2000). المملكة العربية السعودية.

أخلاقيات مهنة الأخصائي النفسي الإكلينيكي بين الواقع والتنظير حسب طلبة السنة الثانية ماستر تخصص علاجات نفسية بجامعة سطيف 2

د. جبار رتيبة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02/الجزائر

مقدمة:

يظهر علم النفس كفرع مستقل، ظهرت الممارسات العلمية الخاصة به والتي عكف المختصون من خلالها على احترام الفرد والتخلي عن كل ما يسيء له من هضم للحقوق الإنسانية وطرق قاسية في العلاج كالضرب والتقييد والحرق والسجن، وتعويضها بأساليب وتقنيات علمية حديثة يحقق عن طريقها الأخصائي النفسي أهدافا إيجابية، من خلال مساعدة من يعاني مشاكل نفسية على التخلص منها أو على الأقل على التخفيف من حدتها.

وممارسة هذا النشاط الحساس لا تتم بطريقة عشوائية بل تحكمها ضوابط ومناهج علمية خاصة والتي حتى وإن اختلفت فيما بينها باختلاف المدارس المنبثقة عنها، إلا أنها تبقى مشتركة جميعا في قوانين أعم وأوسع تحكمها وتحتم على كل أخصائي نفسي مهما كان ميدان عمله (مستشفى، مدرسة، دار حضانة، مراكز إعادة التربية)، أن يخضع لها، هذه القوانين هي ما يصطلح عليه بأخلاقيات المهنة، والتي يفترض أن تطبق في الميدان حتى لا يحيد الأخصائي النفسي عن الإطار العام للممارسة المهنية، وحتى يجد من هو في طور التكوين كطلبة علم النفس تكاملا بين المعلومات النظرية والتطبيقية التي يتلقونها.

الإشكالية:

إن أخلاقيات المهنة بإعتبارها مجموع للقوانين والقواعد التي تضبط الممارسة الميدانية لمهنة ما داخل إطار إجتماعي ثقافي معين، وعلى هذا الأساس فهي تقوم على القواعد الأخلاقية للمجتمعات، وتحدد للممتهن كيف يسلك وكيف تكون علاقته مع من يتعامل معهم أثناء تأديته لواجباته المهنية.

هذا المضمون هو المضمون الرئيسي الذي تقوم عليه أخلاقيات مهنة الأخصائي النفسي الإكلينيكي، بحكم أنه يمارس مهنة حساسة وصعبة تتطلب تكويننا خاصا نظريا وتطبيقيا في إطار علم النفس الإكلينيكي يجعله قادرا عبر احتكاكه بأفراد آخرين على تأدية نشاطات متعددة كالتشخيص والعلاج النفسي، والبحث العلمي والتدريس والتدريب الميداني.

وحتى تحقق أخلاقيات مهنة الأخصائي النفسي الإكلينيكي الهدف الذي وضعت لأجله فقد أدرجت في التكوين الجامعي ضمن مقاييس يتلقاها الطلبة منهم طلبة

مستوى السنة الثانية ماستر تخصص علاجات نفسية، حتى يتم التعرف على حدود الممارسة الميدانية وضوابطها، ويتجنب بذلك مستقبلا سلوكيات قد تمثل عدم احترام لقانون أخلاقيات المهنة وخرقا لبنوده، هذا التكوين النظري يدعم بأخر تطبيقي يحتك من خلاله الطالب بالواقع ويتلقى تدريبا على الممارسة الإكلينيكية الفعلية على يد أخصائيين إكلينكيين ممارسين في أماكن مختلفة حكومية كانت أو خاصة يفترض أن يجد الطالب من خلاله تكاملا وإمتدادا وتطبيقا للمفاهيم النظرية التي تلقاها في الجامعة عن أخلاقيات المهنة، تلك هي الفكرة المحورية التي تقوم عليها هذه الدراسة والتي نسعى من خلالها الإجابة على التساؤل التالي:

هل يوجد خرق لأخلاقيات مهنة الأخصائي النفسي الإكلينيكي حسب طلبة السنة الثانية ماستر تخصص علاجات نفسية ؟

الإطار النظري:

1. أخلاقيات المهنة :

1.1 تعريف أخلاقيات المهنة:

أخلاقيات المهنة تعريب للمصطلح الفرنسي *déontologie*، المشتق من الكلمة اللاتينية *déotoslogos*، والتي تنقسم في معناها إلى شطرين: *Deotos* بمعنى الواجب أو ما يجب فعله و *logos* بمعنى علم، ليصبح بذلك معنى *déontologie* (أخلاقيات المهنة) لغويا هو علم ما يجب فعله.

أما اصطلاحا فيدل مصطلح أخلاقيات المهنة على " نظرية الواجبات الأخلاقية ومجموع قواعد السلوك التي يجب على الفرد احترامها داخل المجتمع بصفة عامة". (JB. (Quicheron, 1990, p2). وبشكل أكثر توضيح نجد أن أخلاقيات المهنة تشير إلى: "مجموع القوانين والواجبات التي تدير وتحكم مهنة ما، وسلوك من يمارسونها، وعلاقتهم بالزبائن أو العامة (S. Trinquier, 2014, p19)، وبذلك "تجسد مجموع القواعد التي تعرض الواجبات المهنية" (MJ. Drolet, " 2012, p30).

مما سبق يتضح أن أخلاقيات المهنة قواعد أخلاقية تضبط الممارسات المهنية المختلفة داخل المجتمع وتحدد للمتمتعين الكيفية التي ينبغي له أن يتصرف بها، والملاحظ أن أخلاقيات المهنة تقوم في أساسها على ركيزتين هامتين هما: الأخلاق والمهنة.

- أما الأخلاق فهي تعد "مجموعة القواعد والمبادئ التي يخضع لها الإنسان في تصرفاته ويحكم إليها في تقييم سلوكه" (عصام عبد المحسن الحميدان، 2006، ص13)، وهي حسب روباك (Ruback) "ميل نفسي يتحكم في الغرائز ويمنعها

من التحقيق وذلك بمقتضى مبدأ منظم لتلك الغريزة " (ميسون محمد عبد القادر مشرف، 2009، ص13)، الأمر الذي يجعلها فن تسير السلوك (S. Trinquier, 2014, p 19)، ويمنحها علاقة قوية مع نفسية وشخصية الفرد بحكم أن السلوك الإنسان يخضع -من خلال الأخلاق- إلى "رقيب" عليه ينظمه ويضبطه بالشكل الذي يجعله يتوافق مع القواعد والتوجيهات السائدة داخل المجتمع.

- وأما المهنة فهي " مجموعة الأعمال التي تتطلب مهارات معينة، يؤديها الفرد من خلال ممارسات تدريبية" (المعجم الوسيط، 2004، ص890)، لذلك "تتطلب إعدادا طويلا نسبيا ومتخصصا على مستوى التعليم العالي أين يمارس الأفراد خلالها أدوارا محددة لهم وفق أهداف مرسومة، يعملون من أجل تحقيقها ويلتزمون أثناء ذلك بمجموعة من القواعد الأخلاقية تحكم سلوكهم المهني .

إذن المهنة هي أعمال يمارسها أفراد ذوي تكوين عالي نظري و تطبيقي متخصص، في إطار أخلاقي محدد، وهكذا يتضح أن ممارسة المهن المختلفة داخل فوج إجتماعي ما لا تتم بشكل عشوائي، إنما تخضع إلى ضوابط تحددها أخلاقيات المهنة، هذه الأخيرة تكون مستمدة في محتواها، ونصوصها وقوانينها من المبادئ الأخلاقية السائدة داخل المجتمع.

2.1 لمحة تاريخية عن ظهور قانون أخلاقيات المهنة:

إن مصطلح الأخلاقيات المهنة حديث الاستخدام والتداول حيث لم يظهر إلا في القرن 19، غير أن ذلك لا ينفي وجود وتداول معناه منذ القديم، فالبشرية كانت تولي أهمية لأدبيات المهن وأخلاقياتها وتستنكر قيام الفرد بأفعال دنيئة من خلال مهنته، حتى وإن كانت لم تصل بعد إلى وضع قوانين مضبوطة ومفصلة خاصة بالمهن المختلفة.

1.2.1 في الحضارة البابلية: لقد بينت الدراسات التاريخية أن أقدم النصوص البشرية التي تصف القواعد المهنية ترجع إلى ق 16 ق.م والتي عرفت بقانون حمورابي، وهو مجموعة من المواد التي جسدت أول الأدلة الإنسانية المكتوبة التي أشارت إلى ضرورة الاهتمام بمراقبة الممارسات وعرضت بشكل مفصل القوانين المتعلقة بها، في إطار بعض المهن كالقضاء والزراعة والتجارة، في قالب يعكس القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع البابلي في تلك الحقبة، فقانون حمورابي نقح القوانين السابقة له من خلال "حذف ما لا يتلاءم مع مصلحة الدولة و السياسية التشريعية فيها، و إضافة مواد غير موجودة في القوانين السابقة لضرورات المصلحة العامة آنذاك" (أحمد خالد عبد المنعم، 2015، ص59).

2.2.1 في الحضارة اليونانية: يعتبر قسم هيبو قراط "أول وأقدم قانون لأخلاقيات المهنة" (D.Castro et M.Santiago-(Delefosse, 2001, p 22) وضع في

القرن 4 ق.م وشمل على مجموع القوانين الأخلاقية الخاصة بممارسة مهنة الطب و"منح مكانة للمبادئ والقيم الأخلاقية التي تعتبر أسس قوانين أخلاقيات المهنة الحالية" (D.Castro et M.Santiago- Delefosse,2001,p 24) حيث كان هذا القسم:

- يشير إلى الحفاظ على سر المهنة، وحق الطبيب بمنح وصفة طبية وكذا تحديد قانون الرواتب والمكافآت الخاصة به.

- يحدد طبيعة العلاقة بين المعلم والمتعلم (في إطار الممارسة الطبية).

- يدين القتل والممارسات الإجرامية ويراعي الصالح العام للمريض.

3.2.1 في العصر الحديث : إذا كانت العصور القديمة تقتصر إلى قوانين معتمدة لأخلاقيات المهنة، فإن العصر الحديث يمتاز بتعددتها ولا يوجد قانون أخلاقيات موحد لكافة المهن، إنما لكل مهنة قانون أخلاقياتها الخاص حتى وأن اشتركت في مجملها في القواعد التي تقوم عليها، وذلك راجع أساسا إلى أن إدراك الحاجة إلى وضع قانون لأخلاقيات مهنة يكون على ارتباط مباشر مع درجة تطور واستقلالية التخصص العلمي بعبارة أخرى يكون " على ارتباط مباشر مع درجة تطور الممارسة المهنية و تعدد الخدمات التي تقدمها او تعدد أماكن الممارسة " (D.Castro et M.Santiago-Delefosse, 2001, p48)، لهذا لم تظهر قوانين أخلاقيات المهن المختلفة في نفس الفترة ولم تمر بنفس المراحل في بنائها، وكانت قوانين أخلاقيات المهن العريقة أسبقها كقانون أخلاقيات مهنة الطب ومهنة الصيدلية ومهنة المحاماة. أما قانون أخلاقيات المهنة في علم النفس فلم يظهر إلا في القرن العشرين تحديدا سنة 1953 بعد مروره بجملة من المراحل نوجزها فيما يلي:

- سنة 1938 قرر أعضاء الجمعية الأمريكية للأخصائيين النفسيين (APA) وضع قانون خاص بمهنة الأخصائي النفسي، فشكلت لجنة سميت لجنة الأخلاقيات العلمية والمهنية برئاسة روبرت وودورث (Robert Woodworth) أشارت في أول تقرير لها سنة 1940 إلى ضرورة وضع قانون أخلاقيات المهنة الأخصائي النفسي لاسيما مع وصول احتجاجات عدة تنتقد سلوكيات لا أخلاقية لبعض الأخصائيين النفسيين الأمريكيين.

- سنة 1940 وعلى إثر التقرير السابق شكلت لجنة دائمة للجمعية برئاسة غوردن ألبودت (Gordon Allport) تملك تفويضا للتحقيق في الاحتجاجات التي لها علاقة مع الممارسات المهنية لأعضاء الجمعية والفصل فيها.

- سنة 1948 بين نيكولاس هوبس (Nicolas Hobbs) في مقال له أنه "الأخصائيين النفسيين يرون ضرورة وضع قانون الممارسة المهنية من أجل التشجيع على الوصول إلى الأهداف السامية وضمان الحالة الجيدة للعملاء و الرقي

بالعلاقات مع المهن الأخرى المشاركة وكذا تقليص المعارضة وعدم الإنسجام داخل الفوج (D.Castro et M. Santiago- Delefosse ,2001,p29).

إلى جانب ذلك توفرت ظروف أخرى كانت بمثابة تحفيزات شجعت على الاهتمام ببناء قانون لأخلاقيات المهنة في أمريكا هي: تطور المجتمع وإنتشار الثقافة النفسية، الرغبة في القضاء على الضغط بين الجانب الأكاديمي والجانب العملي للبحث.

- نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات بدأ العمل جديا في بناء قانون أخلاقيات مهنة الأخصائي النفسي مع مراعاة شروط حددها هوبس (N.Hobbs) منها:

- قانون أخلاقيات المهنة تعبير عن الممارسة الأكثر ملائمة للأخلاق في مجال علم النفس.

- يجب أن يصاغ القانون بمصطلحات خاصة.

- يجب أن يغطي القانون جميع الحالات الممكن حدوثها في مجال عمل الأخصائي النفسي.

- يجب أن يكون واضحا ومفهوما لغير الأخصائيين النفسيين.

- يجب أن يوضح كيف يتم التحقيق في التلاعبات والقرارات التي تتخذ حيالها.

- سنة 1953 تم وضع واعتماد القانون أخلاقيات الأخصائي النفسي في أمريكا كان مدونا في 171 صفحة مقسم إلى 6 فصول تحوي 162 مبدأ رئيسي و148 مبدأ تحتي لتتوالى في سنوات لاحقة التعديلات لتنتج هذا القانون وصلت إلى 11 مرة سنة 2002.

2. الأخصائي النفسي الإكلينيكي :

1.2 تعريف علم النفس الإكلينيكي: هو فرع من فروع علم النفس ظهر بعد الحرب العالمية الثانية "يهتم بدراسة مجموع الإضطرابات والأمراض النفسية ذات الطابع الإنفعالي المعرفي، السلوكي، والاجتماعي باستخدام وسائل وتقنيات خاصة بعلم النفس" (M.Reichert, 2008,p15).

هكذا يظهر أن موضوع علم النفس الإكلينيكي هو دراسة وتقييم وتشخيص ومساعدة وعلاج المعاناة النفسية مهما كانت طبيعتها(مرض عقلي، إضطراب وظيفي، صدمة).

غير أن التطور العلمي الحاصل في علم النفس أدى إلى توسعة مفهوم ومجال علم النفس الإكلينيكي حيث:

- لم يبق محصورا في مجال الإضطرابات والأمراض النفسية بل أصبح يعنى كذلك بالجوانب السوية للفرد في المراحل العمرية المختلفة (طفولة, مراقبة, رشد).

-توسع نطاق ممارسته وتعدد المؤسسات الإستشفائية ليشمل أماكن أخرى كدور الحضانة، المدارس، السجون.

- تعددت التقنيات والوسائل العلمية التي يوظفها منها الملاحظة العلمية، المقابلة الإكلينيكية، تاريخ الحالة، تحليل الخطاب، سلالمة التقييم، الإختبارات العقلية والإسقاطية، الإستبيانات، لهذا أصبح علم النفس الإكلينيكي " متميز بالاستثمار الشامل والمنظم للحالات الفردية" (L.Brunet,2009 ,p33).

2.2 تعريف الأخصائي النفسي الإكلينيكي: يعرف الأخصائي النفسي الإكلينيكي "بأنه الحاصل على درجة جامعية في علم النفس من إحدى الجامعات المعترف بها، محور إهتمامه وتخصصه في ميدان علم النفس الإكلينيكي، مع حصوله على تدريب في المجال العيادي" (عبد الستار إبراهيم وعبد الله عسكر، 2008، ص5) "يمكنه من إستخدام القياسات النفسية وتقنيات العلاج النفسي ونظرياته في مجال تشخيصي الأمراض والاضطرابات النفسية وعلاجها" (عبد الستار إبراهيم وعبد الله عسكر، 2008، ص20).

ذلك لأن التكوين الذي يتحصل عليه يمنحه مكتسبات علمية عدة نظرية وتطبيقية تجعله قادرا على معرفة وتمييز السوي والمرضي في مختلف السيرورات العاطفية، المعرفية، الاجتماعية، العقلية وتوظيف هذه المعارف من أجل التشخيص والعلاج.

3.2 مهام الأخصائي النفسي الإكلينيكي: تتعد مهام الأخصائي النفسي الإكلينيكي وتنفقات فيما بينها إذ لا تنحصر في العلاج النفسي فقط (مهما كانت المؤسسة التي يزاول فيها نشاطه المهني) وعلى العموم يمكن تعداد هذه المهام إجمالاً في:

1.3.2 التشخيص: هي مهمة يقوم بها الأخصائي النفسي الإكلينيكي عبر خطوات عديدة، وباستخدام وسائل مختلفة لجمع البيانات تشتمل عليها دراسة الحالة مثل: الملاحظة العلمية الإكلينيكية، المقابلات بأنواعها (حررة، نصف موجهة، موجهة) إستعراض تاريخ الحالة، تطبيق الاختبارات النفسية الإسقاطية منها أو الموضوعية، وذلك بهدف جمع أكبر قدر من المعلومات حول العميل والتي من شأنها توضيح الرؤية للأخصائي النفسي الإكلينيكي ومساعدته في فهم أسباب المشكل النفسي وطبيعته، وبالتالي وضع تشخيص سليم يقضي الى وضع خطة علاجية مناسبة، لذلك اعتبر التشخيص النفسي "إستقصاء -مؤسس علميا -للظواهر النفسية ذات الاهتمام الإكلينيكي بمساعدة طرق ثابتة وصادقة"(روهلر وآخرون، 2016، ص25)، ويتحدد في "الوصف التصنيف مما يساعد في تحليل وتوضيح أهداف

وإجراءات التدخل والتنبؤ بالإضطرابات النفسية و التجليات النفسية المرافقة للأمراض والإعاقات والشكاوي الجسدية(روهلر وآخرون، 2016، ص29).

2.3.2 العلاج: لم تصبح هذه الوظيفة جزء من مهام الأخصائي النفسي الإكلينيكي إلا بعد الحرب العالمية 2" (عبد الستار إبراهيم وعبد الله عسكر، 2008، ص28)، وهي تقوم أساسا على التشخيص الذي يسبقها، وفيها يستخدم الأخصائي النفسي الإكلينيكي أساليب وتقنيات علاجية نفسية متعددة ذات أسس علمية نظرية مختلفة كنظرية التحليل النفسي، النظرية السلوكية، النظرية المعرفية، الاتجاه النسقي، الاتجاه الإنساني، حيث يختار منها الأخصائي النفسي الإكلينيكي ما يجده مناسباً للعمل ويكون كفيلاً بالوصول إلى أفضل النتائج.

3.3.2 البحث العلمي: إن الممارسة الإكلينيكية لا تبعد الأخصائي النفسي الإكلينيكي عن مجال الدراسات والبحوث العلمية، وفي هذا السياق حدد ماكاي (Mackay) 05 أنماط من البحوث ذات الطابع الإكلينيكي هي:

- إجراء التجارب السلوكية على الحيوانات بهدف الوصول الى فروض محددة عن الطبيعة البيولوجية للاضطرابات النفسية والعقلية.

- التحقق من الفروق التي تنتج عن طبيعة الاضطرابات النفسية في مختلف الفئات المرضية.

- التدقيق العلمي في دراسة أسباب الاضطرابات النفسية.

- المقارنة بين الأشكال المختلفة من العلاج.

- الكشف على العلامات التي تمكن من الحكم على إمكانية شفاء مريض معين."

ولهذا اختلفت أهداف البحوث التي ينجزها الأخصائي النفسي الإكلينيكي من الكشف عن عوامل الاضطرابات النفسية، تحديد نجاعة الطرق العلاجية لاسيما الحديثة منها في التكفل بهذه الاضطرابات، والى جانب ذلك نجد البحوث ذات الطابع التطبيقي الإداري ، التي تجري بهدف تقييم اثار وانعكاسات بعض البرامج في مجال الصحة النفسية على سلوك المرضى(عبد الستار إبراهيم وعبد الله عسكر، 2008، ص28-29).

4.3.2 القيام بمهنة التدريس: من خلال العمل على تكوين أخصائيين إكلينكيين جدد وتزويدهم بالمعلومات النظرية والتطبيقية بأمانة علمية وموضوعية وبالتالي منحهم عتادا علميا يساعدهم في حوض غمار الميدان من خال الممارسة الإكلينيكية أو انجاز البحوث العلمية.

3. المحاور الأساسية في قانون أخلاقيات مهنة الأخصائي النفسي:

يشمل قانون أخلاقيات مهنة الأخصائي النفسي محاور متعددة مرتبطة بكل مجالات النشاط المهني لهذا الأخصائي مهما كان إطار عمله، حيث يوضح كيفية تعامله مع مختلف الأقطاب من خلال إبراز واجباته اتجاه نفسه واتجاه العميل، واتجاه السلطات الإدارية التي يتعامل معها.

وبشكل عام وموجز يشمل قانون أخلاقيات مهنة الأخصائي النفسي - في نسخته الصادرة عن الجمعية المصرية للدراسات النفسية، ورابطة الأخصائيين النفسانيين المصريين المنشور في المجلة العربية للعلوم النفسية العدد 24 - على المحاور التالية:

1.3 المبادئ العامة : تضمنت الإشارة إلى الأسس العامة التي تضبط سلوك الأخصائي النفسي مع من يتعامل معهم في إطار ممارسته للمهنة بدءا بمراعاة المظهر الخارجي، ثم التأكيد بشكل مفصل على ضرورة العمل تحقيق الصالح العام للمجتمع وكذا العميل، من خلال بناء علاقة موضوعية متوازنة قائمة على إحترام حقوق الآخرين بعيدة عن كل أشكال التعصب، وفي إطار ذلك على الأخصائي النفسي مراعاة حدود إمكانياته والحرص على حفظ سر المهنة.

2.3 القياس النفسي: في هذا المحور تم تحديد شروط بناء الاختبارات النفسية ونشرها، ومن هم الأشخاص الذين يخول لهم ذلك، مع الإشارة إلى حدود وضوابط تطبيق هذه التقنيات على العميل.

3.3 أخلاقيات البحوث والتجارب: يعرض هذا المحور جملة الأخلاق الواجب مراعاتها من طرف الأخصائي النفسي في إطار إنجازه للبحوث العلمية المختلفة، والتي يجب أن لا تحيد عن الأهداف العلمية مع مراعاة احترام حقوق الأفراد المشاركين في البحث العلمي، وضرورة التحلي بالأمانة العلمية في توثيق المعلومات أو نشرها.

4.3 أخلاقيات التشخيص والعلاج: في هذا المحور عرض للتفاصيل الأساسية الواجب احترامها في إطار علاقة الأخصائي النفسي مع العميل أثناء التكفل النفسي به، مع إمكانية فتح باب التعاون مع زملاء آخرين إذا استدعت مصلحة العميل والهدف العلاجي ذلك، فهذا الأخير هو المحور الرئيسي الذي تبنى لأجله هذه العلاقة وتنتهي ببلوغه .

5.3 أخلاقيات التدريب والتدريب: هذا المحور إشارة إلى الدور الجاد الذي ينبغي أن يكون للأخصائي النفسي في نشر المعلومة العلمية للمتكون الجديد، من خلال مواكبة المستجدات العلمية ذات المصداقية، مع احترام الطالب ونبذ كل التصرفات المشينة مهما كان مصدرها (الطالب أو الأستاذ)، والعمل على خلق جو التنافس

العلمي الشريف والابتعاد عن كل شكل من أشكال التعصب كالتعصب لكلية دون أخرى أو لتخصص علمي دون آخر.

6.3 العمل في المؤسسات الإنتاجية والمهنية: يتطرق هذا المحور إلى مسؤولية الأخصائي النفسي داخل هذه المؤسسات ودوره في وضع كل شخص في المكان المناسب بناء على التقنيات العلمية التي يستخدمها، وكذا العمل على تحقيق الصالح العام للمؤسسة حفظ أسرارها.

7.3 الإعلام والإعلان والشهادة: هنا جاء التأكيد على عدم السماح للآخرين باستغلال منصب الأخصائي النفسي لتحقيق أهداف لا أخلاقية، والتصدي لنشر الأفكار السيكولوجية الخاطئة وغير الدقيقة، طبعاً في إطار تخصصه واهتماماته العلمية.

8.3 حل مشكلات تطبيق هذا الميثاق: أكد هذا المحور الأخير على إمام الأخصائي النفسي بهذا الميثاق ونشره بين الأخصائيين النفسيين الجدد لان الجهل به لا يعتبر مبرراً لخرق بنوده .

كما تمت الإشارة إلى ضرورة العمل على تصحيح الانتهاكات الأخلاقية التي قد تصدر عن أخصائيين نفسيين، بشكل ودي أو من خلال إبلاغ لجنة المراقبة الأخلاقية(حسب مدى إصرار الأخصائي النفسي على الخرق).

هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذه المحاور نجدها مشتركة مع محاور ميثاق أخلاقيات مهنة الأخصائي النفسي الفرنسي الذي يشمل نفس المبادئ ويدعو إلى نفس الممارسات وذلك راجع إلى أن الأصل واحد.

الجانب التطبيقي:

1. الفرضيات:

الفرضية العامة: يوجد خرق لأخلاقيات مهنة الأخصائي النفسي الإكلينيكي حسب طلبة السنة الثانية ماستر تخصص علاجات نفسية.

الفرضيات الإجرائية:

- يوجد خرق للمبادئ العامة حسب طلبة السنة الثانية ماستر تخصص علاجات نفسية.

- يوجد خرق لأخلاقيات التشخيص والعلاج حسب طلبة السنة الثانية ماستر تخصص علاجات نفسية.

- يوجد خرق لأخلاقيات التدريس والتدريب حسب طلبة السنة الثانية ماستر تخصص علاجات نفسية

2. المنهج:

اعتمد المنهج الوصفي منهجا لهذه الدراسة، لا سيما أنه يسمح بدراسة الواقع أو الظاهرة كما هي من خلال وصفها وصفا دقيقا والتعبير عنها كفيما أو كميا، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة وخصائصها، والتعبير الكمي يعطيها وصفا رقميا من خلال توضيح مقدارها وحجمها وهذا ما يساعد في إعطاء معلومات شاملة يمكن أن تكون قاعدة ضرورية لأبحاث علمية أخرى.

3. أدوات جمع البيانات:

اتخذت الاستمارة كأداة لجمع البيانات وقد شملت 27 عبارة موزعة على 3 محاور أساسية تخدم إشكالية وفرضيات البحث هي: محور المبادئ العامة لأخلاقيات مهنة الأخصائي النفسي، محور أخلاقيات التشخيص والعلاج، ومحور أخلاقيات التدريس والتدريب.

4. عينة البحث:

لقد كانت عينة البحث عينة قصدية، تكونت من طلبة السنة الثانية ماستر تخصص علاجات نفسية للموسم الجامعي 2016-2017 الذين يبلغ عددهم 38 طالب، وزعت عليهم استمارة الدراسة غير أنه لم يتم استرداد سوى 30 استمارة، وهي التي قامت عليها الدراسة الميدانية.

5. عرض النتائج:

النسب المئوية	التكرار	الخرق
66,67	20	أناقة زائدة ملفتة
40	12	إهمال للمظهر العام
53,33	16	إهانة العميل لفظيا
50	15	إهانة العميل بإيماءات
50	15	الحديث في الهاتف خلال المقابلة
70	21	دخول أشخاص خلال المقابلة

33,33	10	تعصب الأخصائي لجنس معين
6,667	2	تعصب الأخصائي لجهة جغرافية
53,33	16	تسجيل الحوار دون إذن العميل
13,33	4	تطبيق إختبارات دون إذن العميل
3,333	1	تطبيق طرق علاجية دون إذن العميل
30	9	عدم إحترام حرية العميل في إتخاذ القرار
73,33	22	إفشاء سر المهنة
60	18	عدم الإلتزام بجدول المواعيد
50	15	الغياب عن الجلسات دون إخبار العميل
40	12	الإنقطاع عن التكفل بالعميل دون توجيهه
30	9	ممارسة المهنة من طرف دخلاء
86,67	26	عدم وجود مكتب خاص بالأخصائي النفسي
56,67	17	عدم حفظ الملفات بطريقة منظمة
40	12	تبادل الأدوار مع العميل
50	15	التطرق لخصوصيات الأخصائي النفسي
56,67	17	قبول الأخصائي للهدايا من طرف العميل
20	6	وجود تجاوزات ذات طابع جنسي
40	12	إستغلال المهنة لتحقيق أهداف شخصية
86,67	26	رفض تقديم المساعدة للمتمرس الجديد
83,33	25	إهانة المتمرس
56,67	17	صدور سلوكات لا أخلاقية من الأستاذ

جدول تكرار الخروقات الأخلاقية للأخصائي النفسي الإكلينيكي ونسبها المئوية حسب أفراد العينة.

التعليق: يوضح الجدول أعلاه تكرار السلوكيات التي تمثل خرقاً لأخلاقيات مهنة الأخصائي النفسي الإكلينيكي حسب أفراد العينة ونسبتها المئوية، حيث يلاحظ أن "عدم وجود مكتب خاص بالأخصائي النفسي" و "رفض تقديم المساعدة العلمية للمتمرسين الجدد" هي أكثر الخروقات تسجيلاً بتكرار يساوي 26 لكلا السلوكين ونسبة مئوية مقدرة بـ 86.67%، يليها في المركز الثاني "إهانة المتمرس والحط من قيمته" بتكرار يساوي 25 ونسبة مئوية مقدرة بـ 83.33%، وبتكرار قريب نجد "وضع التشخيص دون أخذ الوقت الكافي" حيث سجل 24 مرة من طرف أفراد العينة ما يجعل نسبته المئوية تساوي 80%، أما في المركز الموالي نجد "عدم احترام الخصوصية وإفشاء سر المهنة، بتكرار يقدر 22 ونسبة 73.33%.

وبالنسبة للخروقات التي لم تسجل بشكل واضح في الميدان من طرف أفراد العينة فتمثلت في "تطبيق طرق علاجية دون إذن العميل" الذي سجل مرة واحدة ما يقابل نسب 3.33%، "تعصب الأخصائي النفسي الإكلينيكي لجهة جغرافية معينة" سجل مرتين ما يقابل نسبة 6.66%، و "تطبيق الاختبارات النفسية دون إذن العميل" الذي سجل 4 مرات بنسبة 13.33%، أما باقي الخروقات الأخرى تراوحت تكراراتها بين 20 و 6 أي بنسب مئوية ما بين 66.67% و 20%.

6. مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات :

توضح المعطيات السابقة وجود خرق لقانون أخلاقيات مهنة الأخصائي النفسي الإكلينيكي في الميدان حسب طلبة السنة الثانية ماستر تخصص علاجات نفسية على مستوى:

- المبادئ العامة: من خلال رصد جملة من السلوكيات التي تصدر عن الأخصائي النفسي الإكلينيكي التي يظهر فيها عدم الالتزام بالمظهر اللائق، عدم التزام بصالح العميل، ظهور التعصب لجنس معين، استخدام وسائل مهنية (تسجيل الحوار) دون إذن العميل، اتخاذ المهنة وسيلة لتحقيق المصلحة الشخصية من خلال قبول الهدايا من العميل وجود بعض التجاوزات ذات الطابع الجنسي، عدم احترام العميل وإفشاء سر المهنة، وعدم حفظ ملفات المفحوصين بشكل منظم يحفظ سرية المعلومات التي تحتويها، هضم الحقوق من الجهات الإدارية لا سيما فيما يتعلق بممارسة المهنة في إطار غير ملائم يتمثل في عدم وجود مكتب خاص بالأخصائي النفسي الإكلينيكي، وهي تصرفات لا ترفع من قيمة المهنة النفسية في نظر الآخرين ولا تساعد على كسب احترام الجميع .

- أخلاقيات التشخيص والعلاج: وذلك بناء على إهانة العميل بطرق شتى لفظية وجسدية، عن طريق إيماءات وتعبيرات وجهية، عدم احترام حرية العميل في اتخاذ القرار، عدم الالتزام بجدول مواعيد الحصص العلاجية قد يصل إلى الغياب عن

الجلسات العلاجية دون أخبار العميل والانقطاع عن التكفل به دون توجيهه إلى أخصائي آخر.

في حالات أخرى قد يعطي الأخصائي النفسي الإكلينيكي لنفسه الحق بالسماح لأشخاص آخرين خارج نطاق الممارسة النفسية بممارسة نشاطاته عوضا عنه، أو قد يعطي للعلاقة المهنية طابعا آخر غير مقبول من خلال تبادل الأدوار مع العميل أو التطرق لخصوصياته لكسب إعجاب العميل، مما يعتبر تجاوزا إلى معلومات لا تفيد صيرورة العلاج النفسي.

- أخلاقيات التدريس والتدريب: حيث تبين المعطيات الكمية للدراسة الميدانية رفض تقديم المساعدة العلمية للمتمرس والطالب، مع إهانته والحط من قيمته أو التدخل في شخصيته في بعض الأحيان، عدم جدية المحاضرات من طرف بعض الأساتذة واعتبار المقابل المادي شرطا ضروريا لتقديم المعلومة العلمية كاملة .

هذه النتائج تدل على اثبات الفرضيات الإجرائية للبحث والتي مفادها انه :

- يوجد خرق لأخلاقيات المبادئ العامة حسب طلبة السنة الثانية ماستر تخصص علاجات نفسية

- يوجد خرق لأخلاقيات التشخيص والعلاج حسب طلبة السنة الثانية ماستر تخصص علاجات نفسية.

- يوجد خرق لأخلاقيات التدريس والتدريب حسب طلبة السنة الثانية ماستر تخصص علاجات نفسية

7. النتيجة العامة :

وعليه يمكن الخروج بنتيجة أن هناك عدم تكامل بين التلقي النظري لأخلاقيات مهنة الأخصائي النفسي الإكلينيكي وتطبيقاتها في الواقع، الأمر الذي يجعل الميدان غير مدعم وغير مكمل للمعطيات النظرية التي يتلقاها طلبة علم النفس الإكلينيكي في هذا المجال لا سيما طلبة السنة الثانية ماستر علاجات نفسية، مما قد يعيق الممارسة العيادية بالنسبة لهم.

خاتمة:

إن أخلاقيات مهنة الأخصائي النفسي الإكلينيكي هي الضوابط الأخلاقية التي يجب إحترامها وتوظيفها بشكل ملموس في الميدان، ذلك أنها توضح لهذا الأخصائي كيف يسلك وكيف يتعامل مع الأفراد الذين يطلبون مساعدته النفسية والعلمية، غير أن ذلك قد لا يتحقق دائما خاصة إذا لم يحترم الأخصائي النفسي الإكلينيكي نص الميثاق الأخلاقي للمهنة ولم يطبقه في الواقع، وهذا ما توصلت إليه

هذه الدراسة إذ بينت وجود خرق لأخلاقيات مهنة الأخصائي النفسي الإكلينيكي حسب طلبة السنة الثانية ماستر تخصص علاجات نفسية، شمل المبادئ العامة، أخلاقيات التشخيص والعلاج، أخلاقيات التدريس والتدريب، الأمر الذي قد يؤثر سلبا على نظرة المجتمع بشكل عام لهذه المهنة الحساسة ونظرة طالب علم النفس بشكل خاص، نظرا للتناقض الذي يلمسه بين الجانب النظري والتطبيقي للتكوين الذي يتلقاه، وهو الأمر الذي قد لا يمنحه نماذج مهنية جيدة يقتدي بها مستقبلا.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. أحمد خالد عبد المنعم(2015)، حمورابي دراسة تاريخية، ط1، مصر.
2. دن(1995)، الميثاق الأخلاقي للمشتغلين بعلم النفس، الثقافة النفسية المتخصصة، العدد24،

arabpsynet.com/Archives/PD/PDoc.MoralPsychologists.htm

3. روهلر بيرنار ت سامر جميل رضوان (2016)، التشخيص النفسي الإكلينيكي، ط1، دار الكتاب الجامعي، لبنان .

4. سمية الزاحي (2013)، أخلاقيات المهنة، المكتبية في الدول العربية الهوية بين تنظيرها وتوثيقها، مجلة بيت الحكمة، ع1،

baytalhikma.info/index.php/2013-03-27-21-09-01/16-

5. عبد الستار إبراهيم و عبد الله عسكر(2008)، علم النفس في الطب النفسي، ط4، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

6. عبد الرحمن محمد العيسوي (1992)، علم النفس الإكلينيكي، الحار الجامعية.

7. عصام بن عبد المحسن الحميدان (2006)، أخلاقيات المهنة في الإسلام، مكتبة العبيكان.

8. مجمع اللغة العربية (2004)، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية.

9. محمد الأمين (2007)، شريعة حمورابي، ط1، دار الورق للنشر، لبنان.

10. ميسون محمد عبد القادر مشرف(2009)، التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية وبعض المتغيرات لدى طلبة الجامعة الإسلامية بغزة، رسالة ماجستير في الإرشاد والتوجيه، قسم علم النفس، كلية التربية، الجامعة الإسلامية بغزة .

11. Bioy A et Fouques D(2016),Psychologie clinique et psychopathologie, 3^{eme} ed ,Dunod,Paris.
12. Brunet L et Casoni D(2009),Profession psychologue,PU Montériale.
13. Castro D et Santiago-Delefosse S(2001),Pratiques déontologique en psychologie, Martin Média .
14. Fernandez L.La méthode clinique
<https://fr.slideshare.net/MOMOMEMO/la-methode-cliniqu>
15. Fernandez L et P dinielli JL (2006),La recherche en psychologie clinique , Recherche en soins infirmiers ,N° 84 Mars.
16. Josée Drolet M (2012),De l'éthique à l'ergothérapie ,PUQ.
17. P dinielli JL(1999),Approche de la recherche clinique en psychologie , Recherche en soins infirmiers ,N°59 Décembre .
18. Quicheron JB, Cours de déontologie .1990
jbquicheron.eu/coursdeontologiecooremans.pdf
19. Reicherts M ,Introduction à la psychologie clinique
commonweb.unifr.ch/artsdean/pub/gestens/f/as/files/4660/13206_140611.pdf
20. Trinquier S (2014),L'éthique dans les pratiques de la psychologie et de la relation d'aide,ed du Cygne ,Paris.

مدى إدراك الأسرة الجزائرية لدور الأخصائي النفسي العيادي

- دراسة استكشافية -

أفريحات فاطمة الزهراء

جامعة الجزائر 2/الجزائر

إشكالية الدراسة:

تتنوع مجالات العلوم الاجتماعية وتختلف، وكلها تهدف إلى السعي لتطوير المجتمعات وازدهارها، ويعتبر علم النفس أحد الفروع المهمة التي تسعى إلى فهم ومساعدة الفرد خاصة من الجانب النفسي ولعل من أحد تخصصاته هو علم النفس العيادي أو الإكلينيكي، ولأن علم النفس الإكلينيكي "يهدف إلى تعزيز السعادة الذاتية لدى الفرد مما يحقق التقدم على المستوى الشخصي والاجتماعي" (فالح بن صنهاج، الدلبي العتيبي، 2011، ص15).

وتتميز مهنة الأخصائي النفسي العيادي بتنوع الخدمات التي يقدمها للفرد فهي لا تقتصر على العلاج والاهتمام بالأمراض النفسية فقط بل تشمل الاهتمام بالجانب الايجابي في شخصية الفرد والعمل على مساعدته لتحسين نوعية وجوده حياته، ويؤكد في هذا الإطار الان بأينو على أنه "الشخص الذي يدرس الحياة العاطفية، العقلية والسلوكية للأفراد، فهو يستعمل طرق خاصة للتحليل، التقييم والعلاج النفسي والارشاد والوقاية" (برزوان حسيبة، 2016، ص357).

ولهذا فان عمل الأخصائي لا يقتصر على العمل داخل المستشفيات أو مراكز التخلف الذهني أو مراكز نوي الاحتياجات الخاصة، فالأسرة تعتبر كذلك أهم المؤسسات الاجتماعية المعقدة التي تحتاج إلى دور وخدمات الأخصائي النفسي الإكلينيكي، وهذا ما نجده أمرا بديهيا في الدول الغربية التي تعطي مكانة كبيرة للحياة النفسية للفرد، فمثلا تعطي مكانة لطبيب الأسرة تعطي مكانة أيضا للأخصائي العيادي لكل أسرة ، أما في غالبية الدول العربية فكثيرا ما يصنف الأخصائي النفسي الأسرة ضمن أحد معوقات عمله لعدم تعاونها معه، فعدم تقبل الحالة للأخصائي النفسي، والاعتقاد الخاطئ بأنه يقدم حولا جاهزة للمشكلة وعدم فهم الدور الذي يقوم به يرجع إلى الثقافة التي استمدها الفرد من أسرته.

وقد أشار محمود بوسنة (1998) "إلى أنه في الجزائر يجب الإسراع في تطوير علم النفس لأن ذلك سيزيد من سرعة تطور المجتمع، ولا يمكن ذلك بدون إحداث مراكز بحث تعمل على توطين علم النفس وإحداث تراكم معرفي يضمن معرفة صحيحة ويساعد على التكيف مع المحيط، كما أن عدم ظهور أي تنظيم جهوي يسمح للمختصين في علم النفس بنقد المجهودات الرسمية والتصورات الرسمية

بأفكار وتصورات مستقلة تخدم عملية تطوير علم النفس في الجزائر، وتجدر الإشارة إلى أن المجال غير خال تماما" (كركوش فتيحة، 2014، ص205).

فالأسرة هي كيان اجتماعي ذو وزن في المجتمع لها ثقافتها الخاصة تؤثر و تتأثر من خلال التفاعلات التي تربط أفرادها، ولعله يمكننا القول أن هناك حياة نفسية لهذا الكيان يجب العناية به والعمل على دراسته كوحدة نفسية من جهة وكوحدة اجتماعية من جهة أخرى لتغيير واقع المجتمع الجزائري إلى الأفضل، وكلما زاد وعي الأسرة الجزائرية بقيمة الدور الذي يقوم به الأخصائي النفسي كلما كانت استجابتها للتغيير والتحسين بشكل أفضل وهذا لا يلغي أبدا دور الأخصائي الاجتماعي وأهمية علم الاجتماع، إلا أنه يبقى لكل مختص دور يميزه عن الآخر وكلما تعاونت هذه الجهود كلما كان التوافق والانسجام أكبر، ومنه نطرح التساؤل التالي:

ما مدى إدراك الأسرة الجزائرية لدور الأخصائي النفسي العيادي؟

ما هي نظرة الأسرة الجزائرية لدور الأخصائي النفسي العيادي؟

هل هي نظرة شاملة لكل مهامه أم هي نظرة جزئية تقتصر على إدراك بعض أدوار الأخصائي النفسي العيادي؟

ما هي المقترحات التي يمكن أن تساهم في تحسين نظرة الأسرة الجزائرية لدور الأخصائي النفسي العيادي؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على دور الأخصائي النفسي العيادي من وجهة نظر الأسرة الجزائرية.
- الكشف عن طبيعة إدراك الأسرة الجزائرية لمهام الأخصائي النفسي العيادي.
- الوصول إلى مقترحات تساهم في تحسين نظرة الأسرة الجزائرية لدور الأخصائي النفسي، والإدراك الجيد للمهام التي يمكن أن يقدمها الأخصائي لمساعدة الأسرة الجزائرية.
- الكشف عن مدى مساهمة الأسرة الجزائرية في مساعدة الأخصائي النفسي على القيام بمهامه من خلال الاعتراف بدوره والإدراك الجيد للخدمات النفسية التي يقدمها.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من أهمية الخدمات النفسية التي تحتاجها الأسرة الجزائرية التي تتميز عن بقية أسر الشعوب العربية الأخرى، من خلال الطابع الذي يميز نفسية الشعب الجزائري الذي يؤكد أهمية الرعاية النفسية وضرورتها لكل فرد

جزائري ولعل ما عاشه الشعب الجزائري و ما مرت به الأسرة الجزائرية من عهد الاحتلال إلى العشرية السوداء وما بعدها من مخلفات الكبت والحرمان والشقاء أثر بشكل جلي على الصحة النفسية لأفراد المجتمع بصفة عامة والأسرة الجزائرية بصفة خاصة، كل هذه المعطيات تستوجب الإدراك الجيد لدور الأخصائي النفسي من طرف الأسرة الجزائرية ليتمكن الأخصائي من القيام بعمله و تقديم الرعاية النفسية اللازمة لكل أسرة حسب حاجاتها.

فالإدراك الخاطئ لدور الأخصائي النفسي العيادي من طرف الأسر العربية عموما والأسرة الجزائرية خصوصا يعيق تطور وتقدم العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، فتقديم المساعدة من طرف الأخصائي النفسي العيادي من تشخيص وعلاج وإرشاد والاستغلال الجيد من طرف أفراد المجتمع لهذه الخدمات ينعكس إيجابا على صحتهم النفسية، و لهذا فان التعرف على مدى وعي الأسرة الجزائرية بمهام الأخصائي النفسي وأهمية الدور الذي يقوم به يساعد في حل الكثير من المشكلات التي تواجه المجتمع ويساهم بشكل جلي في تطور الدول والمجتمعات.

الجانب النظري

1. الأسرة

تعريف الأسرة:

تعرف الأسرة بأنها "الوحدة البنائية الأساسية التي تنشأ عن طريقها مختلف التجمعات الاجتماعية، والتي تقوم بالدور الرئيسي في بناء صرح المجتمع، وتدعيم وحدته، وتنظيم سلوك أفرادها، بما يتلاءم مع الأدوار الاجتماعية المحددة، ووفقا للنمط الحضاري العام" (عبد الله الرشدان، 2008، ص84).

كما يشار إليها بأنها تمثل "مجموعة أفراد تكون نواة تكوينها عقد اجتماعي، وتتشكل بينهم تفاعلات تعمل على إعادة إنتاج هذا الكيان من خلال ثقافة خاصة بالأسرة تتمثل في القيم والمعايير والعادات والتقاليد، هذه الثقافة الخاصة هي التي تمنح كل أسرة القدرة أو عدم القدرة على التحكم في العوائق الداخلية من جهة والتي نعني بها الإشكالات التفاعلية الداخلية بين الأفراد والأعضاء المكونين لها، ومجابهة المخاطر التي يوجهها أحد أعضاء هذه الأسرة" (بن عيسى محمد المهدي وآخرون، 2013، ص03).

أهمية الأسرة: تعتبر الأسرة الخلية الأولى في بناء المجتمع، وهي بمثابة البوصلة التي توجه معتقدات الطفل وأفكاره و من خلالها يكتسب جملة المبادئ والأخلاق والعادات والتقاليد وهي العامل الأساسي في تكوين شخصية الفرد.

"إذا كانت الأسرة تعمل على الاستمرار المادي للمجتمع بإمداده بأعضاء جدد عن طريق التناسل، وبهذا تحفظ الكيان العضوي، فإنها تتولى أيضا الاستمرار المعنوي لهذا المجتمع و ذلك بتأصيل قيمه ومعايير سلوكه واتجاهاته وعوائده و طرائقه عند أطفال المجتمع، وبهذا تحفظ كيانه الثقافي" (عبد الله زاهي الرشدان، 2005، ص304).

خصائص الأسرة الجزائرية :

لكل مجتمع مميزاته وعاداته وتقاليده، ومما لاشك فيه أن الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى التي تتأثر بهذه المزايا و تأخذ طابع يوضح مدى انتمائها إلى هذا المجتمع، إلا أنه يمكننا الإشارة إلى نقطة مهمة وهي أن للعامل الديني دورا بارزا في خلق نقاط تشابه بين المجتمعات لذلك فخصائص الأسرة الجزائرية ليست بعيدة عن خصائص الأسرة العربية التي يوحدتها دين الإسلام، رغم وجود عوامل أخرى تؤثر على نوعية الحياة داخل المجتمع وداخل الأسرة المكونة لهذا المجتمع، فمخلفات الاستعمار لها آثار على المستوى الاقتصادي و الثقافي، و الاجتماعي والعلمي وحتى النفسي.

"إن الأسرة الجزائرية مثلها مثل الأسرة المسلمة لها خصائصها و مميزاتها و المرتبطة أساسا بالتعاليم الدينية، وتطغى عليها القيم الروحية و الأخلاقية على القيم المادية، أين تتجلى العلاقات بين أفراد المجتمع التي يتحكم فيها العامل الديني" (مصطفى بوتنشوفت، 198، ص37)، ومن أبرز خصائص الأسرة الجزائرية :

- أنها أسرة من النموذج الأبوي، أي أن الأب هو القائد الروحي، وله مكانة خاصة تسمح له بالحفاظ على تماسك الأسرة.
- أنها أسرة ذات قرابة من ناحية الأب ، أي الانتماء إلى الأب.
- أنها مازالت تحافظ على بعض المميزات مثل احترام الأب، التمسك بالأصول، ممارسة روح التعاون العائلي الروح الأسرية، إلى جانب هذا فهي تفقد بعض المميزات مثل تقسيم التركة وذلك في بعضها وليس كلها، الروح الجماعية، و الفصل الحاد بين الجنسين (ماهر العربي، 2011، ص40).
- يمكننا أن نستخلص من هذه النقاط أن الأسرة الجزائرية يغلب عليها الطابع المحافظ و المتمسك بالعادات والتقاليد و الملتزم بتعاليم الدين، مع وجود نزعة مواكبة للتغيير يمكن أن تخلق نوعا من الصراع بين أفراد الأسرة الواحدة خاصة مع التطورات التكنولوجية الحديثة.

"فقد أصبح دور التربية يتضمن أيضا مساعدة الأسرة على إعادة بنائها وتماسكها و مساعدتها على إدراك مطالب الحياة العصرية وما يحتاجه الأبناء من تفهم وحب وديمقراطية في المعاملة ، وحرية موجهة، وقيم و اتجاهات وخبرات ومهارات تتماشى مع مطالب الحياة الحديثة" (سميرة احمد السيد، 1998، ص70).

2. الأخصائي النفسي الإكلينيكي

تعريف الأخصائي النفسي الإكلينيكي

"الأخصائي النفسي هو العنصر الفعال وحلقة الوصل بين المريض والتشخيص الدقيق، فيجب أن يتحلى بالصفات الإيجابية حتى يكون عنصراً ناجحاً في التعامل مع الأسوياء وغير الأسوياء" (رأفت عسكر، 2004، ص39).

يعرف ساراسون وساراسون (Sarason & Sarason 1984) الأخصائي النفسي الإكلينيكي بأنه "أخصائي نفسي حاصل على درجة علمية عالية غالباً ما تكون الدكتوراه، ومتخصص في السلوك غير العادي، وهو مدرب على تشخيص وعلاج اضطرابات الشخصية والاضطرابات النفسية الأخرى غير عضوية المنشأ، ويقوم أيضاً بعمل البحوث والدراسات النفسية" (Sarason & Sarason , P12) (1984).

دور الأخصائي النفسي الإكلينيكي

إن للأخصائي النفسي الإكلينيكي الكثير من الأدوار والتي منها ما هو أساسي ومنها ما هو فرعي، وقد حدد جولدنبرج (Goldenberg) الأدوار التي يقوم بها الأخصائي النفسي الإكلينيكي على النحو التالي:

1. عمل الاختبارات النفسية و المقابلات الإكلينيكية من أجل تشخيص الحالة.
 2. الإرشاد والعلاج النفسي للأفراد و الأزواج والأسر و الجماعات.
 3. عمل البحوث النفسية عن نمو الشخصية و وظائفها، وأسباب المرض النفسي و غيرها.
 4. اختيار وتدريب الجماعات غير المهنية كالمساعدين في مجال الصحة النفسية و الجماعات التطوعية والأشراف عليهم.
 5. تقديم الاستشارات النفسية للمؤسسات العلاجية من أجل وضع برامج للعلاج والوقاية من الاضطرابات النفسية . (Goldenberg, 1973, p.5)
- وفي ذات الاتجاه يحدد جوليان الأدوار التالية:

1. قياس الذكاء وال قدرات العامة وهذا النشاط لا يتضمن مجرد قياس القدرة الحالية للفرد، بل يتضمن أيضاً تقدير إمكاناته، وكفاءاته، وأثر المشكلات أو الظروف الأخرى التي تحيط به في قيامه بوظائفه العقلية.

2. قياس الشخصية ووصفها وتقويمها، وما يتضمنه من تشخيص وما يمكن أن نطلق عليه السلوك المشكل أو الشاذ أو غير التوافقي.

3. العلاج النفسي.

وقد حدد قاموس الألقاب المهنية في الولايات المتحدة الأمريكية واجبات الأخصائي النفسي الإكلينيكي فيما يلي:

1. تشخيص اضطرابات الأفراد العقلية والانفعالية في العيادات والسجون والمؤسسات الأخرى.

2. تنفيذ برامج العلاج.

3. مقابلة المرضى ودراسة تاريخهم الطبي و الاجتماعي.

4. ملاحظة المرضى أثناء اللعب والمواقف الأخرى.

5. انتقاء الاختبارات الإسقاطية والنفسية الأخرى وتطبيقها وتفسيرها ليشخص الاضطرابات.

6. وضع خطة العلاج ومعالجة الاضطرابات النفسية لأحداث التوافق باستخدام أفضل أنواع العلاج لمختلفة مثل علاج البيئة، والعلاج باللعب، والسيكو دراما وغيرها.

7. إختيار الأسلوب الذي يستخدم في العلاج الفردي مثل العلاج الموجه والعلاج غير الموجه والعلاج المساند، ويخطط عدد مرات العلاج أسبوعيا وعمقه ومدته.

8. يتعاون مع التخصصات المهنية الأخرى كالأطباء ومنهم النفسيان، والاختصاصيين الاجتماعيين والمساعدين لتطوير برامج علاج المرضى التي تعتمد على تحليل البيانات الإكلينيكية.

9. تدريب الطلبة الإكلينكيين الذين يؤدون فترات الامتياز في المستشفيات والعيادات وتطوير التصميمات التجريبية والبحوث في ميدان تطور الشخصية ونموها والتوافق.

10. تشخيص و علاج الأمراض العقلية والاشترك في الوقاية منها.

11. الاستشارات في المؤسسات الاجتماعية و التربوية والترفيهية والمؤسسات الأخرى.

12. تقويم و تطوير برامج الصحة النفسية والتخطيط لها.

13. وقد يستخدم مهاراته في التدريس و البحث و الاستشارة" (عطوف، 1987، ص96).

إن دور الأخصائي النفسي العيادي هو دور واسع وشامل للحياة النفسية للفرد ، فهو لا يقتصر على الجانب المرضي فحسب بل يتعدى ذلك إلى الاهتمام بدراسة الجانب السوي والبحث في ما هو إيجابي لترقيته و العمل على تطويره وبناء برامج إرشادية للحفاظ عليه .

ويعنى آخر كل فرد وكل أسرة و كل مجتمع يحتاج إلى ممارسات عيادية متواصلة ليس للعلاج أو حل المشكلات بل للتوجيه وتطوير نقاط القوة في المجتمع ودعم المعنويات الإيجابية للفرد وتدعيم الأجواء الأسرية لزيادة التوافق الأسري بين أفرادها .

إجراءات الدراسة:

منهج الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الاستكشافية التي تحاول استكشاف ظاهرة ما في الواقع وتصورها كما هي، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي الملائم لهذا التناول.

عينة الدراسة:

اختيار عينة الدراسة كان بطريقة عشوائية تمثلت في مجموعة من الأسر الجزائرية عددها 30 أسرة، من ولايتين مختلفتين 18 أسرة من ولاية بسكرة و12 أسرة من ولاية الجزائر.

عدد الأسر من الولايات:

عدد الأسر من ولاية بسكرة = 18 ن

عدد الأسر من ولاية الجزائر = 12 ن

المجموع: 30

أداة جمع البيانات:

لمعرفة مدى إدراك الأسرة الجزائرية لدور الأخصائي النفسي، قمنا بطرح سؤال مفتوح على عينة الدراسة مفاده حصر هذه المهام حسب وجهة نظرهم.

الأسلوب الإحصائي:

بما أن الدراسة الحالية هي دراسة استكشافية تهدف إلى الكشف على دور الأخصائي النفسي العيادي من وجهة نظر الأسرة الجزائرية، تم الاعتماد على النسب المئوية.

عرض نتائج الدراسة:

تم تصنيف مهام و أدوار الأخصائي النفسي حسب العينة كالتالي:

الجدول (01)

النسبة المئوية %	عدد كل الأسر	النسبة المئوية %	عدد الأسر من ولاية بسكرة	النسبة المئوية %	عدد الأسر من ولاية الجزائر	دور و مهام الأخصائي
43.33%	13	50%	9	33.33%	4	دور علاجي
30%	9	27.77%	5	33.33%	4	دور تشخيصي
6.66%	2	5.55%	1	8.33%	1	دور وقائي
16.66%	5	16.66%	3	16.66%	2	دور إرشادي وتوجيهي
3.33%	1	0%	0	8.33%	1	دور إرشادي، وقائي، علاجي تشخيصي(متكامل)
100%	30	/	18	/	12	المجموع

يتضح من نتائج الجدول (01) أن أدوار الأخصائي النفسي العيادي التي تتركها الأسرة الجزائرية تصنف كالآتي:

1. دور علاجي:

43.33% من عدد الأسر الجزائرية يدركون الدور العلاجي للأخصائي النفسي العيادي، ويرون أن من مهامه القيام بعلاج الأمراض و الاضطرابات النفسية .

2. دور تشخيصي:

30% من عدد الأسر الجزائرية يدركون الدور التشخيصي للأخصائي النفسي العيادي، ويرون أن من مهام الأخصائي النفسي التعرف على أعراض الاضطراب ونوع المرض النفسي .

3. دور وقائي :

6.66% من عدد الأسر الجزائرية يدركون الدور الوقائي للأخصائي النفسي العيادي، حيث يرون أن من مهامه حماية الفرد من الإصابة ببعض الاضطرابات و المشكلات النفسية .

4. دور إرشادي توجيهي:

16.66% من عدد الأسر الجزائرية يدركون الدور الإرشادي التوجيهي للأخصائي النفسي العيادي، حيث يرون أن من مهامه تقديم الاستشارات النفسية في مختلف المجالات .

5. دور متكامل(شامل لعدة مهام):

3.33% من عدد الأسر الجزائرية يدركون أن للأخصائي النفسي العيادي عدة مهام يقوم بها منها العلاج، التشخيص، الإرشاد الوقاية من الاضطرابات والأمراض النفسية.

الجدول (02) يوضح ترتيب الأدوار التي يقوم بها الأخصائي النفسي العيادي حسب نظرة الأسرة الجزائرية

الرتبة	النسبة	الدور
01	43.33%	دور علاجي
02	30%	دور تشخيصي
03	16.66%	دور ارشادي توجيهي
04	6.66%	دور وقائي
05	3.33%	دور متكامل (علاجي، تشخيصي، ارشادي، وقائي)

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (02) يتضح أن أهم دور يدركه أفراد العينة حسب تصريحاتهم هو الدور العلاجي للأخصائي النفسي العيادي

وبذلك احتل المرتبة الأولى، أما الدور التشخيصي للأخصائي فيأتي في المرتبة الثانية .

وقد صنف أفراد العينة دور الإرشاد والتوجيه في المرتبة الثالثة حسب وجهة نظرهم، ويأتي في المرتبة الرابعة الدور الوقائي للأخصائي أما في المرتبة الأخيرة فيأتي الدور المتكامل (إرشاد، علاج، استشارات نفسية، وقاية، تشخيص) للأخصائي النفسي العيادي.

الجدول رقم 03 يوضح الفروق في إدراك دور الأخصائي النفسي العيادي حسب المنطقة الجغرافية

ولاية بسكرة		ولاية الجزائر		الدور الذي يدركه افراد العينة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
50%	9	33.33%	4	علاجي
27.77%	5	33.33%	4	تشخيصي
16.66%	3	16.66%	2	ارشادي توجيهي
5.55%	1	8.33%	1	وقائي
0%	0	8.33%	1	دور متكامل

من خلال الجدول رقم (03) يتضح ما يلي:

33.33% من الأسر الجزائرية بولاية الجزائر يدركون الدور العلاجي للأخصائي النفسي العيادي في حين ترتفع نسبة إدراك أفراد العينة لهذا الدور في ولاية بسكرة إلى 50%.

أما بالنسبة للدور التشخيصي فيدركه 27.77% من أفراد العينة بولاية بسكرة و 33.33% بولاية الجزائر.

أما دور الإرشاد والتوجيه فكانت نسبته المئوية 16.66% متوازنة بين أفراد العينة للولائتين، و الدور الوقائي قدرت نسبته ب8.33% لأفراد العينة لولاية الجزائر و 5.55% لأفراد العينة بولاية بسكرة، وفي الأخير فان إدراك أفراد العينة للدور المتكامل للأخصائي النفسي العيادي بولاية الجزائر قدر ب8.33% أما في ولاية الجزائر فكانت منعدمة 0%.

تحليل نتائج الدراسة

من خلال عرض النتائج يمكننا التعرف على مدى إدراك الأسرة الجزائرية لدور الأخصائي النفسي العيادي وحصر هذه الأدوار حسب وجهة نظر أفراد العينة وقد تم حصر هذه المهام في أربع نقاط مهمة : العلاج، التشخيص، الإرشاد، الوقاية.

حيث يشير أفراد العينة إلى أهمية هذا الدور العلاجي، حيث تدرك الأسرة الجزائرية قيمة المساعدة النسبية والعلاجية التي يقو بها الأخصائي النفسي للشفاء من الاضطراب رغم أننا لاحظنا وجود خلط بين دور الطبيب النفسي والأخصائي لدى عدد من الأسر الجزائرية، ثم بالدرجة الثانية يأتي دور التشخيص حيث عبر أفراد العينة عن نظرهم لمهمة التشخيص من خلال التعرف على أعراض الاضطراب والمرض النفسي من طرف الأخصائي ليتمكن من علاج الحالة، و في المرتبة الثالثة يأتي دور الإرشاد والتوجيه كمهمة يقوم بها الأخصائي وقد لاحظنا أن تقديم الاستشارات النفسية ومساعدة الأفراد وتوجيههم في بعض الأمور والاختيارات التي يعجون عن الفصل فيها واختيارها يدركه جزء من أفراد العينة لكن يدركونه بنوع من التحفظ حيث لاحظنا من خلال تصريحاتهم اقتصار هذا الإرشاد في مجال العمل أو الدراسة أما لاستشارات في مجال الحياة الزوجية أو الأسرية فلم يذكرها أفراد العينة، أما بخصوص الدور الوقائي فقد أشارت إليه أسرتين فقط من مجموع 30 أسرة من خلال تصريحهم بإمكانية وجود دور للأخصائي النفسي يساعد في الوقاية من المشكلات الأسرية و النفسية للأفراد، وبالنسبة لنظرة الشاملة لدور الأخصائي النفسي العيادي من طرف الأسرة الجزائرية كانت منخفضة حيث صنفت في المرتبة الأخيرة .

وفي الأخير يمكننا أن نلخص نظرة الأسرة لدور الأخصائي النفسي العيادي إلى أنها نظرة جزئية تقتصر على إدراك بعض من مهام الأخصائي، فهناك عدة أدوار لم يتم ذكرها من طرف أفراد العينة كقياس الشخصية، قياس الذكاء و المساعدة على تطوير المهارات الذهنية، تقديم الاستشارات الأسرية والعلاقية، تطوير مهارات التحكم في النفس والضبط الانفعالي، المساعدة على القيام بممارسات تساعد على الاسترخاء والراحة النفسية والتغلب على الضغوط، بناء الاختبارات والبرامج الإرشادية.

ونلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن غالبية الأسر تشير إلى دور العلاج والتشخيص للمرض وتركز كثيرا على ارتباط مهمة الأخصائي بالجانب المرضي في حين أن له دور بالجانب الايجابي وله القدرة على مساعدة الأفراد في استثمار الخصائص الايجابية في شخصيتهم، وتجدر بنا الإشارة إلى أنه لا يمكننا تعميم نتائج الدراسة نظرا لصغر حجم العينة.

اقتراحات الدراسة:

من خلال نتائج الدراسة التي توصلنا إليها يمكننا اقتراح ما يلي :

- الاتصال الفعال مع الأسر وتوعيتهم بأهمية الدور الذي يقوم به الأخصائي النفسي العيادي.
- عقد الندوات والمحاضرات على كل فئات المجتمع بصفة دورية واستطلاع آرائهم لتصحيح مدركاتهم و تعزيز الأفكار والمعتقدات الصحيحة حول مهام الأخصائي العيادي.
- قيام الهيئات المختصة والمسؤولين بتوفير أخصائي نفسي يهتم بالمساعدة النفسية داخل الوسط الأسري.
- إجراء دراسات مسحية على الخدمات التي يقدمها الأخصائي في مجال الصحة النفسية المتعلقة بالأسرة.
- تبصير الوالدين بأهمية الاعتناء بالجانب النفسي للأطفال الذي ينعكس على نمو وتطورهم النفسي السليم وأن متابعة أطفالهم عند الأخصائي النفسي لا يعني بالضرورة أنهم مرضى أو مضطربين.
- إجراء دراسات وبحوث مستقبلية تمكن الأسرة الجزائرية من إدراك الدور الشامل للأخصائي النفسي العيادي.
- ضرورة التأكيد على اللقاءات الدورية بين الأخصائي وأفراد الأسر الجزائرية في جو جماعي يعزز ثقافة ومكانة علم النفس العيادي، الذي يساهم بشكل كبير في تحسين واقع العلوم الاجتماعية في الجزائر.
- اهتمام المسؤولين بعقد اجتماعات مع الأخصائيين للتعرف على واقع الممارسة الإكلينيكية والمعوقات التي تواجهها للمساعدة لإيجاد الحلول المناسبة في الوقت المناسب، لتفادي تفاقم المشكل.

قائمة المراجع

1. رأفت عسكر(2004)، علم النفس الإكلينيكي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر.
2. سميرة احمد السيد (1998)، علم الاجتماع التربوية، ط3، دار الفكر العربي، مدينة نصر القاهرة، مصر.
3. عبد الله الرشدان (2008) ،علم اجتماع التربية، (ط1)، دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان، الاردن .
4. عطوف، محمد ياسين (1987)، علم النفس العيادي الإكلينيكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

5. ماهر العربي، (2011)، فن التعامل مع الأطفال، (ط1)، مؤسسة الفرسان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .

6. مصطفى بوتفوشت، (1984)، العائلة الجزائرية، ترجمة احمد باي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

7. بن عيسى محمد المهدي، بوسلحة ايناس وآخرون، (2013)، الأسرة الجزائرية في ظل إعادة إنتاج مقومات الجودة الأسرية، الملتقى الوطني الثاني للاتصال وجودة الحياة في الأسرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

8. فالح بن صنهات الدلحي العتيبي، (2011)، دور الأخصائي النفسي الإكلينيكي من وجهة نظر العاملين في المستشفيات الحكومية، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، السعودية.

9. Goldenberg H, (1973) Contemporary Clinical Psychology, Monterey Calif: Brooks/Cole.

10. Sarrason L. G. & Sarason B. R. (1984), Abnormal psychology : The problem of maladaptive behavior, New Jersey : Prentice-Hall, Inc

صعوبات ومعيقات النشر في المجلات الوطنية والدولية المحكمة من وجهة نظر أساتذة العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة سطيف2(الواقع و التحديات)

د. زرقان ليلي

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02/الجزائر.

مقدمة:

يعد النشر العلمي من النشاطات العلمية الأساسية للأستاذ الجامعي التي تتم عن نضجه ووعيه الفكري وسعيه لتحسين مستواه وتقديم خبرات ونواتج لزبدة ما توصلت إليه بحوثه العلمية ليستفيد منها المجتمع بمختلف مؤسساته والعالم وذلك عبر الكتب والرسائل والمجلات المحلية والدولية والتي يشترط أن تكون محكمة.

ولكنه وفي ظل المشكلات التي تعيشها الجامعة الجزائرية على غرار بعض الجامعات يواجه الأستاذ الجامعي الباحث عدة عراقيل وتحديات تقلل وتحول من نشره العلمي ونشاطه البحثي تختلف من تخصص إلى آخر وفي دراستنا هذه نحاول الكشف عن هذه الصعوبات والعراقيل والتحديات لدى الأساتذة الباحثين في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة سطيف2، وكذلك مقترحاتهم لتجاوز هذه التحديات من خلال توزيع إستبيان على عينة من الأساتذة الباحثين بالكلية تضمن البيانات الشخصية وسؤالين مفتوحين مفادهما :

ما هو واقع النشر العلمي في الجامعة الجزائرية؟

ما هي الصعوبات والعراقيل التي تواجه الأستاذ الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة سطيف 2 للنشر في المجلات الوطنية والدولية المحكمة ؟

ما هي الحلول والمقترحات التي ترونها مناسبة لتجاوز هذه التحديات والعراقيل ؟

وما لا يمكن لأحد أن ينكره أن الأستاذ الجامعي يواجه في مسيرته المهنية والعلمية العديد من العراقيل والصعوبات في ضوء واقع تعيشه الجامعة الجزائرية سواء في مجال التدريس أو البحث العلمي، هذا الأخير لا تتضح ولا تعم فائدته إلا إذا تم الاعتراف به ونشر نتائجه للإفادة في مختلف المجالات والدوريات العلمية المحكمة، ولعل ما يعكس جودة هذه الأبحاث والأعمال هو قبولها للنشر في مجلات دولية محكمة تجعل من نتائجها مصدرا ومرجعية لحل بعض المشكلات ودعمها

لأطر نظرية وهو ما يشكل اليوم عائقا أمام الكثير من الأساتذة الباحثين فتطول رحلة البحث عن فضاء للنشر من أجل الترقية وتحسين المستوى .

وهو ما تحاول الدراسة الحالية الكشف عنه لمعرفة مختلف هذه الصعوبات والعراقيل من وجهة نظر الأساتذة الباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية في مجال النشر في المجالات الوطنية والدولية المحكمة ومختلف الحلول المقترحة لتجاوز هذه التحديات .

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة الحالية في محاولة ميدانية للكشف عن واقع وأهم الصعوبات والعراقيل التي تواجه الأساتذة الباحثين بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة سطييف² فيما يخص النشر في المجالات الوطنية والدولية المحكمة من خلال استطلاع لأرائهم ورصد لمقترحاتهم لتجاوز هذه المشكلات والتحديات من خلال التساؤلات التالية :

ما هي أهم الصعوبات والعراقيل التي تواجهكم كأساتذة باحثين بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة سطييف² للنشر في المجالات الوطنية والدولية المحكمة؟

ما هي الحلول والمقترحات التي ترونها مناسبة لتجاوز هذه الصعوبات والعراقيل؟

تحديد مصطلحات الدراسة:

الصعوبات والمعوقات: هي كل ما من شأنه أن يشكل حاجزا أو تحديا معرفيا أمام الأساتذة الباحثين فيحول دون نشر أبحاثهم في المجالات الوطنية والدولية المحكمة.

النشر: عملية تأليف وتصنيع وتسويق المنتج العلمي المعرفي تبدأ بالحصول على المادة العلمية بمختلف أشكالها من المؤلف وصولا إلى نقلها للجمهور المستقبل وإيادها بوسائل مختلفة ومن طرف جهات متخصصة.

أساتذة العلوم الاجتماعية والإنسانية: هم الأساتذة الباحثين الدائمين أي الذين لديهم مناصب دائمة في الجامعة الذين يحملون شهادة الماجستير أو الدكتوراه، ويمارسون التدريس والبحث العلمي، من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بمختلف تخصصاتها بجامعة محمد لمين دباغين سطييف².

المجلات العلمية المحكمة: عبارة عن دورية علمية تنشر أبحاثا متخصصة في مجال محدد بعد أن تقوم بتحكيم هذه الأبحاث من قبل عدد من المختصين في نفس المجال، وتعتبر هذه المجالات المنصة الأولى التي يستخدمها الباحثون عادة لنشر

آخر ما توصلوا له من نتائج أو لإنتقاد ومناقشة نتائج الأبحاث التي نشرت سابقا (<https://ar.m.wikipedia.org>).

الدراسات السابقة:

دراسة جنان صادق عبد الرزاق وآخرون "مشاكل النشر العلمي والتحكيم في المجلات العراقية":

هدفت هذه الدراسة للتعريف بواقع النشر العلمي العراقي والوقوف الفعلي على أهم المشكلات التي تعيق عملية النشر في المجلات العلمية العراقية والعربية لمساعدة الباحثين العراقيين في التغلب على مشاكل النشر داخل القطر، فضلا عن ذلك توجيه أنظار هيئات التحرير للمجلات العراقية للأخذ بأهمية وسرعة بث المعلومات للباحثين وخاصة في العلوم سريعة التطور. وقد أكدت نتائج الدراسة على ما يلي:

-إلتزام الباحثون العراقيون بإرسال بحوثهم إلى مجلات عراقية وعربية محكمة. -هناك (19) عنوانا من المجلات العلمية التي اعتمدت لنشر البحوث من قبل الباحثين العراقيين وتصدرت مجلة البحوث التقنية عناوين المجلات.

-أظهرت النتائج إن نسبة 92.85% من الباحثين تأخذ بعين الاعتبار المعايير القياسية الخاصة بكل مجلة قبل الإقدام على النشر فيها.

-بينت النتائج أن من أكثر المبررات التي تؤدي إلى إعادة البحث من قبل المحكمين لمؤلفيها هو ضعف في عملية توثيق عملية الإسناد وصحتها، وضعف في عملية توفر عناصر الإبداع في البحث.

-أكدت النتائج أن الأسباب التي تدعو الباحثين للنشر توزعت بين ثلاثة أسباب فقط وكان في مقدمة هذه الأسباب وأكثرها دافعية هو للترقية العلمية التي تتطلب نشر بحوث تتطلبها كل ترقية من درجة إلى درجة أعلى بنسبة بلغت 73.529%، يأتي بعدها الاهتمامات البحثية للباحثين بنسبة بلغت 17.647%، وأخيرا كان من نصيب تكليف الأقسام وبنسبة بلغت 8.824%.

-بينت النتائج أن معظم الباحثون يفضلون النشر في المجلات العلمية حيث بلغت نسبة من يفضلون ذلك 60.714%، وهي نسبة كبيرة بالمقارنة مع المؤتمرات العلمية.

-يتضح من النتائج إن أهم المشكلات التي تواجه الباحثين هي مشكلة الفترة الزمنية التي ترسل لإجراء التعديلات المطلوبة حيث تصدرت باقي المشكلات بنسبة بلغت 18.181%، ويأتي بعدها الفترة الزمنية التي ترسل من قبل المحكمين بنسبة 15.151%.

-أكدت النتائج أن قلة من الباحثون فقط يعتمدون المجلات العربية عبر الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).

-أظهرت النتائج إن من بين أبرز الدوافع التي تدعو الباحثين إستخدام الإنترنت كوسيلة للنشر هي سرعة النشر، والشعور بكفاءة المحكمين العرب حيث حصلنا

على نسبة 25% على التوالي(جنان صادق عبد الرزاق وآخرون، 2013، ص112-125).

دراسة نور الدين حفيظي وآخرون: "النشر بين الأهمية العلمية والصعوبات الواقعية":

هدفت هذه الدراسة وبصورة نظرية تحليلية إلى إبراز الأهمية العلمية والواقعية للنشر من خلا إلقاء الضوء على مفهوم النشر العلمي وأشكاله وحقوقه مع عرض لأهمية النشر، وأخيرا دراسة للمشاكل والتحديات التي تواجه الباحث في النشر للخروج بالحلول(نور الدين حفيظي وآخرون، ديسمبر، 2015، ص123-34).

دراسة خالد هناء سيدهم: "دراسة إستطلاعية للباحثين حول واقع صعوبات نشر المقالات والأبحاث العلمية بالجامعة الجزائرية/جامعة الحاج لخضر باتنة نموذجا":

هدفت هذه الدراسة للبحث في واقع عملية نشر المقالات والأبحاث للباحثين بالجامعة الجزائرية وما هي الصعوبات التي تواجههم والحلول والتحديات المستقبلية من أجل نشر الأبحاث، من خلال مقابلات أسفرت على وجود عوائق ومشكلات ترتبط بالباحث ومؤهلاته وبالمجلات وبقواعد النشر والتمويل وغيرها، وعن أهمية التكنولوجيا ودورها في تطوير عملية النشر العلمي وبالتالي تحقق الفرضية العامة(خالد هناء سيدهم، 2015، ص153-167).

دراسة رضا سعيد مقبل: "النشر الجامعي في العصر الرقمي":

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم النشر الجامعي، وتاريخه وتطوره، وحجم صناعة النشر الجامعي عالميا، والتحديات التي تواجه النشر الجامعي في العصر الرقمي، والاتجاهات الحديثة في النشر الأكاديمي، والمعوقات التي تواجه النشر الجامعي في العالم العربي، وأخيرا مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تكفل التغلب على العقبات التي تواجه النشر العلمي في الجامعات العربية والمصرية(رضا سعيد مقبل، 2013، ص1-28).

الإطار النظري للدراسة:

النشر العلمي في مجلات علمية محكمة (الواقع والتحديات):

تهتم الجامعات ومراكز البحوث العالمية بنشر نتائج أبحاثهم العلمية في أوعية النشر المحكمة والتي تتبنى المعايير العلمية الرصينة من دوريات علمية متخصصة أو كتب أعمال المؤتمرات من أجل تبادل المعرفة والنتائج لكي تستمر الأبحاث وتتكامل نتائجها وأهدافها، وتعتبر الدوريات العلمية شريانا هاما من شرايين المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات وخاصة المكتبات الأكاديمية التي تولي اهتماما خاصا للدوريات العلمية في مختلف مجالات المعرفة.

ماهية النشر العلمي وتطوره:

يعد النشر بمفهومه الواسع هو عملية توصيل النتاج الفكري من منتجه إلى المستفيد منه أي من المرسل إلى المستقبل وفقا لنظريات الاتصال العلمي، ويعود تاريخ النشر العلمي إلى بدايات التجمعات السكانية ومرت هذه العملية بمراحل كما هو الحال في نظام الاتصال حيث كانت البداية بمفهوم بسيط وهو الأسلوب الشفهي حيث استطاع الإنسان بتبادل خبراته وتجاربه مع الآخرين فنمت وازدادت المهارات العقلية واستمرت هذه الحال إلى أن بدأت العصور التاريخية حيث بدأ توثيق الأفكار ونشرها من خلال الرقم الطينية بعد اختراع الكتابة في وادي الرافدين سنة 3200 ق.م، ثم انتشرت بعد ذلك المسلات والأختام والنقوش على الجلود وواجهات المعابد والقصور حيث أصبح ذلك وسيلة من وسائل النشر العلمي وبعد ابتكار الكتابة فتحت أمام الإنسان الطريق لكي يواصل تطوره إلى المستوى الحضاري الذي وصل إليه الإنسان اليوم واستمرت الحال على هذا المنوال إلى اختراع الطباعة سنة 1456 في ألمانيا، وقد أحدثت الطباعة ثورة هائلة في نشر المعرفة تجسدت في سرعة وعدد وأنواع المواد المطبوعة. ومن هنا كانت الكلمة المطبوعة وما زالت مفتاح إنتاج المعرفة وانتشارها وتطور العلوم والتقنية، ولما كان العلم أكثر العوامل تأثيرا في التقدم في عالمنا المعاصر، لذا فإن نشر حقائقه بين الأوساط العلمية أفرادا ومؤسسات هو من المسؤوليات الكبيرة التي يفرضها العلم، وكان هذا من العوامل التي دفعت إلى الإهتمام بالنشر العلمي وتأتي الجامعات والمراكز البحثية فيها في مقدمة المؤسسات لأنها من أكثر تلك المؤسسات إهتماما بالبحث العلمي والنشر الذي يعد مطلبا أساسيا من متطلبات الخدمة الجامعية(الحكيم رنا عدنان، 2004، ص37-38).

لماذا النشر؟

نستطيع إجمال أهمية النشر العلمي بالآتي(ميخائيلوف، أي وكليديفسكي، أس، 1983، ص16):

- يساهم النشر العلمي في تطوير طرق وأساليب العمل لدى الأفراد والمؤسسات من خلال الاطلاع على المعرفة البشرية.
- يساعد النشر العلمي في مجال تنشيط حركة البحث والتقصي.
- يساهم في معرفة رصانة البحث العلمي من خلال الوقوف على عدد الإشارات الببليوغرافية المنشورة في البحوث والدراسات الأخرى.
- يعد النشر العلمي من أساسيات ضمان لحقوق التأليف.
- يعد النشر العلمي إحدى وسائل تحقيق المنافع المادية والمعنوية.
- يساعد النشر العلمي على إمكانية التغلب على التكرار الحاصل في توجهات البحوث.
- يساعد النشر العلمي على معرفة الباحثين المتمرسين والمبتدئين.
- يتعرف العلماء والباحثين والناس جميعاً على النتائج والأخبار الجديدة عن طريق قراءة ما ينشر من تلك الأبحاث، و لقد حقق النشر العلمي إنجازات هامة و صائبة.

- إن معايير تصنيف الجامعات أصبحت تعتمد في معظمها على مساهمات أعضاء هيئة التدريس ونوعية وكمية المنشورات بإسم الجامعة ومقدار أثر تلك المنشورات ومدى الإستشهاد بها من قبل الباحثين.

أشكال وحقوق الناشر في التشريع الجزائري:

يمكن تصنيف أشكال النشر وفقاً للدراسات إلى صنفين:

أ. على أساس صناعة النشر: وهنا نجد النشر التقليدي/النشر المكتبي/النشر الإلكتروني.

ب. على أساس هدف النشر: نجد هنا النشر التجاري وغير التجاري (أكرم محمد أحمد الحاج، 2013، ص171-170)، (محمد أمزيان برغل، 2012، ص113)، (إبراهيم امرزقلال، 2010، ص73)، (إحسان علي هولول، 2011، ص251-253).

ج. حقوق الناشر في التشريع الجزائري: يمنح التشريع الجزائري نوعان من الحقوق للناشر هي:

الحقوق الأدبية: وتشمل حقه في تقرير نشر مصنفه، حقه في نسبة المصنف إليه، حقه في تعديله، الحق في سحبه، الحق في دفع الاعتداء.

الحقوق المادية: الاستغلال المباشر/غير المباشر/الحق في التتبع (حنان إبراهيم، 2008، ص138).

أين يمكن النشر؟

أولاً. المجالات العلمية المحكمة: وهي مجالات يتم فيها مراجعة البحث أو تقييمه من قبل محكمين متخصصين.

ثانياً. المجالات العلمية غير المحكمة: وهي مجالات تنشر موضوعات متنوعة أو متخصصة ولكنها لا تلتزم بالتحكيم وغالباً ما تكون مهتمة بالنشر أكثر من التحكيم والمراجعة

ثالثاً. المجالات المتخصصة غير العلمية: وهي مجالات تعني بالكتابات في مجال معين ولكنها لا تلتزم بالمعايير الأكاديمية والعلمية، وهي مثل بعض مجالات الجمعيات والاتحادات.

رابعاً. المجالات العلمية الإلكترونية: وهي مجالات علمية محكمة ولكن ليس لديها إصدار ورقيه وهي تعتمد على النشر الإلكتروني، وهي غالباً مهتمة بمعامل الأثر (impact factor) وهي معتمدة وذات تأثير كبير.

خامساً. مواقع النشر العلمي: وهي مواقع غير مهتمة بالتحكيم والمراجعة بل قائمة على نشر الأعمال العلمية المنشورة في مجالات مسبقاً، وهي بذلك لا تعطي الباحث أي شهادة نشر وهي مهتمة بالمشاركة وإتاحة المادة العلمية فقط.

سادساً. المؤتمرات: والمؤتمر هو حلقة نقاش يتم فيها النقاش حول موضوع معين أو مجموعة من الموضوعات تجمع أهل الإختصاص، ويتم تداول أوراق علمية أو أوراق عمل في المؤتمر إلا أن أوراق المؤتمرات في الغالب لا تحسب ضمن الأوراق المنشورة للباحث في حال تقدم بها للترقي الأكاديمي ولكنها تحسب ضمن

مشاركات الباحث، حيث أنه في الغالب لا تخضع للإجراءات المتبعة في التحكيم والمراجعة العلمية بل تراجع في إطار مدى ملائمتها لموضوع المؤتمر، بجانب أنها قد لا تنشر.

ولقد حصر أحمد أنور عمر ثمانية أنماط رئيسية يمكن لأي جامعة أن تعتمد عليها كأوعية للنشر أو أن تعتمد بعضها، وزعت شكليا على النحو التالي:

- الرسائل العلمية.
- البحوث الأخرى.
- الدوريات العلمية المتخصصة.
- تقارير المتابعة.
- كتب التراث.
- الوثائق الجارية للجامعات.
- سلاسل نشرات.
- الكتب الدراسية للطلاب.

الدوريات العلمية المتخصصة:

تعد الدوريات المتخصصة أهم وعاء شكلي تتبناه الجامعات لنشره في سياق ما يعرف ببرامج النشر الجامعي أو الأكاديمي، كما أنها أهم مصدر من مصادر المعلومات وذلك لحدثة معلوماتها وسرعة ملاحقتها للتطورات العلمية مقارنة بمصادر المعلومات الأخرى.

ويمكن تعريف الدوريات المتخصصة بأنها الدوريات التي تهتم أساسًا بنشر مواد تمثل إضافات فعلية إلى المعرفة في أحد المجالات المتخصصة، أو مواد تستعرض موقف المعلومات أو الإنتاج الفكري في موضوع تخصصي معين، لصالح الباحثين أو الممارسين في هذا المجال.

ونظرا لإرتفاع أسعار الدوريات المتخصصة خلال العقدين الماضيين ظهر ما يعرف بأزمة الدوريات (Periodicals crisis)، وقد ندد الأكاديميون بهذا الوضع الذي ألحق أضرارا كبيرة بالأنشطة التي تمارسها مؤسسات البحث العلمي في ظل حجب المعلومات العلمية عن الباحثين العاملين بها، وكان النشر الإلكتروني للدوريات حلا مثاليا لهذه الأزمة، وذلك بفضل إمكانيات الرقمنة الهائلة التي جاءت بها شبكة الويب، ونتيجة لذلك بدأت تظهر وتزايد الدوريات الإلكترونية المتاحة من خلال الويب ويقدر عدد الدوريات الإلكترونية المتاحة للوصول الحر من خلال الويب بـ 2051 دورية، وهذا الوصول الحر إلى المعلومات المتاحة من خلال شبكة الويب وجد قبولا واستحسانا متزايدا من قبل الأكاديميين في العالم الغربي، فقد أظهرت دراسة مسحية أن 84% من أعضاء هيئة التدريس والباحثين في جامعة

در كسل يفضلون الدوريات الإلكترونية على المطبوعة لأنها توفر عليهم الكثير من الوقت وتتيح لهم كما هائلا من المعلومات لم يكن متوفرا بنفس الوقت والسهولة اعتمادا على مقابلها المطبوع (رضا سعيد مقبل، 2013، ص 12-16).

آليات النشر الدولي في مجلات:

تراهن الجامعات علي مستوى العالم علي مجموعة من التحديات المستقبلية في تطوير البحث العلمي والنهوض بالتعليم الجامعي، ومن بين هذه التحديات دخول بوابة النشر العلمي الرصين علي مستوى العالم قاعدة بيانات المجلات والأبحاث العلمية وهي اختصار لـ: (ISI) من خلال النشر في: Institute For Scientific

Information

وهي الجهة المعنية بمساعدة الباحثين في التعرف علي أفضل المجلات العلمية من مختلف بلدان العالم، وفق منظومة معلوماتية تؤخذ وتنظم علي أساس معطيات خاصة بتلك المجلات، لتقديم صورة حقيقية للمستوي العلمي لكل مجال.

معايير النشر:

- أن يكون للمجلة رقم تصنيف دولي للنسخة الورقية وآخر للنسخة الإلكترونية .
- أن يكون للمجلة قيمة اعتبارية .
- أن يكون للمجلة موقع إلكتروني يحتوي على جميع المعلومات.
- أن تصدر بشكل منتظم.
- أن تكون هيئة التحرير من الأساتذة المشهود لهم علمياً.
- القيمة الاعتبارية للدوريات العلمية: *
- أ. مقياس أهمية الدوريات العلمية المحكمة:
- معامل التأثير.
- عدد المرات التي تستشهد الأبحاث فيها بالأبحاث المنشورة في المجلة منذ نشأتها.
- المدة الزمنية التي تستغرقها الأبحاث حتى تبدأ الأبحاث الأخرى بالاستشهاد بها.
- متوسط عمر البحث الذي تتوقف بعده الأبحاث عن الاستشهاد به، وتقوم بعض المؤسسات – كمؤسسة تومسون رويترز مثلاً – بحساب مثل هذه المقاييس في كل تخصص من التخصصات الأكاديمية وترتيب المجلات حسب ذلك.

طريقة حساب معامل التأثير:

معامل التأثير لدورية ما في سنة معينة هو عدد المرات التي تم الاستشهاد فيها بالأبحاث المنشورة في تلك الدورية خلال السنتين السابقتين لها منسوبا للعدد الكلي للأبحاث المنشورة بتلك الدورية في تلك السنتين المحددتين، فإذا كان معامل التأثير لدورية ما هو 5 في عام 2014 مثلاً، تكون الأبحاث التي نشرت في السنوات

2012 و 2013 في تلك الدورية قد تم الاستشهاد بأبحاثها بمعدل 5 استشادات لكل بحث.

قواعد النشر في أي مجلة علمية:

- التأكد من أن المجلة مدرجة ضمن مجلات.
- ملائمة موضوع دراستك مع تخصص المجلة.
- مراعاة الفورمات العامة للمجلة (خط وحجم الخط، ونوع الخط، اللغة).
- الاقتباس والتوثيق.
- يجب أن يتضمن البحث (مشكلة، أهداف، منهجية، نتائج، مضامين نظرية وتطبيقية) بجانب المستخلص، الكلمات المفتاحية، إطار نظري، مناقشة النتائج، التوثيق، المرفقات).
- مراعاة أخلاقيات البحث العلمي.
- وفي حالة نشر البحث باللغة العربية يجب أن يتضمن ملخص باللغة الانجليزية يحتوي ما يلي:

الأهداف	Objective
الطريقة والإجراءات	Methods/purpose
النتائج	Results
الاستنتاج	Conclusion
الممارسات	Practice Implication
- عند كتابة المراجع عند نهاية البحث يجب مراعاة أن لكل تخصص وكذلك لكل مجلة طريقة خاصة ومميزة في كتابة المراجع.	
- بعد الانتهاء من اختيار المجلة و كتابة الورقة ترسل للمحرر .	
- يتأكد من النواحي الفنية للمجلة ومطابقتها للمواصفات.	
- يرسلها إلى 2-3 من المحررين لإجازتها.	
- إجازة الورقة في المجلات المعتمدة عالمياً تستغرق شهر على الأقل (البحث العلمي ومعايير النشر في مجلات علمية محكمة، اميمة النور سعيد 2017/3/7 الساعة 3:20 المملكة العربية السعودية من الموقع:	
http://educad.me/76734/D8%A7%D9%84 .	

واقع وتحديات النشر العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعات الجزائرية:

يعد النشر العلمي مظهرا من مظاهر التقييم للمؤسسات والأشخاص والعلوم أيضا ويساعد في تتبع التطورات الحاصلة في العلوم وهو الذي يدفع بالعلم إلى الأمام.

وانطلاقا من الواقع المعاش في الجامعة الجزائرية كباحثين وأساتذة، ومن خلال ما توصلت له الكثير من الدراسات في هذا المجال نجد أن النشر العلمي يشهد

كغيره من نشاطات البحث العلمي واقعا مزريرا في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية مثله مثل باقي التخصصات في جامعاتنا، فهو يعاني الكثير من الصعوبات، ولعل أهمها ضعف التمويل الموجه لإنجاز البحوث حيث لا يتجاوز 2 بالمائة من الميزانية (خالد هناء سيدهم، 2015، ص130)، وهو ما يؤثر على جودته، إضافة لغياب الحرية الفكرية التي تحول دون تناوله لقضايا المجتمع والمساهمة في حلها، فالعراقيل تتعدد في الميدان وفي اختيار الموضوعات وقبولها من طرف الهيئات المعنية، كما يغيب التحفيز المادي والمعنوي للناشرين في العلوم الإنسانية والاجتماعية والتشجيع بجوائز لأحسن إنجاز ومكافأته بالنشر في أفضل المجالات الدولية، والإفادة من نتائجه في الميدان، أو إجراء مسابقات تنافسية، فضلا عن غياب التقنية في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية وهي اليوم مطلب أساسي للبحث والنشر في مقابل ضعف وغياب دور المخابر في دعم الباحثين في مجال النشر العلمي وابتعادها عن الشفافية والنزاهة من حيث الأهداف وطريقة العمل واحتكارها لصالح جماعات معينة لتحقيق المصالح الشخصية وعدم تشجيعها واستقطابها للباحثين والبحاث القيمة لنشرها ومكافأة أصحابها والاعتراف بقدراتهم العلمية وربط قضاياها بالمجتمع، ناهيك عن قلة المجالات أو عدم الوصول لها بسهولة وقلة المحكمين وعدم تخصصهم، مع الإطالة في الرد وتدخل المحاباة في قبول الأبحاث ونشرها خاصة إذا تعلق الأمر بالترقيات، وأيضا اختلاف معايير التقييم وشروط النشر من مجلة لأخرى، وفرض أخرى لرسوم خيالية للنشر في بعض الدول.

هذا الواقع جعل الكثير من الأساتذة يعزفون عن البحث العلمي والنشر ويكتفون بالتدريس والنشر لأجل الترقية، كما لا ننسى أيضا غياب أو ضعف تكوين الأساتذة في مجال البحث والكتابة والتأليف والنشر العلمي ومشكلة اللغة، وسنحاول إكتشاف هذا الواقع أكثر من خلال دراستنا الميدانية.

إجراءات الدراسة الميدانية:

المجال الزمني والمكاني: جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2 نوفمبر إلى 30 نوفمبر 2017.

منهج الدراسة: هو المنهج الوصفي وذلك لطبيعة الدراسة التي تسعى لوصف وتحليل وتفسير مختلف الصعوبات والتحديات التي تواجه الأساتذة الجامعيين للنشر في المجالات الدولية المحكمة.

العينة: مجموعة من أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية اللذين بلغ عددهم 37 أستاذ والتي تم أخذها بطريقة عشوائية.

أولاً: وصف العينة: والشكل التالي يوضح وصف العينة حسب متغيرات الدراسة كما جاءت في الشكل الموالي



الرتبة		القسم				الجنس			
أستاذ ت.ع	أ.م.أ	أ.م.ب	أ.م.أ	أ.م.ب	ع الاجتماع	ع النفس والتربية والأثر الارطونيا	التاريخ والأثر	!	ذ
ن	ت	ن	ت	ن	ن	ت	ن	ت	ن
27%0,0	1	5,40%	2	37,83%	14	13	14	64,8%	35,13
					10	6		24	13
					02%2,7			83%64,8	37
									37
									99,99%
									37

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن العينة قد تكونت من 37 فرد موزعة بين الذكور (13) بنسبة 35.13 بنسبة 64.86 والإناث (24)، أما بالنسبة للتخصصات فقد توزعت بين ثلاث أقسام بمختلف تخصصاتها على الترتيب كالتالي: التاريخ والآثار 14 فرد بنسبة 37.83، ثم قسم علم النفس والعلوم التربوية والأرطونيا بـ 13 فرد بنسبة 35.13، وقسم علم الاجتماع بـ 10 أفراد بنسبة 27.02، في حين توزعت الرتب بأعلى نسبة أستاذ مساعد قسم ب، وأستاذ مساعد قسم أ بنسبة 37.83 تليها أستاذ مساعد قسم ب بنسبة 16.21، ثم أستاذ مساعد قسم أ بنسبة 5.40، وأخيراً أستاذ التعليم العالي بنسبة 0.027

الأداة: تم تحضير استمارة تكونت من مجالين الأول تضمن البيانات الشخصية والثاني تضمن سؤالين مفتوحين حول الصعوبات والعراقيل التي يواجهها أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية فيما يخص النشر العلمي في المجالات الوطنية والدولية المحكمة وكذلك مختلف اقتراحاتهم لتجاوز هذه التحديات، ثم تم توزيعها

في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بأقسامها المختلفة ونظرا لضيق الوقت تم استرجاع 37 من أصل 50 استمارة.

المعالجة الإحصائية: تم تفريغ الاستجابات وتكراراتها ثم تحليلها في ضوء التساؤلين والدراسات السابقة.

عرض وتحليل وتفسير نتائج السؤالان: بعد جمع إستجابات المبحوثين وتحليلها أسفرت الدراسة على النتائج التالية:

1. بالنسبة لنتائج السؤال الأول المفتوح المتعلق بالصعوبات والعراقيل التي يواجهها الأساتذة في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة سطيح 2 للنشر في المجالات الوطنية و الدولية المحكمة:

أكد أغلب المبحوثين على وجود صعوبات وعراقيل أمام عملية النشر في المجالات الوطنية والدولية المحكمة، وأرجعوا ذلك لعدة أسباب ذاتية وأخرى خارجية تم ترتيبها حسب تكرارها وأهميتها بالنسبة لهم كالآتي:

- تعد المحسوبة والبيروقراطية والوساطة حسب المبحوثين من العراقيل الأساسية التي يواجهونها أمام عملية النشر، إذ يرون أنها تفتت وأصبحت من شروط قبول النشر في كثير من المجالات.
- من المعرقات والصعوبات الأكثر تكرارا عند المبحوثين التأخر والإطالة في الرد بالقبول أو الرفض وحتى بإستلام الدراسة وقد يصل ذلك لشهور، مما يعطل عملية إرسالها لجهة أخرى أو تعديلها.
- إقتصار المجالات الوطنية والدولية في قبول الملخصات على رتب علمية محددة وأشخاص محددين كالأساتذة المحاضرين وأساتذة التعليم العالي ورؤساء المخابر والأقسام والعمداء ممن لديهم نفوذ.
- ربط النشر في كثير من المجالات الدولية المحكمة بمبالغ يصعب على الأستاذ تسديدها في كل مرة يرغب بالنشر وإهمال النوعية.
- غياب معايير واضحة وشفافة وموحدة ومعلنة في التحكيم وقبول الدراسات.
- قلة المجالات المتخصصة وجمع الكثير منها بين عدة تخصصات مما يميع الدراسات ولا تتضح أهميتها وتوجهها، وهذا ما أكده أساتذة علم الآثار.
- التركيز على الدراسات الميدانية وإهمال الدراسات النظرية.
- غياب نماذج منهجية مرنة للعمل بها وإتباعها في إنجاز المقالات القابلة للنشر في المجالات الوطنية وخاصة الدولية المحكمة.
- تشكل اللغة عائقا كبيرا أمام الأساتذة في العلوم الإنسانية والاجتماعية وتحديا كبيرا فأغلبهم لا يتقن لغات أخرى للبحث بخلاف العربية والفرنسية وحتى العربية غير متمكن من لغة البحث بالشكل الصحيح.

- بعض الشروط تعجيزية حسب تخصص الأثار وتتنافى مع طبيعة الدراسات من جهة أخرى كالحجم وعدد الأوراق و الكلمات وغير موحدة.
- عدم تخصص المحكمين وضعفهم ويظهر ذلك في التعديلات التي تكون أحيانا غير موضوعية ومحددة وبعيدة عن التخصص إضافة إلى الرفض غير المبرر.
- التشكيك في النتائج ومصداقيتها.
- غياب الحوافز والدعم المادي والمعنوي من المخابر والمجلات كعامل لتجويد النشر من خلال تخصيص جوائز لأحسن نتاج علمي ومسابقات تنافسية.
- صعوبة الوصول للمجلات الدولية المحكمة والتواصل معهم نظرا لقلتها وإحتكارها.
- رغم وجود البوابة الالكترونية الوطنية الجزائرية إلا إن مشكلة الإطالة في الرد مازالت مطروحة، إضافة لصعوبات تقنية تطرح على مستواها مع مشكلة الحصول على النسخة إذا تم النشر.
- خضوع النشر للتوجهات السياسية للبلد وغياب الحرية الفكرية.

وقد تشابهت هذه التحديات مع كثير من نتائج الدراسات السابقة ولعل من أهمها ما جاء في دراسة رضا سعيد مقبل حول معيقات وصعوبات البحث العلمي في العالم العربي والتي لخصها فيما يلي:

- تعاني معظم الجامعات العربية من البيروقراطية والمشكلات الإدارية والتنظيمية فضلا عن وجود فجوة بينها وبين مشاركتها في المجتمع لعدم وجود جهاز يمكنه نشر البحوث و التعريف بها في المجتمع لتحقيق أكبر فائدة.
- لا يلقى النشر إهتماما من القيادات العليا في الجامعات مما يضطر صناعة النشر العلمي في العديد من الجامعات إلى التراجع.
- وجود بعض الممارسات السياسية التي تؤثر على المؤسسات الأكاديمية والنشر الجامعي، منها تدخل السلطة في الأمور الأكاديمية مما يتناقض مع الحرية الأكاديمية وإمكانية التعبير عن الاختلاف حتى مع ممثلي السلطة السياسية، فنجد تهميشا للكوارر البحثية التي لا تتفق وسياسية السلطة، ونشر أبحاث غير صالحة للنشر بدافع المحسوبيات، فضلا عن ضعف المخصصات المالية للبحث العلمي – وخاصة في العالم العربي- مما يؤثر سلبا على أنشطة البحث العلمي المختلفة وتطويرها، وكذلك على مؤسسات البحث العلمي.
- تقوقع النشر العلمي العربي في نطاق محدود والعجز عن الانتشار الواسع، فمن النادر أن يترجم بحث عربي إلى اللغات الأخرى.
- غياب المعايير الواضحة التي تحدد أصول وقواعد التأليف والتحكيم والنشر، وعدم وجود سياسة إستراتيجية واضحة للبحث العلمي.
- عدم وجود معايير موحدة بين الجامعات لإخراج الأعمال العلمية، فكل جامعة تنفرد بوضع بعض المعايير التي تختلف عن غيرها من الجامعات.

- عدم الاهتمام بالإعلان والدعاية عن إصدارات النشر الجامعي، فضلا عن عدم وجود شبكة توزيع لتصريف إصدارات دور النشر الجامعية.
- الواقع يؤكد أن نشاط دور النشر الجامعية يصطدم بمعوقات إدارية تحد من قدرتها على المنافسة.
- وقد أدت كل هذه السلبيات التي لحقت بالنشر العلمي داخل الجامعات في الوطن العربي إلى عزوف الأساتذة عن النشر في مطابع الجامعة والبحث عن منافذ للنشر خارج الجامعات، فضلا عن وجود نظرة من الاحترام والإجلال التي ينظر من خلالها الباحثون والأكاديميون العرب إلى المطبوعات الأجنبية، ليس لدينا سياسة إستراتيجية واضحة للبحث العلمي، وقد دفع كل هذا إلى لجوء الباحثين أيضا للنشر الإلكتروني كحل بديل.
- 2. بالنسبة للسؤال الثاني: ما هي مقترحاتكم لتجاوز هذه المشكلات والصعوبات؟

اتفق المبحوثين حول مجموعة من المقترحات كالتالي:

- إعطاء الفرصة للجميع للنشر بعيدا عن الوساطة وإقامة نظام عادل والتخلي بالموضوعية والصدق والنزاهة والشفافية والابتعاد عن المحاباة في التقييم والنشر.
- وضع معايير واضحة وعلمية للنشر وقبول العمل.
- توحيد شروط ومعايير النشر.
- توضيح أسباب الرفض والتعديلات المطلوبة.
- تعيين محكمين نزيهين ومتخصصين وتمكنين من جامعات ودول مختلفة.
- أن يتم النشر دون النظر في الاسم أثناء التقييم والتحكيم وهذا لضمان الشفافية.
- أن تقيد المجلة بالوقت الخاص بالرد والتحكيم بحيث لا تتجاوز مدته أسبوعين .
- توسيع دائرة الاتصال بين المجالات والباحثين والمرونة التعامل.
- وضع إجراءات منهجية واضحة لكيفيات النشر وإقامة أيام تكوينية للأساتذة حول المقالات النوعية المقبولة للنشر.
- تسهيل عملية التسجيل في المنصة الوطنية للمقالات العلمية.
- التداول على لجنة التحكيم من مختلف أرجاء الوطن أو خارجه لضمان الموضوعية.
- وضع لجنة تحكيم وطنية بالمنصة قبل اختيار المجلة المراد النشر فيها.
- احترام الأجل المحددة للنشر الإعلان عن كل ما تم قبوله ورفضه عنها عن طريق موقع المنصة الوطنية الجزائرية.
- دعم وتشجيع الأساتذة لتعلم اللغات.
- إنشاء جوائز لأحسن الانجازات العلمية.
- تدعيم البحوث الميدانية وتسهيل إجراءات العمل.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة الميدانية التي قمنا بها حول صعوبات النشر في المجلات الدولية والوطنية المحكمة لدى عينة من أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة سطيح 2 يمكن القول: أن الأستاذ الجامعي ما زال يواجه الكثير من المشكلات والمعوقات التي تحد من نشاطه ومساهماته البحثية خاصة في العلوم الاجتماعية، حيث مازال البحث العلمي والنشر بعيدا عن واقع مجتمعه ومشكلاته، إضافة لغياب الموضوعية والشفافية والخلط بين الأمور الشخصية والبحث العلمي، وبناء عليه نوصي كنتيجة للدراسة بضرورة أخذ الجهات المعنية هذه المشكلات بعين الاعتبار وكذلك المقترحات لأنها من واقع الأستاذ ومعاناته التي لا تنتهي.

قائمة المراجع:

1. أكرم محمد احمد الحاج (2013)، تحديات النشر العلمي الالكتروني، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، ع2، جامعة الوادي، الجزائر.
2. إحسان على هلول(2011)، واقع النشر العلمي بجامعة بابل دراسة تقييمية، مجلة مركز بابل، ع2، العراق.
3. الحكيم رنا عدنان(2004)، النتاج الفكري العراقي في مجال علم المعلومات والمكتبات للفترة من 1991- 2002 دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
4. أميمة النور سعيد 2017/3/7 على الساعة 3:20:"البحث العلمي ومعايير النشر في مجلات علمية محكمة"، المملكة العربية السعودية، من الموقع (<http://educad.me/76734/D8%A7%D9%84>)
5. إبراهيم مرزقلال(2016)، إستراتيجية التسويق الالكتروني للكتاب الجزائري دراسة تقييمية للمواقع الالكترونية للناشرين، رسالة ماجستير في علم المكتبات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
6. جنان صادق عبد الرزاق وآخرون(2013)، مشاكل النشر العلمي والتحكيم في المجلات العراقية، مجلة كلية التربية الأساسية، ع11، جامعة بابل، العراق.
7. حنان إبراهيم(2008)، حقوق المؤلف في التشريع الداخلي، مجلة المنتدى القانوني، ع7، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
8. خالد هناء سيدهم(2015)، دراسة استطلاعية للباحثين حول: واقع صعوبات نشر المقالات والأبحاث العلمية بالجامعة الجزائرية الحاج لخضر باتنة نموذجا، أعمال الملتقى العلمي الأول المشترك، مركز جيل البحث العلمي، بيروت، لبنان.
9. رضا سعيد مقبل(2013)، النشر الجامعي في العصر الرقمي، مجلة بحوث، كلية اللغة العربية بالمنوفية، جامعة الأزهر، مصر.

10. ميخائيلوف أي وكليديفسكي أس(1983)، مدخل في علم المعلومات والتوثيق، ترجمة نوار محمد علي قاسم، جامعة الموصل، العراق.
11. محمد أمزيان برغل(2012)، اتجاهات أساتذة علم الإعلام والاتصال في الجزائر نحو تقنية النشر الالكتروني، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.
12. نور الدين حفيظي وآخرون(2015)، النشر بين الأهمية العلمية والصعوبات الواقعية، أعمال الملتقى العلمي الأول المشترك، مركز جيل البحث العلمي، بيروت، لبنان.

13. <https://ar.m.wikipedia.org>

دور رأس المال الاجتماعي في تحقيق المزايا التنافسية الأخلاقية للمنظمة

د.نمديلي أسماء

كلية العلوم الإقتصادية والتسيير

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02/الجزائر

مقدمة:

إهتمت الإدارة في كثير من المنظمات الرسمية وغير الرسمية بالجوانب الاجتماعية والأخلاقية بدءاً بالمسؤولية الاجتماعية، التعلم التنظيمي، الإدارة القائمة على الثقة، فرق ومجموعات العمل، ثقافة المنظمة ثم وصولاً إلى المدخل الإداري القائم على رأس المال الاجتماعي.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم كل من رأس المال الاجتماعي، المزايا التنافسية الأخلاقية وكذا الإشارة إلى مسؤولية المنظمة اتجاه صناعة رأسمالها الاجتماعي الايجابي وإبراز دوره وأهميته في تحقيق مزايا تنافسية أخلاقية.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن رأس المال الاجتماعي يمكن استخدامه كمصدر للميزة فهو استثمار في العلاقات الاجتماعية مع عوائد متوقعة في السوق. كما خلصنا إلى أنه يوجد تأثير لرأس المال الاجتماعي (الاستقلالية والموضوعية، الأمانة والاستقامة، النزاهة والشفافية) على تحقيق مزايا تنافسية أخلاقية.

يذكر "بوتنام" في إحدى كتاباته أن "الجماعة التي يكون أعضاؤها جديرين بالثقة ويضعون ثقة بالغة في بعضهم البعض سوف تكون أكثر قدرة على الإنجاز بالمقارنة مع الجماعات الأخرى التي تفتقد للثقة بين أفرادها". من هذا المنطلق ظهر مفهوم رأس المال الاجتماعي مع كتابات كل من "أليكسيس دي توكفيل

Tocqviell" و"ليدا هانيفان Lida Hanifan" و"جيمس كولمان James Coleman" وفي مرحلة لاحقة مع "روبرت بوتنام" وفي العقدين الأخيرين تبني البنك الدولي والهيئات الدولية لمصطلح رأس المال الاجتماعي ودوره في الإنتاجية ومكافحة الفقر وتعزيز الثقة والاحترام داخل المجتمع، وكون أن تراكمه يؤدي حتماً إلى إنشاء مزايا تنافسية للمنظمة.

نسعى من وراء هذا البحث إلى محاولة الإجابة على الإشكالية التالية:
كيف يمكن الاستثمار في رأس المال الاجتماعي لتحقيق مزايا تنافسية اخلاقية للمنظمة؟

يتضمن البحث النقاط التالية :

- 1- مفهوم رأس المال الاجتماعي
- 2- صناعة راس مال اجتماعي ايجابي
- 3- مفهوم المزايا التنافسية الأخلاقية
- 4- أثر رأس المال الاجتماعي في تحقيق مزايا تنافسية اخلاقية للمنظمة

1. مفهوم رأس المال الاجتماعي:

طرح مفهوم رأس المال الاجتماعي جاء في سياق من التطور لمفهوم رأس المال حيث كان التركيز منذ بداية الثورة الصناعية على رأس المال المادي ثم رأس المال المالي ثم رأس المال البشري في الستينات من القرن الماضي ليتم طرح مفهوم رأس المال الطبيعي من قبل دعاة البيئة ومن ثم تم طرح مفهوم رأس المال الثقافي ليتم الحديث بعدها عن رأس المال الاجتماعي في بداية الثمانينات من قبل علماء الاجتماع.

عرف البنك الدولي رأس المال الاجتماعي بأنه أصول الجماعات التي تبقى في علاقاتهم، وحسب جيمس كولمان فان رأس المال الاجتماعي يعرف بأنه خصائص البنية الاجتماعية (مثل الثقة، المعايير والجزاءات)، المؤسسات الاجتماعية الملائمة وقنوات المعلومات التي تسهل النشاط الاجتماعي (نجم، 2010، ص 201).

كما سماه "edwinsoon" 1999 برأس مال العلاقات ويعرفه بأنه الثروة المتضمنة في علاقات المؤسسة مع زبائنها و حسب "Mcelroy" (2002)، رأس المال الاجتماعي يمثل جميع العلاقات المفيدة للمنظمة مع باقي المتعاملين الداخليين والخارجيين (Jallouli, 2008, p33)، ويعرف كذلك برأس مال العملاء، وهو يعكس طبيعة العلاقات التي تربط المنظمة بعملائها ومواردها ومنافسيها وأي طرف آخر يساعد في تطوير وتحويل الفكرة إلى منتج أو خدمة ويعتبر الأعلى قيمة بين مكونات رأس المال الفكري (يوسف، 2005، ص 98).

يلاحظ من خلال هذه التعريفات أنها تحدد رأس المال الاجتماعي في مكونات أساسية مثل المعايير الثقة والشبكات كما أنها تؤكد على تأثيرات رأس المال الاجتماعي سواء في التماسك أو تحقيق الأغراض المشتركة وأخيرا إن رأس المال الاجتماعي هو مكون من مكونات البنية الاجتماعية وهذه السمة هي التي تفسر التباين في قدرة رأس المال الاجتماعي في التأثير لصالح الأداء الاقتصادي من بلد لآخر وبالتالي قد تكون تأثيرات البنية الاجتماعية سلبية أو إيجابية على حد سواء.

يمكن أن نورد التعريف التالي لرأس المال الاجتماعي بأنه ذلك الكل المركب غير الملموس من العلاقات والمعايير والقيم المتقاسمة التي تتسم بالتماثل النسبي بين أفراد الجماعة وتكون ذات أشكال ومستويات مختلفة ولها آثار متباينة على قدرة الأفراد على تحقيق أغراض مشتركة في الظروف المختلفة.

2. مفهوم المزايا التنافسية الأخلاقية:

تمثل الميزة التنافسية نقطة اختلاف المنظمة وتميزها عن منافسيها، مما قد يؤهلها إلى تحقيق مزايا عديدة منها الحصول على الأرباح من خلال خفض الأسعار أو

الحصول على حصة سوقية أكبر أو من خلال ديمومة عملية البيع للزبائن لمواصفات قد يؤمن بها الزبون كالأمان أو السمعة أو الشهرة وغيرها.
1.2 مفهوم الميزة التنافسية:

تعرف الميزة التنافسية حسب (Porter) أنها: النقطة التي تصل إليها المنظمة بمجرد اكتشافها لطرق جديدة أكثر فاعلية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، ويكون بمقدور المنظمة تجسيد هذا الاكتشاف ميدانياً، أي بمعنى إحداث عملية إبداع بمفهومها الواسع. (Porter, 1994, 48).

كما يعرفها (السلمي 2001، 104) بأنها المهارة أو التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للمنظمة إنتاج قيم ومنافع للزبائن تزيد عما يقدمه المنافسين، ويؤكد تميزها واختلافها عن المنافسين من وجهة نظر الزبائن الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتميز حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يقدمه المنافسون الآخرون.

فيما يعرفها (Jean) بأنها الخصائص أو الصفات التي يتصف بها المنتج أو العلامة وتعطي للمنظمة بعض التفوق والسمو عن منافسيها المباشرين (Jean, 1993, 209).

ويعرفها (Oughton) بأنها القدرة على إنتاج السلع الصحيحة والخدمات بالجودة العالية وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب (بغداد، 2005، ص4).

ومن بين الأبعاد التنافسية التي تختارها المنظمة عند تقديم منتجاتها وتلبية الطلبات في السوق حتى تعمل على تحقيق القدرة تنافسية ما يلي (Porter, 1994, 48):

تخفيض الكلفة: وتعني قدرة المنظمة على تصميم، وتصنيع، وتسويق منتجات بأقل تكلفة ممكنة مقارنة مع منافسيها، مما يمكنها من تحقيق أرباح أعلى، فالتكلفة المنخفضة تهيئ فرص البيع بأسعار تنافسية، ويرتكز هذا البعد على أقل قدر من تكلفة مدخلات الإنتاج مقارنة بالمنافسين، والتي تعني تحقيق تخفيض في التكاليف الكلية لأي صناعة، وقد يتحقق ذلك من خلال اكتشاف مورد رخيص للمواد الأولية، أو الاعتماد على تحقيق وفورات الحجم الكبير، أي توزيع التكلفة الثابتة على عدد كبير من وحدات الإنتاج، أو التخلص من الوسطاء، والاعتماد على منافذ التوزيع المملوكة للمؤسسة، أو استخدام طرق للإنتاج و البيع تخفض من التكلفة، أو استخدام الحاسب الآلي لتخفيض القوى العاملة.

الإبداع و التجديد و الابتكار: وهو إعادة تشكيل أو إعادة عمل الأفكار الجديدة لتأتي بشيء جديد، ويتم من خلاله التوصل إلى حل لمشكلة ما، أو إلى فكرة جديدة وتطبيقها، وهو يرتبط بالتكنولوجيا ويؤثر في المؤسسات، ويمثل الإبداع والابتكار

إحدى الضرورات الأساسية في إدارة الأعمال والمنظمات، والتي انعكست على تصاعد الحاجات و الطموحات، فلم يعد كافيا أو حتى مرضيا أداء الأعمال في المنظمات على اختلاف أنواعها بالطرق الروتينية التقليدية، لأن الاستمرار بها يؤدي إلى التوقف، وهو بالتالي تراجع عن الركب السريع في المضي إلى الأمام أو الفشل (Lynch,2000,p:502).

2.2 تعريف أخلاقيات الاعمال:

تشير القراءات اللغوية لمصطلح الأخلاق بأنها الخُلق ، والخلق هو الدين والطبع والسجايا ، وهي المُعبر عن الصورة المعلنة للإنسان والصورة الباطنة له، فالخُلق في لغة العرب: هو الطُّبع والسجِّيَّة، وقيل: المروءة والذِّين (أبن منظور ، 1968، 86)، كما يشير مصطلح الأخلاق إلى القوة الراسخة التي تقود الإنسان إلى الاختيار فيما بين الخير والشر (جواد، 2000، 123).

كما عرف الغزالي الخُلق بقوله: "الخُلق عبارة عن هيئة في النفس راسخة، عنها تُصدَّر الأفعال بسهولة ويُسرٍ من غير حاجة إلى فِكر وروية، فالأخلاق هيئة ثابتة راسخة مُستقرّة في نفس الإنسان غير عارضة طارئة، فهي تُمثِّل عادة لصاحبها تتكرَّر كلما حانت فرصتها، فإن كان الصفة عارضة فليست جديرة بأن تُسمَّى خُلُقًا، فمن بذل المال مرة أو مرتين لا يقال: إنه كريم سخي، كما ينبغي عدم التكلف في صدور الفعل بحيث يصدَّر بشكل تلقائي من غير تردّد وبصورة عفوية، لا تخضع للحساب والمراجعة وتقليب الرأي وإعمال الفِكر، ولا يُقصد بذلك أن يكون العمل لا إراديًا، وإنما المقصد أنه من شدة تلقائية العمل وتَسارع أدائه تكون مساحة التفكير في الأداء ضئيلة، بحيث تتلاشى أمام تسارع العمل (http://www.alukah.net).

وتعرف بأنها مجموعة من المبادئ والمعايير التي تحكم سلوك الأفراد والجماعات وتساعدهم في تحديد الشيء الصحيح والخاطئ ومن ثمّ تحديد الكيفية التي يتم بها إنجاز الأشياء الصحيحة (Robbins & Coulter, 1999).

فيما يراها (Hellriegel & Slocum) بأنها مجموعة من القواعد الأخلاقية والقيم المبدئية التي تحكم سلوك الفرد والجماعة بشأن الصحيح والخاطئ من التصرفات، كما أنها تسهم في تحديد المعايير اللازمة لما هو جيد وسيئ من التصرفات والأفعال التي يقوم بها الأفراد (Hellriegel & Slocum, 1996, 146).

ويرى (Griffin, 1999) أن التصرف الأخلاقي هو التصرف الذي ينطبق مع المعايير الاجتماعية المقبولة بشكل عام وان التصرف غير الأخلاقي هو التصرف الذي يحكم عليه بأنه خاطئ وتوبيخي او فاشل في تلبية الالتزام. إتباع الأخلاق الحسنة في العمل هو أمر يجب أن يحرص عليه كل شخص في المؤسسة، لذلك فالمسيرون لن يعتمدوا على مدى التزام العاملين بأخلاقيات العمل

بناء على قناعتهم الشخصية بل هم في حاجة لأن يلزمهم بذلك كجزء من متطلبات العمل، ثم القيام بتحديد ما هو أخلاقي وما هو غير أخلاقي لكي يلتزم به الجميع.

أما أخلاقيات الأعمال فهي توجه الإدارة في منظمة الأعمال وتصرفاتها وسلوكياتها تجاه المشاركون Stackholder ويشير البعض إلى أخلاقيات الأعمال بأنها كل ما يتعلق بالعدالة والمساواة في توقعات المجتمع والمنافسة النزيهة والإعلان والعلاقات العامة والمسؤولية الاجتماعية وحرية الزبائن والتصرفات السليمة في البيئة المحلية والدولية(الأونكتاد، 2001، 194). ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك ليحدد الهدف الأساس من الاهتمام بأخلاقيات الأعمال بأنه ليس فقط تعلم الفرق بين الصواب والخطأ، بل يمتد لتوفير الأدوات التي يتعامل بها الأفراد مع التعقيدات الأخلاقية، أي في الاعتبار والتفكير بالتداعيات الأخلاقية الخاصة بالقرارات الإستراتيجية(هل وجونز، 1998، 121)

3. صناعة رأس المال الاجتماعي الايجابي:

يمكن لمنظمة الأعمال أن تقوم بتطوير ايجابيات رأس مالها الاجتماعي انطلاقا من تجسيد مسؤوليتها الاجتماعية وسلوكياتها الأخلاقية تجاه الموارد البشرية من خلال وسائل عديدة تغطي مجمل الأنشطة الفرعية المتعددة والمتنوعة لإدارة الموارد البشرية كالآتي(ليث سعد الله، 2009، ص12-13):

1.3 الاستقطاب:

ويتمثل دور المنظمة في هذا النشاط عدة مظاهر من أهمها:

- تأمين حقوق المتقدمين المرشحين للوظيفة من حيث: الإعلان عن الوظائف الشاغرة بشكل علني، النزاهة في الاختيار في إجراء المسابقات (البعد عن الرشاوى والواسطة واستغلال النفوذ)، قبول الشكاوي و الطعن التحقيق فيها.
- مسابقات التوظيف يجب أن تتم على أسس علمية و موضوعية، و ليس بشكل عشوائي، و يجب أن توافق طبيعة العمل الذي يمتحن فيه المترشح.
- عدم إهمال كل طلبات التوظيف التي تصل إلى المنظمة سواء تم ذلك بالتسليم المباشر أو عن طريق البريد العادي أو البريد الإلكتروني.
- عدم سحب الموظفين بشكل عمدي من المنافسين الآخرين بطرق غير قانونية و غير أخلاقية.
- استناد عملية الاستقطاب إلى تحديد دقيق و موضوعي للاحتياجات من مختلف التخصصات من مختلف التخصصات لشغل وظائف حقيقية.
- الموازنة بين الاستقطاب الداخلي و الخارجي، حيث يفيد الأول في منح فرص الترفيع لعمال المنظمة.

- عدم التحيز في عملية اختيار العمال لصالح جنس معين دون الآخر.

2.3 المسار الوظيفي:

- مراعاة سياسات التوظيف المتعارف عليها قانونيا واحترامها وعدم خرقها.

- صيانة الحقوق المادية للعامل (الأجور والمرتبات) وذلك في إطار عقد مسبق بين الطرفين متفق عليه من كليهما.
- تحقيق المساواة و العدالة بين العاملين من حيث الأجور والمكافآت وفرص التدريب والتكوين والترفيه.
- مراعاة حق الموظف الجديد في التعرف على توصيف دقيق لوظيفته، ومساعدته في الاندماج المهني في الشركة، تعريفه باللوائح القانونية والتنظيمية الداخلية للشركة.
- الحق في توفير مناخ عمل ملائم، وتوفير الأمن الصناعي في المنظمة بغية التخفيف من حوادث العمل.
- تمكين العاملين المشاركة في القرارات الإدارية الهامة التي تتعلق بالمنظمة، و المساهمة في حل مشكلاتها.
- حق العمل النقابي، حيث يجب أن تمنح المنظمة ترخيصا يسمح بممارسة حرية العمل النقابي من أجل حماية حقوق العاملين فيها.
- عدم استبعاد أي عامل من حقوقه في التدريب و التكوين من أجل تحسين أدائه ومهاراته.
- حق العامل في الاتصال بشكل مباشر مع الإدارات الأعلى من مستواه التنظيمي.

3.3 تقييم الأداء:

- الموضوعية والنزاهة في تقييم أداء العاملين، واستعمال معايير تقييم دقيقة.
- يجب أن ترتبط عملية التقييم بالإجراء الإداري والقانوني الموافق، ففي حالة الأداء الجيد يجب أن يحصل العامل على مكافأة بغرض تشجيعه، وفي حال الأداء السلبي يمكن أن يتعرض العامل لعقاب بحسب درجة إهماله.
- عدم الاكتفاء بالتحفيز المادي، بل يجب أن يحص العامل على قدر كاف من التقدير والاحترام نظير ما يقدمه من عمل متقن في المنظمة.
- لا يجب أن تكون الرقابة على الأداء رقابة لصيقة مباشرة لأنها ستؤدي إلى مضايقة العمال، وسيصبح الأمر أكثر استفزازا لهم.

4.3 برامج تحسين الحياة المهنية:

- برامج تحسين النوعية تمثل مجموعة كبيرة من الأنشطة التي تمارسها منظمات الأعمال بهدف تعزيز الكرامة الإنسانية والنمو والتقدم والازدهار للعاملين، لذلك فإنها تمثل أهم المداخل الحديثة لتعزيز قدرة المنظمة على الإيفاء بمتطلبات مسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية تجاه المجتمع، من هذه البرامج ما يلي (<https://hrdiscussion.com/hr92707.html>):
- جعل مكان العمل جذابا وإعطاء العمل معنى متجددا تقل فيه حالات الضغط النفسي والجسدي والإرهاق من خلال التركيز على البرامج.
- التقليل من الرتابة والروتين ضمن أنشطة هذه البرامج التي تشتمل أيضا إعادة تصميم العمل باستمرار ويشمل ذلك إثراء العمل وإغائه.

- إن أنشطة هذه البرامج تساعد في خلق ثقافة تنظيمية قيمة و تعزز اتجاهات قيم مشتركة بحيث يصبح مكان العمل جذاباً ومريحاً.
- أن تساهم هذه البرامج في التقليل من حدة انتشار الأمراض المهنية وأمراض العصر من خلال تعزيز الانسجام بين بيئة العمل والبيئة العامة والتركيز على متطلبات ومعايير السلامة المهنية والالتزام بالتشريعات الخاصة بها و النظر إلى مكان العمل من منطلق واسع.

4. أثر رأس المال الاجتماعي في تحقيق مزايا تنافسية أخلاقية للمنظمة:

يرى فرانسيس فوكوياما ضمن ما أطلق عليه باقتصاديات الثقة أن القيم التي تساهم في نوع من رأس المال الاجتماعي مطلوب من كل بلد أن يتعلم استثمارها ليصل إلى الميزة التنافسية الأخلاقية، وحسب نان لين فإن رأس المال الاجتماعي هو استثمار في العلاقات الاجتماعية مع عوائد متوقعة في السوق ولاحظ ذلك من خلال أن الشركة التي تتمتع بعلاقات قائمة على الثقة يمكن أن تقلص الحاجة للمشرفين وتتجنب الكثير من الجهد القانوني في اتفاقيات العمل مع العاملين وعقود الشراء مع الموردين ويتجسد دور رأس المال الاجتماعي في تحقيق المزايا التنافسية من خلال ما يلي:

تعزيز دالة الإنتاج والنمو الاقتصادي المستدام: ينبغي التأكيد هنا على أن إنتاج معظم السلع والخدمات يحتاج بنسب متفاوتة إلى كافة أنواع رأس المال، ومن هنا فإنه ينبغي علينا أن نتجاوز دالة الإنتاج التقليدية التي كانت تعتبر رأس المال المادي والعمل عنصري الإنتاج الوحيدين، وأن نحاول التوصل إلى تعريف لدالة إنتاج مركبة من عناصر أخرى تضاف إلى رأس المال المادي والعمل، كما يجب أن نتعامل دالة الإنتاج هذه مع رأس المال لا بمكونه المادي وحسب وإنما بمكوناته الأخرى أيضاً خصوصاً رأس المال الاجتماعي ومن الأمثلة التي توضح هذه العلاقة نموذج تجارة الماس في الولايات المتحدة والتي أشار إليها "كولمان" كدليل على الارتباط بين رأس المال الاجتماعي والصور الأخرى لرأس المال، إذ يعتمد تجار الماس هناك في تسهيل معاملاتهم التجارية على العلاقات والروابط الاجتماعية والقيم المتعارف عليها (رأس مال إجتماعي) دون اللجوء إلى كتابة وتحريير عقود قانونية معقدة تستهلك الوقت والجهد والمال، الأمر الذي يمكنهم في النهاية من زيادة أرباحهم.

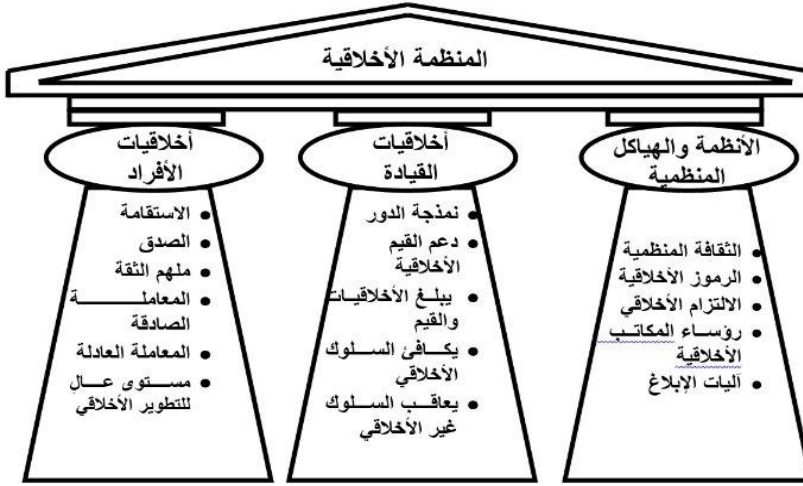
تعزيز الثقة والاحترام: عادة ما تتأثر الدراسات المتعلقة برأس المال الاجتماعي بالنزعة الأنجلو أمريكية والتي تنقسم إلى رافدين: "الرافد الوظيفي Functionalist" والذي تمثله كتابات "جيمس كولمان"، و"الرافد القيمي Normative" والذي تمثله كتابات " روبرت بوتنام" و "فوكوياما". وقد أكد "روبرت بوتنام" في كثير من كتاباته أن "الجماعة التي يكون أعضاؤها جديرين بالثقة ويضعون ثقة بالغة في بعضهم البعض فإنها سوف تكون أكثر قدرة على الإنجاز بالمقارنة مع الجماعات الأخرى التي تفتقر إلى الثقة بين أفرادها، ومثال ذلك نجد مؤسسات الإذخار غير الرسمية والتي يطلق عليها " جمعية

القروض الدوارة " وتتكون تلك الجمعية من مجموعة من الأفراد يتفقون فيما بينهم على المساهمة بمبلغ من المال بشكل منتظم في صندوق نقدي، والمشاركون يدركون جيداً مخاطر التخلف عن الدفع، ويقوم المنظّمون باختيار الأعضاء بشيء من الحرص والدقة والسمعة الطيبة والتي تتبين من خلال تاريخه السابق في مثل تلك الجمعيات الخاصة بالقروض الدوارة أو من خلال علاقاته مع الآخرين داخل مجتمعه، فالثقة والسمعة الطيبة إنما يؤثران بصورة إيجابية وبالتالي عدم الإرتياب من مخاطر التخلف عن الدفع (انجي، 2010، ص18)، وتشير إحدى الدراسات إلى أن المنظمة التي تتبع في ممارسة أعمالها قاموساً أخلاقياً واجتماعياً حققت نتائج تفوقت فيها على المنظمات التي لا تمتلك مثل هذا القاموس (Schapiro,2001, 112)

فيما أشارت الدراسة التي قام بها مركز (Walker) للبحوث إلى أنه عندما يتساوى السعر والجودة فإن (2-3) من الزبائن يشيرون إلى ضرورة التحول إلى علامات تجارية تابعة لمنظمات لديها مسؤولية أخلاقية واجتماعية (Daft, 2003, 159).

وبذلك تتأثر حقيقة مفادها أن التزام بالأبعاد الأخلاقية في ممارسة الأعمال يسهم على نحو مباشر وغير مباشر في تحقيق المزايا التنافسية واستدامتها.

إن الوصف الذي طرحه (Daft, 2003) في كتابه (Management) يمكن أن يعدّ وسيلة فاعلة لإحداث عملية التحول، لتصبح المنظمة بعدها في مصاف المنظمات التي توصف بالمزايا التنافسية الأخلاقية لأنها تركز في ذلك على ضمان الأبعاد والمبادئ الأخلاقية في مختلف جوانب بنائها، وكما يتضح ذلك في الشكل الآتي:



الشكل (1)

الاعمدة الثلاثة لإقامة المنظمة الأخلاقية

Source: Linda Klebe Terino, Laura Pincus & Michael Brown, (2000), Moral Person and Moral Management, California Management Review, 42 (4), Summer, PP. 128-142. In: Richard L. Daft, (2003), Management, 6th. Ed., Thompson South-Western Publishing Co.

يتضح من الشكل أعلاه أن هنالك ثلاثة مقومات أساسية لبناء المزاي التنافسية الأخلاقية نشرحها كما يأتي:

الأخلاقيات الفردية: يمثل المدراء الفئة الرئيسة من الأفراد المكونين للأساس الأول من أسس المنظمة الأخلاقية، وهنا تجب الإشارة إلى أهمية أن يتسم هؤلاء الأفراد بالصدق والاستقامة وأن تنعكس تلك السمات في قراراتهم وسلوكياتهم، وذلك لثقة بقية الأفراد من داخل وخارج المنظمة بالمدراء كونهم أداة لتنفيذ المعايير الأخلاقية، والمعاملة الصادقة، ويكونون أخلاقيون في تعاملاتهم العادلة مع الآخرين ، وهم الذين يبذلون الجهود للوصول إلى مديات أخلاقية متطورة، ويترتب عليهم تحديد طرق تركيز الانتباه على القيم الأخلاقية داخل المنظمة، وإيجاد البيئة المنظمة التي تشجع وترشد وتدعم السلوك الأخلاقي لكل العاملين، ولأجل ذلك يتوجب على المدراء أن يعملوا على إيجاد مناخ العمل الأخلاقي الملائم ليمارس فيه الآخرون أعمالهم

أخلاقيات القيادة: أفرزت دراسة السياسات والممارسات الأخلاقية في العديد من المنظمات الناجحة حقيقة أن الدور الذي يمارسه القادة في هذه المنظمات في مجال تحديدها حيويًا، ففي إحدى المسوحات التي تم إجراؤها لقراء مجلة السكرتارية وجد أن العاملين مدركين بشكلٍ حقيقي للزلات الأخلاقية لقاداتهم ، وأن المنظمات تسهم بشكلٍ سريع في إشاعة مواقع الاتصال بالطريقة التي يحدد المدراء فيها وسيلة الفعل الأخلاقية (Badaracco & Webb, 1995, 14).

إن الطريق الأولي الذي يختاره القائد ليحدد النغمة الأخلاقية للمنظمة يتم من خلال الأفعال والتصرفات التي يقوم بها، أي عكس تلك القيم في الواقع العملي. وإذا

لم يصغي الأفراد إلى القيم الأخلاقية التي يحددها لهم قادتهم ، فإن ذلك يؤشر أن الأفكار التي يحملونها تدور حول عدم أهمية القيم الأخلاقية في المنظم (Daft, 2003, 156).

ويرى البعض بأن عملية صياغة أو نسج القيم الأخلاقية في المنظمة يتم في إطار الثقافة التنظيمية وفي استمرارية أعمالها لإعادة تجديد أو تحديث القيم الأخلاقية غير الثابتة، وأن الأفراد العاملين هم الذين يدعمون تلك القيم الجوهرية في إطار الأفعال والتصرفات التي يمارسونها، كما أن أنظمة التقييم والمكافأة المعتمدة في المنظمة يمكن أن تقود إلى اكتشاف الارتباط في الكيفية التي يقوم بها كل من المدراء والعاملين بملامسة القيم في أعمالهم وتصرفاتهم اليومية، وإن استخدام أنظمة المكافأة ومراجعة الأداء بشكلٍ فاعل يمكن أن يكون طريقاً فاعلاً يعتمده المدراء في الاستدلال على أثر الأخلاقيات في منظمة الأعمال، وأن مكافأة السلوك الأخلاقي ومعاقبة السلوكيات المناقضة وفي مستويات المنظمة جميعها يعدّ من المكونات الحاسمة لبناء القادة الأخلاقيون في منظمات الأعمال (Linda & Katherine, 1999, 267).

الأنظمة والهياكل المنظمة:

وتشكل هذه المجموعة من المقومات الركن الثالث ضمن مجموعة الأدوات التي يستخدمها المدراء في المنظمات لتشكيل القيم وتعزيز السلوكيات الأخلاقية والتحول بالمنظمة لتصبح منظمة أخلاقية، وتتضمن هذه المجموعة ما يأتي (Daft, 2003, 156):

ثقافة المنظمة: توصف ثقافة المنظمة بأنها من القوى الأساسية المساهمة في تكوين أو بناء المنظمة الأخلاقية، وفي هذا الصدد يشار إليها من خلال ثلاثة اتجاهات هي: (العززي والساعدي، 2002، 111)

أ. جوهر الثقافة: وهو الاتجاه الذي يركز على الثقافة عبر الأبعاد الفكرية غير الملموسة لها كالقيم والمعتقدات والافتراضات والفلسفة والأيدولوجيا والتوقعات والمواقف المشتركة التي تربط أعضاء المنظمة.

ب. مظاهر الثقافة: وهو الاتجاه الذي يركز على الثقافة من خلال مظاهرها مثل الرموز والطقوس وأنماط السلوك والأبنية والهياكل والأنظمة أو مظاهر السلوك.

ج. النسيج الثقافي: وهو الاتجاه الذي يستوعب الاتجاهات الفكرية الحديثة المتمثلة بالأبعاد الجوهرية والسلوكية بوصفها آلية للانسجام بينها وبين الفكر والعقل، ويتمثل التأثير الأساسي للنسيج الثقافي في صياغة أخلاقيات الأعمال وتحول المنظمة إلى منظمة أخلاقية من خلال التأثيرات الفطرية له في التصرفات الأخلاقية وغير الأخلاقية في المنظمة، وهنا يأتي دور الإدارة العليا لتعزيز التصرف الأخلاقي من خلال ممارستها للتصرفات الصحيحة وبما ينعكس على المستويات الأدنى في المنظمة.

الرموز الأخلاقية: وهي عبارات أساسية تعكس قيم المنظمة المتعلقة بالجوانب الأخلاقية والاجتماعية، ومن شأن هذه العبارات أن تبليغ العاملين في المنظمة السبب

الرئيس لنشوء المنظمة (Daft, 2003, 156) ، وتميل تلك الرموز الأخلاقية إلى أن تكون بشكلين:

أ. **الرموز الأخلاقية المستندة إلى المبادئ**، ويصمم هذا النوع ليتم اختيار الثقافة الكلية للمنظمة، ومن شأن ذلك أن يعرّف بالقيم الأساسية ومتضمنات اللغة العامة والخاصة بمسؤوليات المنظمة وجودة منتجاتها ، والتعامل مع عاملها، والعبارة العامة للمبدأ في هذا الإطار يطلق عليها العقيدة الكلية للمنظمة.

ب. **الرموز الأخلاقية المستندة إلى السياسات**، وهي التي تحدد الإجراءات المعتمدة في المواقف الأخلاقية المحددة ، وتتضمن تلك المواقف الممارسات التسويقية، وصراعات الرغبة داخل المنظمة، والتقييد بالقوانين، وامتلاك المعلومات، والمواهب السياسية، والفرص المتساوية.

ويمكن للرموز الأخلاقية كذلك المساهمة في تحديد القيم والسلوكيات المتوقعة وغير المتوقعة التي تنشأ بفعل التصرفات والأفعال التي تقوم بها الإدارات في المنظمات.

ونتيجة لأهمية الرموز الأخلاقية في المنظمات، نجد أن الإدارات في المنظمات التي توصف بأنها أخلاقية تلجأ إلى تقوية ودعم تلك الرموز الأخلاقية من خلال مكافأة الأفراد الطائعين ومعاقبة الأفراد المنتهكين، عند ذلك يمكن استخدام الرموز الأخلاقية في ترقية المناخ الأخلاقي في المنظمة، ومن شأن ذلك أن يتحقق من خلال استخدام السلوك السوي وسيلة لتحسين المناخ الأخلاقي، وذلك عند التأكيد على متضمنات ذلك السلوك والمتمثلة بالآتي: (Carolyn, 1995, 25)

الصدق: بين أعضاء المنظمة ومع زبائنها ، ومجتمعاتها ، ومجهزيها ، والمشاركين بعامة

الاستقامة: في القول والمعاني والوعود.

الإحترام: في التفاوض والاتصالات والعلاقات.

الثقة / الأمانة: على المستوى الفردي وعلى مستوى فرق العمل.

المسؤولية: عن الأفعال الصحيحة والخاطئة.

المواطنة: وهي مسألة لا بد من تحقيقها لأغراض الامتثال للقوانين الوطنية والتي يتم بموجبها ممارسة الأعمال.

الهيكل الأخلاقية:

وتتمثل بالأنظمة المختلفة، والمواقف أو الافتراضات، والبرامج التي تتعهد المنظمة بتطبيق السلوك الأخلاقي من خلالها وتتضمن هذه الهياكل مجموعة من الفقرات التنظيمية المتمثلة بالآتي

أ. **اللجان الأخلاقية:** وهي عبارة عن مجموعة من مدراء الأقسام المعنيين بتفحص الأخلاقيات في المنظمة، ومن المهام الرئيسية لهذه اللجان أنها تقوم بتحديد الأحكام الملائمة للتساؤلات التي تثار حول الموضوعات الأخلاقية في المنظمة ، كما تقوم هذه اللجان بتقدير مسؤولية المخالفات المرتكبة ومسؤولية الجهة المحاسبة عنها ،

ويعدّ وجود هذه اللجان ضرورياً لاسيما للمنظمات التي ترغب بإجراء التعديل الفوري لسلوكيات الأفراد فيها (Daft, 2003, 158).

ب. المكاتب الأخلاقية: وهو إجراء تقوم به بعض المنظمات ويتمثل بتخصيص مكاتب أخلاقية في إطار الهيكل التنظيمي ومستوياته وتخصيص كوادر تعمل بوقت كامل في هذه المكاتب ، وتتلخص مهمة هذه المكاتب في التأكد من مدى تكامل المعايير الأخلاقية مع عمليات المنظمة المختلفة (Daft, 2003, 158) ويرأس المكتب رئيس مكتب الأخلاق ليتابع عمليات الفحص والإشراف على الأبعاد الأخلاقية وحالات الإذعان للقوانين والتعليمات والتي تتضمن إقامة معايير الاتصالات الشفافة ، وإجراء التدريبات الأخلاقية التي تتعامل مع التوقعات أو المشكلات ومن ثم تقديم النصح للإدارة العليا في آلية التعامل مع المشكلات الأخلاقية عند اتخاذ القرارات (Yuspeh, 2000, 21).

ج. التدريب الأخلاقي: إذ تساعد برامج التدريب الأخلاقي القوية والتماسكة العاملين في التعامل مع التساؤلات الأخلاقية وترجمة القيم المعلنة في الرموز الأخلاقية في سلوكياتهم اليومية. (Geber, 1995, 110) وفي هذا المجال تؤكد المنظمات على ضرورة مرور أفرادها العاملين في ساعة من ساعات التدريب الأخلاقي في السنة على الأقل ويتأتى ذلك أصلاً من الدور التثري الذي تحققه تلك الساعات التدريبية في تعريف العاملين بالرموز الأخلاقية بصيغة مكتوبة، فضلاً عن دورها في صياغة الحلول للمشكلات الأخلاقية التي تطرح أثناء المناقشات المستفيضة لها ، ومن شأن ساعات التدريب الأخلاقي كذلك أن ترشد الأفراد العاملين إلى الكيفية التي يتمكنون من خلالها من وضع الحلول الممكنة لحالات الصراع الناشئة بين القيم (Daft, 2003, 158).

إن قيام المنظمة باختيار استراتيجية تنافسية معينة لا بد وأن يجعلها متأكدة من أن منتجاتها ترتبط بما يعرف بالاستقامة الأخلاقية فالاستراتيجية التنافسية المتبناة من قبل المنظمة ستضمن تحقيق المعايير الأخلاقية المتمثلة في السعي الحثيث من قبل المنظمة لترجمة أخلاقياتها من خلال منتجاتها ، ويتم ذلك عن طريق الآتي (Pitts & Lei, 1996, 112-113):

الحاجات المُستحقة: تواجه منظمات الأعمال المربحة صعوبة تسويق أرباحها في إطار الأسس الأخلاقية، وربما يحكم أغلب المدراء على أعمالهم بأنها تتضمن أعمالاً غير مشروعة ومراهنات غير قانونية وغير مشروعة، وأمور زائفة متعمدة ، وحالات الإهمال وغيرها، في حين قد يصف بعض المدراء أعمالهم بأنها نتيجة منطقية لمقدار الجدارة أو الاستحقاق أو الكفاءة الذي تتمتع به المنظمة ، وبسبب هذه الاختلافات تصبح الإدارة غير قادرة على التمييز الدقيق فيما بين حاجات الزبائن التي تمّ إشباعها بشكلٍ أخلاقي، وتلك التي حدث فشل في تحقيقها بشكلٍ أخلاقي ، وهنا لا بد أن تستثير الإدارة حالة إرضاء الضمير الجماعي لغرض تحقيق المعاملة العادلة للزبائن وإشباع حاجاتهم المُستحقة لتكون في مصاف المنظمات المتنافسة أخلاقياً.

المنتجات الآمنة: تمثل الالتزام الأساس لكل المنظمات في تجهيز الزبائن بمنتجات آمنة، إذ أن المنظمات التي تفشل في تحقيق هذا البعد ستواجه عادةً بسلسلة من النتائج السلبية المتابعة، ومثال ذلك المنظمات العاملة في الصناعات الدوائية.

المعلومات الوفيرة: إذ يترتب على المنظمات التزام مهم يتمثل في تزويد الزبائن بمعلومات وفيرة حول منتجاتها، ويكون هذا الشرط مضموناً بشكل قانوني في بعض الصناعات، لا سيما في المنظمات المصنعة للأغذية المعلبة والتي يفرض القانون عليها توفير قائمة مطولة من المعلومات على الغلاف لتكون بمثابة دليل تعريف للزبون، عليه فإن الالتزام بإعلام أو إخبار الزبائن بالمنتجات ليست نقطة النهاية في مضمون المتطلبات أو الشروط القانونية، إذ عندما يجهل المستهلك بأن هذا المنتج يمكن أن يعرضه للأذى المحتمل، عليه، يتوجب على المنظمة تنفيذ المتطلبات القانونية وتعمل إلى أبعد من ذلك، إذ إن الفشل في إعلام أو إخبار المستهلك بشكل تام يمكن أن يقود إلى تحقيق واحدة من الزلات الأخلاقية التي يمكن أن تقود إلى تحقيق الأذى بسمعة المنظمة ويحملها نفقات عالية.

وبموجب ما تقدم، يتوجب على المنظمات في الميدان التنافسي أن تقوم ببناء استراتيجياتها التنافسية في إطار الأبعاد والمعايير الأخلاقية لتضمن البقاء في هذا الميدان، ومن ثم فإن تحقيق المزايا التنافسية لا بد وأن يستند ضمن ما يستند إليه على الأبعاد والمعايير الأخلاقية.

الخلاصة:

خلصنا من خلال هذه الدراسة إلى أن رأس المال الاجتماعي هو ذلك الكل المركب غير الملموس من العلاقات والمعايير والقيم المتقاسمة التي تتسم بالتمائل النسبي بين أفراد الجماعة وتكون ذات أشكال ومسويات مختلفة ولها آثار متباينة على قدرة الأفراد على تحقيق أغراض مشتركة في الظروف المختلفة.

كما توصلنا إلى أن المنظمات ذات المزايا التنافسية الأخلاقية هي المنظمات ذات الاستقامة الأخلاقية العالية والتي تمتلك خصائص متميزة مثلًا احتفاظها برؤية واضحة عن الاستقامة نحو الجهات الخارجية كما يتم تحديد أنظمة المكافأة في المنظمة طبقاً لرؤية الاستقامة في المنظمة، تسود المنظمة حالة من الفهم، وهي أن القرارات الإدارية المهمة تتضمن أبعاداً أخلاقية. هادئة في تفاعلها داخلياً ومع المشاركين، وإن القاعدة الأساسية لهذا النوع من المنظمات هي القيام بتنفيذ كل ما هو جيد لتلك الأطراف كجزء من الجودة الخاصة التي تمتلكها.

استنتجنا أن تطوير إيجابيات رأس المال الاجتماعي يؤدي إلى تحقيق المزايا التنافسية الأخلاقية التي تسمح بدورها بتحقيق مردود مالي من وراء الالتزام الأخلاقي وإن لم يكن على المدى القصير، وهذا ضد المنظور التقليدي الذي يرى تعارضاً بين تحقيق مصالح منظمة الأعمال المتمثلة بالربح المادي وبين الالتزام بالمعايير الأخلاقية، كما أنها تعزز سمعة ومصداقية المنظمة على الصعيد المحلي أو الدولي، وتسمح كذلك بإستجابة الشركة إلى التغيير في توقعات الأطراف الخارجية الراصدة لرسالة الشركة، وكذا تعظيم الآثار الإيجابية وتقليل الآثار

السلبية لأنشطة الشركة تجاه المجتمع وتخفيض حدة التضارب بين أصحاب المصالح المتعارضة من حملة الأسهم والعاملين والمديرين والعملاء وأطراف المجتمع المختلفة، اكتساب ثقة الجمهور وإرضاء المستهلكين وحمايتهم والتفاعل مع الرأي العام، كما تضمن رعاية العاملين وتحقيق استقرارهم النفسي وتنمية قدراتهم الفنية والإنتاجية وتوفير الأمن الصناعي والرعاية الصحية والاجتماعية لهم .

قائمة المراجع:

1. ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، (1968)، لسان العرب، المجلد العاشر، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
2. إنجي محمد عبد الحميد (2010)، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي - دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر- سلسلة أبحاث ودراسات، العدد الأول، القاهرة، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعي.
3. الأونكتاد، (2001)، السياسات العامة للأعمال وهياكل التنظيم الأساسية ، المنهج الدولي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان - الأردن
4. بريش عبد القادر (2009) البعد السلوكي والأخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من آثار الأزمة المالية العالمية لملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية واقتصادية الدولة والحوكمة العالمية جامعة سطيف.
5. بغداد، كربالي، (2005)، تنافسية المؤسسات الوطنية في ظل التحولات الاقتصادية، كلية الاقتصاد وعلوم التيسير والتجارة ، جامعة وهران - الجزائر.
6. جواد، شوقي ناجي، (2000)، إدارة الأعمال : منظور كلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن
7. السلمي، علي، (2001)، إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار غريب للنشر والطباعة - القاهرة.
8. طاهر محسن منصور الغالبي و صالح مهدي محسن العامري(2008)، المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات و المجتمع، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية.
9. العنزي، سعد والساعدي، مؤيد، (2002)، أخلاقيات الإدارة : مداخل التكوين في منشآت الأعمال، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (1)، العدد 3
10. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (1997)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية البشرية المستدامة ومنهج الاقتصاد الكلي، حلقات الارتباط الإستراتيجية ودلالاتها، الأمم المتحدة، نيويورك.
11. ليث سعد الله حسين و ريم سعد الجميل (2009)، المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين و انعكاسها على أخلاقيات العمل(دراسة لآراء عينة من منتسبي بعض مستشفيات مدينة الموصل)، بحث علمي مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث تحت عنوان "إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن.

12. نجم، عبود نجم.(2010). إدارة اللاملموسات، ط1. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
13. هل، شارلز و جونز، جاريت، (1998) الإدارة الإستراتيجية : مدخل متكامل ، ترجمة د. رفاعي محمد رفاعي، د. محمد سيد أحمد عبد المتعال (2001)، دار المريخ للنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية.
14. اليازوري (2009)، إدارة الأعمال الدولية" منظور سلوكي واستراتيجي" دار اليازوري العالمية للنشر والتوزيع، الأردن.
15. يوسف، عبد الستار حسن.(2005). دراسة وتقييم رأس المال الفكري في شركات الأعمال. عمان: جامعة الزيتونة.
16. aft L. Richard, (2003), Management, 6th. Ed., Thompson South-Western Publishing Co.
17. ellriegel, D. & Slocum, J. (1996), Management, 6th.ed., Addison Wesley Longman Inc., New York-U.S.A.
18. <http://www.alukah.net/sharia/0/69571/#ixzz4bNygO2if>
19. ALLOULI, Issam. (2008).relation entre le capital immatériel des PME manufacturières et leur performance , une étude du magister à l'université du Québec, (on line) : <http://depot-e.uqtr.ca/1914/1/030077308.pdf>
20. astin, Mark, (1986), The Hard Problem of Management: Gaining the Ethics Edge, Jossey-Bass.
21. itts A. Robert & Lei, David, (1996), Strategic Management: Building and Sustaining Competitive Advantages, West Publishing Co., U.S.A.
22. Robbins, Stephen & Coulter, Mary, (1999), Management, 6th.ed., Prentice-Hall, New Jersey, U.S.A.
23. chapiro, Mark, (2001), "All Over the Board", Gork, (February – March).
24. eihrich, Heinz & Koontz Harold, (1993), Management: A Global Perspective, International Edition, McGraw-Hill Inc., New York-U.S.A.

إسهامات السيكدينامية في تفسير بعض سلوكات القادة والمسيرين

أ. بوكصاصة نوال

جامعة وهران 02 محمد ابن محمد/الجزائر

تندرج هذه المقالة العلمية ضمن محور آفاق العلوم الاجتماعية وبالتحديد علم النفس العيادي خاصة التحليل النفسي بتقنياته المختلفة في تفسير بعض سلوكات القادة والمسيرين فيما يتعلق باتخاذ القرارات خاصة الإستراتيجية منها، وما لها من تأثير مباشر على أداء المؤسسة مع العلم أن أداء هذه الأخيرة يتأثر بأداء المسير في حد ذاته.

ويهدف هذا العمل أيضا إلى بناء جسر تواصل بين العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية عامة، وعلم النفس العيادي خاصة من خلال تقنية البيوغرافي وسيرة الحياة للكشف عن سيكدينامية الأفراد العاملين فيها سواء كانوا مدراء أو مرؤوسين، وذلك من خلال الجمع بين تخصص علم النفس العيادي وعلم التسيير، هذا الهدف الذي يصبو إليه العديد من الباحثين في مجال الاقتصاد من بينهم Marisa Wolf (2010) و Bénédicte و Casaligno.

في الواقع عالجت السيكدينامية العديد من المواضيع من بينها، البنية النفسية المرضية للمسيرين وتأثيرها على أداء المؤسسة، والتي سوف نحاول التطرق إليها من خلال ترجمة بعض الأعمال لكل من: Bénédicte (2010) و Marisa Wolf، Jacques Baronet و Najoua Aissaoui (2004) وغيرها من الأعمال التي ساهمت في إعطاء بعد آخر للسلوك البشري، البعد الخفي الذي يتجاهله الكثير من الباحثين لاعتبارات، خاصة تلك المتعلقة بالانتقادات التي وجهت لنظرية التحليل النفسي، نجد على سبيل المثال لا الحصر الدراسة التي قامت بها Marisa Wolf (2010) حول المساهمة العيادية في تفسير بعض سلوكات القادة والمسيرين والتي اكتشفت بأنها لا تعتمد على مجرد وثائق رسمية، وإنما هناك بعض القوى الخفية التي تتحكم فيهم وتفلت من قبضتهم الواعية، كل ذلك كان بإلهام من أعمال Manfred Kets de Vries الذي قام بجلسات تحليلية للعديد من الإطارات والكوادر خاصة المقاولين كنموذج مناسب للقائد والمسير، وكفئة هامة في المجتمع الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء.

في الواقع إن الاطلاع الواسع على الأدبيات النظرية حول الشخصيات المُسيرة خاصة المقاولين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، سمح لنا بالاطلاع أيضا على دراسات تحليلية عيادية من بينها تلك الدراسة التي قامت بها Marisa Wolf (2010) والتي تهدف إلى استكشاف ما يدور في المواجهة بين ذاتية مسير

المؤسسة وعمله، والتي تسمح بفهم أفضل للسلوكيات الغير منطقية، وذلك بواسطة قراءة تحليلية للأبحاث في علم النفس وعلم النفس الاجتماعي للمنظمات حول المسير.

تعتبر السيكودينامية للعمل مرجعية نظرية للبحث لم يسبق لها من قبل التحقيق في مجال المؤسسات، فهي تعتبر مقارنة عيادية لعمل المسير من جهة، ومن جهة أخرى، مقارنة عيادية بين العمل المسطر التي تحدده المؤسسة وعمله الواقعي المنجز.

في الواقع، كانت Marisa Wolf (2010) تشغل منصب مراقبة مالية لمخبر صيدلاني، وكانت في كل مرة تقدم تقريرا وتوصيات عن نتائج للجنة المديرية، لكنها تفاجأت من الأسلوب الذي يتبعه المسيرين في اتخاذ القرارات، ولاحظت أن بعض السلوكيات الخاصة بالمستخدمين، فيما يتعلق بالتوظيف والإعانات المالية، كما لاحظت بأن التبادلات بين أفراد لجنة المديرية لا تتعلق فقط بوسائل تقنية ومالية، فهي فيزيولوجية أيضا: بعض الحركات الجسدية والإيمائية، النهوض، رفع السترة، تشمير الكمين إلى غير ذلك... ما أدى بالباحثة Marisa Wolf للقول بأن اتخاذ القرارات ليس فقط نتاج عمل التفكير المنطقي، وإنما هناك سيرورات خفية تلعب دور كبير في السلوك الحالي للأفراد.

تستحضرني الآن بعض مشاهد التي اندهشت لها في اجتماع لنا في المؤسسة التي أعمل بها، حيث كان هناك رفع للكراسي والتراشق بها، وعلو الأصوات المزمجرة من جهة، والضحكات والقهقهات من جهة أخرى، في هاته اللحظة تذكرت ما طالعتة عن Marisa Wolf و Bénédicte ساهم بشكل كبير في رغبتني في دخول غمار هذا العالم المليء بسلوكيات يحترار أمامها العقل المنطقي، ولا تصدق أنها تحدث في مؤسسة أخلاقية بالدرجة الأولى، إلا أن الفرد العامل بها مجبر على السكوت والتغاضي عنها، والعمل بالمثل القائل "إن لم تقدر على مصارعتهم فانضم إليهم" هاته الفكرة ستتوضح في مقام آخر من العمل حتى يتسنى للقارئ فهمها بشكل أفضل ويستوعب الأمر جيدا، في الوقت الذي يتجاهله الكثيرون حتى أصبح من ضمن البديهيات.

اندهشت الباحثة Marisa Wolf (2010) من وجود ثغرة بين هاته المواقف المعاشنة والأوصاف الموجودة في مراجع التسيير التي ساعدت هذه الباحثة في صياغة أسئلة مبدئية، بالإضافة أيضا إلى بعض المواقف الغير مفهومة كفاية مثل الضغط، والمناخ المتوتر... الخ، وتضيف الباحثة أيضا بأن الاقتصاد المالي الغني بالفضائح المالية والأخطاء الإستراتيجية أعطت توجهها جديدا لتساؤلاتها المبدئية، كل ذلك أدى بالباحثة إلى أخذ دروس في علم النفس كسبيل آخر للسير قدما بمشروعها.

تري الباحثة Marisa Wolf (2010) بأن بغض النظر عن المقاربة المعرفية لسيرورة القرار، إلا أنها ارتأت البحث في مسألة المعنى الخفي وراء سلوكات مسيري المؤسسات، حيث أن القرارات تؤكد على الثقل الكبير للنتائج الاقتصادية والبشرية، لهذا السبب لجأت الباحثة إلى قراءة بعض مقالات الأستاذ المحلل Manfred Kets de Vries ، وأعمال Christophe Déjours في مشروع له حول علم النفس المرضي للسلطة وانعكاساتها على اتخاذ القرار الإستراتيجي" كانت بمثابة مصدر إلهام كبير لها، وأصبحت تهتم بمسير المؤسسة عوضا عن المسير في لجنة المديرية، في الواقع كانت الباحثة تطمح للجمع بين عنصرين اثنين، من بينهما الجمع بين علم النفس وعلم التسيير.

تجدد الإشارة أيضا إلى أن Marisa Wolf (2010) كانت هي الأخرى ملهمة بالنسبة لي حيث طالعت عملها الذي أنا بصدد ترجمة جزء بسيط منه، و إطلعت أيضا على أعمال Manfred Kets خاصة حول المقاول، وقد أعطت أعماله هي الأخرى توجهها جديدا بالنسبة لأطروحتي في الدكتوراه حول العوامل النفسية المؤدية لفشل المقاول.

تحدثت الباحثة في عملها عن العديد من الإطارات ورجال الأعمال المعروفين، ومن بينهم Steve Ballmer، وكانت تتساءل في إذا ما كان هذا الرجل مجنوناً؟ يمكن تحليل مثل هاته الحالات من منظور علم النفس المرضي الفردي، هذا السبيل الذي اتبعه العديد من الباحثين في علم النفس التنظيمي لتفسير وشرح بعض السلوكات التي تبدو غير منطقية لدى بعض المسيرين، وهذا ما نجده أيضا في علم الاجتماع العيادي، عندما توصل Eugène Enriquez إلى وجود علاقة بين أشكال التنظيم (الإستراتيجي، والتقنوقراطي..) والبنية النفسية للرجال التي يسيرونها، وبالفعل هذا ما تحاول المقاربة السيكودينامية فهمه، لذلك أعدت هاته الأخيرة منهجية بحث مناسبة للوسط المهني.

لقد طرحت الباحثة التساؤل التالي وقالت: " هل مسيري المؤسسات بارانويديين؟ منحرفين؟ أو مصابين بجنون العظمة؟ بعبارة أخرى، هل يمكن في النهاية، تحليل غرابة سلوكات القادة على أطروحات بالاستناد على المقاربة السيكودينامية؟

مع ذلك، التساؤل حول العلاقة بين ذاتية المسير ونشاطه داخل المؤسسة، لا يكون ذلك ممكنا إلا إذا طرحنا فرضية مفادها بأن المسير يعمل حقا، في حين أنه من النادر ما يُعرف نشاط المسير كعمل، حيث ركزت الباحثة في عملها على كبار الرؤساء، مسيري المؤسسات الصغيرة، منشئي المؤسسات.

فيما يلي سوف يتم تقديم مجموعة من التعريفات للمقاربة السيكودينامية ومجالات اهتمامها وذلك لتوضيح أهميتها في حياة الأفراد، وفي حياة المنظمات وكيف لها أن

تساهم أيضا في تفسير بعض السلوكيات الغير منطقية التي لا يجد لها العديد تفسيراً منطقياً، وبالتالي كيف يمكن لهاته المقاربة أن تجد حلاً لبعض المشاكل التنظيمية.

إن المتتبع لنشأة المقاربة السيكودينامية سيجد بأنها تعود أصولها الأولى إلى نظرية التحليل النفسي للسلوك البشري لـ س. فرويد التي تهتم بمصادر الطاقة والقوى الدافعة التي تؤدي إلى نشاطات معينة مع الأخذ بعين الاعتبار ما هو داخلي بمعنى العالم الداخلي للأفراد، بالإضافة إلى عواطفهم، علاقاتهم مع الأفراد الآخرين، كما تأخذ بعين الاعتبار الواقع الذي يبني عن طريق ديناميات الجماعة. (Manfred Kets,2014 ;04)

ويعرفها S. Freud في كتابه الأنا والهو على أنها التفاعل بين القوى والدوافع المختلفة في الإنسان وما ينتج عن ذلك من تأثير في السلوك، ويرى التحليل النفسي أن سلوك الإنسان في أي وقت من الأوقات يكون محرضاً بدوافع معينة، وتكون هذه الدوافع في الأغلب لاشعورية. يوضح التحليل النفسي ونظرية الفرد بأن الأفراد ليسوا واعين بكل ما يقومون به وما الذي يحركهم أثناء العمل، فجزء من المعاناة واللذة المعاشة يفر في الواقع من وعيهم.

استند Manfred kets في أعماله على أبحاث س. فرويد لتحليل المخططات العامة للسلوك البشري:

ألح س. فرويد Freud إلى أن جزء كبير من التحكم الذي نعتقد بأننا نمارسه على العالم الذي يحيط بنا هو مجرد وهم، وأشار إلى أن العقلانية محدودة بما هو معرفي وانفعالي، وهي واحدة من بين الإسهامات الكبرى لـ Freud، وأوضح أيضاً بأن هناك استمرارية بين السلوك الماضي والسلوك الحالي، النوم واليقظة، الصحة والمرض، ويبدو أن رؤية Freud مفيدة تجعلنا نفهم ما الذي يدفع الرجال للتصرف بطريقة معينة. فالفرد ليس مختزلاً على الاهتمامات التي يدافع عنها، فهو يملك عواطف، سلوكيات لاشعورية ووجدانات، وهاته الأبعاد تشكل جزء مدمج في حياة المنظمة، المنظمة ليست إذن مجرد نشاط اقتصادية، حياة اجتماعية وسياسية تستند على أنظمة النشاطات الملموسة، لها أيضاً حياة نفسية، ولها بعد لاشعوري، ويرى Manfred بأن المنظمات تتأثر بقوى نفسية غير مرئية منذ زمن طويل.

للتعمق أكثر، يدعونا التحليل النفسي إلى الاستدلال في قراراتنا على التكرارات والتعطلات، التي تشير إلى أن اختياراتنا ليست حرة ولكنها تتأثر بمظاهر تتجاوزنا، حتى من جهته Jack Lacan أشار إلى هاته الفكرة في أطروحته وطورها عن الفرد العالق في تاريخه، وفي دوره، وفي مكانته التي تتفوق عليه وتمتلكه. حسب ما جاء به Jack Lacan، فإن كل فرد يولد في مكان عُيّن له والذي يشكل القاعدة الأساسية لهويته: قبل ولادته، نعطيه إسماً ونعينه كولد، كأخ... شخص مغمور في تاريخ أجيال متعددة، في ثقافة، في مكانة اجتماعية... يتشكل الأنا le moi لديه في تجربة لغوية، في علاقة أين يظهر الآخر له رغبات التي يجب عليه أن يتعرف

عليها: رغبات والديه، مربيه وأقرانه. حسب Lacan ، الفرد في تبعية لتعيينات الآخر، التعيينات التي يُعرف من خلالها والتي تشكل الأسس القاعدية لهويته، وكشف Lacan أيضا عن أرشيفات الفرد التي تترسخ في عمق نفسيته، والتي تأتي لتعرفه في مكانته وتاريخه.

يرى Bénidict Vida Vidaillet أنه حسب هذه النظرية الفرد لا يعرف مطلقا ما الذي يريده، استيهاماته ¹fantasmes تصبغ المعنى الظاهر على اختياراته وأفعاله، وتُقنع الفعل الذي يأتيه دائما من الآخر.

ويعرف كل من لابلاش وبونتاليس (2008:48) السيكودينامية على أنها المصطلح الذي يدرس الظواهر النفسية باعتبارها نتاجا للصراع، ولتركيبة القوى ذات المنشأ النزوي التي تمارس نوعا معينا من الاندفاع.

كما يعرف أيضا Norbert Sillamy (2003:88) السيكودينامية على أنها تدرس القوى التي تمارس على الكائن البشري وانعكاساتها على تنظيم الشخصية، تُظهر الفرد في حقله النفسي، يؤثر ويتأثر، يخضع للتوترات الداخلية والخارجية في حقل علاقاته الاجتماعية، تستند على علم النفس الاجتماعي والتحليل النفسي لفهم السلوكيات والدافعية (غالبا اللاشعورية) للأفراد.

كان لابد من إسقاط هاته التعريفات والمفاهيم على المحيط المهني، فنجد مثلا كريستوف ديغور من المهتمين أيضا بالسيكودينامية في العمل وأعطى تبعا لذلك تعريفات عديدة للعمل، حيث يرى ديغور بأن موضوع السيكودينامية هو التحليل الدينامي للسيرورات النفسية المجندة لمواجهة الفرد لواقع العمل، وتتمثل الفرضية المركزية للمقاربة بأن هناك علاقة دالة بين طريقة العمل المنظمة والصحة النفسية للعاملين، وتتساءل من جهة أخرى عن ما هو مضر في مواقف العمل للسير النفسي للعاملين، ومن جهة أخرى ما هي الآليات المستخدمة من طرف هؤلاء حتى يتمكنوا من الحفاظ على التزامهم المهني وتوازنهم النفسي (Marie Alderson, 2004:243)

تعرف المقاربة السيكودينامية في العمل بشكل دقيق على أنها تحليل دينامي للسيرورات النفسية المعبئة من طرف الفرد عند مواجهته موقف العمل، منحدره من الأرغونوميا وعلم النفس المرضي غدت السيكودينامية جوهرها المزدوج لمحاولة فهم التسويات النفسية التي يمكن أن تكون نتاج هاته المواجهة.

¹ - وتسمى أيضا الهوامات، الاستهجمات هي مصطلح خاص بمدرسة التحليل النفسي، وتعبر عن مجموع الصور والأفكار والاحساسات التي تخترق النفس والجسد اثناء حالة اليقظة وهي تصور للرغبات، تستخدم الاستيهامات كآلية لمعرفة النفس وردود فعلها. عرفتها ميلاني كلاين باختصار وقالت بان الاستيهامات هي التعبير الذهني لحياتنا الداخلية.

تشير السيكدينامية أيضا إلى الطبيعة الصراعية لما يمكن أن يظهر بين الفرد الذي يحمل تاريخ سابق الوجود من مواجهة العمل وموقف العمل الذي يتميز بسمات ثابتة مستقلة عن إرادة الفرد، بالاختلاف عن علم النفس الكلاسيكي للعمل، السيكدينامية هي علم نفس الفرد في موقف العمل، في مواجهة موقف خاص له تأثير على ذاتية الفرد.

إن موضوع السيكدينامية في العمل ليس العمل ولكن الدينامية الداخلية والبيئية التي يتطلبها موقف العمل. بعبارة أخرى، موضوع السيكدينامية هو الشخص البشري يتميز بوجدانية وذاتية، فهو فرد ينمو طيلة حياته، يتربى في الطفولة وبفضل علاقته الحالية الوجدانية، في حياته المهنية كحياته الشخصية، تسعى السيكدينامية إلى إعادة الاعتبار للذاتية للفرد التي كانت مهجورة في العديد من العلوم الأخرى وتتميز أيضا بالمكانة التي توليها لموضوع العمل.

مركزية العمل: بالنسبة للسيكدينامية الموروثة من الأعمال في مجال الأرغونوميا الفرانكفونية، فالعمل هو ما يضاف إلى وصفة المهمة الواجب القيام بها: العمل يشتمل على تغطية التباعد المستعصي بين العمل المسطر والعمل الواقعي، بين المهمة المحددة والنشاط الواقعي، يوجد عقبة التي تشترط تسويات: الفرد في مواجهة الواقع، بمعنى ما يهرب من قبضته ومعارفه المكتسبة، فعليه أن يهيئ ويعد استجابات لمواجهة الغير المتوقع، هذا النوع من العمل يستوجب تعبئة نوع من الذكاء العملي ويسمى بالذكاء الماكر، الذي يختلف عن النشاط المعرفي والذي يمكن أن يهرب من الوعي .

ويتمثل العمل في تجربة ذاتية، فمن خلال في العمل الذي قامت به (2010) Marisa Wolf ربطت بين العمل والذاتية، حسب المقاربة العيادية، العمل هو عامل لا مناص منه في بناء وانجاز الذات فهو شرط ضروري لارتقائه، كما يمكن أن يكون كعامل مدمر يدفع الفرد نحو الانهيار المفاجئ تتعدم فيه القدرة على التماسك أمام موقف معقد.

العمل هو عملية لتحويل الذات، فعل "يعمل" هو مكان يختبر فيه الفرد واقع العمل ويشترط أولا مواجهة صعوبة، تجربة ما يقاوم معارفنا وتوقعاتنا، وما يمكن أن يغضبنا، يزعجنا وأحيانا يثبط من عزيمتنا، العمل إذن، تجربة مخلة لتوازن الفرد ومؤلمة يعيشها الجسد، هاته التجربة الوجدانية المؤلمة أو المعاناة هي مرحلة حتمية ومشاركة بين كل العاملين، فالمعاناة في العمل ليست فقط ناتجة عن أثر مضايقات العمل وإنما هي تجربة أولى تعلن عن بداية انطلاق لانجاز الذات.

في الواقع، مواجهة العقاقيل والتحديات التي تفرضها حدود معارفنا يمكن أن تتحول بتأثير التفوق على الذات: على الفرد أن يستخدم مهاراته ويبحث عن السبل الجديدة لاستبدال عجز في المكتسبات وعليه أن يبتكر حلول جديدة، يتخيل

ويجرب، يتعلق الأمر بذكاء الجسد الذي يمر بمرحلة جعل الجسد يألف الموضوع التقني الذي يتعامل معه وذلك بملائمة المادة والوسيلة بفعل إشراك الجسد كله، الرهان هو اكتشاف مهارات كإمكانية الكشف في الذات عن إمكانيات جديدة، في السيكودينامية في العمل هناك ما يسمى بالرنين الرمزي يشير هذا المصطلح إلى أهمية الصلة التعاقبية بين النسق الحالي للعمل والتاريخ الفردي للفرد ويسمح بتحديد سعة العلاقات الضمنية لماضي الفرد وسلوكه الحالي، عندما يكون هناك رنين رمزي *Résonance symbolique*، العمل يشكل صدى للمعاناة ذات الطابع الصراعي والوجودي للفرد ويصبح من الممكن انجاز الذات (اللذة)، ويمكن إذن للعامل الاستثمار في موقف العمل مع قوة كبيرة بالالتزام تحرضها إعادة تحيين فضوله، وبحاجته لحل الأحجيات المشكوك فيها، وبرغبته في المعرفة والفهم.

المقاربة النفسية الدينامية تصلنا مباشرة بالذاتية العميقة لكل الفاعلين والمبدعين خاصة أين تلعب الطفولة دور هام جدا (الأشخاص الأساسيين في الطفولة خاصة الأم والأب) للفرد المبدع.

في الواقع، لم تحظى تجارب الطفولة بالاهتمام الكافي التي ربما بإمكانها صياغة السلوك المقاولاتي على سبيل المثال، حيث وجد أن تجارب الطفولة التي مر بها المقاول صعبة، تتميز بالفقر وعدم الأمن و/أو الإهمال، ومآسي شخصية: طلاق الوالدين، وفاة أحد الوالدين، مشاكل عائلية، مادية و/أو أمراض مزمنة.

وقد أشارت الدراسات العيادية التي أجريت حول المقاولين، أن هؤلاء كانوا يعانون من الفقر، فقر علائقي بين الوالدين، أم متسلطة بشكل مفرط، والشعور بالنزوح والعزل، مما ينتج عنه العداوة، الشعور بالذنب، والغضب، والشك في الناس الذين يتقلدون مناصب سلطة.

وتزيد صعوبات الطفولة من الاعتماد على النفس وتزيد من القدرة على مكافحة المخاطر والشكوك، وفي دراسة مقارنة بين المسيرين والمقاولين أكدت بأنهما يختلفان في الخلفية العائلية، فالمقاولين لديهم فقر علائقي مع آبائهم، أعظم متقمص لعمله، أكثر استعداد لخوض المخاطر، ومستوى عالي من المبادرة والاستقلالية.

النمو الأول والمبكر للفرد هو عنصر حتمي لفهم سلوكياته الحالية والمستقبلية، تتفق هذه الفكرة مع ما أشار إليه نورمان ماير (1965) حول أن طبيعة الفرد مرتبطة بظروف نموه وبالطريقة التي أثرت فيه تجاربه السابقة.

تستكشف المقاربة النفسية الدينامية الشخصية، السمة، وهي شيء معقد لا يمكن الرجوع فقط لمجموعة من سمات الشخصية وأن هذه السمة تتأسس على مجموعة من النزوات، الدوافع، الصراعات والأحلام والاستيهامات اللاشعورية.

وتنظر المقاربة النفسية الدينامية بصفة خاصة في المحتوى الوجداني والعواطف الموجودة في الأفكار، ردود الفعل، في مواقف وسلوكيات الأفراد، وبأن هذا المحتوى الوجداني الذي يحدد المظاهر الشعورية، العقلانية، أو المعرفية لأفكاره، مواقفه وسلوكياته، أهمية هذه العواطف في فهم ما يحدث داخل الفرد أكدت أيضا بفعل علم الأعصاب، في الواقع، طبيب الأعصاب دماسيو Damasio (1994) أوضح من الناحية العلمية ليست كما يعتقد الكثيرون من الباحثين ذو الرؤية العقلانية للواقع الذي اقترحوها، فالعواطف ضرورية في التفكير العقلاني وفي الحكم، هي في الواقع محرك الحكم، تمثل الالتزام الشخصي الذي يجب علينا التحلي به في أي رهان، وفي أي موقف، للوصول إلى اتخاذ القرار المناسب لهذا الموقف.

وفي الأخير، الأفق النفسي الدينامي يوضح لنا بأن الأفراد المبدعين ينجحون في تحمل الصراعات المعاشة في سنوات النمو في طفولتهم. (Jacque Baronet,2001 :30)

كما تنظر هذه الدينامية النفسية في الموقف الجماعي للعلاقات الاجتماعية في العمل، وتحاول تفسيرها وفهمها، وتدرس أيضا السجل الرمزي الذي يكون عالم كل فرد في العمل، وتسلط الضوء على تأثير هذا السجل الذي يمارسه على التوازن النفسي للفرد. وللتحقق من الجزء اللاشعوري للذاتية التي تحرك الأفراد في العمل، تستند الدينامية النفسية على الإيضاحات التي جاءت بها نظرية التحليلي النفسي.

ويقول Carpentier Roy (1995): " مكانته (الفرد) كشاهد على وضعه في العمل، انطلاقا منه يمكن أن يفكر في علاقته مع العمل بجد فيه معنى، وأيضا يؤثر على هذا الواقع ليجعله أكثر تطابقا على قدر الإمكان مع حاجاته ومع رغباته وبالتالي يمكنه بناء هويته في العمل" (Marie Alderson, 2004 :245).

يرى Manfred Kets نقلا عن Véronique Perret أن الفرد ليس محصور فقط بالاهتمامات التي يدافع عنها، فهو يملك عواطف، سلوكيات لاشعورية ووجدانات، وهي أبعاد تشكل جزء مدمج في حياة المنظمات، فالمنظمة ليست فقط نشاط اقتصادي، حياة اجتماعية وسياسية تركز على نشاطات ملموسة، بل لها أيضا حياة نفسية، بعد لاشعوري.

ويضيف المحلل النفسي بأن المنظمات تتأثر بالقوى النفسية الغير مرئية والتي هي موجودة مسبقا منذ زمن طويل لكنها مجهولة.

وتعرف الدينامية النفسية العمل أيضا على أنه نشاط مستخدم من طرف النساء والرجال لمواجهة ما لم تقدمه له المؤسسة في العمل، تركز هذه المقاربة على البعد الإنساني للعمل وتموقع الفرد في حوض النشاط في العمل، وتعرف العمل أيضا على أنه سلوك مستمر من طرف ذاتيته التي هي غير مرئية، العمل هو الدليل

الأمثل لذاتية في حد ذاتها، ويمكن أن ننظر إلى العمل على أنه نشاط إنتاج الذي هو من جهة يحول العالم ومن جهة أخرى يسمح للذكاء والإبداع البشري بالتعبير عن نفسه.

والعمل ليس فقط إنتاج عن طريق تحويل العالم، وإنما يحول أيضا نفسه، وينتج نفسه، فالعمل هو مكان لإنتاج الذات، وإنتاج علاقات اجتماعية، مكان وهوية وللوضعية الاجتماعية يبني عن طريق التوسط وبشكل خاص الاعتراف.

في النهاية، العمل هو كل نتائج التجهيز الدفاعي للتعويض عن المعاناة في العمل، على اقتصاد العلاقات الثنائية، والعلاقات مع الأطفال، والعلاقات الاجتماعية بين الرجال والنساء.

في كل الأزمان، يقدم العمل على شكل وجهين متعارضين:

الأول: مشجع ومفضل يشكل مصدر لذة، عامل للإنجاز، دعم للهوية وصديق للصحة.

الثاني: غير مشجع مصدر لمعاناة، واحتمال للتعرض للاضطرابات.

يشكل العمل مصدر للإبداع، للحرية، ولذة وتوازن أيضا، لكنه في نفس الوقت مصدر مضايقات واحتمالات نحو الإصابة بالأمراض. اللذة في العمل حسب المقاربة الدينامية النفسية تعود إلى الراحة النفسية التي يعرفها العامل عندما يقوم بعمله يشبع رغباته في الاستطلاع مما يسمح ببناء هويته، اللذة المعاشة في العمل تسمح له ببناء وتدعيم هويته (Marie Alderson, 2004: 246).

يعرف ديجور Déjourns العمل على أنه ليس فقط مكان تحقق فيه إنتاجات جديدة وخدمات، لكنه مكان لإعادة إنتاج الذات والعلاقات الاجتماعية، ويمثل العمل أكثر من مجرد حركات مهنية ملموسة وإنما يصبح مكان ذو دلالة بين الفرد والحقل الاجتماعي.

العمل هو تجسيد للذكاء، للمنطق، وللحيل أيضا، والقدرة التأملية للذوات البشرية، الحوار المتبادل والثنائي لهوية الفرد في العمل تحقق بفضل العلاقات الاجتماعية للعمل. فمجهودات الذكاء، بناء الرأي والأفكار تحت عنوان حل المشكلات، تعطي للفرد مكانة اجتماعية مؤكدة بفضل حب واعتراف الآخرين. (Marie France, 1995: 228)

حسب ما أشار إليه Christophe Déjourns بأن العمل هو الوسيط المفضل بين اللاشعور والذاتية من جهة، والحقل الاجتماعي والسياسي من جهة أخرى. هاتاه الوساطة، عندما توظف، تأخذ شكل خاص من التسامي، لكن كل مواقف العمل

ليست مشجعة على التسامي، والبعض منها يمكن أن يكون مكافئ لمضاد التسامي وتلعب دور كبير ضد بناء الهوية.

يرى Christophe Déjours أن بناء الهوية لا يكشف فقط عن الجنسية، لكن يكشف أيضا عن دينامية الاستعلاء.

ويشير كريستوف Christophe في هذا الصدد بأن ككل علم عيادي موجه إلى العمل خارج النطاق المرضي بني منذ عشرين عاما، بفضل السيكدينامية وعلم النفس المرضي التي تدافع عن الدور الرئيسي الذي يلعبه العمل في بناء الهوية، لغاية نقطة أن الهوية تظهر في نهاية المطاف كنتيجة لصيرورة مزدوجة للمحددات البيولوجية والاجتماعية بواسطة الاستناد النزوي من جهة، والعمل من جهة أخرى، وهاتين الصيرورتين ليستا منفصلتين عن بعضهما، والنمو الجنسي ليس مهملًا هو الآخر، والذي يساهم في نجاح التسامي وانجاز الذات في حقل العلاقات الاجتماعية، ولن ينجح الاستعلاء إلا إذا اجتمعت الظروف الاجتماعية والأخلاقية المناسبة.

إن التعمق في العلاقة بين الذاتية والعمل يسمح بالكشف عن أسئلة موجهة ليس فقط للتحليل النفسي، لكن للنظرية الاجتماعية، ذلك أن المعاناة اتجاه ضغوط العمل تؤدي إلى ظهور أبعاد إلى غاية الآن غير معروفة في واقع العمل وأشكال خاصة للمساهمة البشرية في تنظيم العمل والاقتصاد.

ومن خلال التحقيقات، يتوضح أن السيكدينامية للعمل لا تحل فقط من الناحية الفردية، لكن تدعو لدراسة سلسلة من الصيرورات الذاتية الداخلية المشكلة للجماعة بدليل أن العمل لا يرتبط بالمنطق التقني فقط (تجدد الإشارة هنا إلى أعمال كل من Didier Anzieu et René Kaës في هذا المجال).

الأشكال المرضية لمسيرى المؤسسات: بالتزامن مع وجود أخطاء إستراتيجية في سلوكيات المؤسسات، تساءل الباحثين في علم النفس المنظمات عن السلوكيات اللا منطقية التي تظهر لدى بعض المسيرين، هذا التيار أفضى عن معرفة جيدة عن بعض ممارسات القادة والتي بادر بها أبراهام زالزنيك مهندس وأستاذ الإستراتيجية، الذي كشفت أعماله عن أنه لا يتم الإشارة فقط عن الميزات الخاصة لكي يكون قائدا لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار المناطق الهشة المرتبطة بهيئة هاته الوظيفة، فيما بعد تابع Manfred Kets أعمال أبراهام المحلل النفسي وأستاذ في السلوك التنظيمي، الذي سخر جل إهتمامه في دراسة العمل النفسي للإطارات ومسيرى المؤسسات والمقاولين أيضا، وبالاستناد على أعماله في عيادته الخاصة، والتي سمحت للباحثين بتجاوز المقاربات التقليدية لعلوم التسيير التي تركز عادة على ملاحظة السلوكيات الظاهرة.

من أهداف Manfred المتعددة: تحديد عوامل نجاح وفشل المؤسسات، البحث في حياة المؤسسات، فهم السلوكيات الغير عقلانية الموجودة في المنظمات والمساهمة أيضا في تحسين اتخاذ القرارات، ولعل المنشورات العديدة لـ Manfred أعطت مجموعة من أنماط المسيرين ووسيلة للتشخيص العملي لحظوظ نشاط المؤسسة وشخصية مسيرها (Marisa Wolf, 2010: 26).

يقوم معهد تافيستوك Tavistock للعلاقات البشرية، منذ أربعين عاما، ببحث منظم حول المؤسسات والمنظمات والتي أكدت على وجود تكرار الإشكالية التحليلية النفسية في الجماعات، هاته الأعمال الأصلية أعادت النظر في المصطلحات التحليلية مثل الخيال، القلق أو النرجسية، الأسئلة المهمة مثل الرابط الاجتماعي، الدافعية، السلطة، القيادة، الصراعات، التغير التنظيمي أو مسألة الهوية داخل العمل. إذن خصوصية التحليل النفسي لا تتوقف في معرفة النفسية الفردية، بل يتعداه إلى النفسية الجماعية خاصة داخل المؤسسات، فهي تمنح المفاتيح لفهم معمق للدينامية البشرية للمؤسسات والعلامات الاستدلالية المنهجية المحددة لتحليل وبناء مقاربات التدخل، وذلك بتجاوز السلوكية.

وقد اتجه Manfred Kets في أعماله نحو هذا المنحى حيث كان يهدف جعل اللاشعور شعور ورصيده التصوري مليء بمساهمات النظرية والعيادية النفس-تحليلية، فحاول Manfred Kets تحديد من خلال العالم الذهني، كيف تعمل الصيرورات الإستراتيجية، السلوكية والقرار، ونتيجة لذلك المنظمات.

خاض Manfred Kets التحدي، لأن مجموعة الأبحاث التي ترى أو تقول بفرن التسيير تميل بالدرجة الأولى إلى رسم صورة للمسير المثالي، بدلا من تحليل هذا المسير كإنسان، له تاريخه، معتقداته، دافعيته العميقة، لاشعوره، يتصرف بعقلانية محدودة عن طريق ما هو معرفي وانفعالي، تسيطر عليه ضغوطات المحيط التي لن يعرفها بشكل جيد والوهم بأن يتحكم في العالم من حوله، وحتى نكون عمليين في المؤسسة. تتطلع هاته المقاربة إلى الرجوع إلى طرف ثالث، حيث أن دور المرأة بالنسبة للمؤسسة يضاهاى دور المحلل النفسي بالنسبة للعميل، يساعده على الكشف عن المعنى الغامض للأشياء، في المنظمة المحلل النفسي هو رجل تحر عن المعنى الذي يتحدث عن ما هو كامن ولجعله يطفو على السطح ويجعله مكشوفاً، فحسب مانفرد " كل سلوك مهما كان غريبا جدا، يمكن تفسيره لكن توجد هناك مظاهر الخلق لكل واحد والتي تستقر في إدراكه الواعي كما أن كل واحد هو منتج ماضيه...، هناك استمرارية بين سلوكات البارحة وسلوكات اليوم، ويرى Manfred Kets بأن الكثير من المسيرين سوف يرفضون مثل هذا الكلام.

المقاربة العيادية للتسيير لـ Freud تسمح بتحديد إلى أي مدى القرارات وممارسات التسيير تعثرها أثر الاستيهامات أو السلوكات التي تهرب من الإدراك الواعي، والتي تهدف إلى إعادة بناء سلطة سوية واقعية وتهتم بالتطور الشخصي لكل فرد.

دراسة الحالات والمنهج العيادي: عدد من أعمال Manfred Kets استخدمت المعطيات المستقاة خلال ممارسة التحليل النفسي وفحص المؤسسة، وأنجز أحيانا تجربته الشخصية بمقاربة بيوغرافية بمساعدة ملفات منشورة، واستخدم بشكل مفضل دراسة الحالة خاصة فيما يتعلق بالقيادة، حسب ما ذكر مانفرد تاريخ العديد من شخصيات العالم السياسي (هتلر، ديغول..)، وعالم الأعمال (ريتشارد برانسون، هنري فورد، ...) والإطارات، والقادة والشركات كانت محل اهتمامه، انطلاقا من هاته التقنية تمكن من الكشف عن نماذج وأنماط تهدف إلى تحسين فهم المظاهر المعقدة مثل اتخاذ القرار، أساليب القيادة.

وباستخدام المنهج العيادي في التحليل النفسي، يصف مانفرد الأبحاث الأخرى حول السلوك البشري الذي يعالج العمل التسييري تحت زاوية سلوكية أكثر موضوعية لا تولي أهمية للتجربة الماضية للفرد بالمقابل، باستخدام الملاحظة الاستبطانية، مثل التوجه للتحليل النفسي.

وبتطبيق الإطارات لنظرية التحليل النفسي والطب النفسي في الحالات التطبيقية على عالم الأعمال، غالبية الأعمال مانفرد اقترحت نماذج، ومخططات تحليل، تهدف إلى أنماط السلوكيات البشرية والتنظيمية.

وقد أخذ Manfred Kets de Vries بعين الحسبان الفروق الفردية (الشخصية، المحيط، الظروف..) الحالات النفسية والسلوكيات المسميرين حتى يتمكن من توضيح المشاكل التنظيمية، وكانت النتائج المتوصل إليها بمثابة مساعدات على التشخيص وحل المشكلات.

تحليل سلوكيات مسميري المؤسسات: كشفت الدراسات التي قام بها مانفرد Manfred Kets de Vries إلى الحاجة الملحة للتحكم لدى مسميري المؤسسات، وتصورات القوة المطلقة *fantasmes de toute puissance*، ورغبتهم الكبيرة أيضا في الحصول على الاعتراف الاجتماعي الذي يجد جذوره الأولى في العلاقة الاندماجية بين المسير ووالده.

ويعتبر المقاول النموذج الخاص للمسير ويشكل موضوع اهتمام كبير جدا: يختار بتفضيل السبيل السلوكي للتعبير عن صراعاته، ويكره كل شخص في وضعية سلطة، نقص ثقته في نفسه، مشاريعه الطموحة كمظاهر متعارضة مع مشاعر النقص والضعف، يفسر نشاط الزائد على أنه رد فعل إلى حالة الخمول المقلق، النفوذ والسلطة هي سلاح الضمانة، مثلا لمواجهة ضعف تقدير الذات، يخلق محيطات يكون فيها هو بؤرة النشاط ومستسلم للسلطة والتحكم.

ومن خلال ما صرح به العديد من المقاولين خلال جلسات التحليل التي قام بهام مانفرد (2007:121)، الشك في الآخرين وعدم الثقة في العالم من حولهم هو تقريبا مرتبط بالحاجة إلى التحكم بسبب الإدراك (الواقعي أو الخيالي) التضحية خلال حياته المبكرة، فإنهم يعيشون الخوف من أن يكونوا ضحية مجددا، تجربة طفولتهم

تركت فيهم شعاع البرانونيا: إنهم دائما يحمون أنفسهم ضد نماذج السلطة، ومستعدين دائما لأي ضربة قاضية.

عندما يكون هناك شعور قوي بعدم الثقة، مصحوب بالحاجة إلى التحكم، سوف يرتد سلبيا على المؤسسة: سوف يتوقف الناس عن التصرف باستقلالية، في مثل هاته المواقف من الممكن أن يؤول المقاول هاته التصرفات على أنها مؤدية ومهددة ومدمرة، عدد من المقاولين حساسون للتهديدات الخارجية، مما يجعلهم على أهبة الاستعداد للمنافسة، مجهز، من الصعب التعامل معه، ويوجه الحركات التي يمكن أن تؤثر على المؤسسة.

فيما يتعلق بالاعتراف، يرى كريستوف ديجور Christophe Déjours (2004) بأن التحليل السيكودينامي يقترح بأن الأتعاب المتوقعة من طرف الفرد هي ذات طبيعة رمزية هاته الأتعاب هي الاعتراف، من جهته Carpentier Roy (2004) يرى أن: "الاعتراف هو أتعاب الاستثمار الذاتي الذي نقوم به في المنظمة، أو المؤسسة.."

أعطى Carpentier Roy (2004) تأملات مهمة جدا للعلاقة بين الاعتراف والثقة، الثقة، هي في الواقع معرفة الحرية، بمعنى فصح المجال للفرد للتعبير عن قدراته، ذكائه في العمل، وابتكاره وإبداعه.

بالنسبة لـ Davezies (2005): " الفرد يضع شيئا من نفسه في العمل وهاته الأتعاب تلعب دورا كبيرا في بناء الهوية (Niki Scarpellini, 2003: 44)

في نفس السياق أشارت Marie- eve Brouard (2009) إلى أن الاعتراف في العمل هو عنصر أساسي للاحتفاظ وبناء هوية الأفراد، وإعطاء معنى للعمل، ويشجع على التطور، ويساهم في صحتهم وراحتهم النفسية، غياب الاعتراف يجعل من الصعب بناء هوية قوية للعامل.

في دراسة للباحثة نجوى عيساوي (2004) حول المقاولين المغاربة في المهجر مستخدمة للحصول على النتائج المبتغاة تقنية سيرة الحياة أو ما يسمى بالبيوغرافي بهدف دراسة الدينامية النفسية للمقاول، تبين أن حصول المقاول على الاعتراف الاجتماعي هو أكبر دليل على نجاحه، حيث قالت في هذا الصدد: " الحصول على إعراف الآخرين هو مقياس لقياس نجاح المقاول، نجاح المقاول نجاح المؤسسة هو أمر واحد غير منفصل، خاصة إذا تحصل المقاول على إعراف العديد من الأشخاص من مختلف المصادر.."

حسب ما جاءت به المقاربة السيكودينامية بالإضافة إلى ما أشار إليه كرسstof ديجور (1933)، الاعتراف خاصة في مجال العمل يرتبط بمحورين: يتشكل أولا بالإتبات، بمعنى أن المسيرين، العمال والزبائن يعترفون بالعمل الواقعي الذي قام به الفرد تقدير مثل هذا، يأخذ بالحسبان المخاطر والمجهودات المستخدمة في ظروف

أحيانا تكون صعبة، يأخذ الاعتراف أيضا لون الامتتان، وذلك بالإشارة إلى إسهام الفرد وشكره أيضا.

دائما حسب المقاربة السيكودينامية، ينتج الاعتراف أيضا عن الحكم على العمل المنجز ونتائجه التي يمكن أن تأخذ هي الأخرى شكلين:

1- حكم المنفعة: الذي يصدره الزبائن والمعاونين وطاقم التأطير أيضا، والمنفعة الاجتماعية والاقتصادية والتقنية لعمل الفرد.

2- الحكم الجمالي: يصدر من طرف الأقران على جودة العمل المنجز، ويعتبر مهم أكثر من الآخرين، يعترفون بأن الفرد الذي أنجز العمل حسب قواعد الفن، إنه بفضل هذا التقدير من طرف الأقران، يشعر العامل بأنه مدمج في جماعة الانتماء.

التقسيم التصنيفي للمسيرين حسب بنيتهم النفسية: يصنف Manfred Kets مسيرين المؤسسات حسب بنيتهم النفسية من بين النماذج المختلفة، نجد الشخصيات النرجسية أين تكون الخاصية النرجسية مسيطرة في عالم الأعمال، وأشار إلى أن وجود علاقة بين النرجسية وسلوك التسيير " وكتب Manfred Kets أيضا: "يجب الاستماع إلى عدد من الشخصيات النرجسية مع حاجتهم للسلطة والنفوذ والإعجاب الذين يطمحون إلى وضعيات القيادة، وحس الدراما لديهم، وقدرتهم على التلاعب بالآخرين، وخططهم في بناء علاقات سريعة وسطحية، مفيدة في الحياة التنظيمية".

صنف Manfred Kets هاته الشخصيات النرجسية تبعا لوضعيتهم البارانونيدية أو المنحرفة، وتبعا للآليات الدفاعية (الإنكار، الإسقاط، التبرير)، والشكل الذي يتخذه في مواجهة الاكتئاب (الهروب إلى فرط النشاط الحركي، الإدمان المتعدد).

وهناك تصنيف آخر مكمل، حديث العهد بين نمطين من المسيرين:

1- الهوس الخفيف: أو ما يسمى بالبركان النشط: هو نمط متحمس، شغوف، لكنه غير متوقع.

حسب ما أشار إليه Philippe Rafin في قراءة تقنية لكتاب Manfred Kets الموسوم بـ *combat contre l'irrationnalité des managers*، إلى أن الأشخاص من ذوي الهوس الخفيف لديهم سلطة كبيرة وقدرة كبيرة على الإقناع، يصبحون بسرعة مشاكسين وسريعي التذمر، غير صبورين، لكن يحافظون على علاقة شغوفة مع العالم الذي يحيط بهم.

بعض القادة لديهم القدرة على التأثير على الآخرين بحالتهم المزاجية، الحماسة والطاقة التي تشع منهم يمكن أن تكون معدية، وهذا السلوك المعدي يشع بالطموح ينتقل إلى الناس المحيطين به، كل الناس يرغبون بالتواجد بجانبهم ويصبحون

نموذج للتقمص، وبسبب قدرة التأثير على تابعيهم، يرتقي بسهولة لوضعيات السلطة (Manfred kets , 2009 :44).

2- **الأسماك الميتة:** بارد، هادئ الأعصاب، عملي، متطرف، يعانون من عدم القدرة على التعبير عن عواطفهم يعود السبب في ذلك إلى ضعف العلاقة المبكرة بالأم.

حسب ما أشار إليه Philippe Rafin في قراءته لكتاب Manfred kets في الفصل الثاني من كتابه *Combat contre l'irrationalité des managers* يعاني هؤلاء من ما يسمى بـ *Alexithimie* وهو مصطلح ظهر في بداية سنوات الستينات، مشتق من اللغة اللاتينية، معناه لا يوجد كلمة للمشاعر، يتفادى الأفراد في هذه الحالة، كل ما هو عاطفي، يتصرفون مثل الآلة، يتميزون بالبرودة العاطفية، ونجد هذا النوع من الأشخاص في عالم المؤسسة لدى الإطارات خاصة.

تأثير البنية النفسية للمسير على المؤسسة: من خلال استطلاع العالم الداخلي للمسيرين، وجد Manfred kets علاقة بين سمات الشخصية وأداء المؤسسة. وأوضح أيضا بأن هناك صلة بين الخلل النفسي الوظيفي الفردي للمسير وعجز التسيير وبشكل أدق فشل المؤسسة، على سبيل المثال، عدم ثقة المسير في محيطه، ميله للاحتفاظ بالمعلومات، رفضه لكل محاولة انتقاد، اتخاذه للقرارات الشاذة، الهروب إلى ردود فعل سلوكية، الاندفاعية ومن دون تفكير، كلها سلوكيات تؤثر على تنظيم العمل. فيما يتعلق بالأسماك الميتة، نقص التعاطف لديهم، غياب الاهتمام بالآخر تهدد قدرتهم على إدارة فريقهم وتنمية الدافعية لديهم.

يعرف النمط النفسي على أساس شكل المرض التنظيمي: البيروقراطية من دون تطور مرتبطة بالنمط الاكتئابي للمسير، الشركات الاندفاعية التي تتميز بسلطة متمركزة وتوجه نحو فرص النمو مصحوبة بقرارات تتميز بالمخاطرة، تفسر بالشخصية الدرامية لمسيرها وبحاجته لإبهار الآخرين بواسطة نشاطاتهم الاستعراضية، في النهاية، المنظمات التي يسيرها أشخاص يتميزون بالبرودة والانطوائية على الصعيد العاطفي سيكونون فصاميين، هاته الصلة بين المسير والمؤسسة التي يسيرها بواسطة آثار انعكاسية مرتبطة بصيرورة الاستدخال، الإسقاط والمثانة، وتفسير أيضا في جزء منها كنتيجة لصيرورة توظيف التي تشجع تطابق العاملين مع أسلوب المسير (أثر القالب)، وتفسر أيضا في النهاية برسوخ بنية الثقافة الخاصة بالمسير بمعنى الأعراف، الأساطير، والتاريخ الذي يمسح للعاملين بتروسيخ مشاعر الانتماء للأقلية.

التنظيم المريض بسبب عصاب قائدها: اقترح Manfred Kets تحليل نفسي، للإختلالات التنظيمية، وأول إطار لتحليل مسيرة القائد يتمثل في دورة الحياة المهنية والذي اقترح أيضا دراسة التحريضات والأفاق الموجودة في العمل والمحيط الاجتماعي الذي أفضى عن مختلف مراحل دورة الحياة، كل من كتس وميلر

(1995) عرفا بالاستناد على الأدبيات النفسية والتحليل النفسي والاجتماعي، خمس مراحل في دورة الحياة المهنية: 1- صدمة الواقع. 2- التنشئة الاجتماعية والنضج. 3- أزمة الوسط المهني. 4- التقبل. 5- ما قبل التقاعد. العواطف، والمشاعر، الحاجات، ومطالب الانجاز تتغير مع مراحل دورة الحياة وتغير تبعا لذلك ظروف الإشباع المشتقة من العمل والمؤسسة التي يعمل فيها، حيث أشار Manfred أيضا إلى أن المسيرين يواجهون مشاكل خاصة في كل دورة حياة.

الإطار الثاني للتحليل القائد يقترح من خلال التحديد نماذج الشخصية، هاته النماذج تم تحديدها بفضل إطارات التحليل من التحليل النفسي، استخدم Manfred Kets مصطلح المسرح الداخلي المشتق من نظرية Freud، الذي يتلائم مع شخصية القائد، والمسرح الداخلي للقائد هو عبارة عن استيهام الذي يشكل صورته عن العالم، والتي تحدد في النهاية جزء كبير من سلوكه يؤثر هو الآخر على شخصيته، من بين نماذج الشخصية للقائد، يولي Manfred Kets مكانة خاصة للشخصيات النرجسية والبارانويديّة، والتي يرى فيها سمات شبه حتمية لامتلاكها، على الأقل جزئيا، لبلوغ القمة، على العكس من ذلك، الشخصيات الكتومة، هي الشخصيات التي تبدي إنفصال عاطفي قوي وصعوبة كبيرة في الإحساس بالمشاعر، هم أشخاص أقل ميلا إلى شغل منصب السلطة، العمل الذي قام به انفراد على مختلف أشكال الشخصية سمحت له بتحديد تركيب الأساليب التي تهىء للقيادة وتلك التي تحضر الشخص لكي يكون تابعا، والتي توصلت أيضا إلى ما أسمته بالبعد ف للقائد والتي حددته على أنه مثل القوى والأبعاد جزء منها لاشعوري يؤدي بالقائد إلى الفشل، فوضعية القائد تتسبب عموما في هشاشات المسرح الداخلي لشخصية القائد يمكن لها أن تدعم هاته الهشاشات، بالإضافة إلى مواقف الأزمات، سلوكيات التابعين، سمات شخصية القائد، وضعية القائد في حد ذاته تتأزر لتتواجد والقوة التي معها يمكن التعبير عن البعد ف. يفسر البعد ف عن طريق ردود فعل التحويل، وحدة السلطة، الخوف من النجاح.

فسر نظرية التحليل النفسي الخوف من النجاح ويظهر لك جليا في الكتاب المعنون ب الفشل من زاوية التحليل النفسي كالاتي: "أولئك الذين يفشلون في النجاح، حيث يكون النجاح غير محتمل، وخاصة عندما يكون هذا النجاح علنيا ويترجم بتغير، بتحسّن جوهرى أخلاقى أو مادى فى الحياة، وإلى مثال أولئك الذين يفشلون بعد النجاح، وحينئذ نواجه كائنات استثنائية ناجحة بشكل لامع، ولكنهم، ما إن يكتسبوا هذا النجاح، حتى يبدو أنهم مرغمون على إغائه، كما لو أنهم محكومون بتدمير نتائجهم، وآلية الإلغاء هذه تعمل عند بعض رجال الدولة كنبالليون مثلا"(طلال حرب، 1994:09)

وللإجابة عن السؤال التالي: لماذا بعض القادة ينجحون ويفشل الآخرون؟ أعطى Manfred إجابة ذات منحى نفسى تحليلى، فبعض أنماط الشخصية تؤهل البعض لأن يكون قادة أكثر من غيرهم، وبعض أنماط الشخصية تتسبب فى أمراض السلطة وسلوكيات نكوصية جماعية أكثر من الأخرى، المسيرين الكبار، الزعماء الحقيقيين

البعض منهم خفي والبعض الآخر ظاهر، لديهم سمة لا تسمح لهم بالتخلي عن القوى النكوصية اللاشعورية التي تظهر لديهم كما الآخرين، وضعيتهم المسيطرة. ويرى Manfred Kets بأن شخصية صاحب المؤسسة تؤثر ليس فقط على الإستراتيجية وبنية الشركة ولكن أيضا مناخ وثقافة المنظمة، لذا فقد قام بتحديد خمس أنماط عصابية الأكثر انتشارا: البرانويدي، الاندفاعية، الاكثابية، الفصامية، والاستيهامات المرتبطة بها.

الجدول التالي يبين الأنماط العصابية وانعكاساتها التنظيمية

نقاط الضعف	الامتيازات المحتملة	الخصائص	الأسلوب العصابي
غياب الإستراتيجية، مدروسة، محددة ودائمة. شعور بعدم أمان.	معرفة جيدة للمخاطر والفرص من الداخل والخارج الشركة، تخفيف مخاطر السوق عن طريق التوسع والانتشار.	أخذ الحيلة والحذر من الآخر. فرط نشاط حركي واليقظة المنفرطة. سرعة الهجوم المضاد اتجاه كل ما يشعر بأنه مهدد. بحث منفرط لدوافع منفرطة لدوافع خفية، شدة الانتباه والتركيز، برودة، الموضوعية، المنطقية.	التنظيم البرانويدي
كثرة التمسك بالتقليد حتى أصبحت الإستراتيجية والتنظيم مهملين. البرمجة كثيفة لدرجة أن الاختلالات البيروقراطية، التصلب والاستجابات الغير مناسبة تصبح معمة.	نقطة في التحكم الداخلي، فعالية في التنفيذ، إستراتيجية في التجارة هانفة ومحدد.	مثالي، يهتم بالتفاصيل، إرادة متصلبة في جعل الآخر ينصاع لإرادته، العلاقة مع الآخر مصبوغة بالسيطرة والإخضاع، غياب العفوية، مدق، غير محتمل، عنيد.	التنظيم الاندفاعي
إستراتيجيات غير منسجمة، تشكل عامل خطر خاصة فيما يتعلق بالتبذير، غير مبرر للموارد...	بمقدوره إعطاء دفعة قوية ضرورية لانطلاق الشركة، بعض الأفكار المنعشة من شأنها أن تتعش الشركات الضعيفة.	سلوك درامي: إفراط في التعبير عن العواطف، محاولات مكثفة لجلب انتباه الآخر، انشغالات نرجسية، حاجة ملحة للنشاطات والاحساسات القوية، لدرجة أن الآخر مثالي، سيحاول أن يكون له تقدير ذات عالي.	التنظيم المسرحي (الهستيري)
إستراتيجية منتهية الصلاحية.	إستراتيجية متمركزة، فعالية صيرورة الوظيفة الداخلية.	الشعور بالاعتدال والنزاهة، الشعور بالذنب، الانطباع بالضعف، تحت رحمة الأحداث، خيبة الأمل، الشعور بالضيق، ضعف في التفكير واضح، نقص الدافعية والاهتمام، عدم القدر على الشعور باللذة والسعادة.	التنظيم الاكثابي
إستراتيجية غير مناسبة ومترددة، ضعف القيادة، مناخ يسوده الشك والارتباب، مما يؤثر سلبا على التعاون.		لامبالاة، انطواء، الشعور بالابتعاد، تشوه في العواطف واللموح، حساس ضد الانتقادات واللوم، فقدان الاهتمام بالحاضر والمستقبل، البرودة.	التنظيم الفصامي

المصدر: Véronique Perret

كل نمط سلوك عصابي يتسبب في حدوث مشاكل خاصة تؤثر سلبا على إستراتيجية المؤسسة، وعلى بنيتها، وقراراتها ومناخها الداخلي، ولتصنيف الاختلالات في المنظمة بالمقارنة مع الأنماط العصابية الخمسة الأكثر انتشارا اقترح كل من ميلر ومانفرد إدماج المظاهر المختلفة ذات الطابع السيكودينامي والتنظيمي في مجموعة

منظمة تساهم في القدرة على التنبؤ، " الرجوع إلى النمذجة يوضح تكوين نقاط الضعف لدى المنظمة والطريقة التي تختار بها الإستراتيجية، وطريقة اختيار بنيتها، وثقافتها وإلى شخصية المسيرين أيضا، هذا المخطط التصوري يمكن أن يستخدم ل طرح فرضيات مرتبطة بالأسلوب العصابي، الاستيهامات الجماعية لكل نمط اختلال.

الفكرة الرئيسية التي دافع عنها المؤلفين هي أن نمذجة المنظمة، مشاكل الإستراتيجية، البنيوية والتسييرية التي تواجهها، تعكس البنية السيكودينامية لعصاب مسيرها.

مشاكل المنظمة غالبا ذات طبيعة التحليل النفسي، أحيانا متأصلة وبعمر في لاشعور الفاعلين الأساسيين فيها.

تأثير مرض المؤسسة والمكانة على العمل النفسي للمسير: في البداية يتمثل الأمر في أثر العمل النفسي للمسير على المؤسسة المسيرة: الأثر على الإستراتيجية، الأثر على إجراءات تنظيم العمل وعلى طبيعة العلاقة البينية الشخصية بين الأفراد التي تولد داخل المؤسسة (الثقافة، المناخ السائد،..) إلى أن توصل Manfred Kets إلى التساؤل حول وجود تأثير متبادل أو الانعكاسي الذي يشير إلى الأثر الرجعي لمرض المنظمة على الصحة النفسية "تجدر الإشارة إلى أن شخصية المسير تؤثر بطريقة حيوية على المنظمة والعكس صحيح، مؤسسة فقدت السرعة، يجتاحها الإحباط يمكن أن تتسبب في حالة إحباط لدى القائد، بشكل مواز لسلسلة من التهديدات الخطيرة للمنافسة أن توظف بارانويا نائمة.

تحليلات أخرى حول أثر مكانة المسير على ذاتيته، الانفراد بالمنصب المشغول والانفصال عن الزملاء القدامى يمكن أن يضر بحاجات إعادة الأمان للمسير النرجسي، وتخفف من مخاطر فقدان التوازن، هاته المكانة الخاصة تكون في الأصل مرض المسير، يظهر هذا الأخير بضعف في سلطة الذات، إما وضعية صادرة والتي يستعمل فيها المسير كل إمكانيات السلطة في وضعيته: جنون العظمة، الإغراء والتهديد.

تحليل السببية لأضطرابات الجديدة المرتبطة بالعمل: حديث جدا، وأمام النمو الملحوظ للإصابات النفسية المرضية التي لها علاقة بالعمل، الأبحاث في السيكودينامية للعمل، حاولت أن تبحث في تغيرات منظمة العمل و عما يمكن أن يؤدي إلى مثل هاته الإصابات: ثقل العمل، الوحدة في العمل، تدهور في جودة العمل المرتبطة بالتجاوزات المناقضة لأخلاق الأفراد التي يمارسونها، ثم الإفصاح عنها لقوة ثقلها المرضي.

غير أنه من خلال التحقيقات، ظهر بأن الظواهر المرضية تظهر خاصة أين تكون العلاقات الاجتماعية متدهورة، وهكذا، في نفس السياق، أمراض الوحدة (انعكاس التحرش الجنسي، الانتحار في العمل، أمراض الحمل الزائد، اضطرابات

العضلية-العظمية) يمكن أن تفسر على أنها تعبير عرضي لتطور أساليب التنظيم في العمل، فهي تشهد على تفكيك الحياة الجماعية وعلى تطور الانعزال، مدعومة بظهور مناهج جديدة للتسيير مثلا تعميم التقييم الفردي للأداء، وإدخال الجودة الشاملة، بالإضافة إلى فقدان التوازن النفسي، تناذر الخلط أو مختلف أشكال الاكتئاب التي يمكن أن تصل إلى حد الانتحار الناتجة عن التنسيق الضار لتدهور النسيج الاجتماعي والبشري للعمل المرتبطة بمعاناة نفسية خاصة تسمى المعاناة الأخلاقية لأنها مرتبطة بمشاركة الفرد في ممارسات التي تنبذها الأخلاق، بالإضافة إلى اختفاء جماعات العمل لتحل محلها روح التشارك من دون وحدة ولا استجابة وجدانية، تدمر الموارد الدفاعية، الاستراتيجيات الجماعية للدفاع لا يمكن أن تستخدم فهي إذن استراتيجيات فردية للدفاع التي تأخذ المقود.

الانطلاق الذاتي auto- accélération الذي يفرض على العامل الخضوع لمهمة متكررة تحت ضغط الايقاع الذي يفرضه النشاط يفسح المجال لكل أشكال فرط النشاط الحركي في مجالات واسعة من مواقف العمل، وعلى النقيض من الإجراءات الذاتية المهدئة التي يلجأ إليها الأفراد لحل صراعاتهم الداخلية هاته الاستراتيجيات الفردية تجند لمواجهة القلق ذو مصدر خارجي مرتبط بالسأم، الفراغ وغياب معنى مدرك للعمل، وعندما تفشل هاته الدفاعات بدورها، فلن يبقى سوى التعبير عن المعاناة في شكل عدم التوازن النفسي أو الجسدي.

لقد أعطى Christophe Déjours سببا لفرط النشاط الحركي لدى القادة والإطارات كالاتي: "فرط النشاط الحركي والمطالب المبالغ فيها من بعض القادة في بعض مواقف العمل، تؤدي إلى نفس النتائج: العمل الإجرائي بقمع الوظيفة النفسية، من أجل مقاومة ضغوط تنظيم العمل. حتى من جهتها النظرية السيكوسوماتية تدعم الفرضية القائلة بأن فرط النشاط الحركي هو نتيجة الفقر الأولي للوظيفة الذهنية، والسيكودينامية تجد في بعض الأحيان العكس يفرض عليهم فرط النشاط، ويدفعهم إلى تبني الإستراتيجيات التي تجعلهم يصبحون عمليين ويمكن القول بأن الفرط في النشاط الحركي وسيلة دفاعية ضد الاستيهامات fantasmes".

ومن خلال البحث الذي أنجز حول إطارات مؤسسات متعددة الجنسيات ذات الأصل الأمريكي، سمح لكريستوف رؤية كيف أنه انطلاقا من العمل الإجرائي ينال الاحتراق من هؤلاء الأشخاص ويؤدي بهم إلى تناول المنشطات النفسية كالكوكايين.

ومن خلال تحليل السلوكيات لبعض أشكال جديدة للسيطرة التسييرية بفضل السيكودينامية في العمل فالأفراد يكونون ليس فقط ضحية، لكن في نفس الوقت عمال متحمسين.

سنوات بعد ذلك، تم الإشارة إلى أنه إلى أي مدى قبول غالبية الأفراد العاملين لأشكال التسيير داخل المؤسسة هو واحد من بين شروط إمكانية تعميم الضرر، بالإضافة إلى بحوث أخرى مكملة أنت لتوضح أوجه التشابه القوية بين العمال المتحمسين والممارسات الجديدة في التسيير.

فيما يتعلق بإسهامات المقاربة السيكدينامية في العمل وعلى النقيض ممن حاولوا انتقاد هاته المقاربة في عدم قدرتها على معالجة مواضيع خاصة بالوسط المهني للإطارات والمسير، على العكس من ذلك، منحت مفاتيح لقراءة غير مطبوعة ومهمة جدا للتحليل.

المعاناة وضغط العمل المتكرر: في مجال الصناعات ذات الطابع التسلسلي، ينظم العمل حسب مبادئ التسيير العلمي، قام Christophe Déjours بعمل ميداني في إحدى شركات صناعة العربات FORD، هذا النوع من الصناعات الذي أصبح المسيطر في العالم، يتميز بالعمل المتكرر تحت ضغط الوقت، تسبب في الرتابة والضرر لدى العمال، هذا النوع من التصميم في العمل لا يؤدي إلى نسبة كبيرة من الأمراض العقلية، ويعتبر هذا أمر متناقض؟ لماذا؟ كيف قاوم العمال الجنون؟ بعبارة أخرى السواء أصبح غامضا.

لقد أفضت التحليلات العيادية حول الظاهرة التكرارية التي تدخل في صراع مع الوظيفة النفسية التأقائية، بعبارة أخرى ليس فقط النشاط الاستيهامي غير مفيد في العمل، لكنه يصبح مزعجا في تنفيذ المهمة، فهو عامل مشوش في الواقع على العامل، ويخفض من إيقاع العمل لديه، ويشوش على تركيزه، الأمر الذي يمكن أن يتسبب في أخطاء في العمل، حوادث العمل، قطع الأصابع مثلا، إصابات مختلفة بسبب الأجهزة القديمة. موقف متناقض بحيث يكون النشاط الاستيهامي أمر خطير.

في مواجهة العمل المتكرر، يمنح العمل في المقام الأول، فرصة هروب إلى العمل، العمل لا يتوصل إلى السكينة إلا بعد النجاح في مطاردة كل نشاط إستيهامي في وعيه، بعبارة أخرى، يسعون للإنتاج في أنفسهم شلل الوظيفة النفسية، لكن كيف ذلك؟ من خلال أبحاث ديغور توصل إلى فهم الإستراتيجية المستخدمة، تشتمل هاته الأخيرة على الإسراع الذاتي، يتواجه العامل مع المعايير الإنتاجية ويسارع ذاتيا أيضا إلى غاية أن كل نظامه الإدراك - الوعي يعبأ كليا بضغوط الإيقاع في العمل.

يكون الاستثمار النفسي قصير المدى بين نظام الإدراك- الوعي وتنفيذ الحركة، لهذا السبب نظام ما قبل الشعور فارغ، فيستقر الشلل النفسي والعامل لا يمكنه التخفيف قليلا من الإيقاع بشكل يمكنه من تفادي الاحتراق، تتميز الحالة الذهنية بالتفكير العملي والاكتئاب الأساسي.

والجدير بالذكر، أن العصائبيين يتبنون هاته الإستراتيجية الدفاعية والتي هي ما إلا القمع النزوي الذي أشار إليه فرويد Freud في مجال السيكوسوماتية، ويرى كريستوف أن إحراز القمع النزوي عن طريق الإسراع الذاتي هو أمر صعب ومكلف فالعمال يبحثون عن الحماية والاستقرار هاته الاقتصادية النفسية.

لوضع نهاية لهذا العمل والتي هي في الواقع تشكل بداية وانطلاقة جريئة لأعمال أخرى حول إدراج العلاجات النفسية التحليلية في التكفل بحالات المقاومة للتغير التنظيمي على سبيل المثال لا الحصر، والتي استخدمها Manfred Kets من الإطارات والقادة ويبدو ذلك جليا في كتاباته مثلا الجانب المظلم للمقاولتية، وتأملات حول خصائص القادة التي عرض فيها المحلل الصيرورة العلاجية لبعض الحالات، والتي نظرا لاختصار بعض المعلومات يتعذر إدراجها في هذا العمل لكن نأمل فعلا إدراجها في محافل أخرى.

وقد اقترح Manfred Kets في النهاية مجموعة من العلاجات المستخدمة وهي العلاجات التحليلية، حيث يرى بأن تطبيق المقاربات التحليلية في مشاكل التغير في المنظمة يمكن أن تكون فعالة خاصة وأنها تقترح عمل مختلف كليا حول مقاومات التغير، وذكر مانفرد وميلر مجموعة من أشكال المقاومة منها الكبث، النكوص، الإنكار، تكويد الرد العكسي، وآليات أخرى أكد عليها س. فرويد وتلاميذه كما ذكرنا أيضا مختلف المراحل التغير التنظيمي، هاته المراحل المختلفة نحو توازن جديد، صيرورة تسمى perlaboration التي تستخدم في العلاجات التحليلية الفردية، تعرف على أنها تلك الصيرورة التي من خلالها يتحكم الفرد في الخسارة، ويغير من تصوره للعالم، استيهاماته، معتقداته، مواقفه، وقيمه، بعد تقبل فكرة ضرورة التغير، على الأفراد المرور بفترات صعبة، وعليه القيام بعمل الحداد على ما أصابه من خسارة قبل أن يصبح قادرا على إتيان سلوك جديد، العلاجات الإيضاحية التي تهدف إلى المرافقة والوقاية من التغير، تستلزم التحكم في السيكودينامية من جهة الفاحص والخبير في موضوع التغير.

سخر Manfred Kets العديد من الكتابات لتوضيح فوائد التدخل ذات الطابع التحليلي النفسي داخل المنظمات والموجهة خاصة إلى المسيرين. هاته الكتابات جاءت لتدافع عن فعالية مقاربة التحليل النفسي من أجل التحليل وتغيير السلوكات التنظيمية الغير سوية والعميقة أيضا، مثل الإدمان على السلطة وضعف المسؤولية الشخصية.

قائمة المراجع:

- 1-جان لابلاتنش، جان برتراند بونتاليس (2008). معجم مصطلحات التحليل النفسي. تر: مصطفى حجازي. لبنان. بيروت
- 2-طلال حرب (1994)، الفشل من زاوية التحليل النفسي، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان.

3- سيغmond فرويد: الأنا والهوى، ط4، تر: محمد عثمان نجاتي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

4-Bénédict Vida Vidaillet, Le décideur sur le divan : quand l'inconscient entre en scène, chapitre n=03.

5-Christophe Déjours, Pour une clinique de la médiation entre psychanalyse et politique : la psychodynamique du travail.

6-Jacques Baronet (2000), La créativité en action, Thèse de doctorat en management, Ecole des hautes études commerciales, Université de Montréal.

7-Manfred Kets de Vries, Faciliter la compréhension du fonctionnement des hommes et des organisations par la psychanalyse, Achille Grosvernier, médiateur conflits.ch et chargé de cours à la Haute Ecole de Gestion, ARC-Neuchâtel, AGEFI du 26-27-28 novembre 2004.

8-Manfred Kets de Vries, Randel S. Carlock (2007), Family business on the couch, Elizabeth lorent- Treacy, John Wiley & Sons Ltd, England.

09- Manfred kets de vries (2009), Reflections character and leadership, Jossey bass's edition.

10-Manfred kets de vries, Alicia Cheak (2014), Psychodynamic Approach, Faculty & Research Working Paper, INSEAD The Business School.

11-Marie Alderson (2004) : la psychodynamique du travail , les troubles anxieux, volume29, n 01,..

12-Marie- Eve Brouard (2009), L'impact des pratiques relationnels au travail sur la reconnaissance, Université de Québec.

13-Marie France Maranda (1995) : la psychodynamiques, une alternative de la santé mentale au travail, l'étiologie psychosociale en santé mentale, volume 20, n 02

14-Marisa Wolf-Ridgway (2010), les apports cliniques du travail à l'analyse de la « présentation de soi » chez les dirigeants d'entreprise, thèse de doctorat de psychologie.

15-Najoua Aissaoui (2004), Les entrepreneurs immigrants marocains, sciences de gestion. Université de Montréal .

16-Niki Scarpellini (2008), Analyse psychodynamique, mémoire de fin d'études présenté à la haute école de la santé .

17-Norbert Sillamy (2003) : Dictionnaire de psychologie, éditions Larousse, Canada.

18-Philippe Rafin, Fiche de lecture Combat contre l'irrationalité des managers, Manfred Kets de Vries., formation au coaching d'équipe IFOD, 2007-2008.

19-Véronique Perret, leadership et névrose organisationnelle, Manfred Kets de Vries, paru dans S. Charriere et I. Huault, les grands auteurs en Management, chap. XXIX, 482-499, 2^{ème} édition, EMS Management et Société.

ميراث علم الاجتماع الحضري وتحديات الألفية الثالثة

د.السعيد رشيدى

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

جامعة محمد لمين دباغين سطيف/2 الجزائر

مقدمة:

مما لا شك فيه أن نشأة وظهور علم الاجتماع قد جاء انعكاسا لمجموعة التحولات المجتمعية التي عرفتها المجتمعات الغربية مع نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، من الثورة الصناعية، وما ترتب عليها من تطور في نمط وقوى وعلاقات الإنتاج، إلى الثورة الفرنسية وما ترتب عليها من تطور فكري، سياسي وأيديولوجي. كل تلك الأحداث جميعها أدت إلى تحول المجتمع الأوروبي من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي الصناعي الحديث. وأتبع هذا التحول تحول آخر في أنماط وأساليب المعيشة والسكن، وظهور العديد من المشكلات الاجتماعية، ومن ثم تطلب الأمر ضرورة وجود علم متخصص لدراسة تلك التحولات جميعها، من أجل فهمها وتحليلها وتفسيرها. فكان أن ظهر علم الاجتماع كاستجابة لتلك التحولات المجتمعية.

وعلى مدار القرن العشرين، قدم علماء الاجتماع مساهمات غنية ومتنوعة للدراسات الحضرية، من مدرسة شيكاغو مع تركيزهم على الأيكولوجيا الحضرية، إلى المدرسة الألمانية التي ركزت على أشكال التنظيم الحضري في المجتمع وعلاقتها بمختلف أساليب الحياة، إلى المدرسة الفرنسية التي ركزت على مفهومي التحضر والحضر، وهم في مجملهم مرتبطين ارتباطا وثيقا بتحديد وحل المشاكل المتوطنة والقضايا الاجتماعية.

غير أن ملامح التراجع التي بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين، وسجل ألفن جولدنر طبيعتها في سبعينيات القرن العشرين بتسميها بالأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي وكان آنذاك يتنبأ بانهايار بعض النظريات بما في ذلك الاتجاهات الوظيفية. بالرغم من أن البعض أسرع باستعمال "الجديدة" و"البعد" و"النيو" للخروج من هذه الأزمات. واستمرت تفرخ دوامات متوالية بصوره مستمرة، حتى إنتهت الألفية الثانية، وقد إتسع نطاق الدوامات ومجالاتها.

ومن ثم فإن التراجع الذي أصاب علم الاجتماع وتحدث عنه ألفن جولدنر، لم يتوقف عند علم الاجتماع العام فقط، بل امتدت لتشمل تخصصاته ومنها علم الاجتماع الحضري، وفي هذا الصدد وقبل خمس عقود من الآن، أي في سنة 1968، تساءل مانويل كاستلز مستفزا ومتحديا في مقال له نشرته مجلة فرنسية، عما إذا كان هناك علم اجتماع حضري، أو يمكن أن يكون مجالاً علمياً (Sharon Zukin, 2011, P01). إلى جانب ذلك اعترف هنري لوفيفر بعده بعقد من الزمان بأنه يبدو أن علم الاجتماع الحضري في أزمة، كما كان عندما نشر كاستلز استنفازه وتحديه. على أن حقيقة الأزمة العلمية في علم الاجتماع الحضري يؤكد

كذلك أحد قادة الحقل في الولايات المتحدة ألبرت ريس الابن في مقدمة له حول هذا الموضوع. ويؤكددها كذلك سكوت غرير مرة أخرى عندما يصف ببراعة ما تمثل بالنسبة له الأزمة الفكرية (Manuel Castells, 2007, P35).

وفي هذا الإطار يقول شارون زوكين أن مقال كاستلز الانف الذكر، يركز على هدم الأساس الفكري لعلم الاجتماع الحضري، باعتباره مجال متميز للتحقيق. ولكن السؤال المثير للقلق هل هناك علم اجتماع حضري؟ هو مهم، ويتحدث عن قلقنا المستمر من أن علم الاجتماع الحضري هو دائما في أزمة، وهو يستجيب لخوفنا المزعج من أن الحضريين كمشروع فكري جماعي لم يفقوا مكانهم في صلب علم الاجتماع فحسب، وإنما أيضا رؤيتنا لما نريد تحقيقه (Sharon Zukin, 2011, P04).

الآن 50 عاما مرت، وأنواع الأسئلة التي أثرت لا تزال تستحق أن تؤخذ في الاعتبار، وعلى هذا فالسؤال الذي يطرح نفسه بعد كل هذا، وبعد كل هذا الوقت، هل يجوز لنا التشكيك مع مانويل كاستلز في حقيقة وجود علم الاجتماع الحضري، كحقل علمي متميز للدراسات الحضرية، أم التماشي مع هنري لوفيفر بأن علم الاجتماع الحضري في أزمة، والتي يؤكددها كل من ألبرت ريس الابن وسكوت غرير، حيث طرحت أزمة علم الاجتماع الحضري أكثر من مرة على الصعيد العالمي، وفي كل مرة تطرح تساؤلات، وتثار قضايا، بين مؤيد ومعارض. فهل هناك أزمة متجددة في علم الاجتماع الحضري، أم هي أزمت متجددة؟ أم هي عقبات فقط في مسيرة علم الاجتماع الحضري؟ وفي كل هذا ونحن نتحدث عن ميراث علم الاجتماع الحضري، فهل يمكننا أن نتساءل عن تحدياته في الألفية الثالثة؟.

1 - مسألة التحدي المرتبط بالعلوم الاجتماعية:

علم الاجتماع هو أحد العلوم الاجتماعية، يهدف إلى الكشف عن تركيب المجتمع الإنساني، والتعرف على الظروف والقوى التي تؤثر فيه. ومن ثم نجد من يعرف علم الاجتماع الحضري بأنه فرع من فروع علم الاجتماع العام يستخدم مناهجه، وأدواته ومفاهيمه في دراسة الحياة الاجتماعية داخل المجتمع الحضري (احمد عاطف غيث وآخرون، 1995، ص497-498)، إذ يعتبر علم الاجتماع الحضري ميدانا معرفيا وتطبيقيا لعلم الاجتماع العام، لأنه يستخدم نظرياته ومناهجه في دراسة المدينة التي تتجاذبها عدد من العلوم الإنسانية والاجتماعية (إسماعيل قيرة، 2004، ص02)، وفي هذا الاتجاه أشار سيجورج إلى أن علم الاجتماع الحضري في سياق العام بمثابة الدراسة السوسولوجية للمدينة ولحياة المدينة الحضرية، وبذلك فهو امتداد للدراسة السوسولوجية لعلم الاجتماع والذي يهتم بشؤون المجتمع البشري بوجه عام. وإذا كانت العلاقة بين علم الاجتماع الحضري وعلم الاجتماع قوية من حيث موضوعات الدراسة، فمما لا شك فيه أن الذي يصعب دراسته بالطابع السوسولوجي هو اتساقه من حيث الأطر النظرية، والأسس المنهجية مع النظريات

السوسيولوجية لعلم الاجتماع، وكذلك مع المناهج وطرق وأساليب البحث التي يقوم عليها هذا العلم (سعيد ناصف، 2006، ص 39-40).

فنحن نعيش في عالم حضري، وفي بداية القرن الحادي والعشرين، أين أكثر من 3 مليارات من الأشخاص أي ما يقرب من نصف سكان العالم يعيشون في المناطق الحضرية. وبحلول عام 2030 يتوقع أن يزداد عدد الأشخاص من 3 إلى أكثر من 5 مليارات أي بنحو 60 في المئة من مجموع سكان العالم. ومعظم هذه الزيادة تحدث في العالم النامي، وسيكون هذا أول قرن في المناطق الحضرية في التاريخ البشري، وبشكل عام سيكون علينا خلق بيئة آمنة وعادلة حضريا، على أن البشر لم يكونوا بارعين فيها بشكل خاص. وهناك نقطة بداية في هذا التحدي الكبير جدا هو دراسات علم الاجتماع الحضري، والتي سوف تعطينا أدوات للفهم وليس فقط كيف أن الحضرية تنمو في المناطق وتتطور، ولكن أيضا لفهم تأثير الحياة الحضرية على الأشخاص الذين يعيشون في المدن والضواحي، والمدن الكبرى (Mark Gottdiener, 2011, p01).

على أنه من التحديات التي تواجه علم الاجتماع الحضري، ما يرتبط بآثار التوترات المتعلقة بمسائل التمويل ومركزية اتخاذ القرار. إذ تؤدي مصادر التمويل المتنوعة إلى إدامة الانقسامات بين التخصصات المختلفة (النظرية والتطبيقية) وبما يجسد التوقعات المتناقضة للمعرفة العلمية الاجتماعية، ففي الوقت الذي يبدو أن أهمية العلوم البيولوجية وعلم الوراثة وتكنولوجيا النانو وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بديهية. فإن هذا غالبا ما يترك العلوم الاجتماعية تتنافس على مساحة محدودة من الاهتمام. والقلق الأكثر إلحاحا، "هو كيف تشكل الدراسات الحضرية نفسها باعتبارها مجالا حاسما للدراسة، ودقيقا من الناحية المنهجية، ومراعيًا للخصوصية التجريبية، وذا صلة بقضايا السياسة العامة (Mike Savage, 2005, P361).

2 - مسألة التحدي المرتبط بتعدد الظاهرة الحضرية:

من المسائل التي تشكل تحدي لعلم الاجتماع الحضري في الألفية الثالثة، والتي كانت ولا تزال تعيقه هي مسألة تعدد الظاهرة الحضرية، وإن كان تعدد الظاهرة الاجتماعية، لا مناص منه، وهي في اعتقادي تشكل الدافع إلى مزيد من البحث والنقضي، وإلا فما يدفع إلى دراسات تخلوا من الدافع والمبرر، إلا أن ذلك لا ينفى الإشكالات التي تطرحها في وجه الباحثين.

وعلى ذلك فإن من النقاط التي تطرحها مسألة تعدد الظاهرة الحضرية هي:

أولاً: ما هو متعلق بموضوع علم الاجتماع الحضري في الأساس، الذي يتضمن الظواهر الاجتماعية التي تم إنشاؤها أو تغييرها من قبل المدن. ويمكن أن تشمل الآثار الحضرية طبيعة التجربة (الشعور بالعجز أو الحرية، والنفور من الغرباء، والحياة الاجتماعية المثيرة بالتنوع والتعرض لعدة ثقافات فرعية، أو التسامح مع أنواع مختلفة من الناس)، والتأثيرات على السلوك (التي تصبح جزءا من حركة اجتماعية أو الانخراط في شكل من أشكال الانحراف)، وظهور أشكال مختلفة من

التنظيم الاجتماعي (الأحزاب السياسية الجديدة أو الثقافات الفرعية)، أو التحولات في تركيز وأهداف السياسة الاجتماعية (بين تحقيق التوازن في الظروف المعيشية بين المناطق الريفية والحضرية، أو تقليل أعداد المشردين الذين يتجمعون في المناطق الحضرية). أي أن علم الاجتماع الحضري هو دراسة للظواهر الاجتماعية التي تحدث في المدينة (William G. Flanagan, 2010, p369).

وإلى جانب ذلك أشارت الدراسات التقليدية إلى أنه يرتبط بالأيكولوجيا البشرية، المجتمع المحلي الحضري، المشاكل الحضرية، السياسات والتخطيط والتحضر (إسماعيل قيرة، 2004، ص13)، كما أن فؤاد بن غضبان يحصر حصر أهم مجالات ومواضيع علم الاجتماع الحضري في النقاط التالية: دراسة المدن والمراكز الحضرية والمناطق المجاورة لها، دراسة البنى الاجتماعية للحياة الحضرية، دراسة المشكلات الاجتماعية في المدينة، دراسة المدينة ودورها التاريخي وتطورها وبنائها، دراسة الإيكولوجيا الحضرية والعلاقات بين المجتمع وبيئته الطبيعية، دراسة التأثيرات الاجتماعية للحياة الحضرية (فؤاد بن غضبان، 2014، ص35)، وهو ما يؤشر على اتساع المجالات التي تشير إلى الظاهرة الحضرية.

وثانيا: من النقاط التي تطرحها مسألة تعقد الظاهرة الحضرية أيضا هي أن هناك شيء واحد مؤكد وهو أن المجتمعات تتغير، والأشخاص يتغيرون، والمواقف تتغير، والظروف التي يتم فيها إنتاج المعرفة تتغير، وبالتالي، الآثار المترتبة على هذه المناقشات والدور المستقبلي للعلوم الاجتماعية في المجتمع تتغير.

وثالثا: من النقاط التي تطرحها مسألة تعقد الظاهرة الحضرية أيضا هي أنه من الناحية النظرية، إذا كان النمو الحضري في كل مكان، فإنه إما يعكس نمطا عالميا لمجتمع متحضر، أو أن هناك أنواعا مختلفة من النماذج الحضرية للمدن، التي قد تختلف، وهي مزيج من الهياكل الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية المختلفة. وهذا لا يوحي بأن كل تلك النماذج تتبع نفس المسار سواء كانت مع مدن استعمارية أو مدن أوروبية غربية أو دول آسيوية، ولكنها تعزز تعقيد وتنوع العوالم الحضرية (Patrick Le Galès, 2005, P349).

ورابعا: من النقاط التي تطرحها مسألة تعقد الظاهرة الحضرية كذلك ما يشير إلى أننا مضطرون إلى الاعتماد على المفاهيم التي هي لقطات تبسط الواقع الاجتماعي بشكل جذري. ولكن السؤال الذي يطرح هنا هو كيف يمكننا نقل تعقيد الموضوع الحضري عند تعليم طلاب الجامعات ومحاولة الكتابة لجمهور أوسع؟ مفاهيم مثل "مجتمع الشبكة" و"المدينة العالمية" قد استحوذت على اهتمام النخب التجارية والسياسية، ولكن ترجمتها لمعظم الناس العاديين لا تزال مشكلة، وأكد على الترجمة لأنه ليس من السهل تفسيرها (Sharon Zukin, 2011, P08).

وخامسا: من النقاط التي تطرحها مسألة تعقد الظاهرة الحضرية ما هو مرتبط بالحقائق المعروفة من أن هناك موضوعات في علم الاجتماع، تنتج عادة استجابة لبعض مطالب المجتمع، ولهذا يؤدي تزايد الوعي بالمشاكل الناشئة عن النمو

الحضري إلى زيادة الطلب على البحوث في هذا المجال (Manuel Castells, 2007, P33)، وفي هذا الإطار يشير مانويل كاستلز كذلك بما يوحي بأنه بدلا من الاستجابة للأسواق الاقتصادية، فإن خيارات علماء الاجتماع تستجيب للطلب الذي يطرحه المجتمع. ولا يزال هذا هو حال علم الاجتماع الحضري في أوروبا، بل هو أكثر مما هو عليه في الولايات المتحدة (Sharon Zukin, 2011, P13). والحال أن علم الاجتماع الحضري يواجه هذا التحدي منذ نشأته بين ما يطلبه المجتمع وما تطلبه الأسواق الاقتصادية.

وسادسا: من النقاط التي تطرحها مسألة تعقد الظاهرة الحضرية في الآونة الأخيرة أيضا ما يطرحه عالم الاجتماع الشاب بيتر مان، فالقضية الأساسية عنده هي مشكلة وجود افتراضية عن كائن علمي. ولكن حتى الكتاب، الذين حددوا المشكلة، لم يتمكنوا من إيجاد حل مرض لها. ويبدو أن هذا يشير إلى أنه ليس من الخيال الاجتماعي الذي يفتقر إليه ولكن هناك صعوبة حقيقية موجودة. والمشكلة ليست مشكلة أكاديمية بحتة. والسؤال المطروح هو ما إذا كانت المدينة مجرد كائن حقيقي يجب أن يعاد تشكيله من الأشياء العلمية أو ما إذا كان كيانا اجتماعيا في حد ذاته، يجب الإجابة عليه قبل إجراء أي بحث (Manuel Castells, 2007, P36).

وثامنا: من النقاط التي تطرحها مسألة تعقد الظاهرة الحضرية هي أيضا ما يتعلق بالحياة اليومية كما هو الحال في منطقة حضرية متعددة النوى، وكيف أن الأنشطة اليومية هناك تختلف عن تلك في الماضي؟ كيف تمت عملية بناء المدينة، أو التحضر، وأفسحت الطريق لعملية الإقليمية المركزة لتطوير وسط المدينة، وفرقت تركز المناطق، المترامية الأطراف والضواحي؟ ما هي الثقافة الحضرية كما هو الحال في أماكن إقليمية جديدة، وكيف تختلف عن حياة المدينة في الماضي؟ (Mark Gottdiener, 2011, p13).

وتاسعا: أن أنماط الحياة اليومية التي نلاحظها في المدينة المعاصرة هي نتيجة للتعقيد والتفاعل المستمر بين العوامل الاقتصادية والسياسية، والقوى الثقافية التي لم تكن دائما تدرس في علم الاجتماع الحضري. ومؤخرا، قد حان الوقت لمخطوط المدن لتقدير مدى أهمية الارتباط بين المدن أو الضواحي والتغيرات في الاقتصاد. فقبل 1970، المناقشات حول المدن تعزى إلى افتراض الاقتصاد السياسي أن التأثير الأكثر أهمية في النمو الحضري والتنمية كان يرجع لسلوك رجال الأعمال المحليين. ولكن الزمن قد تغير ويبدو أن تغيير بسرعة أكبر في القرن الحادي والعشرين. (Mark Gottdiener, 2011, p14).

وعاشرا: ما يشير إلى تعقد الظاهرة الحضرية ما طرحه هاربرت غانز (Herbert J. Gans) إلى أنه في هذه الأيام، سيتوسع علم اجتماع المستوطنات، أو مهما كان يسمى، ليشمل المستوطنات الافتراضية، عندما ينفق المزيد من الناس جزءا كبيرا من حياتهم على شبكة الإنترنت بحيث الأماكن التي يخلقونها والبيئات التي يبنونها سوف تكون موجودة في الفضاء الافتراضي (Herbert J. Gans, 2009, p217).

3 - مسألة التحدي المرتبط بالرأسمالية ومستقبل علم الاجتماع الحضري:

كثيرة هي التحديات التي واجهها علم الاجتماع الحضري، والكثير منها أيضا لا يزال يواجهها، وواحدة من هذه التحديات هي تلك التحديات المرتبطة بالرأسمالية وبالفكر الرأسمالي في حد ذاته، وانحيازه إلى الفردانية وإلى طبقة رأس المال. فالمسألة كما يقول باتريك لو كالي (Galès Patrick Le) ناقشها علماء الاجتماع الألمان فيبر وشومبارت وزيمل عندما ناقشوا العلاقة بين المدن والثقافة والفنون والتطورات التكنولوجية والسيطرة والهيمنة. وقد أثاروا قضايا تتعلق بتأثير مجموعة معينة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تشكل الرأسمالية، فضلا عن تلك المتعلقة بالدولة والسلوك الفردي والجماعي، وطرق التفكير، وطرق الحياة، والإبداع الثقافي والخيال. وتجري حاليا مناقشات مماثلة في إطار موجة جديدة من الرأسمالية، والأزمة البيئية، وتآكل الدولة القومية، وزيادة النزعة الفردية، وأثار الاتجاهات المتناقضة في إطار عملية العولمة (Patrick Le Galès, 2005, P347).

ويضيف مايك سافاج (Mike Savage) مشكلة أخرى مرتبطة بتحديات الدور المنوط بعلم الاجتماع الحضري وهي صعوبة المشاريع السياسية الإصلاحية، وذلك بسبب الهيمنة المتزايدة للسياسة الليبرالية الجديدة في أمريكا وآسيا وأستراليا وأفريقيا (وإن لم يكن ذلك بشكل قاطع في أوروبا، حيث يظهر تقاليد علم الاجتماع الحضري أقوى، فقد أدى القضاء على التخطيط بوصفه مشروعا سياسيا خطيرا يتعلق بتقييد دور السوق في تخصيص استخدام الحيز الحضري إلى إضعاف الصلة القوية بين السياسة الحضرية وعلم الاجتماع الحضري الذي كان واضحا في أفضل عمل للجيل الثاني (Mike Savage, 2005, P360).

فالصراع بين مصالح رأس المال العالمي أو العمليات المصرفية في جميع أنحاء العالم، من جهة، وبقية المجتمع، من ناحية أخرى، يدخل في اللغة المشتركة من شروط وول ستريت. وفي الأساس يمكن أن ينظر إليها على أنها أسئلة حول المصالح الطبقية، وفي تقاليد الخطاب الغربي هذه تمثل صدى المناقشات الأكثر إثارة للقلق من القرنين الماضيين. وفي الواقع، أدى الهيكل المشدد للعولمة الاقتصادية، بما في ذلك الأزمة الصناعية والمصرفية التي بدأت في عام 2008، إلى إثارة الأسئلة التي طرحها الاقتصاديون السياسيون والنقد الراديكالي للتغيير الذي يحركه السوق إلى ساحة المناقشة العامة اليومية (William G. Flanagan, 2010, p372).

وعندما يتعلق الأمر بالمحتوى الفكري لعلم الاجتماع الحضري، فقد ظل يهيمن عليه الأكاديميون الغربيون، إما من الولايات المتحدة الأمريكية أو من ألمانيا وفرنسا. وتدرجيا، هناك المزيد من العمل في الظهور في الصين، والهند وفي مصر والجزائر والمغرب، وغيرها من الدول. والمجل مفتوح لمشاركة الباحثين من مختلف أنحاء العالم بما يسهم في تطوير هذا العلم.

ومن ثم فإن هذه الديناميكية المستمرة للشبكات الدولية في علم الاجتماع الحضري، تجعل من إنتاج المعرفة الذي يتم تعديله تدريجيا من خلال المدخلات من الأجزاء المختلفة من العالم حيث علماء الاجتماع في المناطق الحضرية تغيير وتغيير من مناقشة ونشر النماذج المختلفة وبطريقة تسهم بنشاط في إعادة تشكيل علم الاجتماع الحضري. ومن الناحية النظرية، إذا كان النمو الحضري ينمو في كل مكان، فإنه إما يعكس نمطا عالميا لمجتمع متحضر، أو أن هناك أنواعا مختلفة من النماذج الحضرية للمدن، التي قد تفترق، وهي مزيج من الهياكل الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية المختلفة. ولكن هذا لا يعني بأن كل تلك النماذج تتبع نفس المسار سواء كانت مع مدن استعمارية أو مدن أوروبية غربية أو دول آسيوية، ولكنها تعزز تعقيد وتنوع العوالم الحضرية (Patrick Le Galès, 2005, P349).

4 - مسألة التحدي المرتبط بالتوجهات السياسية:

في البداية يجدر بنا التأكيد على أن هناك اختلاف كبير بين الباحثين والمهتمين في إرجاع الأصول الأولى لعلم الاجتماع الحضري إلى أوروبا أو أمريكا فمنهم من يرجع ذلك إلى أوروبا إذ يقول سعيد ناصف في هذا الصدد إلى أنه تشير معظم الكتابات والتحليلات إلى أن علم الاجتماع الحضري يدين في نشأته الأولى لأعمال عدد من رواد علم الاجتماع الأوائل في أوروبا بصفة خاصة ممن استجابوا للتحول الحضري الكبير الذي عايشوه، وممن وجهوا جهودهم في محاولة لإيجاد فهم دقيق لأشكال الحياة الاجتماعية المتأثرة بالتصنيع والتحضر (سعيد ناصف، 2006، ص1-2)، ومنهم من يرجع أصوله إلى أمريكا وفي هذا الصدد يشير إسماعيل قيرة إلا أن ثمة إجماع بين المهتمين بالتاريخ لعلم الاجتماع الحضري على أنه كان في البداية علما أمريكيا، وظل كذلك لفترات طويلة (إسماعيل قيرة، 2004، ص03). وبين "معظم الكتابات والتحليلات" التي ترجعه إلى أوروبا في سعيد ناصف و"إجماع المهتمين" الذي يرجعه إلى أمريكا عند إسماعيل قيرة تبرز قضية جوهرية وأساسية تنبئ عن اختلاف التوجهات الفكرية، الأيديولوجية والسياسية بين هؤلاء وهؤلاء، إلا انه مهما يكن الأمر ومما لا يجادل فيه فإن علم الاجتماع الحضري قد أخذ من هذا وهذا. فأن "نجعل من علم الاجتماع "رياضة للقتال" فهذا يقوّض ثقتنا في هذا العلم، ويعرّض هذا التخصص لخطر التهميش" (مصطفى شقيب، 2017).

فعلى مدار القرن العشرين، قدم علماء الاجتماع مساهمات غنية ومتنوعة للدراسات الحضرية، من مدرسة شيكاغو مع تركيزهم على البيئة الحضرية، إلى "راديكالي" علم الاجتماع الحضري الجديد، الذين يؤكدون النهج النيوفيري والماركسي الجديد. وفي كلتا المرحلتين، وضع علماء الاجتماع أنفسهم نقاد بارزين وإصلاحيين في المجتمع الحضري، ومرتبطين ارتباطا وثيقا بتحديد وحل المشاكل المتوطنة والقضايا الاجتماعية (Tim May and Beth Perry, 2005, P343).

ومع هذا ينبغي أن لا يغيب عن ذهننا كما يقول خلف محمد الجراد أن المؤسسات الرسمية ما تزال تتجاهل الدور الحقيقي الذي يمكن أن يلعبه علم الاجتماع في التأثير الإيجابي فيما يخص التحولات الجارية في المجتمع، إن هناك محاولات للاستفادة من الفرص التي تقدمها العلوم الاجتماعية وخاصة علم النفس الاجتماعي في ترسيخ الهيمنة والحفاظ على السيطرة التي تتمتع بها السلطة الحاكمة سواء في الميادين السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الإعلامية(خلف محمد الجراد، 1998، ص68).

ففي الماضي، كما يقول تيم ماي وبيث بيرري رأينا عمليات الاستيعاب المؤسسي وخيبة الأمل، يرافقه تراجع في الطرق الراسخة للرؤية. كان علماء الاجتماع الحضريين الجدد سياسيين بطبيعتهم، متحدين بحس مشترك بالمسؤولية الاجتماعية واعتقاد بأن التغيير ممكن ووشيك. ومع ذلك فإن خليط من هذه الحماسة مع تعنت النظام الذي سعى إلى طمس التغيير أدى إلى خيبة الأمل. ونتيجة لذلك، بعد السبعينات، كان علماء الاجتماع الحضريون الرائدون يهدفون فقط إلى نقد المجتمع عن بعد، بدلا من التأثير على أنفسهم إذ تخلوا عن الارتباطات السياسية، وأعادوا صياغة هوياتهم الخاصة(Tim May and Beth Perry, 2005, P346).

ويؤكد هذا التحدي ألفين جولدنر الذي يدرك بوضوح هذا الاتجاه عندما كتب: علم الاجتماع يبدأ بإحباط العالم، ويتحرك عن طريق التخلي عن نفسه. وذلك باعتبار إن علماء الاجتماع الحضريين يتورطون بشكل متزايد كفاعلين سياسيين في مشاريع إقليمية بدلا من منتقدين لها. فالقدرة على نقد ما غالبا ما تكون مفهومة بشكل فضفاض، ليس فقط من خلال الفوائد المحتملة للصمت، ولكن من خلال التواطؤ في مشروع الحلق ومجموعات معقدة من العلاقات والممارسات التي تمول البحوث، والخطر هو أن هذا قد يؤدي إلى نهج لعلم الاجتماع الحضري الذي هو إلزامي، بدلا من التحليلي(Tim May and Beth Perry, 2005, P346).

ولكن في الواقع هناك شيء واحد مؤكد وهو أن المجتمعات تتغير، واحتياجاتها ومطالبها تتغير، والظروف التي يتم فيها إنتاج المعرفة تتغير، والمواقف تتغير، والأشخاص المنتجون للمعرفة يتغيرون، وبالتالي، الآثار المترتبة عن هذه المناقشات والدور المستقبلي للعلوم الاجتماعية في المجتمع إجمالا وعلم الاجتماع الحضري على وجه الخصوص هي كذلك في تغير.

5 - مسألة التحدي المرتبط بتعدد التخصصات المنافسة:

من المسائل التي طرحت ولا تزال تطرح كذلك كتحدٍ لعلم الاجتماع الحضري هي مسألة تعدد التخصصات المنافسة له. في الوقت الذي سبب التنوع الكبير للحقائق الاجتماعية انشطار علم الاجتماع إلى تخصصات متعددة، من علم اجتماع الرياضة، إلى علم اجتماع الموسيقى، العمل، الجنوح، الصحة، مروراً بعلم اجتماع الفقر، الفراغ، المرأة، الشباب، وغيرها كثير. ومن المتعارف عليه أنه بعد منتصف القرن العشرين، فقد علم الاجتماع الحضري هيمنته الفكرية على الدراسات الحضرية، ذلك أولاً، بسبب التوسع في تعداد التخصصات المعنية بالدراسات

الحضرية، وثانياً، بالانسحاب إلى دراسات ميدانية محلية، ومن ثم، "فمن المهم أن نلاحظ الدور المتناقص لعلم الاجتماع الحضري في مجال ديناميكي للدراسات الحضرية من شأنه أن يؤدي إلى استنتاج أن هناك أزمة، أو تراجع، في علم الاجتماع الحضري" (Patrick Le Galès, , 2005, P347).

فمن منطلق أن التحديات التي تواجه علم الاجتماع الحضري متأصلة جزئياً في الطبيعة المتطورة للقضايا الحضرية في حد ذاتها، إذ شهد القرن 20 ارتفاعاً في الدراسات المتعددة التخصصات للمدينة. ولم تعد دراسة الظواهر الحضرية محصورة في تخصص واحد في ظل مناخ اجتماعي - اقتصادي معقد ومتغير.

ولذلك تأتي مسألة التخصصات وهي قبل هذا وذاك، مسألة قديمة قدم علم الاجتماع الحضري في حد ذاته، وفي هذا يقول مايك سافاج (Mike Savage) أن مدرسة شيكاغو هيمنت على علم الاجتماع الحضري لمدة 50 عاماً وأكثر، ومع ذلك استمر هذا الموضوع الأوسع حتى أطول من ذلك، وهي إشكالية متواصلة في الدراسات الحضرية في التسعينيات وما بعدها. فالشغف الأكثر حداثة لفكر والتر بنيامين الحضري مثلاً يقدم طريقة أخرى لمعرفة كيف يمكن أن يتم تفكيك التجزؤ الحضري بصعوبة، حيث وضع هذا الجيل الثاني من رواد علم الاجتماع الحضري تكويناً خاصاً متعدد التخصصات في قلب الدراسات الحضرية، التي ربطت علم الاجتماع الحضري بإحكام مع التخطيط والسياسة الاجتماعية، وترك الجغرافيا الحضرية والأنثروبولوجيا والسياسة إلى حد ما على الهامش (Mike Savage, 2005, P358).

ولا عجب إذن أنه في السنوات الثلاثين الماضية قد خسر علماء الاجتماع موقعا مركزياً في الدراسات الحضرية، حيث ساهمت تخصصات العلوم الاجتماعية الأخرى، برؤيتهم الخاصة للمناطق الحضرية، كما هو الحال مع جميع الظواهر الاجتماعية، وفي الوقت نفسه، يظهر مسار علم الاجتماع الحضري ميلاً للاستعداد للتكيف مع تحديات تعدد التخصصات بما يتماشى مع المشاكل الحضرية المتغيرة، والتركيز المستمر على المسائل التقليدية المتميزة للخيال الاجتماعي (Tim May and Beth Perry, 2005, P343).

ومع ذلك فإن علم الاجتماع، جنباً إلى جنب مع التخصصات الأخرى، يبدو في وضع جيد للمساهمة في فهم هذه العمليات ومظاهرها، ومع ذلك، يحتاج علم الاجتماع إلى تجديد مكانه في توفير العدسات المختلفة للبيئة الحضرية (Tim May and Beth Perry, 2005, P364)، ذلك أن زيادة تعدد التخصصات في الدراسات الحضرية ككل تعتبر حيوية، ويمكن أن تساهم في اتساع آفاق علم الاجتماع الحضري، وبهذا المعنى، يمكن القول أن علم الاجتماع الحضري يتشكل أيضاً من خلال الأدبيات المتعلقة بالعالمية والعولمة الآتية من مختلف التخصصات، وكذلك ضمن تنوع ممارساتها الخاصة، ويستفيد علم الاجتماع الحضري من الحوار المكثف مع الدراسات الحضرية، ويعيدنا عن علماء الاجتماع، أصبح هذا المجال البحثي مبتكراً وديناميكياً جداً بفضل مساهمات الأنثروبولوجيا والجغرافيا

والدراسات الثقافية والتنمية والتخطيط والاقتصاد الإقليمي والحضري ودراسات البيئة والعلوم السياسية والتاريخ الاجتماعي (Patrick Le Galès, 2005, P350).

ومع ذلك، وباختصار، يمكن لعلماء الاجتماع الحضري الاستجابة لتحدي تعدد التخصصات والتجزؤ في الدراسات الحضرية من خلال إعادة تعريف القضايا الأساسية التي يجب معالجتها والذهاب إلى الأساسيات (Beth Perry And Alan Harding, 2002, p845). بدلا من اختفاء علم الاجتماع الحضري باعتباره مجالا متميزا من البحوث. والواقع أن هذا هو بالضبط ما كان يشير إليه مارتنديل عندما ربط اختفاء المدينة كوحدة اجتماعية مستقلة مع اختفاء علم الاجتماع الحضري ككتلة نظرية (Manuel Castells, 2007, P35). في الوقت الذي سعى فيه العديد من علماء الاجتماع إلى اللحاق بالتطورات خارج علم الاجتماع واشاعت التيارات الفكرية القادمة من التخصصات الأخرى (Mike Savage, 2005, P360).

والنتيجة هي كما يذهب إلى ذلك الدكتور عزمي بشارة بتجاوز الحدود بين التخصصات، باعتبار أن موضوعي العلوم الاجتماعية والإنسانية هما الإنسان والمجتمع، فبعد ما ينيف عن قرن من التمايز بين العلوم الاجتماعية وتشعب كل علم على حدة إلى اختصاصات. تظهر مؤشرات كثيرة مازق تدفع نحو إعادة إنتاج فضاء هذه العلوم من جديد. عبر تداخل العلوم الاجتماعية والإنسانية (عزمي بشارة، 2018/2017، ص1-2).

خاتمة:

إن ميراث علم الاجتماع الحضري يبرز بوضوح تام لا يرقى إليه شك، أننا اليوم وأكثر من أي وقت مضى، في أمس الحاجة إلى دراسات علم الاجتماع الحضري، والتي سوف تمكننا من أدوات لفهم الواقع الحضري المعقد والمتجدد، وليس أدل على ذلك ما أصبح يعرف بالمستوطنات الافتراضية، عندما ينفق المزيد من الناس جزءا كبيرا من حياتهم على شبكة الإنترنت بحيث الأماكن التي يخلقونها والبيئات التي يبنونها سوف تكون موجودة في الفضاء الافتراضي.

وفيما يتعلق بالمحتوى الفكري لعلم الاجتماع الحضري، فقد ظل يهيمن عليه الأكاديميون الغربيون، إما من الولايات المتحدة الأمريكية أو من ألمانيا وفرنسا، وهو غير كاف كذلك، لأن تركيزه كان منصبا فقط على ما فعلته المدن، باعتبارهم يميلون إلى رؤية المدينة باعتبارها ساحة عمل مكتفية ذاتيا. ولكن تدريجيا، هناك المزيد من العمل في الظهور ومن مختلف بقاع العالم، من الصين، والهند إلى الأرجنتين، إلى مصر والجزائر والمغرب، وغيرها من الدول. وهذا من شأنه أن يقدم الإضافة إلى الدراسات المختلفة، كما يمكن أن يضيف إسهامات متعددة ومتنوعة الاتجاهات. ففي الواقع هناك شيء واحد مؤكد وهو أن المجتمعات تتغير، واحتياجاتها ومطالبها تتغير، والظروف التي يتم فيها إنتاج المعرفة تتغير، والمواقف تتغير، وبالتالي، الآثار المترتبة عن هذه المناقشات والدور المستقبلي

للعلوم الاجتماعية في المجتمع إجمالاً وعلم الاجتماع الحضري على وجه الخصوص هي كذلك في تغير. ومع ذلك، يتعين على علماء الاجتماع حضري أن يظلوا منخرطين ومتفهمين لفهم كوكبة القوى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والسياسية والعسكرية في المناطق الحضرية وحولها التي يعملون بها. وفيما يخص الحدود بين التخصصات، وباعتبار أن موضوعي العلوم الاجتماعية والإنسانية هما الإنسان والمجتمع. فإن العلوم الاجتماعية والإنسانية قد تشعبت إلى تخصصات عدة، وناصبت كل واحدة منها العداء للأخرى، وظلت كذلك لفترات طويلة، ورغم أننا لا نمانع بل نطالب بأن يسهم كل تخصص فيما يليه من المعارف، فعلم الاجتماع الحضري يحتاج إلى تجديد مكانته من خلال توفير العدسات المختلفة والتي تسلط على البيئة الحضرية. وهذا ينطوي، على مواصلة تحليل المظاهر الحضرية المعاصرة والاعتراف بكل من نقاط القوة والقيود المترتبة على الرؤى الناتجة. لكن ذلك لا يمنع من بلورة تصور جامع لنتائج هذه العلوم مجتمعة.

قائمة المراجع:

1. أحمد عاطف غيث وآخرون، قاموس علم الاجتماع، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995).
2. إسماعيل قيرة، علم الاجتماع الحضري ونظرياته، (قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، 2004).
3. حلف محمد الجراد، معضلات التجزئة والتأخر وآفاق التكامل والتطور، (عمان: اتحاد الكتاب العربي، 1998).
4. سعيد ناصف، علم الاجتماع الحضري، المفاهيم والقضايا والمشكلات، ط1، (مصر: دار الكتب والوثائق القومية، 2006).
5. عزمي بشارة، تحديات أمام العلوم الاجتماعية والإنسانيات في السياق العربي، المحاضرة الافتتاحية للسنة الدراسية 2018/2017 في معهد الدوحة للدراسات العليا.
https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Bishara_2018_Academic_Year_Inaugural_Lecture.pdf
6. فؤاد بن غضبان، علم الاجتماع الحضري، ط1، (عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2014).
7. مصطفى شقيب، هل علم الاجتماع في خطر؟ قراءة (مترجمة) في كتاب – الخطر السوسولوجي جيرالد برونر وإيتين، المركز الديمقراطي العربي، في 2017/11/02، على الرابط: <http://democraticac.de/?p=53256>

8. Beth Perry and Alan Harding, The Future of Urban Sociology: Report of Joint Sessions of the British and American Sociological Associations, International Journal of

Urban and Regional Research, Volume 26, 4 December 2002, UK: Blackwell Publishers Ltd.

9. Herbert J. Gans, Some Problems of and Futures for Urban Sociology: Toward a Sociology of Settlements, Department of Sociology, Columbia University, New York, hjg1@columbia.edu, City & Community 8:3 September 2009, American Sociological Association.

10. Manuel Castells, Is there an urban sociology, in C.g. Pickvance, urban sociology Critical Essays, (London: Routledge, 2007).

11. Mark Gottdiener, The new urban sociology, fourth edition, (Usa: Westview press, 2011).

12. Mike Savage, Urban Sociology in the Third Generation, in Tim May and all, The Future of Urban Sociology, Sociology, Volume 39, Number 2, April 2005, (London: SAGE Publications, 2005).

13. Patrick Le Galès, Interesting Times for Urban Sociology, in Tim May and all, The Future of Urban Sociology, Sociology, Volume 39 , Number 2, April 2005, (London: SAGE Publications, 2005).

14. Sharon Zukin, Is There An Urban Sociology? Questions on a Field and a Vision, Sociologica, 3/2011 - Copyright © 2011 by Società editrice il Mulino, Bologna, P.08. <https://www.rivisteweb.it>

15. Tim May and Beth Perry, Continuities and Change in Urban Sociology, in Tim May and all, The Future of Urban Sociology, Sociology, Volume 39, Number 2, April 2005, (London: SAGE Publications, 2005).

16. Tim May and Beth Perry, Urban Sociology: Into the Future, in Tim May and all, The Future of Urban Sociology, Sociology, Volume 39, Number 2, April 2005, (London: SAGE Publications, 2005).

17. William G. Flanagan, Urban Sociology, Images and Structure, 5^{ed}, (uk: Rowman & Littlefield Publishers, Inc, 2010).

واقع علم الاجتماع في العالم العربي -الأزمة أم القطيعة-

د.بوخيظ سليمة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

جامعة محمد بوضياف المسيلة/الجزائر

مقدمة:

إنه وإلى يومنا هذا لا يزال صعبا وصف وتحديد الأزمة التي يعانيها علم الاجتماع العربي منذ نشأته، والتي تنطوي على مستويين هامين أحدهما داخلي وآخر خارجي، ولعل المستوى الخارجي يتعلق خاصة بالظروف التاريخية والاجتماعية، السياسية، الثقافية، الاقتصادية، الدينية والفكرية التي نشأت في كنفها المعرفة السوسولوجية عموما، أما المستوى الداخلي فيتعلق بتوجهات السوسولوجيين أنفسهم وكذا ممارستهم التي أظهرت تأثيرا كبيرا بالعوامل المعرفية والأيديولوجية المحيطة بهم، والتي شكلت نسق تفكيرهم وتوجهاتهم الفكرية.

وإذا كانت هذه حال علم الاجتماع الغربي إذا صحت هذه التسمية، فما هو حال علم الاجتماع في العالم العربي عموما والجزائر أخذا بمجموعة من المعطيات المعرفية، التاريخية، السياسية، الاجتماعية، التي يمارس في ضوئها الباحثون حتى لا نقول المختصون في علم الاجتماع مهامهم وأدوارهم، ما مدى علميته وموضوعيته؟ وعليه هل توجد ممارسة سوسولوجية في حالة أزمة أم أنها غائبة عن المجتمع؟ هل يعاني علم الاجتماع عزلة مجتمعية أم أن هناك قطيعة بينه وبين المجتمع الذي يفترض أن يضطلع بدراسته وتحليله والتفاعل معه بكل جرأة وموضوعية؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات تكمن في نظرنا من خلال التطرق لموضوعان أساسيان:

- مكانم أزمة علم الاجتماع في الجزائر.

- مظاهر القطيعة بين علم الاجتماع والمجتمع.

وإيماننا منا بتشعب الموضوع واختلاف وجهات النظر بشأنه سنحاول تحليل كل فكرة من خلال مجموعة من المعطيات النظرية والواقعية.

1. الحاجة الملحة لوجود علم الاجتماع على المستوى العلمي:

تصنف المعرفة العلمية إلى ثلاث ميادين رئيسية هي العلم الاجتماعي والعلوم الطبيعي والإنسانيات، وكل هذه المعارف تنقسم بدورها إلى علوم متخصصة فالعلم الاجتماعي هو ميدان المعرفة الإنسانية الذي يضطلع بدراسة العلاقات الاجتماعية والحياة الجمعية للإنسان ككل، وترتبط العلوم الاجتماعية ببعضها البعض بحكم مجالات ومواضيع دراستها وأبحاثها، إذ أن كلا منها يدرس الإنسان وثقافته ونشاطاته.

وقد تزايدت الحاجة لعلم الاجتماع حين أظهرت باقي العلوم الاجتماعية الأخرى قصورها وعجزها على تفسير السلوك الاجتماعي ككل، فكان العلم الذي يفترض به القيام بذلك هو علم الاجتماع الذي لا يقتصر بحثه على جانب حياتي واحد للإنسان أو سلوك معين، بل يدرس الظاهرة الاجتماعية في نشأتها وتطورها وعلاقتها بباقي الظواهر الأخرى. (صلاح مصطفى الفوال، 1982، ص8-10).

فالظاهرة الاجتماعية هي الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع، فهو يدرس الحياة الجمعية للإنسان بجميع أشكالها ونظمها، والتي تنصب بداخلها مختلف العلاقات الاجتماعية والتأثيرات الإنسانية، كما يدرس أوجه النشاطات الإنسانية في صورها المتكاملة أو المتصارعة (التعاون، التنافس، الصراع) وكذلك التراث الإنساني والتنظيمات والقواعد المحددة لعلاقات الناس من عقيدة وفن وأخلاق وقيم وعادات وأعراف، والتي تأخذ صفة العمومية والانتشار بين جميع أفراد المجتمع الواحد، والمكتسبة من خلال العيش الجماعي، وعليه فعلم الاجتماع يدرس الظواهر التي تنشأ عن حياة الإنسان في المجتمع البشري، ومن ثم فهو في دراساته لا يختلف عن العلم الطبيعي، أي أن دراساته تكون تحليلية تشخيصية تهدف إلى استنتاج القواعد والقوانين المفسرة للحياة الاجتماعية والتي يخضع لها الواقع الاجتماعي، ومن هنا ظهرت أهمية العلاقة الجدلية بين الدراسات في علم الاجتماع والواقع.

فالمفكر الاجتماعي عموماً وعالم الاجتماع خصوصاً وبحكم طبيعة تخصصه يعكس أكثر من غيره واقع البيئة التي يعيش فيها بمحاسنها ومساوئها، بإيجابياتها وبمشاكلها، وهذه الوضعية تعبر عنها وضعية العلوم الاجتماعية التي هي في حقيقة الأمر مجرد انعكاس للواقع الاجتماعي المعاش.

إن العلوم الاجتماعية أكثر من غيرها من العلوم الأخرى تتميز بطابعها التفاعلي مع الواقع، حيث يؤثر كل منها بالآخر. وهذا ما يؤكد تاريخ هذه العلوم، حيث نشأت هذه الأخيرة في الغرب نتيجة أزمات فعلية وكثيرة عرفتها أوروبا، إذا لم نقل بأنها بظهورها كانت استجابة لمختلف المشاكل والتحديات والتعقيدات التي عرفتها

هذه المجتمعات. ومع انتقال هذه العلوم إلى مجتمعاتنا ظلت تظهر باستمرار فشلا ذريعا في فهم خصوصيات هذه المجتمعات، هذا الفشل أرجعه الكثير من الباحثين إلى عملية استيراد القوالب الجاهزة من الغرب، فكريا وأيديولوجيا، بما تتضمنه من قيم، دون مراجعة وتفحص لها، إذ أن تجاهل طبيعة البيئة الاجتماعية-الثقافية-السياسية وحتى التاريخية للمجتمع يقود في الأخير إلى فشل العلوم. فالعلوم الاجتماعية ظهرت في مجتمعاتنا العربية والجزائر واحدة منها عديمة الصلة بواقعها الاجتماعي، فكانت تابعة لتلك المأخوذة عن الغرب عديمة الجدوى على المستوى الواقعي، وما زاد في وضعية هذه العلوم تلك النظرة المفضلة للعلوم الطبيعية عليها، وذلك على كل المستويات الرسمية والمجتمعية ما أعطى لأغلب العلوم الاجتماعية مكانة هامشية، فانعدام بيئة علمية تشجع على البحث، مع نظرة دونية لأهمية الأبحاث في المجال الاجتماعي بالإضافة إلى قطيعة شبه تامة بين نتائج هذه الأبحاث والمجتمع الذي يفترض توجيهها لخدمته، كل هذا وضع العلوم الاجتماعية في قلب أزمة متعددة الأوجه والجوانب والأسباب وجعل التساؤلات تطرح من مختلف الأطراف (أكاديمية، رسمية، شعبية) حول الأهمية العلمية والعملية لهذه العلوم وفي ظل هذه الظروف.

2. العلاقة الوثيقة بين عمل الاجتماع والواقع الاجتماعي منذ نشأته:

تهتم كل المجتمعات بالعلوم الاجتماعية ومنها علم الاجتماع للحصول على المعرفة الصحيحة عن الإنسان والمجتمع حتى يمكن رسم السياسات المختلفة وبرامج التنمية الاجتماعية، وكل تغير اجتماعي مرغوب على أسس علمية صحيحة، وهذا لا يتأتى لعلم الاجتماع ما لم تستوفي النظرية السوسولوجية العديد من الشروط الموضوعية والمنهجية.

فالنظرية في علم الاجتماع كما هو حال كل العلوم الاجتماعية الأخرى، هي مصدر مفاهيمه ومصطلحاته والموجه لجميع معارفه والمعطيات المتوفرة، والمساهمة أيضا في تقدم المجتمع ورفقيه، فمن يملك نظرية علمية متكاملة الشروط بإمكانه مواجهة الواقع الاجتماعي بالتحليل والتفسير، (مراد زعيبي، 1999، ص218).

ومن الحقائق أيضا أن النظرية في علم الاجتماع قد نبتت وترعرعت في بيئة غربية فكانت خاضعة للعقائد والمذاهب والأيديولوجيات لهذه البيئة، حيث ودون أن نعوص في مسألة نشأة وأصل علم الاجتماع لأنها مسألة شائكة بين معتبر للتأسيس هو اكتشاف المصطلح المسمى للعلم -علم الاجتماع- وبين جاعل من التأسيس هو تحديد معالم هذا العلم وأسس ومبادئه ومواضيعه ومناهجه، ومن مؤيدي الرأي الثاني، العالم "سوروكين" الذي جعل من "ابن خلدون" (1332م-1406م) الأب الحقيقي لعلم الاجتماع كونه ناقش أغلب المسائل الواردة في موضوعات علم

الاجتماع العام وفروعه المختلفة في ظل اصطلاحاته عن الحياة البدوية والحياة الحضرية وتبدو كثيرا من آرائه العلمية حديثة إذا ما تطرقنا إليها من وجهة نظر علم الاجتماع الحديث وكتابات شاهده على ذلك.

حيث أكد مسألة وجود قوانين علمية تسير طبيعة العمران وفقا لمبدأ الحتمية المنبثق عن الفلسفة الواقعية المرتبط بفكرة القوانين العلمية واهتمامه بالأساس الأنثروبولوجي كأحد العوامل المكيفة للحياة الاجتماعية وخاصة على اقتصاديات المجتمع.

أما مؤيدو الرأي الأول من الجاحدين لدور ابن خلدون فيعتبرون "كنت" مخترعا للسوسيولوجيا كمصطلح ويؤرخون بحثا منها لنشأة علم الاجتماع الذي ميدانه المعرفي هو دراسة الظواهر الاجتماعية، ومع هذا يبقى الجدل قائما حول مسألة مؤسس علم الاجتماع بين الغربيين أنفسهم، إذ أن هذه المسألة ليست تاريخية أو ميتودولوجية بقدر ما هي تندرج في صميم الصراع النظري الأيديولوجي الدائر حول المسألة المتعلقة بالبناء النظري لعلم الاجتماع (موضوع، مهام، مناهج)، ومن هنا يحلو للأغلبية تصنيفه إلى صنفين: علم اجتماع ماركسي ثوري، وعلم اجتماع برجوازي محافظ، وفي كلا الصنفين ارتباط وثيق بواقع اجتماعي معرفي يضطلع علم الاجتماع بدراسته، يتمثل لدى هذا الأخير في الرغبة في إصلاح المجتمع الذي زعزعته الفلسفات النقدية والحركات الثورية (علم إصلاحي معادي للاتجاهات السائدة بأوروبا) مضاد بذلك للاتجاه الأول في أسسه النظرية الأيديولوجية العلمية (توفيق سلوم، 1992، ص209).

ورغم هذا التناقض القائم يبقى الفاصل الأساسي بين الاتجاهين، هو الاهتمام بالواقع -المنشأ- الاجتماعي، والهدف صياغة القوانين التي تحكم مسيرة وتطور المجتمع، فالتغير الاجتماعي الحاصل أو الذي يجب حدوثه كان محل اهتمام كل مفكر في الميدان الاجتماعي (مثلا: "جون جاك روسو" في تشخيصه لمسببات ودوافع وأسس إقامة عقد اجتماعي انطلقا من تحليل سياسي لواقع مجتمعه الاجتماعي)، كذلك الأمر لدى علماء الاجتماع الكلاسيكيين والمحدثين على حد سواء فإن التغير الاجتماعي الحاصل في مجتمعاتهم بمختلف المفاهيم المرتبطة به من تطور وتقدم وتخلف، كان دوما مجال وميدان الدراسة الأساسية عندهم وإن كان كل حسب مبادئه ومنطلقاته الأيديولوجية التي بقت دوما تطبع أعمالهم، نتيجة عجزهم عن التخلص من هذا التوجيه الأيديولوجي لأفكارهم واتجاهاتهم الفكرية، وإن كانوا معذورين (علماء الاجتماع الغربيين) لتوجههم ما دامت دراساتهم ونظرياتهم المصاغة، نتاجا لواقعهم الفكري -السياسي-الثقافي-الديني-الاجتماعي والاقتصادي الخاص، وأهدافهم العلمية تخدم بشكل مباشر أو غير مباشر أهدافهم العامة الأخرى.

فظروف نشأة علم الاجتماع الغربي التاريخية-الاجتماعية-السياسية والثقافية، كلها صنعت خطابا ذو أهداف وأبعاد ومشروع يختلف عن الآخر، فعلم الاجتماع الغربي كان نتيجة طبيعية للأزمة الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية وحتى الفكرية التي مرت بها أوروبا في القرن 18م والتي عملت على كسر كل المقومات الإقطاعية والدينية الكنسية التي حكمت العقل والتفكير، فظهر الفكر النقدي الرفض للأوضاع القائمة، هذه الوضعية النقدية التي عاشها علم الاجتماع الغربي أدت إلى ظهور خطاب علم اجتماعي متميز يستجيب لمعطيات المرحلة والواقع، ما أرخ لعلاقة جدلية وطيدة بين علم الاجتماع واهتماماته وخطاباته ودراساته بكل ما يحويه من مفاهيم ونظريات وتوجهات وبين الواقع الاجتماعي-السياسي-الثقافي والفكري العام، وبالتالي تغيرا وتطورا دائما ومستمرًا يعرفه علم الاجتماع بالموازاة مع التغيرات الاجتماعية الحاصلة.

3. علم الاجتماع بين العالم الغربي والعالم العربي:

يتنامى عند الباحثين في علم الاجتماع فهناك دراسات عديدة في الأسرة والهجرة والتغير الاجتماعي والعمل والسكان وجميع مجالات النشاط البشري ومشكلاته، ويقدمها باحثون ربما بمبادراتهم الذاتية، لكن الأمر غير المفهوم أنه لا يوجد هناك طلب على البحث الاجتماعي بكثير من الجهات والمؤسسات الاجتماعية المحلية والرسومية، إما أنها تحمل فائدة علم الاجتماع وأهميته وطبيعة نشاطاته لها، أو قد تراه علما نظريا زائدا، ولا حاجة له ولا للسوق به.

فبينما نجد علماء الاجتماع في الدول المتقدمة هم في المقدمة في مجتمعاتهم فإن المنشغلين في علم الاجتماع في مجتمعاتنا غالبا ما لا يجدون لهم مكانا، لا في خدمة المجتمع ولا في صناعة القرارات الاجتماعية، رغم أن كل الخطابات السياسية والثقافية والاقتصادية عندنا لا تخلو من استخدام صفة (اجتماعي) مع أن الباحث الاجتماعي هو الغائب الأول والأكبر.

إن أكبر المستشارين في الإدارات الأمريكية منذ خمسينات القرن الماضي وكل مؤسسي مراكز دراسات المستقبل منذ الثلاثينات في أوروبا هم من علماء الاجتماع، كما أنه لا تخلو مؤسسة من مؤسسات المجتمع من وحدات للبحث الاجتماعي أو علاقة مع مراكز البحث الاجتماعي، والسبب في ذلك إدراكهم لمسألة أن صناعة أي قرار فعال ومؤثر وناجح في المجتمع من دون معرفة بالفئات الاجتماعية ومشاكلها وحاجاتها وتوجهاتها، أو دون معرفة واقعية وموضوعية بتركيبية المجتمع وإمكاناته (سمير إبراهيم حسن، 2014، ص...).

كما أن مراحل التغير الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات تفرز مشكلات جديدة فتتنامى وتنشط فيها أقسام العلوم الاجتماعية، فجميع العلوم الاجتماعية وخاصة علم

الاجتماع إنما تبلورت في خضم مفرزات الثورة الصناعية ومشكلاتها السكانية والأخلاقية والثقافية والاجتماعية، وكان لعمل الاجتماع دور كبير في فهم وتفسير تلك المشكلات ومن ثم تعامل أصحاب القرار معها انطلاقاً من نتائج البحوث الاجتماعية.

أما واقع مجتمعاتنا فرغم حالة التغير السريعة التي يمر بها وما تولده من آثار اجتماعية وثقافية وسياسية إلا أن علم الاجتماع لا يزال بعيداً كل البعد عن كل هذه التبعيدات والإفرازات، ما يوحي بأن هذا العلم إما أنه لا علاقة له بالواقع أو أنه مستغنى عنه. وعليه فإن المحللين لواقع علم الاجتماع يؤكدون على أنه يجب أن يصبح نشاطاً نقدياً اجتماعياً سياسياً، يحل القضايا اليومية، مثلما هو نشاط أكاديمي علمي يدرس القضايا الاجتماعية الكبرى، كما يجب مراعاة مسألة هامة، وهي أن كل مجتمعاتنا في حالة تحول وتشكل جديد بفعل آثار العولمة، ما يقتضي ضرورة إعادة النظر في أسس علم الاجتماع ويجعل قضايا التغير الاجتماعي وآلياته ومستقبله وسبل الاستعداد لها من أولويات اهتمامات علم الاجتماع، كما يقض ضرورة أخذ صانعي القرارات لهذه المهمة لعلم الاجتماع بعين الاعتبار والاهتمام، ونقصد بذلك مهمة الدراسات المستقبلية لاستشراف آفاق التغير ومساعدة المجتمع على التكيف معها.

4. أزمة علم الاجتماع في العالم العربي:

لا يختلف علم الاجتماع الغربي (إذا صح هذا التعبير) عن العلوم الاجتماعية الأخرى (الاقتصادية، السياسية، علم النفس، الأثروبولوجيا... إلخ) في نظرياته وتصوراتها عن التغير الاجتماعي والنمو والتخلف وما إلى ذلك.

حيث تبرز النظرة النقدية لمختلف معطيات الممارسة السوسيولوجية ومنذ نشأ هذا العلم إلى يومنا هذا وفي مستويات مختلفة أزمة عميقة داخلية وخارجية، فعلم الاجتماع الغربي باختلاف مداخله واتجاهاته عاش أزمة ظهرت علاماتها في بعدين أساسيين، أولها أيديولوجي حيث ارتبط علم الاجتماع به منذ نشأته الأولى، بل واعتبر الدافع الأيديولوجي أهم دافع لظهوره تاريخياً حيث يعد علم الاجتماع بمثابة الخطاب الأكاديمي العلمي البديل عن الخطاب الديني والسياسي، والبعد الثاني يرتبط بالعناصر المكونة للعلم نفسه والتي يتقيد بها العلم والتي تعطيه بل تؤكد علميته.

إن تلك السيرة الاجتماعية التي عرفتها أوروبا والغرب عموماً أثرت على علم الاجتماع كثير ودليل ذلك، تلك المؤلفات العديدة والمختلفة والتي تقترح أغلبها إعطاء تحديدها الجديدة لعلم الاجتماع انطلاقاً من عدم الرغبة فيما هو موجود

والبحث الدائم والمستمر عن العلم الأنجع لمعالجة التحديات الواقعية والمستجدات على المستوى الاجتماعي.

فالنظريات والتصورات السوسولوجية هي نتائج أمين خبرات الغرب التاريخية وبنياته الاقتصادية والاجتماعية، وهي بهذا المعنى تعكس الواقع الاجتماعي بعلاقاته ومؤسسته وقيمه وتعكس الواقع الدولي بما يسوده من علاقات تبعية وتسلسل، أما علم الاجتماع في الوطن العربي، فهو من العلوم الحديثة، ووضعته هي انعكاس لوضعية الواقع الاجتماعي العربي، فهو يعكس واقع التخلف والتبعية والعجز أمام آلة التغيير، حيث يمكن النظر إلى الفكر السوسولوجي في الوطن العربي من زاويتين، الأولى اجتماعية والثانية حضارية ثقافية.

فمن الناحية الأولى يتبين أن الثقافة العربية قد ارتبطت بثقافة المستعمر في مجالات عدة، ما أثر في البنية الاجتماعية للمجتمعات العربية، وفي هذا الإطار أيضا، يمكن النظر إلى الأقاليم العربية كمنطقة ثقافية تضم بداخلها قسمين مختلفين، كل منهما ارتبط بثقافة غربية معينة، فالفكر الاجتماعي لدى عدة دول بالشرق العربي ارتبطت إلى حد كبير بثقافة المستعمر الانجليزي، كما ارتبط الفكر بمجتمعات شمال إفريقيا بشكل كبير بثقافة المستعمر الفرنسي، هذا الارتباط ساهم في تداخل الثقافة المحلية وثقافة المستعمر، حتى بعد الاستقلال، هذا الأمر انعكس على طرق التفكير في إعادة تركيب المجتمع وخططه ومشاريعه، وذلك بسبب افتقار الثقافة المحلية إلى نظريات واضحة المعالم والمناهج تمكن من حل المشكلات المتجذرة والتي تعاني منها المجتمعات العربية، كل هذا حتم استيراد حلول جاهزة بتبني نظريات ومناهج بوسائل وتقنيات من بلد المنشأ (الغرب) (سيف الإسلام شوية، 2002، ص45-46)، ومن هذا المنطلق نعتقد بأن النظريات السوسولوجية الغربية (نتاج علم الاجتماع) الوافدة من الغرب وخاصة التيارات الجديدة منها هي سوسولوجيا متخلفة معدة للتصدير إلى البلدان المتخلفة، وتحمل مفاهيم وخلفيات أيديولوجية هدفها الإبقاء على ربط العالم المتخلف (العربي جزء منه) بالغرب، حتى في الرؤى والمنظورات المفسرة لواقعه، وعليه يمكن تلخيص أزمة علم الاجتماع في العالم العربي فيما يلي:

أ-العجز عن تفسير الواقع المتخلف:

إن المجتمعات العربية تصنف ضمن المجتمعات المتخلفة التي تثير العديد من المشكلات، بواقع ذو طبيعة بنائية خاصة، وأشكال تاريخية تصعب من مهمة التفسير في علم الاجتماع الغربي كون هذه الأخيرة لم تعهد مثل هذه التعقيدات، كما تضيف مبررات لجعل علم الاجتماع الغربي بأطره الفكرية غير قادر على التعامل مع الواقع المتخلف.

فكما وسبق الإشارة إليه فعلم الاجتماع الغربي تطور في بيئة مغايرة لذلك فطبيعي أن تكون الدراسات التي تتناول المجتمعات غير الغربية انطباقية (نور الدين زمام، 2002، ص234)، حيث تقدم تفسيرات مضللة، فالمعرفة السوسيولوجية عموما الموجهة لمجتمعاتنا تتم من واقع غربي حتى وإن كانت من طرف باحثين محليين ما يجعلها مجرد خطاب خارجي غريب، فبدل أن تنتج المعرفة محليا، نجدها تترجم رؤى خارجية غريبة ومتميزة.

وبشكل عام يمكن حصر مشكلات التغيير العلمي لواقع المجتمعات المتخلفة عموما والعربية خصوصا في:

-وقوع الفكر الغربي السوسيولوجي في أخطاء جسيمة جراء تغافله أو عدم إدراكه للخصوصية التاريخية لهذه المجتمعات، حيث صيغت نماذج محددة أو قوالب جاهزة لتوظيف البناء الاجتماعي للمجتمعات المتخلفة انطلاقا من تقسيمها وتجزئتها بشكل يضيء السلبية على طبيعة بناياتها وتناول هذا الواقع بنظرة سلبية مسبقا ويجعل من تركيبته خلافا في البنية الاجتماعية.

-كلا النموذجين في علم الاجتماع، الوظيفي أو الماركسي وجها لمعالجة واقع المجتمعات المتخلفة من أجل إثبات وتفسير جمود الأبنية الاجتماعية والثقافية لهذه المجتمعات، ورغم ظهور العديد من الاجتهادات بعد النصف الثاني من القرن العشرين والتي حاولت إعطاء تصورات جديدة عن هذا الواقع إلا أنها ظلت قاصرة، كونها لم تأخذ من هذا الواقع منطلقا لبناء تصورها.

-كل التفسيرات الخاصة بأبنية المجتمعات المتخلفة اعتبرتها جامدة وغير ديناميكية بغرض تبرير الحركة الاستعمارية في مراحل معينة، وحتى بعد تصفية الاستعمار ظهرت أطر نظرية حديثة لمعالجة الواقع الجديد بهذه المجتمعات، أصبح بمقتضاها التغيير المرغوب هو الذي يقود إلى التنمية، لكن ليس التنمية المكتملة في ظل الاستقلال الكلي عن الغرب وإنما التنمية التابعة، فكانت الممارسة العلمية بما فيها السوسيولوجية حالها حال كل الممارسات الأخرى اجتماعية وسياسية، تعكس وضعا يتميز بالتبعية والخضوع لكل ما هو خارجي وتحديدا غربي.

ب-العجز عن معالجة المشكلات الاجتماعية:

إن النظريات السوسيولوجية الغربية لا نكاد نجد لها صلة بالمشكلات الاجتماعية للواقع الاجتماعي العربي، بسبب البناء الاجتماعي الخاص من جهة ومن جهة أخرى بمفهوم المشكلات الاجتماعية نفسه، كما هو موروث في رؤية أصولها أو مكرس للتعامل مع أنماطها المختلفة.

ومن الصور الرئيسية لهذا القصور والفشل في المفهوم، تجزئته وتفريغته من محتواه السياسي (سالم ساري، 1993، ص57)، حيث عند تتبعنا لتاريخ المشكلات الاجتماعية في مفهومها نجدها مشكلات عملية مكتملة بتصوير بعض أفراد المجتمع (مهاجرين، فقراء، عاطلين، منحرفين... إلخ) إما كمنتجين أو عاملين لها أو متأثرين أو متضررين منها وعليه يجب فعل شيء ما تجاهها إما بالتوجه إلى المؤسسات الاجتماعية المتعاملة معها أو التعامل معها كأعراض اجتماعية مزمنة أو بصبها في بحوث اجتماعية مكرسة لإفراغها من محتواها السياسي، بوصفها ظواهر طارئة تنشئ بوقوع مشكلات تنظيمية أو دراستها كأنماط سلوكية تتضمن مشكلات بحثية، ما يقود إلى إفراغ هذه المشكلات من محتواها السياسي الفعلي، الذي يتيح ويسمح بالنظر إليها كقضايا مجتمعية فعلية وهموم مجتمعية متجذرة في الأبنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمعات العربية. (أحمد عماد الدين خواني وزهرة زرقين، 2004، ص05).

ج-استخدامات علم الاجتماع:

والمقصود بذلك مسألة وجود علم الاجتماع كممارسة عملية ذات أصول علمية ونظرية معينة، وقبله مدى التأكيد على مسألة وجود علم الاجتماع في مجتمعاتنا وعن خصوصياته ومميزاته مقارنة مع ذلك المتعارف عليه في مجتمعات أخرى كانت ميدان تطوره وصياغة منطلقاته النظرية والمنهجية تبعا لواقعها وخصوصياتها، لأنه لا يمكن تجريد علم الاجتماع كعلم إنساني من خصوصية الارتباط الوثيق بين توجهاته والبيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية للواقع محل الدراسة.

فاستعراض مسألة استخدام علم الاجتماع في مجتمعاتنا عموما والجزائر خصوصا يكون من خلال واقعه في الجامعة وطرق تدريسه، حيث أن ما يدرس من علم اجتماع في جامعاتنا، ظل غريبا في نظرياته، ومناهجه وفلسفته العلمية عن خصوصية مجتمعاتنا، كما ظل يعكس ذاتا غريبة عن ذاتنا. وهذه المسؤولية تقع على عاتق العاملين في ميدانه وكذا على الظروف الموضوعية والسياسية وخاصة التاريخية السائدة، حيث ما زال علم الاجتماع يقتصر على مجموعة دراسات وأبحاث أكاديمية بحثية بخصوص مشكلات اجتماعية معينة، تبعا للظروف السياسية المعاشة خاصة، مما جعل منه دوما العلم الخاضع لسلطة الطبيعة السياسية عامة والدولة خاصة، حيث يمكن تمييز ثلاث مراحل أساسية طبعت الدراسات في علم الاجتماع في الجزائر.

-فترة الثمانينات من القرن العشرين: تميزت باندماج علم الاجتماع تحت راية أيديولوجية اشتراكية، فتميز بخطاب أقرب ما يكون إلى تمجيد مزايا الاشتراكية

القائمة على العدالة والمساواة، وخدمة قضايا التنمية، والتغيير لصالح الجماهير الشعبية العامة فأصبح دور السوسيولوجي عاملا وفاعلا على التنمية والتغيير.

-فترة التسعينات من القرن العشرين: بتراجع الروح الثورية، تقلصت أهمية ومكانة علم الاجتماع بتسخيره من طرف السلطة داخل مختلف مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فأصبح علم الاجتماع قاصرا على مجموعة من الدراسات والتحقيقات الاجتماعية المعتمدة على المداخل والأطر النظرية الجاهرة.

-فترة ما بعد التسعينات من القرن العشرين: هذه الفترة شهدت تقلبات كثيرة وجذرية وعلى مختلف المستويات والأصعدة سياسيا، اجتماعيا واقتصاديا وحتى ثقافيا وفكريا، ما جعل علم الاجتماع من خلال خطابات السوسيولوجيين واستنتاجاتهم غير قادر على تأويل وتفسير وفهم مختلف التغيرات الحاصلة في المجتمع الجزائري. (Hassan Remaoun, année 1998, p65)

وزيادة عما سبق ذكره فإن الدور الذي تلعبه الأبحاث في علم الاجتماع في ميدان دراسات الآفاق المستقبلية باعتبار هذه الأخيرة أصبحت دلالة على قدرة المجتمعات على التحكم في المسارات الاجتماعية والاقتصادية زمنيا، هذا الدور ظل غائبا، ورغم التحولات الاجتماعية الكبيرة الحاصلة في المجتمع، ورغم أهمية تناول وبحث طابع وتطور هذه التحولات زمنيا بغرض التحكم فيها وفي نتائجها، وهذا لا يأتى إلا بدراسة الآفاق المستقبلية بناء على التحليل الواقعي الموضوعي إلا أنه وإلى يومنا هذا لم يتم تحديد مختلف قطاعات النشاط المجتمعي التي يتوجب استخدام علم الاجتماع داخلها، بل أن هذا الاستخدام لا يزال غامضا هذا إذا لم نقل إن استخدام علم الاجتماع ما زال بعيدا كل البعد عن التحقيق الفعلي.

د-غياب حرية البحث والنقد:

إن تشكل النخبة الفكرية في المجتمع الجزائري الحديث كانت نتيجة ظروف فكرية ثقافية، سياسية، اجتماعية وأيديولوجية، أقل ما يمكن أن توصف به أنها متناقضة، هذا التناقض هو الذي طبعها بصفة التخلف، كونها تعاني من تبعية واضحة لمراكز السلطة والنفوذ في المجتمع، وخاصة السلطة السياسية منها، زيادة على خضوعها الدائم لأيديولوجيات متخلفة تعوق الفكر والإبداع والتقدم، كون هذه الأيديولوجيات تدافع عن التسلط والتفرد بالرأي وعليه تعمل على المحافظة على هذا الواقع المتخلف، بل وتعمل على تكريسه وديمومته وجوده في المجتمع(العياشي عنصر، 2001، ص2).

هذا الواقع المتخلف يبدو جليا من خلال دور النخبة الفكرية على المستوى المجتمعي ودرجة الحرية التي تمتع بها في عملها ونشاطها، وبالتالي مستوى إنتاجها الفكري ومدى فعاليته ونجاعته وبالتالي أهميته.

ونستشف ذلك من خلال تشخيص علاقة الجامعة عموما بالقرارات السياسية وبرامجها وتوجهاتها، حيث كلما حدث تغيير أو تعديل ما في هذه الأخيرة إلا وتبعه تغييرات تستهدف الجامعة لتجعل منها أداة فعالة في خدمتها وليس العكس، وعلم الاجتماع كأحد الفروع العلمية لم يسلم من هذه التعديلات، ما يصعب من عملية تأسيس علم قائم بذاته في علاقة علماء الاجتماع بالمعرفة، ويتضح ذلك جليا من خلال التبعية الكاملة تجاه الدولة باعتبارها الجهة السياسية التي توفر خطابا علميا اجتماعيا، حيث تتجسد هذه التبعية في الإعجاب الشديد بكل ما تقوم به السلطة وكأنها الفاعل الاجتماعي الوحيد في المجتمع. (تنمية، إصلاح، تصنيع، ترقية... إلخ) موضوعا أساسيا للخطاب السوسولوجي، وتتحول إلى أعمال بحثية على كل المستويات المعرفية والعلمية والأكاديمية، (Faouzi adel, année 2001, p6-7).

أما المتناقضات التي تعيشها الدولة تصبح طابوهات أو محضورات لا يجوز الغوص فيها رغم اندراجها في صميم الدراسات التي يضطلع بها علم الاجتماع والتي كانت في الأصل من إفرازات الواقع الاجتماعي- السياسي المعقد المعاش والتي كانت من بين القضايا التي ساهمت في التأسيس لعلم الاجتماع في الغرب، فضلا عن حالة التبعية التي يخضع فيها عالم الاجتماع لرجل السياسة فإن واقع علم الاجتماع في مجتمعاتنا يزداد تازما في ظل وضعية التهميش التي يعانيها علم الاجتماع كغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى، وخاصة في الجامعة، أين ظل يحتل مكانة دنيا من حيث الاستفادة من مختلف محفزات البحث باعتبارها الآلية الوحيدة القادرة على تطوير أي علم بما يمكنه من ربط نشاطاته ونتاجه بالميادين المختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها وبالتالي تعزيز مكانة الأكاديمية العلمية دون إهمال للأهمية العملية والتي يكون العلم بدونها عقيما لا فائدة ترحى منه، خاصة وأنه العلم الذي يفترض أن يكون الأقدر على دراسة وتشخيص الواقع المعقد لمجتمعاتنا بكل حفرياتها، إذا لم نقل العلم الوحيد المضطلع بذلك.

5-مظاهر القطيعة بين علم الاجتماع والمجتمع:

إن تشخيص طبيعة العلاقة الموجودة بين علم الاجتماع والمجتمع والتغيرات التي عرفت هذه العلاقة تبعا لمختلف المتغيرات الاجتماعية والسياسية الحاصلة في المجتمع يمكن مناقشته من خلال علاقة العلوم الاجتماعية ككل بالمجتمع، هذا إذا لم نقل علاقة العلم بالمجتمع، حيث اتصفت هذه العلاقة ولا تزال بعدم الموضوعية أحيانا هذا إن وجدت وبالقطيعة أحيانا أخرى، حيث يمكن أن تتمظهر القطيعة في علاقة علم الاجتماع بالمجتمع في نقطتين هامتين:

أ-علاقة الجامعة بالمجتمع:

إذا ما اعتبرنا أن من بين أهم وظائف الجامعة هو البحث العلمي، فإن العلاقة بين هذا الأخير والمجتمع تتسم بكثير من الاختلال، حيث أنه وبالنظر للهيكل الجامعية الكثيرة فإنها تبرز جهودا مبعثرة من خلال تعدد منشآت المجتمع والتي تدخل في تنافس لا صلة له بالبحث العلمي بدل أن يكون مجهودا منسقا ينبع من تصورات إستراتيجية تخدم التنمية العامة للمجتمع، كل هذا ساهم في سوء استعمال الثروة البشرية المؤهلة، وعلى صعيد العلاقة العملية للبحث بباقي المجتمع فإنه وفي أحيان كثيرة تتعرض العلوم الاجتماعية عموما وعلم الاجتماع خصوصا إلى النقد، إما بسبب المتخصصين فيه وإما بسبب إنتاجه العلمي والعملية، وإما بسبب مؤسساته، مما يطرح مسألة سمة علم الاجتماع والتي تعتبر مسألة أساسية نظرا لكون مكانته مرهونة بعلاقة الأسرة العلمية للعلوم الاجتماعية بالمجتمع.

والتي تتميز عموما بالاختلال إذا لم نقل بالاضطراب، وذلك لثلاثة عوامل أساسية: أولها مرتبط بالتعليم، والثاني بالبحث، والثالث بالصلة مع بقية المجتمع.

حيث أن العلاقة بين الجامعة عموما والمحيط أصبحت تخضع لسيرورة تفاوض يسعى من خلالها الطرفان (الجامعة والمحيط) كل إلى تثمين دوره، ويبدو ميزان القوة في الأوضاع الحالية في غير صالح الجامعة، ذلك أن تثمين دورها ومنتوجها (المعرفة والكفاءات التي يحملها خريجو الجامعات 'المخرجات أو منتوج الجامعة')، لا تحظى بالاعتراف الاجتماعي إلا من خلال إبراز فعاليتها وقدرتها على تحقيق منفعة عملية محددة تتجسد خاصة في بلوغ سيطرة مثالية على المشكلات المجتمعية الحاصلة، (عنصر العياشي، 1998، ص12).

فالعلاقة الجامعة بالمحيط أشبه بحوار بين الصم، فمن زاوية نظر المجتمع تبدو مثلا العلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع واحد منها كمجموعة غامضة يصعب إدراكها إذا ما استثنينا بعض الفروع القليلة النادرة التي تؤدي إلى تخصصات مهنية معروفة اكتسبت مصداقيتها وشرعيتها اجتماعيا، منذ سنوات، وبما أن المجهول دائما يسبب الحذر والحيطه في التعامل معه، فإن العلاقة الناشئة بين الطرفين تشهد في أحسن أحوالها ظهور مواقف مثل إمكانية إدماج خريجي العلوم الاجتماعية بطريقة أفضل لو توفر فيهم تطابق أكثر مع التخصصات الموجودة والتي يمكن استعمالها فوراً، وذلك أي كان القطاع المعني، فالحرص الشديد على الطابع العملي الفوري لاستخدام العلوم الاجتماعية لأغراض عملية هو ما يميز الخطاب الذي يخصص به المجتمع هذه العلوم في مجملها، رغم أنه (المجتمع) كثيرا ما يدرك وجود طلب اجتماعي على هذه العلوم مع أنها لم تتمكن من فرض نفسها عن طريق جودة إنتاجها وباحثيها بل اكتفت بمحاولة البحث عن الشرعية لوجودها بواسطة بعض الأبحاث التي تصنف ضمن قالب معد مسبقا من أطراف معينة، خاصة السياسية منها(سفير ناجي، بدون سنة، ص150-151).

فالعلوم الاجتماعية يجب أن تظهر العلة الحقيقية التي تربطها بالمجتمع من خلال مجموع مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع. والتي يمكنها أن تقدم له مساهمات لا بديل لها، إذ أن تحليلاً بسيطاً لمختلف التجارب التنموية الفاشلة لمجتمعنا أبرز ضرورة مراعاة الجوانب الاجتماعية والثقافية والتي غيّبت عند رسم مخططاتها واستراتيجياتها، ما يؤكد الأهمية العملية لهذه العلوم.

غير أن هذا لا يعني أن المسؤولية في ذلك سببها تقاعس العلوم الاجتماعية فحسب، بل يتقاسم المجتمع المسؤولية من حيث الموقف شبه الراض إذا لم نصفه بالمهمش لأدوار العلوم الاجتماعية، ففرض هذه الأخيرة لنفسها لا يكون من طرف واحد بقدر ما يحتم ضرورة اقناع الطرف الآخر (المجتمع) بأهمية هذه العلوم، وهذا لن يتأتى إلا بإحداث تغييرات وإصلاحات مجتمعية شاملة، وخاصة على المستوى المؤسسي، إذ أن مختلف المؤسسات الاجتماعية والسياسية يصعب الوصول إليها أو التعامل الموضوعي معها، كونها تنظيمات كرست العوائق أمام الإنجاز ومختلف العراقيل المحبطة، ونمت معايير للتعامل تقوم على العلاقات الشخصية والمحسوبية والوساطة، وأهملت كل ما من شأنه خدمة المجتمع والصالح العام، ما أبقى العلوم الاجتماعية وإصلاح حالها وتعديل أدوارها مرهونا بإصلاحات مجتمعية عميقة كفيّلة بخلق علاقة حقيقية وفعالة بينها وبين المحيط المجتمعي، وطبيعي أن تكون حال علم الاجتماع هي حال كل العلوم الاجتماعية الأخرى.

ب-تتميش دور علم الاجتماع في المجتمع:

إذا كان علم الاجتماع يتم تقبله بصعوبة في المجتمعات الغربية (jean duorgnand, p09) (منشأ وبيئة علم الاجتماع) فإنه في المجتمعات العربية والجزائر واحدة منها لم يحض بقبول، بل ومنذ إدماجه في المنظومة التعليمية وهو محاط بأفكار سلبية مسبقة، إما جهلا به أو تجاهلا له ولأدواره، حيث ظل إلى يومنا هذا يكتنفه الكثير من الغموض على المستوى المجتمعي ما جعل العديد من الأسئلة تطرح حوله وخاصة ما يتعلق بـ:

-دور علم الاجتماع في المجتمع وفائدته؟

-كيفية تعامله مع تعقيدات الواقع الاجتماعي؟

-نتائجه واستخداماتها وبالتالي فعاليته على المستوى العملي؟

خاصة إذا علمنا أن علم الاجتماع ظل عاجزا على تقديم الفهم والتفسير والتأويل المنتظر منه حول مختلف القضايا المجتمعية المعاشة، وهذا رغم تسارع وتيرة التغيير الاجتماعي التي يعرفها المجتمع الجزائري، كل هذا جعل هذا العلم يظل على

هامش الحياة المجتمعية ويعطي للمختصين في مجاله مكانة علمية هامشية بدورها، فإذا كان كبار المنظرين من علماء الاجتماع الغربيين هم شاغلي مناصب هامة إما سياسية أو ثقافية أو اقتصادية أو غيرها، كما أن أغلب المؤسسات عندهم لا تخلو مخططاتها وبرامجها من دعم أبحاث ودراسات المختصين في علم الاجتماع لضمان فعالية النتائج، فإن دور علم الاجتماع في مجتمعنا لا يكاد يظهر إلا عند وقوع المشاكل أو الأزمات، ليقصر دوره على تحليل مسببات وعوامل نشوئها، رغم أن هذه المهمة يجب أن تكون قبلية وليس بعدية، ما جعل من عالم الاجتماع يأخذ صفة المحقق الاجتماعي أو المصلح الاجتماعي لتحل التحقيقات الاجتماعية مكان الدراسات العلم اجتماعية،

حيث أنه في غالب الأحيان لا يدعو عالم الاجتماع عندنا أنه يخرج عن الإطار الأكاديمي الضيق مع استمرار الهوة والفجوة بينه وبين واقعه سواء من ناحية دوره فيه أو من حيث طريقة تعامله مع هذا الواقع، الأمر الذي يؤكد موقعه الهامشي وتقوقعه داخل جدران الجامعة ويطرح مسألة الوجود الفعلي لعلم الاجتماع بالمعنى الحقيقي لمصطلح الوجود، الذي من أهم مضامينه، الفاعلية العلمية والعملية.

وعموما يمكن وصف وضعية علم الاجتماع بالمجتمع في ظل المؤسسة التي يمارس داخلها بوجود مؤسساتي وهياكل كثيرة ومتعددة، لكنها تتسم بضعف نوعي، حيث أن الوجود المؤسساتي الواسع يعطي فكرة عن وجود علم الاجتماع وفعاليتها وبقوة، ويتجلى هذا في أقسام علم الاجتماع الكثيرة والتي لا تخلو منها أية مؤسسة جامعية، ومئات المدرسين والباحثين والآلاف من الطلبة والدارسين فضلا عن تعدد وتنوع مؤسسات البحث، والكم الهائل من الكتابات والأبحاث والدراسات العلم اجتماعية في شكل كتب ورسائل وأطروحات ومقالات، وبمقابل هذا الكم الهائل نلاحظ انحطاطا وترديا كبيرا في المستوى وغياب شبه كامل للفاعلية العملية، رغم أن كل هذا الكم يحسب على علم الاجتماع وأدائه، فالنمو الكمي مؤسسيا وبشريا كبير جدا، لكن هذا أشبه بالتضخم بالنظر إلى إسهامات هذا الكم والكيف ما أدى بأحد الباحثين إلى طرح سؤال مفاده ماذا يحدث لمجتمعنا إذا اختفى كل علماء الاجتماع؟ وإجابته كانت لا شيء سيحدث للمجتمع إيجابا أو سلبا (جمال الدين عزيز، 2002، ص77).

هذه الوضعية (غلبة الكم على الكيف) سببه ليس تقدير الحاجة الاجتماعية بقدر ما هو نتاج لضغوطات وأوضاع طارئة، فالفروع والتخصصات العلمية وخاصة عندما يتعلق الأمر بعلم الاجتماع، فقد فتحت في مختلف الجامعات تحت ضغط ميول واتجاهات بعض الأساتذة ومسيري المؤسسات الجامعية الضاغطة على المستوى المحلي ورغم استمرار القطيعة بين هذه المؤسسات والمجتمع، فنصيب العلوم الاجتماعية عموما وعلم الاجتماع خصوصا من طلب المجتمع عليها يكاد ينعدم، لأن النخب السياسية والاقتصادية التي تقف وراء تحديد مطالب المجتمع من

الكفاءات العلمية تتميز بالجهل التام بكل ما يتعلق بعلم الاجتماع، مضمونه والمهارات والكفاءات التي يحملها خريجوه، وبالتالي جهل تام، بالأدوار والمهام التي يمكن أن يقوم بها هؤلاء ولا طبيعة مهامهم في المؤسسات التي يمكن أن تستخدمهم.

وأكثر من هذا فإن المختص في علم الاجتماع بدوره، قد لا يعرف عن واقعه الاجتماعي أكثر من عامة الناس، رغم أنه يفترض في تكوينهم اكتساب كل الأدوات الضرورية لتحليل الواقع الاجتماعي، وعليه عوامل ومسببات القطيعة بين علم الاجتماع ممثلاً في القائمين على البحث في ميادينه من ناحية والمجتمع من ناحية أخرى تقع على الطرفين معاً، وخلق علاقة يفترض أن تكون وطيدة بينهما يكون بإعادة التوازن في هذه العلاقة، هذا إذا لم نقل إعادة هيكلة العلاقة كلها بين الطرفين.

خاتمة:

لا يمكن لأي مجتمع أن ينتج مشروعاً متكاملًا وشاملاً دون أن يأخذ بعين الاعتبار للعوامل التي تنجم مع ما يريد أن يكون عليه وفقاً لصوره المستقبلية، هذه العوامل تتمثل خاصة في:

-نادية العلم بصفة عامة والعلوم الاجتماعية بشكل خاص دوراً متزايد الأهمية، فالتطور الشامل للمجتمع يقتضي أن يحتل فيه العلم مكانة هامة نظراً إلى زيادة تعقيده من مرحلة تاريخية إلى أخرى.

-هذا الدور الذي يفترض للعلم أن يضطلع به في المجتمع ينبغي أن يكون كاملاً وريادياً، وهذا يقتضي ضرورة تفتح المجتمع في كل مكوناته على كل العلوم دون تخصيص أو تفضيل، كل ومجال اهتمامه وإسهامه.

فالتقدم العلمي لا يتجزأ بحكم كون التبادلات موجودة على كافة المستويات بين كل فروع المعرفة العلمية من ناحية وبين هذه الأخيرة والمجتمع من ناحية أخرى.

إن أزمة الإنتاج المعرفي السوسولوجي تسير بالموازاة مع أزمة البحث العلمي الذي يضطلع بقضايا ومشكلات المجتمع وبالتالي ما يمكن أن يقدمه من إسهام في مجال فهم وتطوير الواقع الاجتماعي.

لذلك وجب على البحث في المجال السوسولوجي أن يخضع للعديد من الإصلاحات الهيكلية التي تعيد النظر في مفاهيمه وأساليبه ومناهجه وطرقه وبالتالي أدواره التي يضطلع بها في المجتمع، كما وجب إعادة النظر في مختلف الترابطات العلائقية بين علم الاجتماع والمجتمع، مع تعديلها وتصحيحها للعمل على تقويتها، فرهان تنمية أي مجتمع يتطلب نظرة إستراتيجية تؤدي فيها الجامعة والبحث العلمي الدور الحاسم ليكونا في مستوى التحديات الراهنة والمستقبلية، وعلى علم الاجتماع أن لا يخرج عن هذا المسار، وهذا الهدف حتى نتمكن من الإجابة عن سؤال: أي علم نمارس لأي واقع؟

قائمة المراجع:

- 1- أحمد عماد الدين خواني وزهرة زرقين، سنة 2004، أزمة علم الاجتماع الغربي بين العائق الإستيمولوجي والتأثير الأيديولوجي، الطبعة الأولى، شركة باتنيت، باتنة، الجزائر.
- 2- توفيق سلوم، بدون سنة، أضواء على الفكر الماركسي الكلاسيكي، دار الفارابي، بيروت، لبنان.
- 3- سالم ساري، سنة 1993، المشكلات الاجتماعية العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي: نحو علم اجتماع عربي-علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 4- سفير ناجي، بدون سنة، محاولات في التحليل الاجتماعي، الجزء الأول ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 5- سمير إبراهيم، سنة 2014، أهمية علم الاجتماع، موقع الحوار المتدّن، www.m.ahewar.org/s.asp
- 6- سيف الإسلام شوية، سنة 2002، السوسيولوجيا في المجتمعات العربية المعاصرة بين الطروحات الغربية ومحاولات تشكيل خصوصيات فكرية واجتماعية، كتاب جماعي حول: علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر، دار القصة للنشر، الجزائر.
- 7- صلاح مصطفى الفوال، سنة 1982، مبادئ علم الاجتماع، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.
- 8- عنصر العياشي، سنة 1998، أي غد لعلم الاجتماع، الجامعة اليوم، أعمال ندوة، منشورات CRASC، وهران، الجزائر.
- 9- مراد زعيمي، سنة 1999، النظرية العلم-اجتماعية - رؤية إسلامية - مجلة الباحث الاجتماعي، العدد الثاني، السنة الثانية، معهد علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة.
- 10- نور الدين زمام، سنة 2002، معضلات التفسير السوسيولوجي - واقع سوسيولوجيا العالم الثالث-، علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر، دار القصة للنشر، الجزائر.
- 11- Faouzi Adel, année 2001, socio-anthropologique, CRASC, ORAN, Algerie.
- 12- Gie jean claude combessie, année 1998, la methode en sociologie, casbah editions, Alger, Algerie.
- 13- Hassan Remoun, année 1998, université, savoir et société: le cas des disciplines sociales, l'université aujourd'hui (Actes de seminaire), édition CRASC, ORAN, Algerie.

14- Jean duvignaud, introduction à la sociologie, édition gallimard, France.

"المحلي" المفهوم المركزي المتجدد في الدراسات الاجتماعية في المغرب "السوسولوجيا القروية" و "جغرافية الأرياف" نموذجا

ميلود الرحالي

جامعة سيدي محمد ابن عبد الله، فاس/المغرب.

1. مقدمة في تأطير الموضوع

أهمية الموضوع: أطروحة "المحلي" ابتكار وصيرورة تاريخية؟.

لا يخفى على باحث السياق التاريخي الذي ظهر فيه الجيل الجديد من العلوم في المجال، وبروز مفهوم "المحلي". ودون إسهاب، يمكن أن نقول أن هذا الجيل من العلوم الاجتماعية على الخصوص، ظهر في سياق تاريخي حافل تميزه أربع مستويات تخصصية:

في العلوم الاقتصادية: تميز بظهور نظريات "التوطين" ثم موجة "الاقتصاد الإقليمي" فيما بعد؛

في علم الاجتماع: وفي الأنثروبولوجيا تحديدا، تميز بظهور النزعة المعرفية لدراسة "المجتمعات التقليدية الأصلية" وهي في الغالب جماعات عرقية أو دينية أو عشائرية، وسلوكاتها الاجتماعية. ثم بعد ذلك البحث في أشكال التهميش والإقصاء في بعض المجتمعات المحلية، خاصة الريفية منها؛

في العلوم الإدارية: ظهر خطاب اللامركزية واللامركز بشكل لافت؛ وفي العلوم السياسية: برزت مرحلة التركيز على تدبير السلطة في المجالات المحلية، وخاصة العلاقات الأفقية بين الفاعلين في المجال (منتخبون، جماعات الضغط، مستثمرون).

أما في المغرب، ف"المحلي" قضية أخرى. فقد أثار السياق التاريخي الخاص أسئلة في غاية الأهمية منذ مطلع القرن العشرين، وفي مقدمة هذه الأسئلة، سؤال الجذور الاستعمارية لهذا التقليد المعرفي (التركيز على المحلي)، وما ترتب عن ذلك من تشكيك في مدى مصداقية وعلمية البحث الاجتماعي في فترة الحماية وما تلاها، إلى أن أصبحنا أمام حالة واضحة من "الباحثين العسكريين" أو "العسكريون الباحثون"، مما يؤكد الارتباط الوثيق بين المعرفة والإدارة، والذي لا يزال يلقي بظلاله على البحث الاجتماعي إلى اليوم، حيث تحولت هذه التبعية اليوم، عند بعض الباحثين، من خدمة الاستعمار إلى خدمة القرار الرسمي وتوجيهاته دون أدنى نقد.

فدون عناء، يمكن اكتشاف تبعية بعض البحوث الكولونيالية لخطط الاستعمار، وذلك من خلال التعرف على تيمات الاشتغال التي انحصرت في ثلاث (Naciri)

(Mohammed, 1989, pp 65-82): التحليل الدقيق لحجم الموارد وتوزيعها المجالي؛ تفكيك بنية المجتمع القبلي المغربي؛ ومعرفة المدن والمجتمع الحضري معرفة تفصيلية.

وسنعرض، في بعض فقرات هذه الدراسة، الحرص المبالغ فيه للسوسيولوجيا والجغرافيا الفرنسية الموجهة على إظهار المجتمع المغربي بصورة المجتمع القبلي الذي لا يضمن وحدته إلا انطلاقاً من متناقضات ذات الطبيعة البيولوجية أو الإيكولوجية، وهو ما يقف حجر عثرة، حسب هذا الرأي، في وجه كل مشروع تنموي أو تحديتي، مما يستوجب تأهيله قسراً، حسب نفس الرأي دائماً، لينحو منحى المجتمعات الأوربية، عبر خلق طبقات اجتماعية وسطى داعمة لعمليات التحديث ومؤهلة لاستيعابه.

لكن رغم هذه الخلفية وما يمكن أن يقال عنها، فإن البحث الاجتماعي خلال فترة الحماية والمراحل الأولى من الاستقلال له من الأهمية المعرفية والعلمية ما لا يستهان به، سواء من حيث مواضيع الاشتغال، التي نجد جلها يدور حول "تنظيم الحياة الريفية في المجتمع المحلي" ورصد المؤشرات الكبرى للسلوك البشري والتنظيم المجالي في جل المجالات المحلية، وذلك بالتركيز على بعض المفاهيم، من قبيل: "البنيات الاجتماعية"، "البنيات الزراعية"، "المشهد" و "نمط العيش"، أو من حيث الأدوات والمناهج، التي تتوزع بين البحث الميداني والدراسات الوثائقية، باعتماد جل المناهج العلمية من منهج وصفي وتاريخي ودراسة حالة وغيره.

أما السؤال المركزي الثاني، فيتعلق بحالة الأسر (القيد) التي تشهدها مناهج البحث الاجتماعي في الأرياف المغربية في نسختها الحالية، خاصة ما يتعلق ب"النموذج" المعتمد في جل البحوث، وخاصة الجامعية منها، التي لا تخرج عن المجال والمجتمع المحلي في شكل مونوغرافيات يتم إعدادها انطلاقاً من تفرغ بعض الاستبيانات والمقابلات.

فإذا كان تركيز البحث الاجتماعي الأجنبي على المجتمع المحلي المغربي يجد مبرراته المعرفية في السياق العام لانتشار أحدث النظريات الاجتماعية من قبيل "أطروحة تقسيم العمل" و "النظرية الانقسامية"، وتنافس أغلب الباحثين على تجريبيها في الميدان، ويجد مبرراته الموضوعية من سياق التمدد الاستعماري والاجتهاد المتواصل للمعرفة الدقيقة بالمجالات المحلية المستهدفة. فإن السؤال البديهي الذي يطارد البحث الاجتماعي في نسخته الوطنية الحالية هو: لماذا الجمود على هذا التقليد رغم انتفاء هذه المبررات؟.

وإذا كانت الدراسات الاجتماعية فيما مضى وجدت ضالتها المعرفية في "ثنائية الإنسان والمجال في المجتمع المحلي" موضوعاً حيويًا للاشتغال، فإنه يتوجب على الباحث الاجتماعي اليوم أن لا يغفل العديد من المستجدات التي أصبحت

ترخي بضلالتها على المجتمع والمجال المحليين، من انفتاح سوسيو ثقافي،
وتحرير للأسواق، وتوسيع دوائر التواصل والمواصلات.

وعليه فإن حيوية البحث الاجتماعي اليوم، في نظرنا، يجب أن تتبع من جدلية
المحلي/الكوني، وهي جدلية حضارية ثقافية أحدثت جدلا معرفيا عميقا بين
المشتغلين في المجتمعات المحلية في العديد من الدول الغربية، وبالتالي على
البحث الاجتماعي أن يطور آلياته وأدواته لتحليل هذه التحولات بطريقة نسقية،
وإعادة تركيبها حسب الأهمية والأولوية وفق دراسات متكاملة، يساهم فيها
الجغرافي إلى جانب الاقتصادي، وباستشارة المختص في التهيئة، والاستعانة
بخبيرة السوسولوجي، وبشراكة مع الفاعل المحلي وباقي المتدخلين في المجال.

الإشكالية والأهداف

إن هذا الموضوع يطرح من التعقيدات ما يكفي، وتتداخل فيه من المواضيع مالا
يحصى. وحسبنا في هذا البحث، المساهمة في تفكيك مسألتين مركزيتين، جعلنا
منهما جوهر الإشكالية، وهما:

مسألة مركزية مفهوم المحلي في البحوث الاجتماعية الأجنبية، والبحث في
التمييزات والتقاطعات بين تخصصاتها، بالإضافة إلى الطفرات والتحويلات التي
شهدها البحث الاجتماعي في تناوله للأرياف المغربية، وذلك من خلال تحليل
خصوصيات بعض المدارس الاجتماعية، وبعض الرواد المعتمدين في تخصصين
اثنتين من تخصصات البحث الاجتماعي، وهما "السوسولوجيا القروية" و"جغرافية
الأرياف".

كما أن البحث في الإجابة عن سؤال الاستمرارية/القطيعة مع هذا النموذج،
سيكون عنوان المسألة الثانية لهذه الورقة البحثية.

وليس القصد من هذه المساهمة، إعادة إنتاج بعض الدراسات السابقة، في استقراء
المسار الإسطوغرافي للبحث الاجتماعي في الأرياف المغربية للتنقيب عن أهمية
المجتمع المحلي فيه، ولا تتبع تحولات المعرفة الاجتماعية في المجال والمجتمع
الريفيين. ولكن القصد مركز في تفكيك جدوى اهتمام البحث الاجتماعي، في نسخته
الأجنبية على الخصوص، بالمجتمع والمجال المحليين، وهو قصد يستبطن في
طياته البحث عن الفائدة المعرفية والعملية من التركيز على هذا التقليد والاستمرار
في تبنيه.

فرضيات البحث

إن جل البحوث الاجتماعية الأكاديمية اليوم لا تتردد في الإحالة على العديد من
البحوث السابقة المعتبرة لكل من: إدموند دوتي، جون سيليري، جون دريش، جون
لوكوز، روبير مونتان، بول باسكون وأمثالهم. كما أن جلها، إن لم نقل كلها، تتخذ
من المجال والمجتمع المحلي مادتها المعرفية الأساسية دون التفات أو مساءلة.

فالمفترض أن تتال هذه البحوث حضها من التحليل والنقد. أما إذا تم الاعتراض على افتراضنا هذا بدعوى وجود العشرات من الدراسات التحليلية لهذا التراث المعرفي. فإننا نؤكد أن ما تحاول إبرازه هذه الورقة، هو أنه من المفترض، بل من الضروري، إعادة طرح النقاش حول الجدوى والشكل الذي يجب أن يكون عليه البحث الاجتماعي الحالي، والدفع في اتجاه مساءلته في خضم عولمة كاسحة، وفي سياق المستجدات والتحويلات والإكراهات التي يعج بها المجال والمجتمع المحلي نفسه.

فهل لا تزال المنوغرافيات ووصف جزئيات المجتمع المحلي قادرة على تجاوز ما استجد من إكراهات، ومسايرة ما ابتكر من أطروحات ومقاربات. أم أن القضية تتجاوز علاقة المعرفة بمادتها المعرفية إلى علاقة المعرفة بالسلطة¹.

منهج البحث

إن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو منهج نقدي، يتعرض لبعض النماذج والمدارس والرواد لتحليل أبحاثهم في المجال المحلي في الأرياف المغربية، وقد عملنا على دعم هذا المنهج بأدوات الوصف والتحليل والمقارنة لتأكيد ما طرحنا من فرضيات.

وحيث إن خصوصية هذا النوع من البحوث تفرض التفرع والتشعب ومتابعة الأطروحات والقضايا إلى حيث منتهاتها وأصول الأطر المرجعية المؤسسة لها، فإن هدف النقد قد فرض علينا اعتماد بعض المداخل المنهجية المساعدة، وعلى رأسها المدخل التاريخي.

موقع البحث في سياق المحاولات السابقة

الواقع أن البحث في ملابسات البنيات الاجتماعية والمجالية المحلية ليس سابقة في حد ذاته، فسواء تعلق الأمر بالمعرفة الاجتماعية الكولونيالية أو التحريرية أو التقنية، فإن المجتمع والمجال المحليين بقاء، بامتياز، مادة المعرفة، وموضوع البحث الاجتماعي في الأرياف المغربية، فالمكتبة المغربية حبلت تاريخيا بهذا النمط من البحوث، ولا يمكن تجاوز العديد منها، بحيث أصبحت بحكم كثرة تداولها، محفوظة لدى عموم المهتمين. لكن، في تقديرنا، أن لهذا الجهد الذي نسعى إلى تقديمه بعض الخصوصيات التي تميزه.

فمن المستحيل أن تجد باحثا في العلوم الاجتماعية في المغرب اليوم، لا يعرف عن بعض الأطروحات مثل:

¹ - نطرح هذه الاقتراضات ونحن واعون، تمام الوعي، بالإكراهات التي يعانيها البحث الاجتماعي، خاصة النقدي منه. وكيف لا والجامعة المغربية حرمت لما يزيد عن عقدين من الزمن من فتح وحدات خاصة بالسوسيولوجيا. كما عاش البحث الاجتماعي حالة إغلاق العديد من المراكز البحثية المختصة.

ادوارد ميشو بليير (قبائل منطقة الهبط: 1911)، و(قبائل منطقة الغرب: 1913)؛
ادموند دوتي (في رحاب القبيلة: 1914)؛

الجنرال جورج سييلمان (قبائل أيت عطا الصحراء وتهدئة درعة العليا: 1936)؛
روبير مونتاني² (البربر والمخزن في الجنوب المغربي، 1930).
وغداة الاستقلال، سيتواصل البحث الاجتماعي في الأرياف المغربية باحثا لنفسه
عن رؤية ونفس جديدين يتناسبان مع وضعية التحرر والاستقلال، خاصة من حيث
التخلص من التقيد الصارم بالتوجيهات الاستعمارية، فظهر تيار جديد يدفع البحث
نحو المساءلة والنقد، مركزا على البحث الميداني والقياس الكمي للظواهر
الاجتماعية والمجالية، فبرزت مع هذا التوجه، أسماء لها وزنها، من أمثال:
جون دريش (أنماط العيش في جبال الأطلس: 1941)؛
جاك بيرك (البنيات الاجتماعية في الأطلس الكبير "سكساوة": 1955)؛
جون لوكوز (الفلاحون والمعمرين في منطقة الغرب: 1964)؛
دانييل نوان (السكانة القروية بالمغرب: 1970)؛
ارنست غيلنر (صلحاء الأطلس: 1974)؛
جون فرانسوا تروان (الأسواق القروية في شمال المغرب: 1975)؛
بول باسكون (حوز مراكش: 1977)؛
رايمون جاموس (البنيات الاجتماعية في قبيلة "قلعية" بجبال الريف الشرقي:
1980)؛

دافيد هارت (قبائل أيت عطا بالجنوب الشرقي: 1980)؛
وهناك كوكبة من الباحثين المغاربة الذين ساروا على نفس النهج المعرفي، مركزين
في أبحاثهم على البنيات السوسيو-اقتصادية المحلية، مما فتح حوارا معرفيا شيقا
بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية، نجد ذلك في العديد من البحوث الوطنية،
من قبيل:

عبد اللطيف بنشريفة في الجغرافيا الزراعية (منطقة سوس: 1980)؛
مصطفى عياد (هضبة الجديدة، 1982)
محمد السيوتي (قبيلة بني درار بالمغرب الشرقي، 1982)،
رحمة بورقية (الدولة والقبائل في أزمو، 1984)،
المختار الهراس (الهيكل القبلي شمال غرب المغرب، 1984)،
هذا بالإضافة إلى بعض الدراسات التاريخية التي تأثرت بالمنهجية ذاتها في
التعاطي مع المجتمعات المحلية، مثل أبحاث "أحمد التوفيق" في "إينولتان"، و"عبد
الرحمان المودن" عن منطقة "ايناون"، و"محمد مزين" عن "تافيلالت". وقد
تميزت هذه الدراسات بعمق مقاربتها التاريخية، ومساءلتها للماضي القبلي بأسئلة
وأدوات الحاضر وتحدياته.

2 - هو أحد ضباط المخابرات السياسية في البحرية الفرنسية

ومع بداية الألفية الحالية، ظهر جيل جديد من الباحثين، خاصة منهم الباحثون المتخرجون من الجامعات الأوروبية، والفرنسية على الخصوص، فأتموا المسار على نفس النهج، مجتهدين في أبحاثهم في الأدوات والوسائل، وخاصة منها وسائل التكميم واستعمال الرقمنة وبعض التقنيات المعتمدة على ذكاء الحواسيب (أنظمة المعلومات الجغرافية). والأمثلة على ذلك كثيرة جدا، لم نجد إلى إحصائها والإحاطة بها سبيلا، وتوخيا للإنصاف فلم نذكر منها أحدا إلا ما جاء في معرض التحليل.

ولا تكاد تجد الآن بحثا أكاديميا مسجلا في مراكز البحث الجامعية المغربية، خاصة في الجغرافيا البشرية وبعض فروع السوسيوولوجيا، يخرج عن عنوان كبير: "البنيات والتحويلات المجالية والاجتماعية في مجال محلي معين"، بل إن الإقدام على اختيار موضوع بحث يخرج عن هذا المربع المعرفي، أصبح في عرف العديد من الباحثين والمشرفين على حد سواء، من باب المغامرة، وفتح البحث التخصصي على مناهات مواضيع ليست من اختصاصه. وليس الوضع بدعة معرفية ابتدعتها الأجيال الحالية من الباحثين، بل هو تقليد قديم، تكرست معالمه بشكل واضح مع استتباب الاستعمار وأولى إرهاباته كما رأينا.

وإن من ثمرات التركيز على المجال والمجتمع المحليين في الدراسات الاجتماعية، أن تولد لدى الباحث الاجتماعي الحاجة إلى المساهمة في تنمية هذا النوع من المجالات، إلى أن دفعت هذه الغيرة المعرفية ببعض الباحثين في العلوم الاجتماعية إلى تحمل مسؤولية تدبير المجال المحلي من خلال مؤسساته المنتخبة، وهي حالة العديد من الباحثين المغاربة اليوم، وبعض نظرائهم الأوروبيين، والفرنسيين على الخصوص، كحالة "دومنيك أميار" Dominique Amiard الذي تحمل مسؤولية تسيير جماعة "Cures" وكان دافعه في ذلك هو أن على الجغرافي أن يكون مساهما في تنمية المجال، لأنه الأقدر على فهم احتياجاته³.

في ضوء هذه المعطيات والحقائق التاريخية المؤكدة، ما جدوى البحث الاجتماعي في المجال والمجتمع المحليين ونحو على وشك إنهاء العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين؟. والقضايا المستجدة لا تكاد تحصى.

إن الإجابة عن هذا السؤال تستوجب تخصيصه بدراسة مستقلة نتمنى إنجازها في قابل الأيام. أما في هذا الموطن فيكفي التذكير:

إنه يتعين على الباحثين المغاربة اليوم، وخاصة الباحثون الأكاديميون والجامعيون منهم، بعد هذه المسافة الزمنية الكافية عن رحيل الاستعمار المعرفي، أن ينهضوا لتشخيص وتنمية موارد بلدهم، الطبيعية منها والبشرية، وفق آلياتهم الخاصة،

³ - أنظر نص الحوار الذي أجراه معه Mathieu Durand في:

Mathieu Durand, « Quelle approche territoriale pour un maire/géographe ? » Revue

« Echo géo », n°17, juin/août 2011 .URL : <http://echogeo.revues.org>

وشروطهم الموضوعية دون وسائط. فعلى الرغم من منجزات هذه المعرفة الأجنبية من حيث الأدوات والمنهج، فإن ذلك لا ينفي كون هذا التاريخ الاستعماري لم يكن فحسب متحيزا أو كاذبا أحيانا، ولكنه -وهذا هو الأدهى- كما يقول "جرمان عياش" قد يكون أيضا معقما بإخفاء موضوع البحث وتخدير روح الباحث.

إنه بيننا وبين هذا المشروع مسافات، لكن نقطة البداية، في نظرنا، تتمثل في استجماع أمر الباحثين المغاربة في العلوم الاجتماعية من أجل التأسيس لمدرسة وطنية، أو بالأحرى مدرسة مواطنة، تأخذ على عاتقها مراجعة هذا التراث وتمييز الغث عن السمين.

ولعل مساهمتنا هذه تكون في هذا السياق، فهذا ما يميزها عن غيرها، كما تصورنا.

توضيح بعض المفاهيم في سياق أهداف البحث:

ارتباطا بالإشكالية المطروحة، هناك ثلاثة مفاهيم مركزية تم استعمالها بتعاريف وحمولات تضيق وتوسع حسب استعمالها المعرفي والمنهجي في فقرات هذه المساهمة، وهي:

المحلي (المجال والمجتمع): سبق الحديث عن سياق أطروحة "المحلي"، وسنركز هنا على بعض استعمالاته، حيث إنه يعبر عن عدة أبعاد معرفية تتقاطع أحيانا وتتوازي أخرى.

فهو تعبير، بكل بساطة، عن الحيز المكاني في الدراسات الجغرافية التقليدية؛ وهو تعبير عن أطروحة تنموية تؤمن بخيار التشبيك الأفقي بين القطاعات والمؤسسات والفاعلين في مجال محدد قد يضيق وقد يتسع بحثا عن عناصر للانسجام، وهو أحد أبعاد الجيل الجديد للديمقراطية "الديمقراطية التشاركية"؛ كما أنه تعبير عن المجال الضيق المتمثل والقابل لاستقبال المشاريع وتجسيد الأفكار، وتنفيذ الخطط والبرامج، وتحقيق التكافؤ بين الساكنة وفق خيار العدالة الاجتماعية، وهذا المفهوم هو بحث في الأطروحة الاجتماعية للتنمية؛ كما أن هذا المفهوم في أعلى مستوياته، تعبير عن الهويات الخاصة، وتشبث بها في ظل نظام سوسيو-اقتصادي معولم، تزحف فيه الثقافة الأحادية (الرأسمالية) على الهويات والثقافات والحضارات الأخرى، وفي هذه الحالة يكون المحلي عنوان جدلية الصراع/التعايش.

أما المعاني التي سنوظف فيها هذا المفهوم فإنها لا تخرج عن المربع المذكور، وإنه من باب التدقيق أن نؤكد أن الذي يدعونا إلى اختيار أحد هذه المفاهيم، ليس الانضباط المعرفي أو المنهجي فقط، بل يفرضه كذلك الاختيار الذي تبنته المدرسة قيد التحليل والنقد، ومادامت النماذج والمدارس الاجتماعية التي سنتناولها بالتحليل تتأرجح بين هذه المفاهيم، فإنه لزاما علينا تناول المفهوم كيفما تناوله صاحبه.

السوسيولوجيا القروية: هي في حقيقة الأمر سوسيولوجيات، إن على مستوى التخصص الدقيق الذي يتأرجح بين الأنثروبولوجيا والإستوغرافيا وتقارير الرحلات، لكن ما يوحدنا هو أنها تشتغل على المجال الريفي، الذي يتخذ في هذه الحالة مقابل المجال الحضري.

وما دامت الفترة التي تغطيها الدراسة هي فترات الحماية على الخصوص وما قبلها بقليل، فجل الأبحاث من هذا القبيل، ركزت على دراسة البنيات الاجتماعية عند بعض القبائل ذات نمط العيش التقليدي، وبالتالي فقد ركزت على الخصوصيات التقليدية لهذه المجالات، سواء من حيث المعتقدات أو السكن أو الأنشطة الاقتصادية وتنظيم العلاقات الاجتماعية.

وعليه، وانطلاقاً من خصوصيات المجتمعات التقليدية في كونها مجتمعات زراعية بالأساس، يمكن أن نركز على قضية أساسية في هذا المفهوم، وهي المتعلقة بالعلاقة بين "البنيات الزراعية" و"البنيات الاجتماعية" في مجتمعات تقليدية توحيها "القبيلة".

جغرافية الأرياف: استقراء للنماذج المدروسة، فجغرافية الأرياف التي يتضمنها متن هذه الورقة تتخذ ثلاث مفاهيم:

جغرافيا بشرية: لكونها تهتم بدراسة مظاهر الحياة (النشاط) البشرية المختلفة ومدى تأثيرها وتأثيرها على البيئة الطبيعية؛

جغرافيا اجتماعية: لكونها تهتم بالسكان، وأشكال نموها، وتوزيعها المكاني، ومختلف التحولات المرتبطة بها؛

جغرافيا إقليمية: لكونها تهتم بدراسة جميع عناصر البيئة الطبيعية، إلى جانب دراسة الإنسان ومظاهر نشاطه في حيز مكاني محدد "المجال المحلي".

وهذا المفهوم الأخير هو الأكثر اعتماداً في الدراسة، لكونه يهدف إلى إبراز العلاقة المركبة بين الإنسان والبيئة في مجالات منسجمة وموحدة.

2. البحث الجغرافي والمجال المحلي: أدوات ونماذج، رواد ومدارس.

1.2 "شارل دو فوكو"⁴: انقسامية المجتمعات الصحراوية بين مفهومي "السيبة" و "المخزن".

لقد تنوع السجال المعرفي في تصنيف "شارل دو فوكو". هل يمكن اعتباره جغرافياً أم سوسيوولوجياً أو مجرد رحالة مكتشف؟

فهناك العديد من فترات حياة "شارل دو فوكو" بقيت مجهولة عند الكثيرين، فمنهم من يعتبره مستشرقاً كلاسيكياً، ومنهم من يعتبره رحالة مستكشفاً، ومنهم من يعتبره رجل دين ينشر دعوته النصرانية في الصحراء المغاربية. كما أن هناك من يرجح فرضية عمله الاستخباراتي كجاسوس لفرنسا بالمغرب قبل الاستعمار، وحتى لا نذهب بعيداً في التصنيف، فما يهمنا هو البعد "المحلي" في أبحاث "دو فوكو"، لذلك سنرجع إلى "مجلة جغرافية المغرب" في عددها الثاني، حيث نجد الجغرافي الشهير "جون لويس" يعتبره مؤسس علم الجغرافيا في المغرب (Luis Gentil, 1919, pp 45-55) خاصة عندما تزامنت وفاته ب"تامنراست" في

⁴- ولد شارل دو فوكو سنة 1858 في فرنسا، من عائلة مسيحية، بدأ حياته الدراسية تلميذاً ضابطاً في كلية «سان سير» العسكرية الفرنسية. لكنه لم يكن موفقاً، مما فرض عليه تحويل اختياره من الخدمة العسكرية إلى اهتمامات أخرى.

فاتح دجنبر سنة 1916، مع تأسيس مجلة جغرافية المغرب، مما يوحي أن هذا النوع من الجغرافيا، سيكون له دوره في توجيه البحث الجغرافي لاحقا، وهو ما سميناه "الجغرافيا الموجهة بفكر الاستعمار".

تشكل رحلة شارل دوفوكو (20 يونيو 1883 - 23 ماي 1884) من الناحية المعرفية مادة جغرافية وتاريخية وأنتروبولوجية خصبة. فتقرير الرحلة عبارة عن سجل نظم فيه الكاتب مادته من خلال عناوين لمحطات بارزة خلال مسار الرحلة، فعلى الرغم من كون مضمون التقرير لا يخضع لتقسيم مجالي مضبوط يسهل النقد الجغرافي، إلا أنه يزخر بالعديد من المفاهيم والمضامين الجغرافية التي لا تخلو من فائدة.

اعتمد دو فوكو في دراسته ورحلته هذه مرتكزا "مجاليا" في الوصف والإخبار (Aurélia Dusserre, 2010, pp 2-3)،

من حيث الشكل، تم تقسيم تقرير الرحلة إلى نسقين منهجيين:

- وصف المجال والمجتمع المحليين بإبراز عناصرهما الطبيعية والبشرية: التضاريس؛ الطباع؛ العادات والتقاليد؛

- رواية الأحداث اليومية والآنية، وتحليل الوقائع وربطها ببعضها البعض، مع التركيز على الوضع الأمني.

أما من حيث المحتوى، فتتميز الكتابة ببساطة الأسلوب في شكل تقرير مفصل يثير التساؤل حول جدواه⁵.

سنقتصر في رصد مميزات الكتابة الرحلية عند دو فوكو من خلال كتابه "التعرف على المغرب"⁶، الذي يمثل مونوغرافيا شاملة عن علاقة الإنسان بالمجال في أبعادها المختلفة بمناطق الصحراء.

أولى الملاحظات هي تبني دو فوكو للنظرية "التجزئية" (الانقسامية) من غير إفصاح منهجي أو معرفي واضح⁷، فهو يتحدث عن الانتقال من "بلاد المخزن" إلى "بلاد السبية" أو بلاد العرب وبلاد البربر، إلا أن تبني هذه النظرية لا ينطلق

5 - الشك هنا مرده إلى تشابه هذا التقرير مع التقارير العسكرية والاستخباراتية، خاصة من حيث التركيز على التفاصيل والجزئيات.

6 - سنعتمد بالأساس على المراجع التالية:

- Vicomte Charle De Foucauld, « Reconnaissance au Maroc 1883-1884 », Challamel Editeurs, Librairie Coloniale, Paris, 1888, 493 p. (Ouvrage illustré de 4 photogravures et 101 dessins d'après les croquis de l'Auteur).

- Dusserre Aurélia, « Pratique de l'espace et invention du territoire, La Reconnaissance au Maroc (1883-1884) de Charles de Foucauld », Revue « Rives Méditerranéennes », n° 34, 2010, pp 1-28 (2-3). <http://rives.revues.org>

- شارل دو فوكو، "التعرف على المغرب"، ترجمة المختار بلعربي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999.

7- يمكن اعتبار هذا الخطاب تجزئيا بالنظر إلى تعريف "دوركاي" للتجزئ، ففي كتابه "تقسيم العمل الاجتماعي" إذ يقول: ليكون التنظيم التجزئيا ممكنا، لا بد في الآن نفسه، من أن تتشابه الأجزاء، وبدون هذا التشابه، لا يمكنها أن تتحد. وأن تتباين كذلك، وبدون هذا التباين، سيضيع بعضها في بعض، وينتهي بها المطاف إلى التلاشي.

فيه "دو فوكو" من منطلقات معرفية وسوسولوجية واضحة، بل انطلاقاً من معطيات إجرائية ميدانية اعتبرها المؤلف جزء من المضمون، لذلك نجده يميز "بلاد المخزن" عن غيرها بوجود الأمن وغياب قطاع الطرق وحضور وكلاء السلطة المركزية.

اهتمت الرحلة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والتعليمية والإدارية للسكان الصحراويين، وبالأوضاع الأمنية بعدد من المجالات المحلية التي اخترقها، ومنها عادات وتقاليد السكان المحليون وأعرافهم وتحالفات قبائلهم، وأنواع الصراعات الناشئة بينها، وما يتحكم فيها من عناصر سوسيو اقتصادية. كما رصدت الرحلة معاناة السكان في فترات الجفاف. واهتمت كذلك بالبنى التضاريسية والمشاهد الطبيعية، واعتمد الكاتب أسلوب الرواية الشفهية في التعرف على أمور دقيقة من حياة المجتمع الصحراوي.

لقد لعبت رحلة "دوفوكو" إلى المغرب، وخاصة مناطق الصحراوية، لحظة فارقة في العلاقة بين المغرب وفرنسا، فلم تعد الصحراء الجزء المجهول بمجالها وبيئتها وإنسانها، بل أضحت، بفضل هذه الرحلة، الجزء المعروف بأدق تفاصيله، بل الجزء القابل للتحويل والتكيف وتقبل الآخر⁸.

عكس التقليد السائد في تقارير الرحلات العسكرية والرسمية، التي تهتم بإظهار التفوق الحضاري الغربي، اهتمت رحلة دوفوكو بالتعرف على "المجتمع المحلي القاعدي أو الشعبي"، مما مكن الأوربيين المهتمين، وخاصة الفرنسيين منهم، من التعرف على المغرب (الصحراء) بشكل أدق، وفي مستويات تفصيلية متعددة، كالطبوغرافيا والمناخ، والطبائع والعادات والتقاليد، والموارد المائية، والمعتقدات الدينية، والأدوار الاجتماعية للزوايا، والمعطيات البشرية، والتنظيم الإداري، والغطاء النباتي، والنشاط الاقتصادي، وخاصة الفلاحة، وذلك من خلال الوصف المجالي لمختلف أنواع المغروسات والمحاصيل والأراضي⁹.

فالرحلة عند "دو فوكو" مجال اهتمام متعدد يرصد كل شيء، ما يهمننا فيها بالأساس رصد كيفية صياغة تشكل المجال بكل عناصره الطبيعية والبشرية، التي نجد الحديث عنها متناثراً بين محطة وأخرى من محطات الرحلة. وبهذا تكون الرحلة قد استوعبت جزء من المعرفة الجغرافية من خلال مسح المشاهد بكل مكوناتها الطبيعية والثقافية والمجتمعية، في إطار مجالي (محلي) تمت الإشارة إليه من خلال التقسيم: "بلاد المخزن"، و"بلاد السبية".

2-2- جون سيليري: المجتمع المحلي بعيون الإدارة الاستعمارية.

⁸ - بفضل جهود "دو فوكو" في تطبيع علاقة الأجنبي بسكان تخوم المغرب، فقد أعلنه البابا بندكتوس السادس عشر في 2005/11/13 "طوباوياً"، وهي الصفة التي تسبق مرتبة "القديس"، وذلك عرفانا بجهوداته التصيرية والتضامنية بالصحراء المغاربية سواء خلال رحلته إلى المغرب أو إقامته بالجزائر.

⁹ - خصص "دو فوكو" القسم الثاني من الكتاب للتقسيم الإداري للقبائل حسب توزيعها الجغرافي وعلاقتها بأهم الأحواض المائية (ص ص 259-394).

يعتبر سيليري أحد أعمدة وأقطاب الجغرافيا والبحث من أجل تثبيت واستقرار الاستعمار، فهو إذن باحث جغرافي وفاعل إداري في نفس الوقت، وجل أبحاثه لم تخرج عن مشروع "التهدئة" وتوطين الاستعمار (Cf. Célérier Jean, 1948, pp 359-382).

شغل "سيليري" منصب مدير الأبحاث الجغرافية لأكثر من 30 سنة، وعين عضواً إلى جانب "جاك بيرك" بالمجلس الأعلى للفلاحين سنة 1944، فدراساته الجغرافية، وبحكم التماهي الحاصل بين مراميها وأهداف الاستعمار، أصبحت تتحرك إلى الميدان بإيعاز من القرار السياسي الفرنسي، وإسهامات البحث ومضامينه وموضوعاته تتحدد سلفاً من طرف الإدارة الاستعمارية من قبيل: تحديث الفلاحة، نمط عيش القبائل، التهيئة المحلية، استصلاح الأراضي وغيرها من القضايا الاجتماعية، مما يدل على واقع تقاسم الأدوار داخل نسق كولونيالي واحد، ألا وهو اكتشاف الموارد، وتوطين الاستعمار، وضمان الأمن، لذلك نجد الجهود المعرفية في الجغرافيا وغيرها من البحوث الاجتماعية الكولونيالية لاقت احتضانا ودعماً مادياً مباشراً من بعض المؤسسات الاستعمارية أو الشركات التابعة لها، وأصبح الباحث الاجتماعي فاعلاً إدارياً بأداة بحثية ومعرفية، لذلك نجد "سيليري يدعو إلى التمييز بين الجغرافيا "المكتوبة" والجغرافيا "المُعاشة" ويعني بها الجغرافيا الموجهة (Célérier Jean, 1921, pp 447-457)، التي يمثلها هو ومن سار على منهجه، دوره تصنيف المجال، والبحث في إمكانية تقسيمه، ومعرفة نمط عيش السكان وإمكانية إدماجهم في إطار عملية التحديث الاستعمارية المنتظرة. فحملت الجغرافيا عند "سيليري" على عاتقها خلق شروط ضبط ومراقبة المجال من خلال تكوين وتوجيه المراقبين المدنيين والإداريين الملحقين بإدارة "الشؤون الأهلية".

في دراسته للمشاهد العامة للأرياف المغربية، لم يستطع "سيليري" الجغرافي أن يخرج من عباءة "سيليري" الفرنسي "الحدائي" الباحث في مجال مغربي "تقليدي" على حد وصفه (Célérier Jean, 1943, pp 129-162)، لذلك بقيت أبحاثه تدور حول مركزية فرنسا وتبعية المغرب، وذلك في شبه مقارنة مركبة يقدم فيها المغرب ليس تمثيلاً لمجال فقط، بل استكشافاً وتقديماً لمكان أصلي في كليته (اعتبار المغرب جزء من فرنسا الكبرى). فالمغرب، كما يقول: "حقل صغير منح من طرف بلد قديم يوجد عند مدخل منزلنا، لا يتعلق الأمر بمجال بعيد وجب استغلاله عبر وسطاء، لكنه مقاطعة ضمن ميراثنا العائلي" (Célérier Jean, 1929, pp 65-98)

في وصفه للإنسان والمجال الريفيين، لا يجد "سيليري" أدنى حرج في نعتهما بأفصح النعوت التي قد تخرج أحياناً عن المفاهيم الجغرافية ذاتها، في مقابل تمجيد فرنسا. ولا يرى مستقبلاً للجغرافيا إن لم تُظهر هذا التمايز "إن حضارتنا من حيث الجوهر، انتصار ليس فقط للعلوم الميكانيكية، بل أيضاً للعلوم الأقل نفعاً، التي ينحصر موضوعها في الفهم وضبط القوانين التي قال عنها "مونتسكيو": العلاقات

الضرورية المشتقة من طبيعة الأشياء، والجغرافيا علم يمكننا من القبض على المجال"، ويضيف " الفلاح المغربي، كجميع البسطاء، جد خرافي، واقتصاد الأرياف لا يزال مشبعا بذكريات مبهمة وطقوس سحرية" (Célérier Jean 1929, pp 65-98)، وبمثل هذه التوصيفات، جعلت الجغرافيا الكولونيالية المجال المغربي مكشوفاً على النحو الذي يجعله مجالاً مستهدفاً، رغم تميزه واختلافه وحدوده الثقافية ومبادئ الانسجام الخاصة به.

فهذا النموذج من المعرفة الجغرافية عن المغرب، حدد للمجال القروي توصيفا نمطياً جامداً وبمفاهيم متميزة، بحيث إذا ذكرت إحداها استدعت على التو باقي مفاهيم النسق، فلا يمكن استخدام لفظة الريف المغربي في هذا الصدد، وفي كل كتابات "سيليري" تقريباً، إلا في إطار الثنائيات: بلاد السبية/بلاد المخزن، نافع/غير نافع، سهل/جبل، عرب/بربر، مقاومة/خضوع، والنماذج كثيرة جداً (Célérier Jean, 1952, pp 222-238).

من حيث تناوله لمفهوم "القبيلة"، يتميز طرح "سيليري" ببعض الخصوصية، فهو يؤكد الطرح الاستعماري لبدائية القبيلة وعدم انسجامها وعدم أهلية المجتمع القبلي لتكوين "الأمة" كمرتكز لبناء الدولة، لكن يبقى دائماً مشدوداً إلى المقارنة بين المغرب وفرنسا في إشارة واضحة لضرورة نقل القبيلة من التقليد إلى الحداثة الغربية المحتومة في نظره.

ففي نظره، فتاريخ أوربا حيوي "دينامي"، أما المجتمع المغربي فقد ظل راكداً إلى حين دخول المستعمر. فالترابنية الطبقية، في نظره، واضحة في أوربا، وهي التي ساعدتها على التحول. أما القبيلة في المغرب، فهي عبارة عن خليط لا يُكوّن في مجموعته نسقاً مجتمعياً قابلاً للتحول، فباستثناء حكم الموحديين والأدارسة والمرابطين، لم يكن المغرب، في نظر "سيليري"، دولة قائمة بمقوماتها الثلاثة" التراب، الدولة والشعب" (Célérier Jean, 1942, pp 9-46)، عكس فرنسا التي عرفت انسجام هذه المقومات الثلاثة منذ قرون. لذلك يقترح سيليري الإسراع باستعمارها "علينا حقنهم بدماء جديدة، وفي كل المجالات، ودون إضعاف مقاومة وحيوية الدم القديم" (Célérier Jean, 1929, pp 65-98).

أما في تحليل بنية القبيلة، فهو يعتبر كل ما هو ريفي فهو بالضرورة قبلي، والريفيون بطبعهم محافظون، ويعتمدون نمط عيش تقليدي يجعلهم مقاومون لكل تغيير، بحيث يعيش السكان داخل جماعات تحدها القرابة والطائفية، وهي التي تضمن لهم الاستقرار والتماسك، وبالتالي فالقبيلة تعيش "حالة انغلاق" عن البنية العامة للمجتمع.

بخصوص نمط العيش: يعتبر "سيليري" المجتمع القروي مجتمعاً ذو اقتصاد اكتفائي دون فائض، ويعزو ذلك إلى النقص التقني الحاصل بالأرياف المغربية، غير أن مقارنته هذه، تبقى منتقدة لغياب معيار أو مؤشر قياس منطقي علمي لربط العلاقة المباشرة بين الإنتاج والاستهلاك بالأرياف المغربية، شأنها شأن قضية اختزال نمط العيش في قضية الانتجاع عند دراسته للمجتمع المحلي بالأطلس

المتوسط (Célérier Jean, 1927, pp 359-382). كما أن دراسته لـ "الانتجاع" نفسها لم تخل من مقارنة استعمارية (فهم سلوك بعض القبائل المتمنعة بالجبال (Célérier Jean, 1948, pp 359-382)، حيث كانت الدراسات تركز على بعض القبائل الأطلسية التي كانت تستعمل الترحال أو الانتجاع لأهداف اقتصادية (البحث عن الكلاً للماشية) وكذا الهروب من المستعمر الذي احتل السهول ومناطق الدير (أزغار) دون مقاومة كبيرة تضاهي مقاومة "المنتجين" الفارين إلى الجبال، فكانت دراسات عن "الترحال" بمثابة خارطة طريق حربية لتتبع الفارين من ساكنة الجبال (Cf. Célérier Jean, 1927, p 68).

وبتنبه للطرح الإقليمي "الإقليم الجغرافي"، فإن "سيليري" يرى طبيعة السكن الريفي مؤشرا من مؤشرات نمط العيش، وبذلك فالخيمة بالنسبة إليه والنواله والدار، تندرج ضمن متتالية تحول نمط العيش من الترحال نحو الاستقرار. أما الاختلاف بين أنواع السكن حسب الأقاليم، فيعتبر ظاهرة اجتماعية أكثر منها جغرافية (Célérier Jean, 1938, p 177).

وبخصوص علاقة القبائل بالسلطة، يعتمد "سيليري" تقسيم سلفه من الجغرافيين والسوسولوجيين الفرنسيين، فيجعل القبائل صنفان، يخضع كل منهما لنسق من الثنائيات:

عرب: يستوطنون السهول "بلاد المخزن"، ويعتمدون على الزراعة، ويتمتعون بعلاقة "خضوع" للسلطة المركزية أو المخزن، ولهم شراكة واضحة مع السلطة، بحيث يزودونها بالجنود، ويرعون مصالحها ويدعمون "حزكاتها" عند خروج السلطان أو معاونيه¹⁰، وهم الأكثر احتكاكا مع الأجانب، والتعامل معهم أيسر، وهم قابلون أكثر من غيرهم للتغيير نظرا لاحتكاكهم بساكنة الحضر. (Célérier Jean, 1927, p 67).

بربر (أمازيغ): يستوطنون الجبال والتخوم "بلاد السبية"، ويعتمدون على الترحال، وهم في علاقة مقاومة للسلطة المركزية، كما أنهم، في نظر "سيليري"، بحسب طبائعهم "المتوحشة"، يكوّنون مجتمعهم الخاص بكل طقوسه وعاداته وتقاليده، ويتمتعون بما يسميه "الديمقراطية القبلية أو المحلية"، بمعنى أنهم قادرون على تدبير شؤونهم الاجتماعية من نزاعات وغيرها (Célérier Jean, 1927, p 460).

2-3- "جان دريش": مقارنة المجتمع المحلي من خلال تجديد مفهومي "المشهد" و"نمط العيش"

ضمن جيل الجغرافيين الفرنسيين الذين عايشوا المستعمر، كانت هناك جغرافيا على الطرف النقيض من الاستعمار، جغرافيا تؤسس للبحث المستقل عن الإدارة، ويمكن أن نذكر بهذا الصدد الجغرافي "جان دريش"، الذي عرفت أبحاثه ومواقفه

¹⁰- "الحزكة": هي خروج السلطان إلى إحدى القبائل من أجل غرض ما، وغالبا ما كانت محاولة لإخضاع القبائل وإرغامها على الانضباط في تادية الضرائب وواجبات المخزن المركزي، فيتم التفاوض السلمي أو تنشب الحرب والافتتال.

بمناهضة الاستعمار، فاستحقت أبحاثه التكريم من قبل مجلة "هيرودوت" لعمق تناوله للبحوث واتساع افقه في مقاربتها (Hérodote, n° 11, 1978, 160p).

وبحكم أن اهتماماته المعرفية لم تكن تخضع للأجندة الإدارية المباشرة، فقد تميزت بالغنى والتنوع الكبير، مما مكنه من قيادة الاتحاد العالمي للجغرافيين بين سنتي 1972 و 1976، نذكر من أبحاثه هذه: المؤسسات الاجتماعية، وإيقاعات السنة الفلاحية، وشموخ الطبيعة وأشكال التكيف البشري، وتنقلات الإنسان والقطيع، وأنماط العيش الجبلية بالكتلة الوسطى للأطلس الكبير (أطروحة تكميلية).

انسجاما مع متطلبات الحركة الاجتماعية وأشكال تكيف قبائل الأطلس (مجموعات رعي-زراعية)¹¹، حاول "جان دريش" في مقاربتة للأرياف المغربية (الجغرافيا البشرية) أن يعوض التفسيرات الحتمية للمجتمع بالتفسيرات الإمكانية، وقد استفاد دريش من الدراسات السابقة حول أشكال التكيف ومجموع التحولات في أنماط العيش، وحجم الاختلالات في العلاقة بين الإنسان بالبيئة (Raynal René,

1952, pp 487-500) لقد بقي "دريش" وفيما للتلاحح الحاصل في الجغرافيا الفرنسية بين الجغرافيا والتاريخ، حيث الجغرافيا تفسر مسار التطور التاريخي، والتاريخ يفسر المشاهد الريفية وتوزيع الظواهر في المكان (الإقليم)، ومنه بروز مفهوم "المشهد" كمفهوم جامع لكل هذه العناصر. وقد تميزت دراساته عن غيره ممن حاولوا تفسير تحولات أنماط العيش في سياقها التاريخي والمجالي، بكونه تجاوز الارتهان إلى التقابلات أو الثنائيات الكلاسيكية: عرب/بربر، رحل/مستقرين، إلى اعتبار هذه التناقضات (العناصر) تنتمي جميعها إلى نسق معقد وجامع، ومنه خلص "دريش" إلى مفهوم جديد، وهو مفهوم "نمط الإنتاج الرعي-زراعي" (Raynal René, 1952, pp 487-500)، الذي يريد أن يعرضه على شكل نسق مركب من العناصر الداخلية التي تتفاعل فيما بينها، مما يعطي في النتيجة مظهرا خارجيا على السطح (المشهد)، وما هو في الحقيقة سوى فعل سوسيو-مجالي تم تحديده وفق أطر ومقومات محلية، لا نتيجة تحريك خارجي كما هو الشأن بالنسبة للمجتمعات الحضرية أو المصنعة (عبد اللطيف الصاوي، 2000، ص 132)، مما يجعل المقاربة المشهدية عند "دريش" تتجاوز التحليل المشهدي العام إلى النزعة الوظيفية ذات البعد الثقافي لمفهوم "نمط العيش" بالأطلس الكبير وكتلة زرهون (أرياف مدينة فاس) (Dresch Jean, 1934, pp

21-26)

11 - عبر دريش ب"نمط العيش الرعي-زراعي" عن أنماط العيش المزيجة (رعوية وزراعية) كتعبير عن استراتيجية التكيف للمجتمع المحلي الجبلي. أنظر على سبيل المثال:

Dresch Jean, «Mode de production agro-pastorale de montagne et de piémonts au Maroc», Revue marocaine de droit et d'économie de développement, n°2, Casablanca, 1982, pp 91-96.

درس "دريش" كذلك موضوع السكن الريفي بالأطلس الكبير، وذلك من زاوية مغايرة، حيث اعتبره مرآة تعكس بنية العائلة والقرابة، فهذه الأخيرة هي بمثابة مؤسسة متكاملة لإبراز شكل التنظيم القبلي، وطرق الكسب، وتلبية الحاجيات الأساسية لسكان الأرياف (Dresch Jean, 1943, pp 46-49)، وبالتالي فهو يقيم علاقة معتبرة ما بين السلوك البشري (الفردية والجماعية) وما بين نوع السكن وبنيته، فالمسكن يختزل معطيات جمّة عن نمط العيش الرعي-زراعي وعلاقته بالبنية الاجتماعية في تكيفهما مع البيئة المحيطة عبر التاريخ.

4-2- "جان لوكوز"¹²: إعمال الأدوات الماركسية في تحليل المجتمع والمجال المحليين في منطقة "الغرب"¹³.

يعتبر "لوكوز" من أوائل الجغرافيين الفرنسيين المشتغلين بالأرياف، والذين اهتموا بعمليات إعداد التراب والتهيئة الريفية وفق مقاربات مدمجة ومتكاملة، وقد ساعده في ذلك قضاؤه الوقت الكافي في الدراسة الميدانية وإنجاز المونوغرافيات، والتقلب بين الموضوعات والمباحث المندرجة ضمن جغرافيا الأرياف، وقيامه بدراسات مقارنة للإصلاح الزراعي للعديد من الدول (آسيا، حوض البحر الأبيض المتوسط)، ومواكبته لعمليات الإعداد الترابي للأرياف الفرنسية في جل مراحلها.

2-4-1- "لوكوز" بين المونوغرافيا وأطروحة الأصل البيولوجي لتطور القبيلة بمنطقة "الغرب".

اختص لوكوز في دراسة البنيات القبلية وتحولاتها بمنطقة "الغرب" معتبرا في ذلك الأسرة محور هذه البنية، وقد خلص "لوكوز" إلى تعريف القبيلة باعتبارها "جماعة منحدرّة من جد أول، تخضع للتطور انطلاقا من أصل قرابي مشترك تسيير إلى التطور إلى مستويات القبيلة والفخدة، وهي وحدة قيادية Unité de Commandement خاضعة لسلطة شيخ أو قائد، وبالتالي فهي تندرج ضمن التنظيم السياسي والإداري للبلاد" (Le Coz Jean, 1964, p274)، حيث أبرز أهمية تراتبية البنيان القبلي من خلال كشف تضارب المكونات القبلية حول عدة قضايا مرتبطة بالنشاط الفلاحي ومستلزمات الحياة (ملكية الأرض) واستعمال وسائل الإنتاج، مع عدم إغفاله لدور بعض السلط المادية (القائد والشيخ) والرمزية (دور الشرفاء والصلحاء والعائلات المرابطة) في استمرار القبيلة، إضافة إلى عناصر أخرى مثل التملك المشترك والتساكن الاجتماعي والتعايش في إطار المجال المحلي الغرباوي (Le Coz Jean, 1964, p 262). لذلك يختلف

12 - سنتناول الجغرافيا عند "لوكوز" بشيء من التفصيل، نظرا للوضوح الكبير في الأطر المرجعية من جهة، ونظرا لسبقه في تناول قضايا إعداد التراب الريفي، بمفاهيم متقدمة، في مجال محلي شديد الأهمية (الغرب) من جهة أخرى.

13 - "الغرب" من أخصب سهول المغرب، غني بموارده المائية وموهلاته الطبيعية، وموقعه الجغرافي الذي يجعله في وسط المملكة محذودا بالمحيط الأطلسي غربا، وقبائل زمر جنوبا، والأطلس المتوسط من الجهة الجنوبية الشرقية، وتصله عن البحر الأبيض المتوسط منطقة الشمال وسهول الكوس. متميزا بعاصمته الحضرية "القنيطرة" (ميناء ليوطي سابقا) التي لا تبعد عن العاصمة الإدارية الرباط إلا بأقل من 40 كلم.

"لوكوز" عن غيره من الباحثين في تعريف القبيلة التي تتحدد، في نظره، بمقتضيات وعناصر مادية كالملكية المشتركة، والحاجة إلى "التعايش" الذي يعتبره جغرافيا ومجاليا فقط، ولا يكتسي صبغة تضامنية. إلا أن اعتباره للقبيلة "وحدة إدارية" يعكس فهما مخزنيا كما عبر عن ذلك العروي (Laroui Abdellah, 1980, pp 167-168).

يحاول "لوكوز" التعبير عن نظرية مغايرة للقبيلة بمنطقة الغرب، حيث يعتبرها، كما أوضحنا، عنصرا متطورا ذو أصل بيولوجي انطلاقا من الحدود الدنيا (العائلة) في اتجاه حدود في أعلى المستوى تمثلها القبيلة والفخدة (فدرالية قبلية). فهو لا يعتبر القبيلة وفق النموذج التقليدي الذي ذكرناه سلفا، بل يتصورها مجموعة "رستايك" أو خلايا اجتماعية أو اقتصادية-734 (Le Coz Jean, 1964, pp 734-760). بل يعتبرها وحدة قيادية خاضعة لنفوذ عون السلطة المركزية (شيخ أو قايد) ضمن التنظيم السياسي والإداري للبلاد¹⁴. ومن أجل تقوية الخلفية المادية لأصول القبيلة، حسب نظرية لوكوز، يمضي هذا الأخير في بحث المرتكزات المادية لدينامية "إقليم" الغرب، وخاصة منها صيغ تملك الأرض والتعاقدات الفلاحية (الشركة، المزارعة، المغارسة) وأشكال الأنظمة العقارية. وبالتالي فالقبيلة كأعلى أشكال التنظيم الاجتماعي في إقليم "الغرب" تتطور وفق آلية التوسع عن طريق التزايد الطبيعي، أو إدماج الأجانب، ويمكن أن تنكمش القبيلة بسبب الهجرات العائلية، أو الابتلاع من طرف فخدة مجاورة (Le Coz Jean, 1964, p264).

وقد خُص "لوكوز" من دراساته هذه إلى أن الواقع الجغرافي يتأثر بفعل وصيرورة التاريخ ووقائع المؤسسات (Le Coz Jean, 1964, p301).

كما حاول "لوكوز" من خلال دراسة أنواع الملكية والتباينات فيما بينها إبراز "اللامساواة" داخل المجتمع القبلي التي لم تقف أمام حدثها علاقة القرابة. بحيث تتفوق العلاقات الاقتصادية (حجم الملكية) والسياسية (الارتباط بالسلطة المركزية) والرمزية (الانتماء إلى الشرفاء والمرابطين) على باقي العلاقات الأخرى الإثنية والاجتماعية¹⁵.

ومن حيث المصادر، استفاد "لوكوز" في دراسته للبنيات الفلاحية والاجتماعية بالغرب من الكم الهائل من الوثائق: دراسات أكاديمية، ومونوغرافيات استكشافية، وتقارير إدارية وتقنية لبعض الشركات مثل "سيو" و"شنيدر"، وتقارير المكتب الوطني للري ومكاتب الاستثمار الفلاحي، ومخططات التنمية، ومستندات ووثائق

¹⁴ يرجع هذا الموقف إلى كون "الغرب" يعتبر من المجالات حديثة التشكل، فهي إذن ناشئة ضمن السيادة المخزنية ووفق تنظيمها السياسي والإداري.

¹⁵ على الرغم من انحياز "لوكوز" إلى الخلفية الماركسية لتحليل العلاقات الاجتماعية لبنية القبيلة، إلا أنه يعتبر التراتبية الاجتماعية لم تمثل تهديدا لوحدة القبيلة قبل دخول الاستعمار، بل إن هذا الأخير، في نظره، هو الذي فكك بنين القبيلة وأعاق استمرارها. (Le Coz Jean, 1964, pp 291-292).

الدولة المخزنية، مما جعل جغرافيته متعددة المشارب: أكاديمية وثائقية وميدانية ومخبرية (Cf. Le Coz Jean, 1964, pp 961-992).

من بين الموضوعات البارزة في أعمال "لوكوز" موضوع "السكن الريفي". وقد حرصت دراساته على متابعة عملية التحول التي شهدتها المسكن الريفي، بالإضافة إلى علاقة هذا الأخير بتنظيم المجال وأشكال استعمال الأرض. فمن حيث التحولات، ركز "لوكوز" على حالة "التعايش" الحاصل بمنطقة "الغرب" بين السكن التقليدي (الخيمة والنوالة) والسكن الحديث (البراكة والدار)، خاصة بعد دخول المستعمر، الذي أنجز عدة عمليات للتهيئة وفق أهدافه الخاصة. وقد لاحظ "لوكوز"، باهتمام كبير، تحول المسكن الريفي الغرباوي من التشتت إلى التجميع، مما جعله يستعمل للتعبير عن هذه الظاهرة مفهوم "السكن المزيج (Le Coz Jean, 1964, p 785)

أما من حيث تنظيم المجال، فإن من أهم الملاحظات التي أبرزها "لوكوز" هي العلاقة بين التوطين على يد المستعمر وبنية السكن في إطار سياسة جديدة لاستغلال المجال، وكيف تحولت هذه العلاقة إلى صيرورة وتطور للمسكن من حالته المنفردة إلى الدوار ثم إلى المركز القروي بعد ذلك، إما بشكل تلقائي أو من خلال فعل مخطط له (Le Coz Jean, 1964, p 792).

2-4-2- "الماركسية" إطار مرجعي لتحليل عملية التحول بالنسبة لـ "لوكوز".

بالإضافة إلى اعتماده العديد من المفاهيم التي تنهل من النظرية الماركسية كالبرجوازية والبروليتارية (Exp.: Le Coz Jean, 1990, p 117)، فلتحليل عملية التحول، اعتمد "لوكوز" النموذج الماركسي لفهم التشكيلية الاجتماعية بتحليل أشكال التملك، ومعاينة الوقائع، واستنتاج اتجاه التطور. فالملاحظ هو أنه لا يفصل الظاهرة الاجتماعية عن المفهوم الماركسي للتطور الاجتماعي والاقتصادي العام المتمثل في التفسير التاريخي للتطور (Le Coz Jean, 1964, p 953)، الذي يبدأ، حسب نظريته، من العصر الزراعي الأول (ما قبل الاستعمار) الذي يتميز بدنامية محلية أساسها التضامن والتكامل وفق أنظمة تعاقدية تقليدية (Le Coz Jean, 1962, pp 93-95)، إلى العصر الزراعي الثالث الذي أمسكت فيه الدولة الوطنية بزمام الأمور من خلال تدخلاتها في الحياة السوسيو اقتصادية للمجتمع المحلي (تهيئة المجال، توفير الخدمات وفرص الشغل، وتطوير آليات الإنتاج) (Le Coz Jean, 1968, pp 385-413).

وبناء على هذا المعطى، يتناول الأرياف مقابل الحضر، مستحضرا عامل الإنتاج المتمثل في حجم الأراضي الصالحة للزراعة، وخصوصية الحركة الاجتماعية، كارتفاع ظاهرة التمدين والهجرة، وتفكك علاقات التضامن الجماعي التي أفقدت الفلاحين قوتهم كقوة موحدة (Le Coz Jean, 1964, pp 307-308). ولا يغفل

"لوكوز" إبراز واقع التباين الاجتماعي واللامساواة بين الأفراد والجماعات الناتجة عن علاقة الاستغلال بين مختلف البنيات من السلطة المركزية إلى الأعوان والقيادات المحلية إلى الفلاحين في قاعدة التراتبية والهزم الاجتماعي، وذلك من خلال مؤشر التملك العقاري بالدرجة الأولى- (Le Coz Jean, 1964, pp 531-536).

نستخلص بهذا الصدد (الأطر المرجعية)، أن المقاربة الجغرافية لـ"لوكوز"، تتميز بكونها تبرز صراع مشروعين على أرضية مجال محلي واحد (الغرب)، فهي محاولة لتقييم تجربتين في نفس الوقت، تجربة كولونيلية للتحديث، وتجربة السياسة الفلاحية للمغرب المستقل، كما تتميز بتبني التفسير التاريخي للظواهر المجالية بالإقليم المدروس.

3-4-2- "لوكوز" ومحاولة تفسير نسق وآليات التحول في المجال الريفي المحلي "الغرب".

لمعرفة عناصر إشكالية تحول الأرياف المغربية، اعتمد "لوكوز" فرضية مزدوجة من أجل تحقيق التحول المطلوب: الرفع من المردودية السوسيو-اقتصادية للمجال؛ وتحطيم مظاهر التقليد في الممارسة الفلاحية.

ومن أجل تمحيص فرضيته هذه، اهتم "لوكوز" بتفاصيل إقليم الغرب من حيث الإنسان والمجال، واستغرق في دراستهما وقتا طويلا يمتد تقريبا من منتصف الخمسينات إلى حدود أواخر الستينات، فخلص إلى النتائج التالية:

في نظر "لوكوز"، فإن الحماية عملت على نقل المجال المحلي "الغرب" من نمط إنتاج ما قبل رأسمالي إلى نمط رأسمالي، يعتمد على ثلاثية الاستثمار والآلة واليد العاملة (Le Coz Jean, 1964, pp 537-543)، غير أن هذه العملية، في نظره، تمت على أرضية هشة، تتميز بضعف سيطرة الإنسان على الموارد الطبيعية، وضعف عملية التصنيع. مما جعل مشاريع الاستعمار، وخاصة أطروحة "الجماعة فوق الجرار" لم تفلح في تجاوز المعوقات البنوية في المجال المحلي الغرباوي، وبالتالي بقيت الجماعة "بجانب الجرار" (Le Coz Jean, 1964, p637).

-استيلاء إدارة الحماية على الأرض وتوزيعها على المعمرين في إطار الاستيطان الرسمي عجل بظهور ازدواجية فلاحية منذ الوهلة الأولى لدخول الحماية إلى هذا المجال (Le Coz Jean, 1964, p664)، وهو استخلاص مسبوق، يرجع إلى كيرتز (Geertz 1963)، حيث يسمي هذه الازدواجية الناتجة عن الاستعمار بـ"الالتفاف" (محمد الأسعد، 2004، ص70)؛

-انتقال الأرض والماء كعامل إنتاج من يد الحماية إلى المعمرين الجدد بمن فيهم الدولة-المعمرة Etat-colon، في المقابل حرمان فئات عريضة من الفلاحين الصغار (Le Coz Jean, 1964, p 665)؛
-عدم قدرة الدولة المستقلة على إحداث القطيعة مع النمط الكولونيالي، وتمكين الفلاحين من مقدرات المجال من خلال أهم عملية زراعية "الحرث الجماعي"، مما أدى إلى تزايد التملك والتركز العقاري، وظهور طبقة الملاكين الكبار وتمكينهم من الماء عبر تبني سياسة السدود، مما ساهم بجدية في ظهور تنافس اجتماعي حاد حول وسائل الإنتاج (Le Coz Jean, 1964, pp 678-683).

أمام هذه الوقائع التي تؤشر في نظر "لوكوز" على الإخفاق، يتبنى هذا الأخير نسقا بديلا للتحول، يتكون من أربعة عناصر أساسية غحالة: الحركية والتطور والتحديث والتصنيع الفلاحي، ويعتبر "التصنيع"، في نظره، أهم عناصر التحول، لأنه يستطيع تغيير سلوك الفلاحين، ويساهم في خلق دينامية اجتماعية لتجاوز التقليد.

4-4-2- التفسير التاريخي لدينامية التحول.

ابتدع "لوكوز" مفهوما جديدا في مقارنة البنيات الزراعية وتحليل مضمون التحول، وهو مفهوم "العصر الزراعي Age agraire" وهو مظهر من مظاهر التمسك بالتفسير التاريخي للتحول (Le Coz Jean, 1964, p953)، بحيث إنه لم يكن ممكنا، في نظر "لوكوز"، فهم ميكانزمات تحول البنيات الفلاحية الغرابوية بمعزل عن الصيرورة التاريخية للمجتمع.

يقسم "لوكوز" تاريخ عملية التحول إلى ثلاثة عصور زراعية (Le Coz Jean, 1964, p953):

العصر الزراعي الأول: يتزامن مع المرحلة التي سبقت دخول الحماية، حيث كانت القبيلة تمثل تماسكا وتضامنا اجتماعيا يحافظ على التوازن داخل هذا النسق، وتسهر على تنفيذه خلايا ومؤسسات تقليدية (Le Coz Jean, 1962, pp93-95)، كما أن المجال كان يتميز بالهشاشة المطلقة، تسوده المروج وحمى المستنقعات، ويسيطر فيه نمط إنتاج الكفاف والعيش القبلي التقليدي؛

العصر الزراعي الثاني: يتزامن مع دخول المستعمر، والذي يعتبره "لوكوز" ظاهرة تاريخية، وخلال هذه المرحلة تم توطين كل مشاريع الاستعمار الفلاحي، من عمليات التحديث؛ وتجفيف الممرجات وتحويلها إلى أراضي استعمار فلاحية؛ وبداية تفاقم نتائج الازدواجية الفلاحية (فلاحة تقليدية للكفاف/ فلاحة عصرية للتسويق)؛

العصر الزراعي الثالث: يتزامن مع مرحلة الاستقلال، حيث ظهور الرهانات الجديدة للإعداد الزراعي: الإصلاح الزراعي، والإعداد الهيدرو- فلاحية، ومجموع السياسات الفلاحية والتدخلات التنموية بالإقليم.

5-4-2- تجارب الإصلاح الزراعي المقارن وتجديد النموذج التحليلي لتطور الأرياف، أطروحة " النظام الزراعي الترابي".

بعد إنجازه للعديد من المونوغرافيات والدراسات الميدانية، وإشرافه على العديد من البحوث لمتابعة مجموع عمليات التحديث والتطور بالأرياف (سير عمليات الإصلاح الزراعي، انعكاسات الهجرة الريفية، تحولات المجتمعات الريفية، تطور الفلاحة المروية)، انتقل "لوكوز" إلى تعقيد دراسة تركيبية عن الإصلاح الزراعي المقارن (Le Coz Jean, 1974, 308 p)، وقد كان غرضه المعرفي، بلورة نموذج تحليلي لقياس ورصد مؤشرات التحول، ورصد مختلف المؤسسات والأجهزة التنظيمية الكفيلة بتحقيقه. كما أن دراساته الخاصة بالديناميات الزراعية في بلدان البحر الأبيض المتوسط، ساعدته على فهم التراتيبات من حيث المؤسسات والقرارات من المحلي إلى الوطني مروراً بالإقليم، ودورها في تنظيم المجال الريفي (Le Coz Jean, 1990, pp 1-393). ولقد ظهر "لوكوز"، من خلال هذه البحوث والمنجزات المعرفية، بعباءة الباحث المتخصص في قضايا "إعداد التراب الريفي"، خاصة بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط (Le Coz Jean, 1972, pp 217-229).

بخصوص النموذج التحليلي المقارن، يركز "لوكوز" على تحليل جدلية المجال والمجتمع وفق مقاربة مجالية/مشهدية، مبنية على منهجية سوسيو-مجالية لا تخلو من تفسيرات تاريخية، حيث إن علاقة المجتمع بالبيئة، حسب "لوكوز"، لا تُنتج "مشهداً" إلا وفق آلية اجتماعية ومنظومة قيم وأساليب استغلال محددة. وبالتالي فالمشهد الريفي (خطاطة مركبة) يتحدد عبر دينامية تاريخية (حسب العصور الثلاثة)، وحركية اجتماعية تستوعب العنصر الطبيعي (ملكية الأرض) والاجتماعي (الفلاحين) والاقتصادي (وسائل الإنتاج) والإداري (المؤسسات المشرفة) والسياسي (تراتبية القرار): (Le Coz Jean, 1990, 104).

وتتميز الجغرافيا عند جون لوكوز بإبداعها لبعض المفاهيم الخاصة، منها مفهوم "النظام الزراعي-الترابي" بمثابة "مشاهد ترابية متميزة" (Cf. Le Coz Jean, 1990, p 103)، وهو مفهوم مركب من ثلاثة أبعاد:

بعد أول يبحث في البنيات الاجتماعية والهياكل القبلية؛
بعد ثاني يبحث في الاعتبارات الإدارية المؤسساتية والتشريعية؛
بعد ثالث يبحث في المؤشرات التنظيمية والإعدادية (عناصر التهيئة).

وقد طور الباحث هذا المفهوم، وعضده بالكثير من الأبحاث الميدانية التي شملت جملة من المجالات المغربية، مما ساعده على تقديم "نظريته" عن تنظيم وتدبير المجال الريفي، ومن خلال دراسة مقارنة للمجال المغربي بنظيره الفرنسي، التزم

"لوكوز" زاوية نظر "سوسيو-إدارية" ينطلق فيها من "الدوار" الذي يعتبره مكونا أساسيا من مكونات البنيات الزراعية (Le Coz Jean, 1965, pp 09-14).

بانقاده للنظام الرأسمالي في تهيئة المجال الريفي، ووفق مفهوم (النظام الزراعي-الترابي) يقسم لوكوز المجال الريفي الخاضع للتحويلات الناتجة عن العناصر الخارجية (الاستعمار والدولة المستقلة)، إلى عدة أنظمة زراعية، وفق مفهومي "التنطيق" أو "التقطيع" الذي أنتجه منذ سنوات السبعينيات (Le Coz Jean, 1977, pp 50-551).

وعليه فيمكن أن نقسم النطاقات الريفية المغربية، حسب هذا التصور، إلى المجالات المحلية التالية:

النظام الزراعي "الدولتي Etatique": ويقصد به القطاعات المسقية التي تم استحداثها بعد الاستقلال في سياق سياسة السدود وقانون الاستثمار (1969)، وتتميز بترابية هيدرو-ترابية واضحة من حيث التوزيع والتدبير: من الدولة إلى المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي إلى مراكز الاستثمار إلى التعاونيات ثم الاستغاليات؛

النظام "الفلاحي": يتناسب مع المجالات ذات الاستقرار القديم والاستغلال المكثف (الأطلس الكبير المركزي)؛

النظام المقلد ذو الخصوصية الإثنو-ترابية (القبيلية): وهو نظام المحاطات الجماعية، الرعوية بالخصوص (الأطلس المتوسط).

3. السوسيولوجيا القروية والمجتمع المحلي في المغرب، بين وحدة النظرية وتعدد المقاربات.

التركيز على المجتمع المحلي تقليد تاريخي في الدراسات الاجتماعية في المغرب، لكن الملاحظة الفارقة هو أن جل الدراسات الكولونيالية الفرنسية لم تكن لتستعمل هذا التقليد إلا لدعم الآلة الاستعمارية. أما بعض الدراسات الأخرى، خاصة فيما بعد الاستقلال، فقد استثمرت التقليد نفسه لمعرفة الخصوصيات الاجتماعية والبحث عن الحلول المناسبة.

هل استطاعت تحقيق هذا الهدف؟

1-3- السوسيولوجيا في المغرب في سياق التوسع الأوربي، أو بروز إشكالية: القبيلة/العائق.

تحاول هذه الفقرة الجواب عن السؤالين التاليين :

هل كان التزام السوسيولوجيا الفرنسية بدراسة المجتمع المحلي المغربي التزاما معرفيا فقط؟

وفي حال ما إذا تأكدت لدينا خلفيات أخرى لهذا الالتزام، فما الجدوى المعرفية من التمسك بهذا التقليد؟.

في تناولها للمجتمع المحلي التقليدي في المغرب، ركزت السوسولوجيا الفرنسية على دراسة المجتمع القبلي في المغرب، وكما سنلاحظ فيما بعد، فقد كان التعالي الحضاري للبحث الفرنسي في المجال المحلي المغربي واضحا للعيان، ولا أدل على ذلك من نسق المفاهيم المعتمدة في توصيف هذه المجتمعات، التي أقل ما ينعتها به هي "المجتمعات التقليدية" أو (الجمهوريات البربرية) أو (الدولة البربرية الصغيرة: روبري مونتانيي)، أو كما يقول شارل أندري جوليان "جمهوريات القرى والقبائل" (شارل أندري جوليان، 2011، ص 68)، كناية على مقابلتها لما هو عصري ومنظم في إطار دولة حديثة ذات محددات سيادية واضحة.

وقد اعتمدت السوسولوجيا الفرنسية في توصيفها للمجتمعات الريفية المحلية في المغرب، على منهجية المغايرة والخيرية، والإسهاب في استعمال المفاهيم التي لا تخرج عن دائرة الازدواجية وثنائية الأنا والآخر، الأنا الأوروبية والآخر البربري المتوحش، مما جعل من بعضها سوسولوجيا متفردة موجهة وتكتيكية، بل في بعض الأحيان سوسولوجيا مؤدلجة خادمة لشهية الانتشار والتوسع الاستعماري، حيث يراد للعلم أن يؤكد، كما يقول جاك بيرك، "أن كل شيء يحدث وكأن الاستعمار قد وقع في بلاد معينة حيثما يتبين عجز التنظيم التقليدي على مواجهة المشاكل التي يطرحها الزحف التكنولوجي القادم من الخارج" (عبد الكبير الخطيبي، 2004، ص 26-09).

كما يكاد البحث السوسولوجي في المغرب، خصوصا في مرحلة الحماية، أن يكون بحثا إثنوغرافيا معتمدا على المعاينة اليومية ورصد أدق تفاصيلها في المجتمعات المحلية، وخاصة البربرية منها، كل ذلك خدمة لمرحلة وصول الميتروبول الاستعماري بقاتته العسكريين وجيوشه ومقيمه العام. كما أن البحث السوسولوجي، الذي يكاد يكون، من جهة أخرى، فرنسا محضا، فرصة للباحثين لتحقيق حلم المدرسة السوسولوجية الفرنسية المبنية على الشمولية والتعميم في احتواء العلاقات المتعددة داخل المجتمع الواحد (القبيلة). غير أن الوعي بالمنزلق الإيديولوجي للسوسولوجيا الكولونيالية، لا يعني ضرورة الحكم عليها بالتجاوز، "ولا يشفع في ترجيح رأي قد يدعو إلى مقاطعة هذا الموروث "العلمي" تحت ذريعة "وطنية" ضيقة تعادي كل ما أنتج في فترة الاستعمار" (محمد ياسين، 1990، ص 3)،

إن السوسولوجيا الكولونيالية، شأنها شأن الجغرافيا الكولونيالية، حملت على عاتقها تهيئة الأجواء لاستعمار فرنسي رهانه الأساس، إدماج شعوب عربية ذات عمق تاريخي واجتماعي مختلف عن الغرب (مشروع التهذئة)، وليس فقط وضع اليد على مقدرات البلد وخيراته الطبيعية، وهكذا نستنتج مع محمد نجيب بوطالب، أن

"المقاربة الكولونيالية ليست تخصصا ضيقا، وإنما هي رؤى للتحليل تخترق جميع الأعمال التي تعلق بالمجتمع" (محمد نجيب بوطالب، 2002، ص34).

وقد شهدت هذه المعرفة إرهاباتها الأولى في المغرب بعد غزو الجزائر، خصوصا على يد المارشال "بيجو" وتجارب "بيرو-عرب" سنة 1841 التي حاولت سلخ "الأهالي" من خصوصياتهم، والعمل على تأهيلهم للتعايش والقبالية للتحديث (Monteil Vincent Mansour, 1961, pp 575-606)، ناهيك عن الخدمة الجليلة التي قدمتها هذه السوسيولوجيا لعموم المجتمع الفرنسي، حيث أصبح لكل متقاعد فرنسي فرصة البحث والدراسة "السوسيولوجية" لإحدى المجالات المحلية في الأرياف المغربية¹⁶، إلى أن جاءت مرحلة "البحث الأكاديمي الكولونيالي" وظهرت "علوم المستعمرات"، حيث دخلت الجامعة الفرنسية ومراكز البحث على الخط، ثم بعدها الجامعة الجزائرية والمغربية مع بداية الحماية، لتكوين النخبة القادرة على استيعاب التناقضات المنهجية التي يمكن أن تعترى البحث السوسيولوجي بصيغته العنصرية السابقة.

أما المؤسسة الفعلية لهذه السوسيولوجيا في المغرب، فلم تنطلق رسميا إلا مع "البعثة العلمية" بقيادة الداهية والمنسق الفعلي "ألفريد لوشاتليي Alfred le Chatelier"¹⁷، وهي مؤسسة أخذت على عاتقها الدراسة السوسيولوجية (أنثروبولوجية) للمجتمعات المحلية في المغرب، دراسة إثنوغرافية لصيقة ب"الأهالي"¹⁸، حيث يجد الناقد والمهتم، المادة المعرفية الكافية لمتابعة تطور إصدارات البعثة، خصوصا التطور اللافت بين 1904 سنة صدور "الأرشيفات المغربية" و1906 سنة صدور "مجلة العالم الإسلامي".

لقد لاقت هذه المعرفة الموجهة العديد من الانتقادات، لكونها بقيت مُسَمَّة، في كثير من الأحيان، بالانطباعية والسطحية، "إذ يُعَمَّمُ الكُتَّابُ الأحكام بعد زيارة انطباعية لم يروا فيها، في الحقيقة، سوى طنجة وتطوان" (Miège Jean-Louis, 1961, p 53).

2-3- خصوصيات مدارس البحث السوسيولوجي في الأرياف المغربية.

لقد تعددت المدارس السوسيولوجية التي اهتمت بدراسة الأرياف، وخاصة المجتمع الريفي المحلي، ومفهوم القبيلة. إلا أن تداخل المعرفي بالسياسي كما أوضحنا، وتركيز معظم البحوث على إثبات الركود الاجتماعي والانقسام السياسي

16 - المثير للاستغراب هو أن السوسيولوجيا الكولونيالية لم تكن صنعة متخصصة للباحثين المتمرسين فقط، بل إن العديد من البحوث التي تم تصنيفها في خانة البحث السوسيولوجي في فترة الاستعمار أنجزها جنرالات وضباط وعلماء ومخبرون والعديد من المتقاعدين.

17- تمتعت "البعثة العلمية" بالشخصية القانونية سنة 1913، كما تمت تسميتها باعتبارها مؤسسة متخصصة في سوسيولوجيا الأهالي ومهتمة بإنجاز مونوغرافيات عن مناطق المغرب.

18- هم السكان الأصليون على حد تعبير المستعمر.

بالأرياف المغربية، جعل السوسيوولوجيا الكولونيالية، على الخصوص، تتميز في عمومها بخاصيتين أساسيتين:

اعتماد نظرية التجزيء (الانقسامية) لفهم المجتمع الريفي وتحديد مفهوم القبيلة المغربية؛

تطابق الخلاصات من حيث اعتبار المجتمع القبلي المغربي جسّد عقبة حقيقية في وجه التحديث والتنمية، نظرا لجموده على التقليد ومقاومته لكل ما هو حديث.

وبناء عليه، فقد دعت هذه المدارس السوسيوولوجية، إن بالتلميح أو التصريح، إلى تكسير كل مرتكزات التقليد بالمجتمع الريفي المغربي، وتعويضها ببنيات وأسس حديثة، خاصة على المستوى التقني. غير أن هذا التحديث لم يتجاوز اعتماد آلية تعميم رسمة الزراعة بكافة المجالات المحلية الريفية المغربية، بعيدا عن تحرير الطاقات المحلية واستثمار مؤهلاتها - (Naciri Mohammed, 1977, pp 65-82).

وعلى قلتها، قامت مدارس سوسيوولوجية أخرى (جاك بيرك وبول باسكون)، فحملت مشعل الدفاع عن حق المجتمع الريفي في استثمار تاريخه، وجميع مقوماته، وكامل رصيده، ومجموع موارده، لبناء مشروع تنموي خاص، يناسب المجتمع والمجال الريفيين المغربيين.

هذا ما سنحاول تبينه من خلال الوقوف عند بعض الرواد في السوسيوولوجيا القروية في المغرب، سواء في الحقبة الاستعمارية أو ما تراها من السنوات الأولى للاستقلال.

1-2-3- مونوغرافية "إدموند دوتي"، المقاربة التقليدية للمجتمع المحلي.

يمكن اعتباره "دوتي" واحدا من خريجي الآلة المعرفية الفرنسية بالجزائر بامتياز. فبعد استكمال خبراته السوسيوولوجية في الجزائر، تم إرساله إلى المغرب في سنة 1900 للمساهمة في تيسير عملية الانتشار الفرنسي في اتجاه المغرب، وقد أسفرت أبحاثه الأولى بالمغرب عن إصدار تقريره الأول سنة 1900 تحت عنوان " وسائل تطوير التأثير الفرنسي في المغرب"، ثم توالى أبحاثه التي خصص لها رحلاته الاستكشافية المتكررة كل سنة إلى المغرب بين 1906 و1909¹⁹، والتي خصص لكل منها تقريرا مفصلا. بالإضافة إلى ذلك، تميزت كتاباته عن المغرب بالعديد من الأعمال السوسيوولوجية التي تناولت إما ظواهر اجتماعية، أو دينية مستقلة (ملاحظات حول الإسلام المغربي: الزوايا 1900، مراکش 1905، السحر والدين في شمال إفريقيا 1909)، أو مونوغرافيات شاملة لمجالات محلية معينة (Edmond

¹⁹ تتحدث العديد من الروايات عن ست رحلات ل"إدموند دوتي" خلال هذه الفترة، لكن "بول باسكون" في كتابه " دراسات قروية" في إدراجه للتقرير السري لإدموند دوتي لفائدة مديرية الشؤون الأهلية يتحدث عن 5 رحلات فقط، راجع:

Paul PASCONM : Etudes Rurales : idées et enquêtes sur la campagne marocaine, Société Marocaine des Editeurs Réunis, Rabat, 1980, p 243.

(Doutté, 1914, 438 p). وقد عملت "الجنة المغرب" التي ينتمي إليها "دوتي" على نشر جل أعماله، التي ميزها البعد الميداني في رصد الظواهر الاجتماعية، كنموذج دراسته لمنطقة "حاحة" (الأطلس الكبير). تتميز النظرية السوسولوجية لدوتي بكونها محاولة للمزج بين الدوركايمية، التي كانت تعرف أنداك ذروة بروزها مع "قواعد المنهج في علم الاجتماع" و"تقسيم العمل الاجتماعي" 1895، وبين المدرسة الإثنولوجية الإنجليزية. لذلك نجد مونوغرافية "دوت" التي تعتمد من جهة على "تقسيم العمل في مجتمع بسيط" (القبيلة والمجتمع المحلي)، مستلهما في ذلك من الدوركايمية مفهومي "التعاقد العضوي" و"المفهوم الجنيني للمجتمع الكلي". ومتأثرا، من جهة أخرى، بالاتجاه الإثنولوجي الإنجليزي من خلال اعتماده مركزية مفهوم "البدائية" الذي يتيح له إرجاع بعض الممارسات والطقوس إلى أصولها العتيقة، غير أن هذا المنهج بقي قاصرا عن الكشف عن حقيقة النظم الاجتماعية المحلية بالجيال المغربية على الخصوص، وذلك من حيث أصلها ونشأتها، لأنه قاصر على إدراك أبعاد التطور الإنساني الضارب في التاريخ. "فمهما كانت طبيعة المعلومات التي يتوفر عليها، فهي تبقى ناقصة، واليقين فيها لا يتحقق إلا بناء على استقراء تام يستوعب كل جوانب الحياة الاجتماعية الماضية، وهو ما لا سبيل إليه" (محمد محمد أمزيان، 1992، ص 90).

يعتبر "دوتي" من أوائل الباحثين الذي اهتموا بالتنظيمات المحلية التقليدية (الشاوية، دكالة والرحامنة)، حيث اعتبر "القبيلة" ذلك الكل المنسجم من حيث الطقوس الزراعية والعادات والتقاليد ونمط العيش، أما التجزيء فلا يعتبره إلا ضمن هذا الكل (Edmond Doutté, 1914, pp 70-101)، مما يظهر قدرته على ابتداء تصور جديد "للتجزيء" أو الانقسامية، حيث يعتبر الأجزاء ضمن كل منسجم انسجاما خاصا يميزه عن غيره، وفي هذا نجد التنويه الكبير الذي حضيت به أعماله السوسولوجية. وتبقى السوسولوجيا القروية عند "دوتي" متميزة بعدة مفاهيم، أهمها مفهوم "الكل البنيوي للقبيلة"، الذي من خلاله يتم استيعاب "التجزيء" على اعتبار أنه تداخل وتعدد للوظائف لا غير، ومنه تتخذ "القبيلة/المجتمع" امتدادا أفقيا (التجانس عبر المناطق) وامتدادا عموديا (التنوع الحاصل في الحياة اليومية). وهو بذلك يقدم المسح العام لمناطق المغرب من خلال دراسة بعض العينات (بين الغرب وحوز مراكش).

فإذا أخذنا كتابه "في القبيلة" على سبيل المثال لنؤكد هذه الأطروحة، فهو على الرغم من كونه لا يتعدى 442 صفحة، إلا أن الكاتب استطاع من خلاله الإتيان على العديد من المجالات المحلية المغربية (القبائل) بكل عناصرها الطبيعية والاجتماعية، من قبيل (قبائل حوز مراكش، البحث في الأصول المصمودية، قبائل عالية الأطلس الكبير، دكالة، الشاوية) مركزا على مؤشرين اثنين:

أ- السمات المشتركة بين عموم القبائل المغربية في إطار "مجتمع الأهالي"
ب- الأخذ بعين الاعتبار بعض خصوصيات المناطق، كالموقع الجغرافي
والخصائص التجارية والتكوين الاجتماعي العام.

وبناء على هذه المرتكزات، يخلص دوتي إلى تعريف "القبيلة" على أنها "شخصية
معنوية لا تستند إلى أساس "فيزيقي"، فهي ترابط إجرائي لمجموعات ضمن نشئت
مواقع السكنى، حيث تحسم بواسطة مؤسساتها الخاصة، كل النزاعات ومقتضيات
الحياة داخلها (تحديد الملكيات الخاصة، توزيع الإرث، الأمن، التوزيع، توزيع
الماء) (Edmond Doutté, 1905, pp 1-16).

إنه على الرغم من تظاهر علم الاجتماع بالوقوف عند تحليل البنيات الاجتماعية
لوصفها ومعرفتها فقط، إلا أنه لا يخلو من الدعوة استنباطنا إلى نموذج إصلاحي
خاص. فهذا "دوركايم" رائد علم الاجتماع، يدعو إلى تسخير أهداف إصلاحية
تقوم على أسس مادية قصد إحداث تغييرات عميقة داخل البنية الاجتماعية والثقافية
الغربية. ولم يمنعه التزامه العلمي من التصريح بأن علم الاجتماع لم يكن ليستحق
ساعة من الاهتمام إذا لم يمكننا من تحسين المجتمع (Raymond Aron, 1967, p. 369).

بناء على ما سبق، فإن تتبع النظرية الاجتماعية ل"دوتي تجعلنا نخلص إلى العديد
من القضايا المعرفية والمنهجية التي يتداخل فيها العلمي بغيره، من قبيل:
تتميز سوسيولوجية دوتي بكونها ميدانية، تعتمد الاحتكاك المباشر بالظواهر من
خلال المعاشة اليومية، مع الحرص على إبراز المؤهلات الطبيعية للمجالات
المحلية المغربية، نموذج المؤهلات الفلاحية (Edmond Doutté, 1905, p 15)
يتميز "دوتي" بتحمسه لأحدث النظريات من خلال اعتماده "تقسيم العمل في
مجتمع بسيط" للدوركايمية التي كانت تمثل أحدث النظريات السوسيولوجية في
زمانه.

يرجع الفضل لدوتي في إبراز إشكالية "انغلاق المجتمع المغربي" التي تبنتها
السوسيولوجية الكولونيالية قبله (Edmond Doutté, 1914, pp 330-351).
يحاول دوتي مقارنة المجتمع "القبيلة" مقارنة كلية، على الرغم من اعتماده
"التجزئي" الذي يبقى في جوهره إجابة مقبولة في سياق التشريح الكلي لبنية
القبيلة، خلافا لغيره من السوسيولوجيين ممن تبينوا "التجزئية" بشكل كلي.
لقد قدم دوتي خدمة جمة للمشروع الاستعماري من خلال تشريحه الدقيق الميداني
للمجتمع الريفي المحلي، فأبرز إمكانية إدماجه في إطار مشروع الانتشار والتوسع
الفرنسي.

يركز دوتي دراساته على "نمط العيش" كمؤشر أساسي في الدراسات
السوسيولوجية، بحيث إنه على الرغم من كونها تبقى عينة خاصة، فإنها تصلح
للتعميم في إطار المشروعين المركزيين "التنظيم الاجتماعي للقبيلة" و"الأسرة
الممتدة".

يعتبر "دوتي" المخزن المغربي مؤسسة عريقة ينبغي المحافظة عليها عند دخول المستعمر، ولعله ما شجع فرنسا على اعتماد نظام الحماية في المغرب عوض نظام الاستعمار (امحمد مهدان، 2015، ص15).

غير أن هذه المقاربة التأسيسية للمجتمع المغربي على اعتبار أنه مجتمع قبلي في الأصل، لقيت نقدا كثيرا من قبل العديد من السوسيولوجيين الوطنيين وعلماء التاريخ، فنجد عبد الله العروي مثلا (عبد الله العروي، 2007، ص ص 99-101)، ينتقد بشدة هذه المقاربة، لأنها تعتبر القبيلة كفضية قبلية أو كنتيجة استقرارية، في حين أن المطلوب في نظره، هو اعتبارها تنظيما وقائما، احتفى به سكان المغرب ضد المد والمحاصرة الرومانية، لذلك لا يحق للباحث الأجنبي أن يتصورها كقاعدة ثابتة تمثل أصل التاريخ المغربي، لأن في ذلك محاولة إضفاء الشرعية على الاستعمار الأوربي ذو الجذور الرومانية.

إن المقاربات الكولونيالية للمجتمع المغربي، مثل هذه، لا تخرج عن كونها نظرة غيرية، بحيث يحرص عالم الاجتماع من خلالها على تقديم المجتمع الغربي بثقافته وقيمه... كنموذج فريد ولا يمكن لأي مجتمع أن يعرف طريقه نحو التقدم إلا عن طريق هذا النموذج المثالي (محمد محمد أمزيان، 1992، ص 139).

2-2-3- "إدوارد ميشو بيلي": سوسيولوجيا النظام العقاري بقبائل "الغرب" و"الهبط".

لا يمكن تحقيق التحول الشمولي الذي تريده الحماية، إلا بتفكيك البنيات الاجتماعية القبلية، والهيمنة أو تحجيم أو إخضاع السلط المتحكمة فيها (المخزن المركزي والمحلي والأعيان والزوايا) (Couleau Julien, 1968, p80)، ومن المستحيل تفكيك البنيات الاجتماعية القبلية دون إحداث تحول جذري في البنيات الزراعية. وبحكم الارتباط الوثيق للبنيات الاجتماعية بالبنيات الزراعية (قيمة الأرض لدى ساكنة الأرياف)، فإن تفكيك البنيات الزراعية يبقى نفسه مستحيلا دون القيام بعملية ممنهجة لنزع حق الملكية من الأهالي وتوزيع جزء منها على المعمرين.

هذه إحدى أهم الخلاصات التي خرجنا بها من تتبع سراديب السوسيولوجيا الكولونيالية وهي تحاول الإمساك بمقومات الحياة الاجتماعية في الأرياف المغربية. وقد كان "ميشو بيلير" واحدا ممن تتبعوا هذه المتتالية بكل دقة.

عندما نذكر مؤسسات السوسيولوجيا الكولونيالية، وتحديدا "البعثة العلمية" والدراسات المتعلقة بالنظام العقاري، فإن أول من يتبادر إلى الذهن من روادها هو "إدوارد ميشو بيلير"، هو طبعا واحد من رواد هذا النوع من السوسيولوجيا داخل البعثة العلمية، بل هو الرئيس الفعلي للبعثة منذ سنة 1906 بعد رحيل جورج سالمون، حيث أصدرت البعثة برناسته العديد من الدوريات والبحوث: الأرشيفات المغربية، الأرشيفات البربرية، ومدن وقبائل المغرب.

لقد تميز هذا الفرنسي المزداد سنة 1857، و المتقن للغة العربية بخبرته الواسعة في معرفة المجتمع المحلي المغربي، الريفي على الخصوص، وقد ساعده على ذلك احتكاكه بالجيل الأول من السوسولوجيين الفرنسيين سواء داخل "البعثة العلمية" أو "الجنة المغرب"، وإصداره العديد من الأبحاث إلى جانبهم، وخاصة منهم جورج سالمون²⁰.

اشتغل "بيلير" على تيمات سوسولوجية وجغرافية عدة، استطاع من خلالها تقديم توصيف القبائل المغربية وتعريف خصوصياتها المحلية، مركزا على خصوصيات التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع القروي، حيث يقول "إن مهمة السوسولوجيا هي وصف التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المغربي، كونها تنظيمات حية، لهذا يجب البحث عن أصولها لكي نتمكن من التعمق بشكل أكبر في المجتمع المغربي، ونزير الغطاء الذي يوحى بوجود وحدة إسلامية، لنصل إلى أن عددا كبيرا من هذه التنظيمات لها أصول تعود إلى ما قبل دخول الإسلام" (Michaux Bellaire, 1927, pp 293-311). ولم يخرج "ميشو بيلير" عن المدرسة التجزئية في تناوله لعموم هذه القضايا، ففي نظره، "لفهم الكل، علينا فهم الأجزاء بالضرورة، كل على حدة، ثم فهم العلاقات بينها بعد ذلك" (Michaux Bellaire, 1927, p 297)

كما عمل "ميشو بيلير" على تفكيك بنية المجتمع المغربي ومصادر السلطة فيه، وأغنى البحث بترجمة العديد من الكتب والمراجع العربية في العقار والقانون، وساهم في تحليل بنية المخزن المغربي وعلاقته بالقبائل، وقدم الكثير في إطار تسهيل عملية انتشار المد الفرنسي في اتجاه المغرب. وتركزت معظم أبحاثه حول قضايا التدين والوثنية قبل الإسلام بالمغرب، والأعراف السائدة والصامدة عبر التاريخ، خاصة عند القبائل الأمازيغية (Michaux Bellaire, 1927, p 295)، مما يوحى بأن بيلير يبنى النظرية التطورية في تركيزه هذا على مفهومي "الأصول" و"البقايا" (مهدهان، 2015، ص 28).

لكن تبقى بحوثه الخاصة بالنظام العقاري والضريبي، أهم ما ميز فكره السوسولوجي إلى حدود سنة 1915، قبل الشروع في بعض المسوح الميدانية العامة. يوضح "ميشو بيلير" مهمة السوسولوجيا واهتماماتها بالقول: "كان من الواجب لإحداث محفوظات (أرشفيات) مغربية، وضع مجموعة لأوصاف المغرب بقبائله ومدنه، وجماعات الطرق الدينية، والعتور على أصولها وفروعها

²⁰ - voir :

- « El-q̄qar El-kebir, une ville de province au Maroc septentrional », Archives marocaines, publication de la Mission Scientifique du Maroc, Tome deuxième, 1905, réimpression 1974, Fascicule II, pp 1-228

- « les tribus arabes de la vallée du Lekkous », Archives marocaines, publication de la Mission Scientifique du Maroc, Tome Cinquième, 1905, réimpression 1980, pp 3-47

وصراعاتها وأحلافها وتتبعها في التاريخ عبر مختلف السلالات، ودراسة نظمها وعاداتها، وبعبارة أخرى، التعرف على الميدان الذي يمكن أن ندعى يوما للعمل فيه كي نتصرف عن وعي ودراية" (عبد الكبير الخطيبي، 2004، 26-09).

على الرغم من أن "بيلير" يعتبر واحدا من رواد "نظرية التعارض= التجزئ" التي تبنتها السوسيوولوجيا الكولونيالية وفق تقسيم المجال والمجتمع المغربيين إلى "بلاد السبية" و" بلاد المخزن"، بل كان من المستغرقين فيها (محمد ضريف، 1988، ص 86)، وهي النظرية التي شجعت فرنسا على حسم قرارها باستعمار المغرب نظرا لوقوفها على العلاقة المتوترة بين المخزن وعدد من القبائل، إلا أنه يعد من أوائل السوسيوولوجيين والجغرافيين الذي تخطوا إلى ضرورة الحفاظ على التوازن الاجتماعي الخاص بالمجالات المحلية المغربية (القبائل)، وقد نبه إلى ذلك في العديد من كتاباته. يقول في هذا الشأن: "إن الدولة المغربية، كما وجدناها منذ 14 سنة مضت، ليست إن شئنا الدقة، لا أمبراطورية ولا ديمقراطية بالمعنى المتعارف عليه لدينا، ولكنها عبارة عن توازن من الضروري عدم الإخلال به، بل بالعكس من ذلك، تعزيزه بما يناسب ويفيد من التعديلات غير المتسارعة. ومن تم، يجب أن تكون دراسة شروط هذا التوازن هي الشغل الشاغل للسوسيوولوجيا المغربية" (Michaux Bellaire, 1927, pp 293-311).

تعتبر هذه السوسيوولوجيا المهمة بالنظام العقاري على الخصوص، المعرفة الكولونيالية الرئيسية، نظرا لكونها عملت على الغزو الأخلاقي وتفادي الاصطدام، حيث هيأت، بدلالاتها المنطقية وحججها القانونية، الوثائق الضرورية التي يبحث عنها الاستعمار، والفلاحي منه على الخصوص. يقول في معرض توضيحه لهذا المشروع: "يجب تمنى أفضل مما تم تحقيقه، أو على الأقل إلى التوسط في الأمور لتفادي الاصطدامات الخطيرة والحفاظ على السلم بتفادي إعطاء أوامر لا يفهمها الأهالي... إن هذا المشروع يتطلب وقتا طويلا، لكنه مستديم وأقل كلفة" (Michaux Bellaire, 1927, pp 262-263).

ولتحقيق هذه الغاية، فقد اعتمد "بيلير"، من خلال العديد من أبحاثه المنشورة بالأرشيفات، على مقابلة الأسس الإسلامية لتنظيم العقار المغربي (نموذج الخراج عند الماوردي) (Michaux Bellaire, 1911, pp 18-22) بالنظام العقاري الروماني من أجل هدفين أساسيين :

-تقديم النظام العقاري المغربي على أنه نظام "بدائي" معتمد على أسس قديمة غير قادرة على تغطية المستجدات، كما أن جزء من النظام العقاري يغطيه العرف الذي أصبح مع مرور الزمن هو السائد- (Michaux Bellaire, 1911, pp 172-173).

-محاولة التأويل السوسولوجي لهذا النظام بحثاً عن تيسير سبل انتقال "حيازة الأرض" من الأهالي إلى المستعمر، الشيء الذي بدا واضحاً في فترة الحماية من خلال "الشركة المغربية".

واضح أن "بيلير" وأمثاله من الفرنسيين يريدون إقناع المتلقي المغربي بكونه ركونه إلى التقاليد والبدائية سبب في المؤخرة والتخلف، وما عليه إلى ركوب قطار التقدم الحضاري كما رأته الحضارة الأولى على هذه الأرض (روما) أو كما تبنته سليلتها الفرنسية. لقد كانت خطة الاستعمار أن ينفردنا من ماضيها البدائي على حد قوله، ويوهمنا أن ثقل هذا الماضي هو سبب التخلف، وأن طريق التقدم هو طريق الغرب نفسه (محمد محمد أمزيان، 1992، ص 172).

ففي مرحلة أولى من انشغالات "بيلير" السوسولوجية، عمل على جمع كم هائل من الوثائق العدلية المتعلقة بالنزاعات وحالات الفصل فيها بين الأفراد والجماعات (دواوير، قبائل، فحدات) (Michaux Bellaire, 1911, 542p)، وفي مرحلة ثانية باشر العديد من المسوح على شكل مونوغرافيات ودراسات ميدانية، وتجميع الروايات والأخبار، ومتابعة الأعراف المرتبطة بالنظام العقاري (مدن وقبائل المغرب، 1915) ليطلع بها الوثائق المكتوبة. وفي هذا الخضم، كانت مصادر "ميشو بيلير" تتنوع بين المقابلات التي كان يعقدها مع الفقهاء والعدول والأعيان، ومقارنة الوثائق العائلية والعقود من أجل تحقيقها، ودراسة المصادر المكتوبة (مختصر خليل والأحكام السلطانية نموذجاً).

واضح كذلك من خلال تتبع سوسولوجيا "بيلير"، أنه يعتمد بالأساس على منهجية استقرائية ينطلق خلالها من تحقيق بعض عقود الملكية ومحاولة الانتقال بها إلى مستوى أعم، هو مستوى دور هذه الملكية في العلاقات الاجتماعية العامة داخل القبيلة، ومن خلال الرجوع إلى التاريخ القديم يُدعم "بيلير" منهجه هذا بأرضية تاريخية تساعده على فهم آليات انتقال وضعية هذه الملكية بين الأفراد والجماعات، بل وقدرة هذه الملكية على التحول إلى مصدر صراع أو تعايش بين المكونات والفئات الاجتماعية، بمعنى قدرة وضعية هذه الملكية على أن تكون عامل استقرار أو تناحر.

تكتسي الدراسات التي قام بها "بيلير" أهمية بالغة لفهم القيمة الاجتماعية "للعقود"، فهذه الأخيرة لها في نظره:

قيمة تاريخية: تتمثل في الجهود الكبير الذي لعبته السوسولوجيا العقارية في تجميع الأرشيف العقاري المغربي؛
قيمة معرفية: تسهيل عملية البحث من خلال إعداد مكتبة مجهزة بكم هائل من الوثائق، لكن للأسف، فقد تمت عملية تهريب منهجة من قبل الفرنسيين لجملة من هذه الوثائق بعد الاستقلال الرسمي؛

قيمة حضارية: وتتمثل بالأساس في المقارنات التي قام بها "بيلير" بين النظام العقاري المغربي ونظيره الروماني؛
قيمة قانونية: تكمن في الدراسات التي قام بها "بيلير" للمصادر العربية المتخصصة في جمع وتحقيق عمليات تنظيم العقار (أحكام الماوردي)، كما أنه راهن على تجميع القوانين العقارية بشقيها العرفي والشرعي لتنسيق وتشكيل بناء النظام العقاري المغربي لأول مرة في التاريخ؛
قيمة سوسيولوجية: قام "بيلير" بمجهود كبير لإبراز مكانة العقود في العلاقات الاجتماعية العامة، وقد أبرز دور العقد باعتباره مؤشرا في فهم اتجاهات التحول داخل المجتمع الريفي المغربي (القبيلة).

لكن، على الرغم من أهمية هذه الدراسات واستثنائيتها، فإنه لا يمكن أن تخفي عنا النَّفس الكولونيالي، والرهان الاستعماري الذي ظل ملازما لكل فقرة من فقراتها. وفي هذا الصدد يمكن أن نذكر بعض الخدمات الكولونيالية التي قدمتها سوسيولوجيا النظام العقاري على يد "بيلير":

قدمت المنهجية الاستقرائية هذه فكرة عامة عن مرتكزات النظام العقاري المغربي في جل المجالات المحلية الريفية (القبائل)، وهي فرصة للمستعمر لفهم حجم ارتباط الإنسان المغربي بأرضه؛

حددت أصناف الملاك المحليين بكل دقة (أفراد، جماعات (زوايا)، كما فصلت في طبيعة العقود المغربية (عرفية، عدلية) لتسهيل تعامل المستعمر مع المالك المباشر للأرض؛

قدمت للاحتلال كما هائلا من الوثائق التي يمكن التلاعب بها فيما بعد، وهنا يمكن أن نذكر بعض حالات البيوع المتكررة لأراضي هي في الحقيقة محبسة، أو مخصصة لشرفاء من زوايا، أو مهداة من السلطان إلى قبيلة معينة؛

قدمت للفرنسيين خدمة جليلة تتمثل بالأساس في تحديد كيفية حيازة الأرض بالنسبة للإنسان الريفي، كما أن "بيلير" من خلال دراسته لأسس التنظيم العقاري استخرج الأهم، وهو كيفية وإمكانية نقل أصناف الملكية من المسلم المالك للأرض إلى الأوربي المعمر؛

لفتت انتباه المستعمر إلى ضرورة الانتقال بوضعية النظام العقاري المغربي من حالته قبل الحماية (طغيان العرف)، إلى "صنعة عقارية" تمكن المعمر الأوربي من إحراز وضع قانوني فوق الأرض المغربية، فكانت من ثمراتها إحداث مؤسسة "التحفيظ العقاري" في المغرب.

عموما قام "ميشو بيلير" بعمل سوسيولوجي رائد، استفاد منه المعمر الفرنسي على وجه الخصوص، استفادة مهمة لترسيخ موطن قدمه بالمغرب، كما لا يمكن أن نُسقط استفادة المجتمع الريفي من ذلك، من خلال فهم ضرورة الاهتمام بالعقد، وفهم الشروط التاريخية لحيازته، وأهميته في تحديد العلاقات الاجتماعية داخل القبيلة.

3-2-3- السوسيولوجيا المعاصرة، المجتمع المحلي وقضايا التنمية.

سنركز بالأساس على رائدين من رواد السوسيولوجيا المعاصرة التي تناولت الأرياف المغربية، لكن من وجهة نظر معاصرة تبحث في آليات تحويل المجتمع المحلي والانتقال به إلى التنمية والإعداد المطلوب.

1-3-2-3- سوسيولوجيا المجتمع المحلي عند "جاك بيرك" ومفهوم "الجماعة القروية".

"لا توجد مجتمعات متخلفة النمو، هناك مجتمعات متخلفة التحليل"، هكذا نظر "بيرك" لمشروع تنمية المجتمعات المحلية في الأرياف المغربية. فهو صاحب نظرية "الجماعة فوق الجرار"، وهو الذي استخلص، بعد تجربة طويلة، أن "الحركة الزراعية بالمغرب هي ثمرة التوفيق بين ملاحظة سوسيولوجية، أي ملاحظة حيوية الجماعات القروية في المغرب العربي، وبين مغامرة تجهيز الفلاحة بالآلة" (جاك بيرك، 1964، ص145).

إذا كانت السوسيولوجيا الاستعمارية راهنت على تحليل المجتمع المغربي لما قبل الاستعمار لاستهدافه، فإن "جاك بيرك"، عكس ذلك، أراد أن يضع سوسيولوجيا انتهاء عهد الاستعمار ويقوم بدوره في تحليل العالمية المعاصرة. لكن الأستاذ الناصري له فيه رأي آخر، حيث يعتبر نظرية "الجماعة فوق الجرار" بمثابة صيانة للنظام الاستعماري، لأنه "جعل نمو الأهالي يتلاءم ويذوب في حركة واحدة مع تعميق جذور الوجود الفرنسي" (عبد الكبير الخطيبي، 2004، ص09-26)، مما يبين أن مواقف "جاك بيرك" عرفت تحولات مهمة، أهم ما يقال عنها، أنها:

حضراريا: عرفت طفرة نوعية بانتقالها من خدمة الإدارة الاستعمارية والاشتغال وفق تعليماتها، إلى دعم حركة التحرر العربي بشكل عام. لذلك حرص خلال المرحلة الثانية من عمره على أن يكون مؤسس الفكر المرجعي للحوار بين ضفتي المتوسط، وذلك انطلاقا من قناعته بأن الإسلام المعاصر الأقدر على الانسجام مع التقدم الأوربي هو الذي تمثله الدول المغاربية (شمال إفريقيا) (Berque Jacques, 1989, 288p).

لكن مواقفه هذه لن تحجب صورة "بيررك المستعمر" وخدمته للإدارة الاستعمارية الفرنسية، واشتغاله كموظف للسلطات الاستعمارية الفرنسية بالمغرب فيما قبل، بل وشغله منصب مراقب مدني بأحد المجالات المحلية لمنطقة الغرب (أحد كورت) للفترة ما بين 1940 و 1943. كما أن الدراسات السوسيولوجية التي كان ينجزها خلال هذه الفترة، وبكل نتائجها، تقدم لكبار الضباط الفرنسيين من أجل إنارتهم حول السبل الفعالة للتعامل مع المجتمعات المستعمرة (محمد وقيدى، 1983، ص176-177).

منهجيا: انتقلت من من مجال "سهلي" هو "الغرب" الذي اقترح فيه "بيرك" مشروع "قطاعات التحديث القروي" فباعت أطروحته بالفشل، لينتقل إلى مجال "جبلي" وهو المجتمع السكساوي"، الذي يعتبره البعض، المرحلة الثانية من الإخفاق، نظرا لضعف أطروحته في العديد من القضايا الاجتماعية مقارنة ببعض الباحثين ذوي السبق في الميدان، ومن بين هذه القضايا: الأدوار السياسية لبعض الزوايا، وقضية "العزيب"، وغيرها (Jillali El Adnani, 2013, pp 51-56) "الجماعة فوق الجرار" هو العنوان الذي اختاره "جاك بيرك" لمضمون التحديث الجديد الذي اقترحه على إدارة الحماية، الجرار محل المحراث، ويتجاوز المحراث يتم تجاوز العقلية التقليدية والأساليب العتيقة والتقنيات البدائية، ويصبح الفلاح مستثمرا حقيقيا ترتبط مصالحه الاقتصادية بالسوق والمضاربة والمنافسة، وسيتحول الخمّاس والفلاح بصفة عامة إلى منتج وإلى مستهلك في نفس الوقت وستحول الخمّاس والفلاح بصفة عامة إلى منتج وإلى مستهلك في نفس الوقت والتقاليد والطقوس الفلاحية، والخرافات الزراعية في بعض الأحيان، ستعتمد المشاريع الجديدة على التكوين الزراعي والتدريب العملي لأبناء الفلاحين على استعمال الآلات الحديثة والطرق الزراعية الجديدة وذلك بالاستعانة بالمرشدين الزراعيين، و عوض الاعتماد على زراعة الحبوب سيتم إدخال زراعات أخرى يمكن أن تكون مستوردة أو أثبتت مردوديتها ونجاحتها في ضيعات المعمرين، أو تستجيب لطلب السوق الفرنسية والأوربية، وسيتم إعداد الأرض وربطها بمصادر المياه وتقوية مردوديتها باستعمال الأسمدة المناسبة، كما سيعمل مشروع التحديث على محاربة الأمراض الزراعية والطفيليات الضارة بالنباتات.

اشتهر "بيرك" بمقارباته الخاصة للبنىات القبلية، فكان من السابقين إلى توظيف النوازل الفقهية في البحث السوسولوجي، ومن بين النتائج التي توصل إليها هي أنه لدراسة واقع القبيلة المغربية دراسة موضوعية، لابد من ربطها بمحيطها البيئي الخاص. كما التزم "المقاربة الشمولية" بتركيزه على المجتمعات المحلية الصغيرة بأدق تفاصيلها لفهم المجتمع العام (مهدان، 2015، ص87).

وأبرز "بيرك"، من جانب آخر، اللاتوازن الحاصل بين الاجتماعي والاقتصادي في قبائل البربر، حيث يؤكد سيادة الأول على الثاني وتوجيهه له، وتواجهه في كل ناحية من الوسط الطبيعي (عبد الكبير الخطيبي، 2004، ص22)، وهو ما ساهم في تعدد تعاريف القبيلة التي تستمد مصداقيتها من أهمية السياق التاريخي ومدى ارتباطها بالمكان. وبالتالي، كما يقول "محمد شرقي" سيتم تناول المجتمع القروي، وبشكل أدق "المجتمع الزراعي"، في علاقته مع الوسط الطبيعي، أو ما يسميه بالأساس أو "الجوهر الطبيعي" (محمد شرقي، 2009، ص47).

تتخذ "القبيلة" عند "بيرك" مفهوما وظيفيا بالأساس، فهي في نظره الضامن للهوية من الانحلال الداخلي، والمؤمّن من العدوان الخارجي، إذ باستطاعتها ذلك انطلاقا

من تكيفها مع العناصر الطبيعية للمجال. وأما الفرد فإن هويته لا تتحدد إلا في إطار إلزامية الجماعة التي تتحد هي نفسها بجملة من الخصائص على مستوى العلاقات بين الأفراد، والارتباط بالمجال الجغرافي، والتجانس الثقافي. ولهذا نجده يحدد مفهوم الجماعة "تاقبيلت" على أنها "مرجعية" وهيئة معنوية لحل النزاعات بين الأفراد، وإعمال النصوص القانونية والأعراف السائدة، وبذلك فهي تحمل مقومات استمراريتها في ذاتها "قضية التعاقد" من غير حاجة إلى روابط القرابة الطبيعية، وقد لاحظ "بيرك" ذلك خلال تحليله للنسق الزراعي داخل المجتمع السكساوي من حيث تقسيم الشغل والنشاط الزراعي (Berque Jacques, 1978, p 380). كما أن "للجماعة" دورا آخر يتمثل في "مواجهة الغير" باستثمار، وتحقيق "التعاقد" بين الأفراد رغم التمايز البنيوي بينهم (اختلاف حيثياتهم الاجتماعية). وقد انطلق من كون أن القبيلة تمثل بناء اجتماعيا كليا لا يمكن فهم عنصر من عناصره دونما ربطه ببقية العناصر الأخرى (محمد نجيب بوطالب، 2002، ص57).

في أبحاثه عن الأطلس الكبير (سكساوة)، يعتمد "بيرك" منهجا تعديدا لتفكيك إشكالية تحديد طبيعة المجتمع المحلي، بحيث يجعل من "الاستيعاب الكلي" مفهوما مركزيا في سوسيوولوجيا المجتمع السكساوي، فينظر إلى المجتمع من خلال ثلاث زوايا للنظر في تناسق وتكامل: مفهوم الزمن (دورة تقسيم الماء)، والتوازن الداخلي للجماعة (القرابة)، وحجم تملك الأرض (العينة المركزية في البحث). بحيث إن تناول هذه الأبعاد بمقرب جمعي، في نظر بيرك، يمنحنا الاستنتاج بقدرة "الجماعة" على المحافظة على ذاتها من التهديد الخارجي أو الانحطاط الداخلي (Berque Jacques, 1978, 470p). فكانت مقاربتة هذه محط تقدير العديد من المختصين، حيث شهد له "جون سيليربي" بالموضوعية والعلمية التامة في تناوله للبنى الاجتماعية في علاقتها بالبنى الزراعية في المجال المحلي السكساوي (Célérier Jean, 1956, 204)

وأما عن "النشاط الزراعي" فإن "بيرك" يتناوله من جانب "تقسيم العمل" في ارتباطه بالخصائص العقارية داخل الكل القبلي في اتساقه وانسجامه وديمومته (Berque Jacques, 1978, p 199)، مبرزا تقدم النشاط الزراعي من خلال التقنيات المعتمدة واختلاف النشاط الزراعي وطرق تدبيره بين السهل والجبل، وإدماج بعض الأنشطة الأخرى كالتجارة التبادلية، مما يظهر المستوى الحقيقي للريف والمجتمع السكساويين (التكيف والإبداع).

تتميز السوسيوولوجيا عند بيرك بتفردھا، سواء من حيث مرجعياتھا المعرفية واستقلالھا التام عن الباراديكمات الكولونيالية السابقة، أو من خلال موسوعيتها واستثمارھا للمتاح من مناهج العلوم، بل من العلوم نفسها (جغرافيا، علوم مجال، علم النفس)، أو من خلال إنصافھا وتعريفھا للمجتمع القروي المغربي، أو من خلال

استنباط القوانين ورصد اتجاهات التحول داخل المجتمع القروي من أجل تنميته (عبد الكبير الخطيبي، 2004، ص 26-09).

لذلك يمكن أن نستخلص - دون مبالغة- أن "بيرك" بمحاولاته المعرفية هذه، قارب الريف المغربي "مقاربة تنموية" انعدمت في العديد من الأبحاث السوسولوجية قبله، من خلال مطلبين أساسيين:

1. دعوة المشروع الحداثي إلى ضرورة استحضار الخصائص والأصول والمقومات الثقافية والتاريخية للحضارة الإسلامية، نظرا لقدرة هذه المنطلقات على المساهمة في التحديث المطلوب بانفتاحها وقابليتها للتطوير.

2. الإقرار بحضارية المجتمع الريفي المغربي وإمكانية تحوله إلى الأفضل من خلال استثمار مقومات بنوية داخلية، ومن خلال الاحتكاك مع الحضارة القائمة المبنية على الحداثة الصناعية والفكرية، ومن هنا يسلم "بيرك" بضرورة الحوار المتكافئ بين الحضارة المسيحية والحضارة الإسلامية المتوسطة على الضفتين.

2-3-2-3- سوسولوجيا التنمية عند "بول باسكون"، المجتمع المحلي في سياق أطروحة "المجتمع المزيج".

صياغة هذا العنوان مستوحاة من جواب "بول باسكون" عن سؤال إمكانية فرض مدرسة جديدة للبحث الاجتماعي عن طريق سياسة إرادوية (التدخل الأحادي للدولة)، حيث أجاب: "ينبغي توفر مشروع تاريخي، توفر مذهب، وإن الأفكار المستوردة والجاهزة من الخارج تشكل خطرا، وإن المرض الأكبر لهذا البلد هو زرع النماذج مع غياب التجديد. ويوم يجدد المغرب، فإنه لن يظل في المؤخرة"²¹

يعد "باسكون" من أشهر السوسولوجيين المشتغلين بالأرياف المغربية، تميزت أبحاثه بميزة خاصة، كونها تعتمد مقارنة سوسيو-مجالية لتفكيك المجتمع القروي (حوز مراكش)، نلمسها من خلال العديد من الأعمال المتوفرة²². كما يعتبر "بول باسكون" واحدا من المتميزين في نظرتهم للأرياف والمجتمعات الريفية المحلية، فهو باحث مقاوم منتقد جريء، يسمي الأشياء بمسمياتها، متخذا في ذلك مسافة معرفية كافية عن التوقع في خانة مقارنة تقليدية ما.

21- حوار أجرته زكية داوود سنة 1978 وتم نشره بمجلة "لاماليف" مرتين: العدد 94 يناير/فبراير 1978 و العدد 166 في ماي 1985، ص ص 16-7). أما النص المقطع فهو من ترجمة مصطفى السنوي، ويعود إلى مجلة "بيت الحكمة"، العدد الثالث، السنة الأولى، أكتوبر 1986، ص ص 5-30)

22- يتعلق الأمر على الخصوص ب"المعوقات الاجتماعية للتقدم الفلاحي بحوز مراكش"، "تأطير أو تجميع الفلاحين"، "نظام استغلال الأرض بالحوز"، "اليد العاملة والشغل في القطاع التقليدي"، "ماذا يقول 296 شابا قرويا"، "نماذج السكان واعداد التراب بالمغرب"، "نظرية عامة لتوزيع المياه واستغلال الأراضي بحوز مراكش"، "المسألة الزراعية بالمغرب"، "حوز مراكش"، "بني بوفراج: بحث في الإكولوجيا الاجتماعية"، "فلاحون بلا أرض"، "الاستثمار الفلاحي بمنطقة تساوت"، "التحديث القروي بالمغرب: سوسولوجيا برنامج"، "مقاييس المؤن: وصف المد والصاع المغربي".

إن مجموع أبحاثه لا يمكن حشرها في خانة تخصص معرفي مغلق، فلا علم الاجتماع السياسي يستطيع الإحاطة بها، ولا الجغرافيا السياسية قادرة على استيعابها، ولا هي تنتسب إلى المونوغرافيا أو الاثنولوجيا أو علوم المجال فقط، بل هي تمثل في صلبها وحقيقتها "مشروعا ريفيا استراتيجيا مستقبليا"، يستعير من العلوم الإنسانية والاجتماعية منهجها العلمي، ليتلمس الطريق إلى الجزء المسكوت عنه والغامض من تناول الأرياف المغربية.

بكل الوضوح، إن السوسيولوجيا عن "بول باسكون" محاولة للإجابة عن السؤال المركزي: لماذا لم تنجح مشاريع التنمية المعتمدة رسميا في الأرياف المغربية منذ الحماية رغم كثرة المشاريع والتدخلات؟ حيث يجيب بإقرار أن المجتمع المغربي، وقد سيطرت عليه القوى الكبرى واستنزفت خيراته، لا يملك اليوم الوسائل الكفيلة بتحويله، ولا يملك مشروعا وطنيا وتراكما داخليا يسمحان بتحريك الطاقات لأداء ثمن الانتقال (باسكون بول، 1986، ص51).

ربع قرن من الأبحاث الميدانية كانت الحصيلة المعرفية "البول باسكون"، وهي التي أهلتها لأن يعتبر خبيرا اقتصاديا واجتماعيا لدى البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة "الفاو". وإنه لصعب جدا ادعاء الإحاطة الدقيقة بمشروعه الفكري، لذلك سنعتمد، بهذه المناسبة، منهجية خاصة لتناول هذا المشروع، وذلك من خلال نظرتين متكاملتين: الأولى ماكرو معرفية والثانية ميكرو معرفية.

فالنظرة "الماكرو- معرفية"، يمكن أن نختصرها في وصف المشروع الباسكوني ب"المشروع المجتمعي الريفي"، وهو يستحق هذا النعت، لكونه لامس المجتمعات الريفية المحلية بمقاربة متكاملة مبنية على النظر التاريخي إلى تفاعل مكونات وعناصر المجتمع الريفي فيما بينها وفي علاقتها مع المجال، كما حاول إبراز مقومات التماسك والتضامن داخل المجتمع الريفي التي مكنته من الاستمرار وعدم التأثر بكل التحولات الجارية حوله في الحواضر أو المراكز الصغرى، وهو بذلك يستقيل عن "الإسطوغرافيا الاستعمارية" (Pascon Paul, 1965, pp 67-77). كما أن نظرتنا البانورامية هذه توقفنا أمام الخصوصية المتميزة التي جاء بها "بول" من أجل إخراج المعرفة القروية من مأزقي "الفكر الوصفي السلبي" و"التبعية المخزنية" (التبعية للسلطة)، وفي هذا يلمح إلى مخاطر البحث السوسيولوجي بالقول "يهمش ويتهمش (يعني الباحث)، وسرعان ما يجد نفسه مهددا بإفراطين هما: أن يتخذ موقفا محايدا، أو أن يتلاعب به"..." "فعال الاجتماع هو، وينبغي أن يكون ذلك الذي تأتي الفضيحة عن طريقه" (بول باسكون، 1986، ص 64)، فالمعرفة إنما جعلت لتغيير العالم، وفي صلب هذا العالم الإنسان، وتأمين مستقبله أينما كان. وبذلك يكون "بول باسكون" قد أدخل مؤشر التنمية إلى حقل المعرفة الاجتماعية المشتغلة بالأرياف المغربية في سياق علاقات مجتمعية أوسع، علاقة: المجال-السلطة والمجتمع.

وأما من حيث النظرة الميكرو - معرفية، فيمكن القول إن هذا المشروع يتميز ببعض الخصائص، منها:

-تميزت النظرية الباسكونية بإدخال بعض التيمات الجديدة التي تنهل من الفكر النيو-كولونيالي من قبيل قضية "إعداد التراب في بحثه بعنوان" دار إليغ في الجنوب المغربي"، و"نماذج السكان وإعداد التراب بالمغرب". كما يعتبر من الباحثين الأوائل الذين أثاروا قضية التنمية الجهوية، وذلك بإبرازه الاختلاف الحاصل بين المجالات الترابية الريفية في المغرب (بول باسكون، 1986، ص13).

-يركز "باسكون" في تحليله للمجتمع الريفي المحلي على "المؤسسات المجتمعية التقليدية" أو ما يسمى ب "اجماعة" مبرزاً دورها الكبير في تحقيق التنمية الريفية وإعداد التراب المحلي (Pascon Paul, 1986, pp 185-194)

-يؤكد "باسكون" انتقاء المضمون الاجتماعي لعملية الإصلاح الزراعي التي قامت بها الدولة المغربية بداية الاستقلال، مما فوت فرصة إنجاز مشروع تنموي بالأرياف انطلاقاً من التنمية الزراعية (بول باسكون، 1986، ص ص33-35).

-خلافاً لبعض الباحثين في الاقتصاد السياسي، لا ينكر "باسكون" وجود الرأسمالية على مستوى نمط الإنتاج المغربي، إلا أنه يلفت الانتباه إلى أن هذه الرأسمالية لا تنتسب إلى "الرأسمالية الليبرالية"، ولا هي "رأسمالية الدولة" بشكل واضح، ولا حتى رأسمالية اقتصادية في ظل العولمة، مادامت نسبة السكان الذين ينتمون ضمن علاقات رأسمالية هي نسبة ضئيلة جداً في تلك الفترة (أقل من 10%). كما أنها لا ترقى إلى مستوى تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية في سائر القطاعات والمجالات المحلية بالمغرب.

-تتميز سوسولوجيا "باسكون" بالقدرة الكبيرة على تفكيك أنواع التضامن داخل المجتمع الريفي وتراتبيتها، بالإضافة إلى إبرازه لتعايش التناقض بين الحداثة والتقليد في المجتمع القروي الذي بقي محاصراً وبعيداً عن المدينة والمراكز القروية حتى في الفترات الحرجة (فترات الاحتجاج).

-مفهوم المجتمع القبلي المغربي أو القبيلة التي تتخذ إطاراً معرفياً مغايراً، ينتقد فيه بول باسكون العالم (Charles Bettelheim, 1968, Charles Bettelheim (270p) بحيث يقرر أن الأمر لا يتعلق بمجتمع منسجم، بل بمظاهر جزئية لمجتمعات عدة تتعايش في الزمان والمكان "المجتمع المركب أو المزيج société composite" (Pascon Paul, 1980, pp 110-111) .

فبناء على هذا التحليل، أبداع مفهومه الجديد (المجتمع المزيج)، حيث فيه ينتمي فرد معين، وفي الوقت نفسه، وحسب سلوكاته وتوجهاته، إلى مجتمعات وحيثيات اجتماعية متعددة في نفس الوقت، وبذلك لا يمكن توقع مواقف الأفراد حسب وضعيتهم المجتمعية، لأنهم يتأرجحون بذلك بين الموقف والآخر، بين المؤسسات والثقافة، بين التعاقدات والأخلاق أو التقاليد والأعراف. وقد تحدث باسكون عن مفهوم "المجتمع المزيج" من زاوية أخرى كذلك، وهي زاوية العناصر الخارجية

المتمثلة في خضوع المجتمع المغربي لضغوط القوى الكبرى، "ومن هنا تلجأ النخب الحاكمة إلى سياسة الترفيع بمزج الحديد بالقديم، وبتوفير التأطير والتسيير للبنى التقليدية المدمجة (بنىات قبلية وقايدية وجمعيات دينية) بأقل كلفة وعلى المدى القريب المؤجل باستمرار. ولهذا السبب تحدثت عن مجتمع مزيج لمعارضة هذا النوع المجتمعي بالمجتمع الانتقالي" (بول باسكون، 1986، ص51).

وبهذا يقرر "باسكون" أن في أكثر من مناسبة أن المجتمع الريفي هو "مجتمع قاندي" (Pascon Paul, 1983, p 293) مخزني يسيطر على نظام قبلي في طور الاندثار، ويسيطر على نظام أبوي (بتريركي) مازال قائما ضمن الخلية العائلية ومن خلال وضعية المرأة، لكن هذا النظام الإقطاعي برمته يدخل تحت سيطرة النظام الرأسمالي العالمي كما يتجلى ذلك في ميدان الإنتاج والتبادل" (Pascon Paul, 1980, p 206). وعليه فإن "بول باسكون" بتفرد نظرتة هذه، يدعو المشتغلين بالأرياف المغربية إلى عدم تبني النماذج التي طقوها في بلدان شمال أمريكا أو الصين أو حتى فرنسا في بداية القرن 19 (Pascon Paul, 1980, p207)، وذلك نظرا للاختلاف الاجتماعي الحاصل.

خاتمة:

لقد مر بنا خلال هذه المساهمة البحثية التأكيد على مركزية المجتمع والمجال المحليين في الدراسات الاجتماعية في المغرب منذ الحماية، وخاصة "السوسيولوجيا القروية" و "جغرافية الأرياف"، وقد تأكد لدينا من خلال البحث والتقصي أن مفهوم "القبيلة" و "المجال المحلي" أو "الإقليم" كانا من المفاهيم المحورية في هذه البحوث. ولئن كان التحليل قد استهدف تبيان الخلفيات المعرفية وغير المعرفية لتبني هذا النهج، فإنه في أكثر من مناسبة، وقف مع الأدوات والأطروحات المعرفية التي من خلالها استطاع البحث الاجتماعي رصد خصوصيات البنىات المجالية والاجتماعية في الأرياف المغربية.

وعليه، فيمكن أن نستخلص أن التقليد المعرفي هذا "المجتمع المحلي" كانت له من المبررات المعرفية ما يكفي، كما أن هذا الالتزام، في مرحلة خاصة من تاريخ البحث الاجتماعي في المغرب، كان فرصة سانحة لتجريب العديد من الأطر النظرية المرجعية نلخصها في اثنتين:

نظرية التحديث: وهي من أهم النظريات التي تشبعت بحتمية الحداثة، واشتغلت بإشكاليات التحول والتنمية. وهي نظرية خطية لمقاربة التاريخ الذي يعتبر في نظرتها عالميا خاضعا لمحددات كونية عامة، ومراحل تاريخية محتومة. لذلك نجدها مسكونة بالمقاربات الثنائية من قبيل "تقليد/حداثة"، وهي كذلك مدرسة منتسبة إلى الدركايمية من حيث اعتماد النزعة الوظيفية التي أثرت في معظم الباحثين الاجتماعيين الفرنسيين من أنثروبولوجيين وإثنولوجيين وعلماء التاريخ وجغرافيين. وقد اعتمد أصحابها بالأساس على أدوات "النظرية الانقسامية"، التي استطلت بظل المنطق الكانطي والمنهج التجريبي الميداني لتحليل البنىات الاجتماعية المغربية،

نظرية نقد التبعية: هي نظرية ماركسية بامتياز، نظرية تعزو فشل تنمية الأرياف إلى التبعية الرأسمالية التي توجه المسار في اتجاه الهيمنة على المجال وإعادة إنتاجه بطريقة موجهة، وتنظيمه وتسليعه (جعله سلعة) تحت رقابة ورعاية المركز بما يسمح باستمرار بتبعيته لهذا لمركز وبقائه رهن إشارة مشاريعه ومقارباته. وانطلاقاً من هذه المرتكزات، فهذه النظرية تهتم، على الخصوص، بتحليل نمط الإنتاج والتراتيبات الاجتماعية، وتشخيص قوى الإنتاج والبنيات السوسيو-مجالية، فنجدها تحاول إبراز نظرية التحديث على أنها مقاربة لتبضع (إبراز المجال على أنه بضاعة) المجال لإظهار إمكانية بيعه وإعادة إنتاجه، وفق سياقات الصراع وأهداف "الإمبريالية".

فإذا كان هذا هو سياق التمكك بأولوية المحلي في البحوث الاجتماعية، فهل يمثل الجيل الجديد من البحوث الاجتماعية في المغرب الذي يرفع الآن شعار "العودة إلى المحلي" تحولاً معرفياً وحركة معرفية واعية لها ما يكفي من الأدوات لتكون هذه الأطروحة فعلاً "حالة ابتكار" كما كانت عليه في دول أخرى.

قائمة المراجع

1. امحمد مهدان (2015)، "السوسيولوجيا القروية بالمغرب، مقاربات وقضايا"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير.
2. إميل دوركايم (1988)، "قواعد المنهج في علم الاجتماع"، ترجمة. محمود قاسم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1.
3. عبد اللطيف الصاوي (2000)، "الخطاب الجغرافي الفرنسي حول الأرياف المغربية"، دبلوم دراسات عليا، كلية الآداب، الرباط.
4. عبد الله العروي (2007)، "مجلد تاريخ المغرب"، المركز الثقافي العربي، ط 1، الدار البيضاء.
5. فيصل عزام قماش (1989)، الأساسيات النظرية في منهجية البحث الجغرافي، مطبعة جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، دمشق.
6. محمد شرقي (2009)، "التحولات الاجتماعية في المغرب، من التضامن القبلي إلى الفردانية"، إفريقيا الشرق، ط 1، الدار البيضاء.
7. محمد محمد أمزيان (1992)، "منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية"، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية، العدد الرابع، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط 2، ص 90، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
8. محمد نجيب بوطالب (2002)، "سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي"، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، عدد 41، ط 1، بيروت.
9. محمد وقيدي (1983)، "العلوم الإنسانية والإديولوجيا"، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت.
10. مجلة "بيت الحكمة" (1986)، العدد الثالث، السنة الأولى، عدد خاص ب"بول باسكون"، أكتوبر، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 168 ص.
11. منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي (2004)، "مقاربات سوسيولوجية وثقافية"، عدد خاص بالدكتور عبد الكبير الخطيبي، جامعة محمد الخامس، عدد 48، الرباط.

12. المختار الأكل (2004)، "أية منهجية للتدخلات العمومية من أجل التنمية المحلية بالمجالات البورية؟ حالة هضبة بنسليمان"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات، عدد 113، تحت عنوان "مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي"، تنسيق موسى كرزازي ومحمد أيت حمزة، ط 1، الرباط.
13. محمد ياسين (1990)، " موقف السوسيوولوجيا الكولونيالية من البنيات الاجتماعية بالمغرب، قراءة نقدية"، أعمال الملتقى الثاني لأجيال علماء الاجتماع العرب، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، أصيلة، المغرب.
14. محمد الأسعد (2004)، "نماذج في البحث في الجغرافيا الزراعية وحصيلتها المعرفية"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات، عدد 113، تحت عنوان "مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي"، تنسيق موسى كرزازي ومحمد أيت حمزة، ط 1، الرباط.
15. Berque Jacques (1956), « Cent Vingt-cinq ans de Sociologie Maghrébine, Annales Economies, Sociétés », In. Revue « Civilisation », XI-3, Juillet-septembre.
16. Berque Jacques (1965), « Quelques perspectives d'une sociologie de la décolonisation », In. « Les Cahiers de Sociologie », Ed. de l'institut de Sociologie de l'université Mohammed V, N° 1, Rabat.
17. Berque Jacques (1989), « Mémoires des deux rives », Eds. Seuil, Paris.
18. Berriane Mohammed. (2015), « Dynamiques territoriales et politiques publiques : territoires fonctionnels et territoires officiels », Pub. Centre Jacques Berque et Fon. Du Roi Abdul-Aziz Al Saoud, Casablanca.
19. Célérier Jean (1921), « L'année Géographique au Maroc », Hespéris, T.1.
20. Célérier Jean (1927), « L'Atlas et la circulation au Maroc », n° VII, 1^{er} trimestre.
21. Célérier Jean (1927), « La transhumance dans le moyen Atlas, Hesperis, n° VII, 1^{er} trimestre.
22. Célerier Jean (1929), Le Maroc est-il un pays neuf, R G M, n° 8.
23. Célérier Jean (1934), « Les conditions géographiques du développement du Fès », Hespéris, T. XIX, Facs. I- II.
24. Célérier Jean (1936), « La montagne Marocaine », Revue de Géographie du Maroc RGM, n° 2, Avril.
25. Célérier Jean (1938), « La montagne au Maroc, essai de définition et de classification », Hespéris, T. XXV, 2^{ème} et 3^{ème} trimestres.
26. Célerier Jean (1942), «Présentation du Maroc à la jeunesse Franco-Marocaine, R G M, n° 1-2, Avril.
27. Célérier Jean (1943), « Le paysage rural au Maroc », Hespéris, T. XXX, 3^{ème} et 4^{ème} trimestres.
28. Célérier Jean (1948), « Les conditions géographiques de la pacification de l'Atlas central, Hespéris, n° 3-4.

29. Célérier Jean (1952), « L'histoire du Maroc de Henri Terrasse », Hespéris, T. XXXIX.
30. Célérier Jean (1956), « Contribution à la sociologie du Haut-atlas d'après M. J. Berque », T. XLIII, 1^{er} et 2^{ème} Trimestres.
31. Charles Bettelheim (1968), « la transition vers l'économie sociale », Ed. Maspero, Paris.
32. Claval Paul (1995), « Géographie et Sociologie », in. « Encyclopédie de Géographie » sous direction de Antoine Bailly et al., Economica, Paris.
33. Couleau Julien (1968), «La paysannerie Marocaine », Edition du Centre National de La Recherche Scientifique, Paris VII.
34. Doutté Edmond (1905), L'organisation Domestique et Sociale chez les H'ah'a, Contribution à la Sociologie marocaine", In. Bulletin du Comité de l'Afrique Française, R.C, n° 1.
35. Dresch Jean (1934), « Remarques sur le cours de l'oued Sebou dans la région de Fès, Hespéris, T. XIX, Fasc. I-II.
36. Dresch Jean (1982), «Mode de production agro-pastorale de montagne et de piémonts au Maroc », In. Revue marocaine de droit et d'économie de développement, n°2, Casablanca.
37. Dusserre Aurélia (2010), « Pratique de l'espace et invention du territoire, La Reconnaissance au Maroc (1883-1884) de Charles de Foucauld », In. Revue « Rives Méditerranéennes », n° 34.
38. Edmond Doutté (1914), « En tribu, missions au Maroc », Librairie Paul Geuthner, Paris.
39. George Nicolas (1961), « La sociologie rurale au Maroc pendant les cinquante dernières années : évolution des thèmes de recherche », in. « Tirs-Monde », T.2, n° 8.
40. Juin-Rialland Cécile (2009), « De la Géographie rurale à l'analyse des paysages : le témoignage d'un chercheur », In. « l'Information Géographique », Armand Colin, Vol. 73, n° 1.
41. Laroui Abdellah (1980), « Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912), Maspero, Paris.
42. Le Coz Jean (1962), « Les cellules traditionnelles du bled Marocain », RGM, n° 1-2.
43. Le Coz Jean (1965), « Douar et Centre rural : du campement au bourg », RGM, n° 8, pp 09-14. (Coptes rendus des séances et des excursions des Journées d'études « Douars et Centres Ruraux », Centre Universitaire de la Recherche Scientifique, 26-27-28 Avril, 1965, Rabat).
44. Le Coz Jean (1968), « Le troisième âge agraire du Maroc », Annales de Géographie, n° 422, Juillet/Aout. Le Coz Jean (1977),

- « Aménagement et espace : Régime capitaliste et organisation de l'espace rurale », in. « Economie Rurale », n° 119.
45. Le Coz Jean (1974), « Les Réformes agraires, de Zapata à Mao Tsé-toung et la FAO », Presses Universitaires de France, Paris.
46. Le Coz Jean (1990), « Espaces méditerranéens et dynamiques agraires ; Etat territorial et communautés rurales », options méditerranéennes, CIHEAM, n° 2, Série B « Etudes et recherches.
47. Le Coz. Jean (1964), « Le Gharb, Fellahs et Collons, Etude de Géographie Régionale », Ed. IMFRAMAR, Rabat.
48. Luis Gentil (1919), « A la mémoire de Charles de Foucauld », In. BGM, n°9, 2^e trimestre.
49. Mathieu Durand (2011), « Quelle approche territoriale pour un maire/géographe ? » In. Revue « Echogéo », n°17, juin/août .URL : <http://echogeo.revues.org>.
50. Michaux Bellaire (1905), « les tribus arabes de la vallée du Lolkous », Archives marocaines, publication de la Mission Scientifique du Maroc, Tome Cinquième, réimpression 1980.
51. Michaux Bellaire (1909), « Le droit de propriété au Maroc », in. Revue du Monde Musulman, vol III, n°4.
52. Michaux Bellaire (1911), « Quelques Tribus de montagnes de la région du Habt », in. Archives Marocaines, publication de la Mission Scientifique du Maroc, Volume XVII, Ed. Ernest Leroux, Paris, , réimpression 1974.
53. Michaux Bellaire (1924), « Les terres collectives du Maroc et la tradition », Hespéris, T. IV.
54. Michaux Bellaire (1927), « Sociologie Marocaine », In. Archives marocaines, Publication de la Direction Générale des Affaires Indigènes, section Sociologique, Librairie Ancienne Honoré Champion, Paris, n°XXVII.
55. Michaux Bellaire, (1905) « El-qçar El-kebir, une ville de province au Maroc septentrional », In. Archives marocaines, publication de la Mission Scientifique du Maroc, T. II, réimpression 1974, Fas. II.
56. Miège Jean-Louis (1961), « Le Maroc et L'Europe », Presses Universitaires de France, Paris.
57. Monteil Vincent-Mansour (1961), « Les Bureaux Arabes au Maghreb (1833-1961) », Paris.
58. Naciri Mohammed (1977), « Pouvoir de commandement, Espace rural et modernisation au Maroc », in. « Etat, Pouvoir, espace dans le tiers monde », PUF, Paris.
59. Naciri Mohammed (1989), « Détermination et contextes de la production du savoir géographique au Maroc, de la fin du XIX^e au

- milieu du XX^o siècle », Publication de la Faculté des lettres et des sciences humaines, Série Colloques et séminaires, n° 12, Rabat.
60. Pascon Paul (1966), la main d'ouvre et l'emploi dans le secteur traditionnel, méthode de calcule de sous emploi apparent, In. B.E.S.M., n° 101-102, Avril-Septembre, 1966.
61. Pascon Paul (1980), « La formation de la société marocaine », In. Etudes Rurales : idées et enquêtes sur la compagne marocaine », SMER, Rabat.
62. Pascon Paul (1983), « Le Haouz de Marrakech, Histoire sociale et structures agraires », Thèse pour Doctorat d'Etat Es Lettres et Sciences Humaines en Sociologie, Université de Paris, 2Tomes, Ed. Marocaines et Internationales, Tanger, Maroc.
63. Paul Pascon (1980) « Etudes Rurales: idées et enquêtes sur la compagne marocaine », SMER, Rabat.
64. Raymond Aron (1967), « Les étapes de la pensée sociologique », Ed. Gallimard, Paris.
65. Raynal René (1952), «La terre et L'homme en haute Moulouya : Quelques exemples d'évolution récente des genres de vie», Hespéris, n° 3-4.
66. Valenci Lucette (1984), Le Maghreb vu du centre, sa place dans l'école sociologique française, In. « Connaissances du Maghreb », Editions du CNRS, Paris.
67. Vicomte Charles De Foucauld (1888), « Reconnaissance au Maroc 1883-1884», Challamel Editeurs, Librairie Coloniale, Paris.

الإخفاق السوسيولوجي في الوطن العربي

د.كريمة فلاحي

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

جامعة محمد لمين دباغين، سطيف/02 الجزائر

مقدمة:

من المعلوم بداهة أن غاية العلم هي الحصول على فهم للظواهر وتفسيرها والتنبؤ بما يلحقها من تغير. ومن ثم فإن السعي وراء هذه الغاية يستلزم تبني استراتيجيات محددة تتفاعل بطرق تعزيزية متبادلة مع قيم اجتماعية وأخلاقية بعينها، تحدد أنواع النظريات التي يمكن التفكير فيها، وتختار أنواع المعطيات التي يتوجب على هذه النظريات أن تناسبها (هيو ليسى، 2015، ص08)، ولهذا تعتبر الدراسات السوسيولوجية من أكثر المعارف العلمية تأثرا بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع، وهي في سعيها هذا تقدم إسهاما أساسيا من خلال تحديدها لأهداف المجتمع المدروس، ورسم السبل والوسائل اللازمة لبلوغ هذه الأهداف.

وفي هذا الإطار برز إلى السطح الكثير من الكلام، في أكثر من موضع بحث وحلقة نقاشية، في هيئات ومحافل بحثية متخصصة عن الإشكال الواقع فيه البحث السوسيولوجي في أوطاننا العربية، وكان محور تحليلات فردية وجماعية متعددة، منها ما هو ذا طرح موضوعي، ومنها ما هو ذاتي، وهو ما اصطلح عليه بأن أصبح يشكل ما يسمى بإشكالية أو أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي.

وعلى الرغم من أن الباحث السوسيولوجي العربي يوصف بأنه نتاج مجتمعه، وكان من يفترض به أن يتبادل معه التأثير والتأثر، غير أن الواقع يكشف بدون مواربة أن المجتمع في واد والباحث في واد آخر، وكأنه يبحث في أحلام اليقظة، وليس في أحلام الواقع. ولهذا شاع الحديث عن الإخفاق السوسيولوجي في الوطن العربي أسبابه ومسبباته، وسبل الخروج من هذا المأزق.

ومن هذا المنطلق لوحظ في العقود الأخيرة جملة إخفاقات في السوسيولوجيا العربية، ارتبطت أساسا بجملة من المؤشرات منها: ما هو مرتبط بالإخفاقات المتعلقة بضبط المفاهيم، ومنها ما هو متعلق بالإخفاقات في إنتاج معرفة سوسيولوجية عربية لها علاقة بالواقع العربي، لاعتماده على نظريات ومناهج مستوردة لا صلة لها بالواقع العربي، ومنها ما هو مرتبط بالمكانة الاجتماعية للباحث أساسا وقدرته على العطاء، وقبل هذا وذلك عدم الاتفاق حول الدور المحتمل للباحث في المجتمع، الذي يختلف من باحث إلى آخر. لذا تأتي هذه الورقات البحثية لإمطة اللثام عن هذه القضايا.

1- الإخفاق المتعلق بمكانة الأستاذ الباحث في المجتمع:

أن التمثلات التي يكونها الأكاديمي عن نفسه، تشكل صيغة من صيغ التماهي المعرفي والثقافي والاجتماعي للفرد مع المثل والقيم والمصالح ونمط العيش التي

يشاركه فيها أفراد (أو مجموعة أفراد) يجمعهم وياه عدد من الخصائص المشتركة" (أحمد صبور، 2001، ص40)، وفي ضوء هذا نلاحظ أنه وفي السنوات العشرين الماضية قد خسر علماء الاجتماع موقعا مركزيا في الدراسات الاجتماعية، حيث ساهمت تخصصات العلوم الاجتماعية الأخرى، من العلوم السياسية إلى الجغرافيا، والتخطيط للاقتصاد، برؤاهم الخاصة. ويبدو أن أهمية العلوم البيولوجية وعلم الوراثة وتكنولوجيا النانو وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تبدو بديهية أو شيء مفروغ منه وواضحة للعيان. وهذا غالبا ما يترك العلوم الاجتماعية تتنافس على مساحة محدودة من الاهتمام (Tim May and Beth Perry, 2005, P345). وهكذا يقسم ميدان المعرفة إلى حقول معرفية متعددة، كل واحد منها له مكاناته وامتيازاته وأولوياته التي تتفق مع بناء الدولة الذي شرع فيه حديثا (أحمد صبور، 2001، ص85)، في الدول العربية، ومن ثم فإشكالية تعدد التخصصات تضيء بظلالها على المكانة الاجتماعية للباحث، من خلال الأهمية والأولوية التي تعطىها الدولة لتخصصات على حساب أخرى، ويتجلى ذلك من خلال الميزانيات المرصودة والهياكل المعدة لتخصصات على حساب أخرى، في الجامعات العربية، بتبريرات معدة سلفا بأن هناك تخصصات منتجة وأخرى غير منتجة.

وفي ضوء هذا يأتي تأكيد زوبير عروس على أن الجامعة أصبحت جامعة تعليم وليست جامعة لإنتاج المعرفة. إذ أن الجامعة اليوم تتكون من مجموعة من الأساتذة الموظفين وليسوا منتجين لمعرفة من شأنها أن تؤدي إلى توجيه القرار السياسي في البلاد، أي توجيهه من خلال المعرفة في خدمة المجتمع (زوبير عروس، 2011)، ضف إلى ذلك أن من نواحي الضعف المتعاضمة في منطقتنا العربية باستلهاهم مقولة مانهايم هي تزايد انعزال الصفة كل عن الأخرى، بحيث انفصلت الصفوات السياسية، والفلسفية والفنية والعلمية بعضها عن بعض، وخسرت كل منها خسارة فادحة بهذا الانفصال، لا لوقف التبادل العام للأفكار فحسب، بل لنقص تلك الاتصالات والتأثيرات المتبادلة (ت.س إليوت، دس، ص54).

ومن جهة أخرى فإنه من الملاحظ عالمياً أن الإنتاج المعرفي الآن قد انتقل من الفرد إلى مراكز الإنتاج البحثي من خلال ثورات العلم والتكنولوجيا، وبالتالي لم يعد الباحث وحده أداة التواصل، بقدر ما هي وسائل الاتصال والتواصل، كالإعلام وأدواته، والإنترنت، وصولاً إلى مواقع التواصل الاجتماعي وما شابه. لأننا اليوم نعيش في عصر مؤسسات، وليس عصر الأفراد. فمهما كان الفرد عظيماً، فإنه ليس قادراً وحده على صنع التغيير المطلوب (مسعود ضاهر، 2013، ص119)، إذاً، فالمطلوب مؤسسات بحثية عربية قادرة على جمع الباحثين ضمن برامج تُحدد نقاطها بأشكال مختلفة من خلال تلاقي هؤلاء الباحثين ووضع خطط عمل. ومع ذلك فلا تزال المؤسسات البحثية والباحثين الجادين على قلتهم يواجهون مأزقا كبيرا باستعارة كلام عبد الرحمان منيف يتمثل في الخوف والتردد والمواربة أو اللجوء إلى الحماية الخارجية وأيضا إلى استيراد الفكرة الجاهزة من الخارج ومحاولة

توطئتها أو التلهي بها، مما جعل الإنتاج البحثي يتراجع ويفقد الجزء الكبير من دوره وجعل الباحث أو من يطمح إلى القيام بدور تغييرى شخصاً محارباً أو غير مرغوب به، وعليه عند ذلك أن يتحمل النتائج التي تترتب بسبب هذه النظرة أو هذا الموقف، وهو ما من شأنه أن يطيح بمكانة الأستاذ الباحث في المجتمع.

2- الإخفاق المتعلق بوظيفة الباحث في المجتمع:

تتسم العلاقة بين الباحث السوسيولوجي والمجتمع بأنها من النوع الجدلي بمعنى أن كلاً منهما يؤثر في الآخر، باعتبار أن الباحث هو نتاج مجتمعه، فهو يتأثر بما يحمل المجتمع من قيم سلبية أو إيجابية وبما يوجد فيه من تعقيدات، فالباحث وليد تأثيرات المجتمع، فلا يمكن للمثقف العيش أو التفكير مع افتراض انعدام تأثير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مجتمعه عليه فمن الصعوبة تصور نشوء باحث من فراغ بل هو نتاج ظروف معينة تمر وتؤثر عليه بقوة فالباحث مشدود للواقع الذي يحيط به، إلا إذا أراد الباحث الانعزال بوعي منه لذلك أو من دون وعي بذلك، ومن هنا تتكون مواقف وأفكار ورؤى الباحث.

وكما أشرنا سابقاً فإن النخبة المثقفة هي طبقة اجتماعية بامتياز. وهي طبقة من المثقفين في مجالاتهم، والقادرين على التأثير في مجتمعاتهم، ومنه فإن النخبة المثقفة هي تلك الطبقة المثقفة والتي تقدم رؤية شاملة، تهدف إلى تغيير المجتمع وهي التي تنزل إلى القاع الاجتماعي، وتكون لها القدرة على النقد والمساءلة بحيث يعتبر الجابري أن المثقف يتحدد بالدور الذي يقوم به في المجتمع كمشرع، ومعتزض ومبشر بمشروع، أو على الأقل كصاحب رأي وقضية. لا بنوع علاقته بالفكر والثقافة. ولهذا فالوظيفة الجوهرية للمثقف ما هي إلا صناعة المعرفة والنقد والتطوير فالمثقف يكون دائماً على استعداد للتضحية من أجل قضية أو مشروع ما. وبالتالي يصبح المثقف يمتلك سلطة فوق السلط (طارق العاطفي، 2010)، فالالتزام المثقف أو العالم لا يتجلى مطلقاً في تقديم الدروس للآخرين باسم مبادئ وشعارات وإيديولوجيات معدة سلفاً، بل يتجلى بالدرجة الأولى في تقديم أسلحة النقد ولهذا يقول محمود أمين العالم: أنه لا سبيل للمثقفين غير الانخراط في النضال السياسي، بالانغماس في رحم المجتمع المدني وتجسيد المثقف الجماعي، وهذه المهام التغييرية لن تكون بدون شرط النقد والمساءلة، المثقف ملتصقاً بالجماهير، مناضلاً عن آمال الطبقات الكادحة، يضحي بحياته من أجل فكرة - وإن أعمال الفكر النقدي وخلخلة الجاهز من الطروح، وهدم اليقينيّات واعتماد الشك المنهجي، ومساءلة الواقع والمراهنة الدائمة على تغييره في الاتجاه الذي يخدم مصالح الذين هم تحت(عبد الرحيم عطري، 2005).

وعلى هذا ففقدان المثقف للمصداقية والفعالية النضالية... يجعل المثقف في مأزق حرج، وبالتالي المثقف بات أعجز من أن يقوم بتنوير الناس(علي حرب، 2004، ص132)، ومن أجل هذا يرى هابرماس، أن النخبة المثقفة هي تلك الفئة القادرة على الإنتاج الفكري والتأثير في الآخرين عن طريق هذا الإنتاج، حيث يكون هذا الأخير قائماً على رفض الوضع القائم، ويرى هابرماس أن الإنسان كائن إيجابي

بإمكانه إحداث التغيير، وليس الكل يمكنه ذلك إلا الطبقة المثقفة، فيرى أن المثقف هو واعي حقيقي وليس زائفاً، فيرى بذلك أن النخبة هي التي تستطيع خلق معاني وأفكار مناهضة للرأسمالية، وأن الفعل التواصل للمثقف ينطلق من نقطتين أساسيتين الوعي: ويتمثل في القدرة على الإنتاج والتأثير(عليه أن يؤثر في الآخرين بآرائه). وهذا من منطلق أن لكل جهد في علم الاجتماع وظيفتين: أولاهما وظيفة علمية، تتمثل في إرساء قواعد العلم والعمل على تقدمه، وتوفير فهم موضوعي للواقع الاجتماعي والوظيفة الأخرى وظيفة اجتماعية، تتحقق بالإسهام في رفع وعي الإنسان بنفسه ومجتمعه والعالم والكون، وترشيد تعامله معها(محمد عزت حجازي، 1989، ص13)، ونظراً للطبيعة المزدوجة لوظيفة علم الاجتماع. وبالنظر إلى الوضع الراهن لعلم الاجتماع في الوطن العربي الذي هو وليد عدد من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الموضوعية، وعامل من عوامل تكريسها في الوقت نفسه. فإن العلاقة بين أزمة العلم وأزمة المجتمع علاقة جدلية، ويلزم أن يتم تحليلها وتشخيصها والتعامل معها على هذا الأساس(محمد عزت حجازي، 1989، ص14)، وفي هذا الإطار يضيف الأستاذ زبير عروس أن النخبة الجامعية تعمل الآن بنظرية (تخطي راسي). غير مستعدة وغير مهياة (زوبير عروس، 2011).

فالدراسات السوسيولوجية لا تستجيب للمشكلات الاجتماعية، ربما لأن الممارسة السوسيولوجية تعالت نوعاً ما عن الفعل الاجتماعي، ولم تعطي القيمة الكافية للنظرية الاجتماعية من حيث هي نشاط منتج للمعرفة، والتركيز على الأعمال النظرية التي تتم لذاتها ما جعلها مجالاً مخاطبياً منفصلاً ومنغلقاً لا يبيت صلة إلى المشكلات والقضايا الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي الجزائري(دناقة احمد، 2016، ص326).

ومن الملاحظ أن الأبحاث السوسيولوجية لا تقوم بدور جوهرياً وحتى غير جوهري في المجتمع وهذا ما جعل البعض يصرح بأنه لو إختفى علم الاجتماع كتخصص يدرس في الجامعات وكمجال بحثي فإنه لن يقدم أو يؤخر في ذلك شيء لأن وجوده لا يقدم أي إضافة أو حلول للمشكلات الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي، وإنما يقدم عدد من الخرجين يحملون شهادات في هذا التخصص لا أكثر، ولا أقل ضف إلى ذلك عدم الاستفادة من نتائجه على قلتها بل أصبحت حبيسة أدراج الجامعات فحسب.

وعلى هذا فالدراسات السوسيولوجية في تدهور مستمر. لأنها لا تستطيع استقراء الواقع المعاش، بحيث تحولت السوسيولوجيا إلى أشكال جاهزة من التحليلات تطبق على كافة الاستشكالات التي ينتجها تفاعل الأفراد مع واقعهم اليومي، ومن خلال هذا الوعي فإن السوسيولوجيا – يفترض بها أن - تساعد الأفراد على التحكم الأفضل بمصيرهم، وهذا ما لم يحصل لحد الآن في مجتمعنا(دناقة احمد، 2016، ص33).

3 - الإخفاق المتعلق بتحديد المفاهيم:

من المعلوم أن المفهوم يشير إلى لفظ عام يعبر عن مجموعة متجانسة من الأشياء، وهو عبارة عن تجريد للواقع بما يسمح لنا بأن نعبر عن هذا الواقع من خلاله. لكن الممارسة العملية تبين بوضوح بأن هناك اختلاط وضبابية في المفاهيم المستخدمة في الأبحاث العلمية والاجتماعية على وجه الخصوص، إذ يغفل البعض عن كون المفاهيم تتطور في حد ذاتها، مع تطور المجتمعات، وذلك باعتبار أن الإنسان "ينطلق دائما من مخزون من المفاهيم والأساليب اللغوية المجتمعية المكتسبة من الآخرين في محيطه المجتمعي." (نوربرت إلياس، 2014، ص193)، وعلى ذلك فالمفاهيم تنشأ نتيجة لخبرة اجتماعية مشتركة، ولما كانت هذه الخبرات تختلف باختلاف الأفراد والجماعات (عبد الباسط محمد حسن، 1990، ص176)، فمن المتوقع كذلك أن تختلف المفاهيم تبعا لذلك. ومتى تعددت المفاهيم - عن طريق الدلالات اللغوية أو الدلالات الفكرية ودلالات الممارسة - انحرف التفكير ولم يستقم، وانحرف تبعا لذلك السلوك والممارسة كما يقول عبد الكريم غلاب (عبد الكريم غلاب، 1998، ص10)، فالباحثين في الوطن العربي يتحدثون عن قضايا أساسية دون أن يتفقوا على مفهوم واضح في كل منها. ولا ينعكس ذلك على خطأ في الفهم والإدراك فحسب، ولا ينعكس على صعوبة التجاوب بين متحاورين فحسب، ولكن خطورته تمتد أيضا إلى السلوك، وإلى التصرف الذي يتبعه كل حسب المفهوم الذي ينتمي إليه (عبد الكريم غلاب، 1998، ص09).

وعلى هذا فإذا كانت الرموز والمصطلحات في مجال العلوم الطبيعية تنسم غالبا بالثبات والحصر والوضوح، فإن الأمر في العلوم الاجتماعية على خلاف ذلك. فالعلوم الاجتماعية تعج بالعديد من المفاهيم والمصطلحات التي تتباين، وتعدد التعريفات والتصورات التي تعطي لها باختلاف المواقع الإيديولوجية والمذاهب السياسية، والمدارس الفكرية. فالمفهوم الواحد يكون له أكثر من تعريف، الأمر الذي يخلق الفوضى والاضطراب أحيانا في البحث الاجتماعي.

ومع ذلك فإننا مضطرون إلى الاعتماد على المفاهيم التي هي لقطات تبسط الواقع الاجتماعي بشكل جذري. ولكن السؤال الذي يطرح هنا هو كيف يمكننا نقل تعقيد الموضوع الحضري عند تعليم طلاب الجامعات ومحاولة الكتابة لجمهور أوسع؟ مفاهيم مثل "مجتمع الشبكة" و"المدينة العالمية" قد استحوذت على اهتمام النخب التجارية والسياسية، ولكن ترجمتها لمعظم الناس العاديين لا تزال مشكلة، وأكد على الترجمة لأنه ليس من السهل تفسيرها (Sharon Zukin, 2011, P08).

لقد استخدم الغرب عدة مفاهيم في دراساته استمدتها من البيئة المحيطة به، ومن ظروفه التاريخية التي مر بها، وللأسف استعار المفكر العربي هذه المفاهيم وطبقها على بيئة ليس لها صلة بهذه المفاهيم فجاءت دراساته عرجاء مشوهة. وفي هذا الإطار تنشر اصطلاحات ايجابية بدلا عن مصطلحات قرآنية تحمل دلالات طيبة يحث عليها الإسلام، بل بعضها يمثل فروضا واجبة على كل مسلم، ولنا أن نتساءل عن هدف استبدال المفهوم الغربي بمفهوم قرآني في مثل هذه الحالات؟ وربما تكون

الإجابة هي حجب المفهوم القرآني يعد وسيلة لإقصاء المرجعية الدينية عن السلوك الاجتماعي، بهدف تنحية المرجعية الإلهية بوصفها موجهة للقيم الإنسانية والمبادئ الأخلاقية، وفي النهاية تنفصل حياة المجتمع عن المقاصد الشرعية من توجهات المذاهب المادية الغربية.

4- الإخفاق المتعلق بالنظرية وفهم الواقع:

من المعلوم أن المهمة الأساسية للباحث في علم الاجتماع هي فهم الواقع، وتفسيره أولاً، والتنبؤ بما يمكن أن يحدث ثانياً. ولكن ما نراه كما يقول الزوبير عروس أن الكثير من الكتابات والدراسات السوسولوجية تعمل على تشويه الواقع (زوبير عروس، 2011)، إذ تنظر من الأساس إلى الإنسان العربي والمجتمع العربي على أنهما كم مهمل وبالتالي اعتبارهما قاصرين وبحاجة إلى دليل ومرشد، وبدل أن تكون النخبة هي إنتاج مجتمعي أصبحت إنتاج ما فوق مجتمعي إذا جاز التعبير. وبدل أن تسعى النخب إلى نشر الوعي في المجتمع العربي سعت إلى تطهير الشعوب العربية بأطر أيديولوجية متعددة بما يتناسب مع السلطة السياسية حيناً ومع توجهات النخب أحياناً أخرى. فتحولت الأفكار والمفاهيم إلى شعارات خالية من أي محتوى حقيقي. لقد وضعت النخب أفكارها ومفاهيمها كحاجز يفصلها عن الواقع وتجلياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية عوضاً أن تكون بنية فكرية تساعد في فهم الواقع، ضف إلى ذلك ارتباطها بأصول مذهبية غربية، جعلها تعيش من جهة أزمة النخبة المثقفة الغربية نفسها، وتعيش من جهة أخرى حالة اغتراب عن الواقع الاجتماعي لمجتمعاتنا العربية، لأنها انطلقت بحسب اعتقادنا من تصور يبرز العلوم الاجتماعية على أنها علوم عالمية تقوم على الموضوعية، وتعتمد على قاعدة قوية من المعلومات عن سائر المجتمعات البشرية. وهذا تصور أو ادعاء غير صحيح، لأنها تعتمد فقط على خبرة المجتمعات الغربية وحدها. وقبلت النظريات الغربية في بلادنا على أساس أنها علم، تعتمد على المنهج العلمي الذي يقوم على الاستقراء والملاحظة لا على الحدس والميتافيزيقا والقول المأثور. وصورت لنا النظريات الغربية كذلك كما يقول جلال أمين على أساس أنها تتجاوز حدود الزمان والمكان وواقع الأمر، أنها كانت تنقل لنا تحت ستار العلم قيم العالم الغربي وأفكاره ليس لصالح العلم وإنما لصالح دول الغرب. تخلينا عن ديننا وعن عقيدتنا وعن تصوراتنا عن الكون والإنسان والحياة واستبدلناها بقيم الغرب وأفكاره وتصوراته وأخلاقياته، لنكتشف في النهاية أن ما يدعونه بالنظريات الغربية لا علاقة لها بالعلم (أحمد إبراهيم خضر، 2000، ص19).

وفي هذا الإطار يضيف عبد الباسط عبد المعطي أن الرعيل الأول من الباحثين والكتاب في علم الاجتماع: "تعلموا في جامعات أوروبا كفرنسا وإنجلترا كما حدث في مصر والمغرب العربي، أو في أمريكا كما حدث في العراق، وقد أثر هذا بدرجة واضحة في تعليمهم وتصوراتهم، وحتى بعد عودتهم من البعثات ظلوا على صلة بالجامعات الأجنبية التي تعلموا فيها، وكان معظم منتجهم إما ترجمات أو مؤلفات معتمدة على نفس المراجع والمصادر التي تعلموا من خلالها. وبإيجاز تمثل

الجهد في النقل من الفكر السوسيولوجي الأوروبي الذي تعلموا من خلاله (عبد الباسط عبد المعطي، 1981، ص175)، وهذا ما يفسر سطوة الاتجاهات الوضعية والوظيفية على علم الاجتماع في الوطن العربي ومن تم مجتمعنا الجزائري. أما مراد زعيمة فيرى أن النظريات الغربية تتفق من الناحية البنائية وأنها مكونة من مصطلحات، مفاهيم، قضايا، تعريفات وفرضيات، في حين تختلف من حيث المحتوى التصوري لتلك العناصر وإلى الوظائف التي تقوم بها، فإننا نجد اختلافات كثيرة " بل تناقضات في كثيرا من الأحيان حادة وغير قابلة للانتقاء، فهناك اختلاف حول حقيقة الإنسان والشخصية الإنسانية، وهل أن الفرد سابق في الوجود عن الجماعة أم العكس، كما أن هناك خلاف حول أولوية العوامل المؤثرة في الحياة الاجتماعية، هل هي العوامل المادية أم القيم الثقافية، وهناك خلاف حول العمليات الاجتماعية الأساسية التي تسود المجتمع... ومع هذا الاختلاف فإنه من المؤكد أن الأصول الفكرية للنظريات العلم – اجتماعية الغربية تعود إلى مصدر واحد... فهي تصح عن ذلك الطابع المادي والإلحادي (مراد زعيمة، 1997، ص96-99)، وعلى هذا فإن أي اجتهاد في تحليل الواقع العربي الراهن، لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار كل المعطيات الواقعية التالية:

أولا هناك الواقع الاقتصادي الاجتماعي، وهو متعدد الأبعاد: الانقسام إلى بدو وحضر، إلى بني تقليدية متجذرة وبني حديثة مغروسة وملصقة على السطح هذا من جهة، والتبعية لمراكز الهيمنة العالمية، الرأسمالية الامبريالية، من جهة أخرى. ثانيا هناك الواقع الفكري الأيديولوجي... ويأتي الإسلام عقيدة وشريعة على رأس مكونات هذا الواقع. وهناك أيضا الواقع القومي الذي يجعل من الوطن العربي وطنا واحدا وأمة واحدة. ورابعا الواقع الدولي الراهن الذي جعل من الوطن العربي اليوم أحد عوالم الجنوب (محمد عابد الجابري، 1992، ص163).

فمن بين أهم الإشكالات التي برزت في هذا الإطار هي أولا قصور النظرية في حد ذاتها وعدم قدرتها على تفسير الواقع الاجتماعي، حيث تنهم بالفلسفية والتجريد والميتافيزيقية وعدم القدرة على تفسير وتحليل الواقع والفشل في التنبؤ (نبيل السمالوطي، 1995، ص15)، ذلك أن مفهوم النظرية من أكثر المفاهيم التي تحمل كثيرا من الغموض، وقد استخدم بأكثر من مدلول، فبعضهم يقصد به التصور التجريدي، الذي يكونه العالم أو المفكر حول ميدان من ميادين المعرفة الواسعة، وبعضهم ينظر إلى النظرية على أنها ذلك النسق الكلي للتفكير النظري المنطقي المؤسس على مذهبية سليمة، القائم على المنهج العلمي بالتناول والتفسير والتحليل وما إلى ذلك. وهي أيضا لم تنشأ استجابة لحاجات ثقافية أو مجتمعية، ولكن كانت نقلا لنظم أكاديمية غربية، وقد بدا ذلك جليا أكثر من مرة وخاصة في أحداث الربيع العربي وغيرها من المحطات.

وثانيا إشكالية تبنى النظريات الغربية في دراسة المجتمع العربي، فمن الواضح لمن يستعرض النظريات الكبرى في العلوم الاجتماعية الغربية كيف أنها صدرت لخدمة مجتمع الباحث ومواجهة بعض المشكلات والأزمات التي يعانيتها، وهذه الحقيقة

تطرح بالضرورة السؤال التالي ما هي الإسهامات التي قدمتها النخبة المثقفة لعالمنا العربي لمواجهة مشكلتنا المحلية والوطنية؟ فالواقع الحضاري للعالم العربي يختلف اختلافا شاسعا عن الواقع الاجتماعي الذي صدرت خلاله نظريات علم الاجتماع الغربي والشرقي على السواء، وطالما أن نظريات وتطبيقات علم الاجتماع توجه في كل بلد بما يخدم أهدافه. في الوقت الذي لا يمكن فيه القول بأي حال من الأحوال بانفصال النظرية عن البحث، فالعلاقة لا تسير في اتجاه واحد، وإنما تسير في اتجاهين متضادين هما: الاتجاه الأول الذي يشير إلى تأثير النظرية في البحث، إذ تعمل النظرية على توجيه دوائر البحث نحو الموضوعات المثمرة، وتضفي مغزى ودلالة على النتائج، كما تساعد على تنمية وتطوير البحث من ناحية أخرى. ويشير الاتجاه الثاني إلى أثر البحث في النظرية، فلا يقف دور البحث عند الدور السلبي في التحقق من فروض النظرية واختبارها فقط، وإنما يتجاوزها إلى دور ايجابي، حيث يمكن للبحث أن يسهم في تطوير النظرية وفي إعادة صياغتها وتعديلها وتوضيحها (وجدي شفيق عبد اللطيف، 2005، ص74).

5 - الإخفاق المتعلق بالمنهج:

من المعلوم بدهاء أن المنهجية هي جملة قواعد ثابتة نسبيًا، ولكل علم مناهجه للبحث، فاللغة مناهجها، ولالأدب مناهجه، وللفقه الإسلامي والتفسير مناهجها، ولعلم النفس مناهجه، ولعلم الاجتماع مناهجه، وهكذا فلكل علم مناهج للبحث. كما أن الأطر النظرية تعمل كمحددات للمناهج وللأدوات البحثية، ومن هذا المنطلق فإن لكل نظرية مناهجها وأدواتها التي تنسجم معها.

فالمنهج من حيث الاشتقاق هو ترجمة للكلمة الفرنسية ذات الأصل اليوناني "méthode"، التي تعني التتبع والتقصي والبحث، أما اصطلاحاً فالمنهج هو الطريق المؤدي إلى بلوغ الحقيقة. ويعرف باعتباره "مجموعة العمليات الذهنية التي يحاول من خلالها علم من العلوم بلوغ الحقائق المتوخاة مع إمكانية بيانها والتأكد من صحتها" (Madeline Grawitz, 1981, p348). وفي هذا الإطار تثير كلمة المنهج الكثير من اللبس المعرفي، إلا أن هذا لا يمنعنا من حصر أهم ملامحها الأساسية، إذ لا يوجد اتفاق كامل بين الباحثين حول المناهج أو الأساليب المناسبة للدراسة أو كيفية البحث.

ومن هذا المنطلق تعد مسألة المنهج من المسائل المركزية في العلوم الطبيعية والإنسانية والاجتماعية على حد سواء، وذلك لأن نتائج كل علم ترتبط بالمنهجية المتبعة. وتاريخ العلم الحديث يثبت أنه ليس هناك علم دون منهج يشكل حلقة الأساسية التي يبنى عليه.

ولقد انقسم الباحثين في حقل العلوم الاجتماعية إلى مجموعات عدة، فهناك من يحدون تطبيق مناهج العلوم الطبيعية في علم الاجتماع مثلاً، وهناك من يؤكدون ضرورة تمييز مناهج هذا العلم بطابع خاص... وهناك أنصار المناهج الكمية، وأنصار المناهج الكيفية، وأنصار المناهج الوضعية، وأنصار المناهج الجدلية،

وأناصر الاستعانة بالمناهج الدينية، هذه الصراعات تتضح أكثر عند فحص مصادر المعرفة.

وفي هذا الإطار نجد نبيل محمد توفيق السمالوطي قد وضح الصعوبات المنهجية في علم الاجتماع، وأرجعها إلى عدة نقاط أهمها: أن التفاعلات الاجتماعية وما تؤدي إليه من علاقات وعمليات اجتماعية لا تخضع لنظام ألي رتيب، ولا تسير طبقاً لمبدأ الاطراد في وقوع الحوادث ولا نجد في تتبعها نظاماً يسير بالوصول في سهولة إلى القوانين التي تحكمها. ويمكن القول أن هذه المشكلة حالت دون محاولة العديد من الباحثين تطبيق قواعد المنهج العلمي في دراسة الظواهر الاجتماعية(نبيل محمد توفيق السمالوطي، 1980، ص310-311).

وإلى جانب ذلك هناك فشل في تناول المنهجي، إذ تعتقد النخب الثقافية أنها وحدها من يمتلك اللغة ومن يمتلك تفسير الأحداث وصياغتها تبعاً لذلك (عبد الله الغدامي، 2005، ص63)، هذا التشويش المنهجي، يظهر بوضوح عند مقاربتنا للحراك الاجتماعي والمجتمعي، والذي يدعونا إلى تجديد آليات التحليل في علاقتنا بذواتنا وبالآخر، وعلينا أمام هذا المنعطف التاريخي أن نعود إلى نقد إستراتيجيتنا المنهجية وطرائق تحليلنا التقليدية وأن نتجاوز الاعتماد الكسول على السرديات الكبرى الجاهزة، وهذا يتطلب كما يقول هشام شرابي ضرورة لوجود نقد حضاري، متمثلاً في فكر نقدي ديمقراطي مشارك، ينبع من الحوار والتبادل الحر(هشام شرابي، 1999، ص8).

ففي مسألة تناول المنهجي يكفي الباحثين العرب في الوقت الراهن بملاحظة المشهد دون محاولة فهمه وتحليله وتفسيره، في حين كان على هؤلاء الباحثين تجديد آليات التحليل في علاقتها بذواتها وبالآخر، ونقد إستراتيجياتها المنهجية وطرائق تحليلها التقليدية.

ولقد أثارت القضايا المنهجية المتعلقة بالاعتماد على الاتجاه الكيفي والاتجاه الكمي في الدراسة والتحليل في العلوم الاجتماعية، كثيراً من الجدل والنقاش بين المتخصصين والباحثين في العلوم الاجتماعية. وظهر في تراث العلوم الاجتماعية المختلفة إسهامات ومحاولات من جانب بعض العلماء المهتمين بالنواحي المنهجية، يمكن تلخيصها في مجموعتين:

الأولى: تؤيد الاعتماد على أحد الاتجاهين على حساب الآخر، في محاولة لإبرازه والتأكيد على أهميته وجدواه. والثانية: ترى أنه لا مجال للترقية بين الاتجاهين أو الاعتماد على واحد منهما دون الآخر، واعتبروا أن التفرقة بينهما نوعاً من الثنائية المصطنعة التي لا أساس منهجي لها (ناجي بدر، 1996، ص79)، وقد حصر الأستاذ الطاهر جغيم، أهم العوائق التي تعترض المنهج في دراسته للظواهر الاجتماعية والأنثروبولوجية في النقاط التالية:

1- عوائق أو صعوبات إبستمولوجية ذاتية تتعلق بشخصية الباحث وخصائصه النفسية والثقافية واهتماماته وقدراته العلمية والفكرية، ويظهر ذلك بصورة أكثر وضوحاً فيما يعرف بالنزعة الذاتية، ونقص الخبرة والممارسة في مجال تطبيق

المنهج، ومدى تحلي الباحث بالصفات والخصال الأخلاقية من صبر وأمانة علمية وشجاعة في مواجهة معاناة البحث والروح العلمية التي تعتبر الموضوعية صميمها وجوهرها، إلى جانب التواضع والشعور بروح التعاون.

2- عوائق وصعوبات موضوعية، تتعلق بالظواهر الاجتماعية والأنثروبولوجية مجال الاهتمام العلمي والتناول البحثي. ومن بين هذه الصعوبات نجد على سبيل المثال: طبيعة الظواهر الاجتماعية، تنوعها مع تعدد المناهج، خصوصيتها ومرونتها، تداخلها وعدم قابليتها للملاحظة المباشرة والتجريب، إلى جانب كقيمتها وعدم إمكانية إخضاعها للتقدير الكمي، وكذلك صعوبة التنبؤ بها والتحكم فيها وعزلها عن بقية الظواهر الأخرى (الطاهر جغيم، 2010، ص327).

ونضيف إلى ذلك أن أغلب الظواهر المدروسة والتي لا زالت تدرس في الوطن العربي تتناولها جل البحوث بصورة وصفية دون تغلغل في عمق الظاهرة من الناحية التفسيرية والتأويلية، وهو الأمر الذي جعل الظواهر توصف بالمكررة والمعادة، فالمتصفح لجل البحوث السوسولوجية يجدها تعتمد بالدرجة الأولى على المنهج الوصفي، وكأنه المنهج الوحيد في علم الاجتماع، مع العلم أن علم الاجتماع هو العلم الذي تتعدد مناهجه، فالوصف والتحليل هما خطوتان رئيسيتان في كل بحث علمي.

6 - الإخفاق المتعلق بإنتاج المعرفة:

إذا فكر العلماء الاجتماعيون تفكيراً جدياً في المستقبل، فإن ذلك سوف يدفعهم إلى تركيز أبحاثهم على الحاضر والماضي تركيزاً مثمراً، مع مزيد من الاهتمام بما في أيديهم من مفاتيح التنبؤ بالتغيير. إذ يهتم المتخصصون في علم الاجتماع بالتغيرات الدائمة والمتواصلة (ريتشارد كوبر وريتشارد لايارد، 2018، ص12-13)، فهل تغيرت الحال عما كانت عليه منذ أن اعترف محمد عزت حجازي قبل ثلاث عقود من الآن بأننا لا ننتج علماً حقيقياً، وإنما نستورد ونستهلك بدون تبصر، ونخطئ في ذلك بين ما يمكن أن يفيد وما لا غناء فيه (محمد عزت حجازي، 1989، ص15).

والحال أن النخبة تقوم فقط كما يقول زوبير عروس على ملاحظة المشهد دون محاولة فهمه وتحليله. ودخلت في صراعات جانبية على مستوى اللغة وعلى مستوى الانتماء الإيديولوجي. ولم توظف هذه الاختلافات من أجل الدخول في حوار بناء من أجل بناء مشروع مجتمع (زوبير عروس، 2011)، ولا تزال لم تستطع الدخول إلى مرحلة إنتاج معارف جديدة حول المجتمع المدروس، بل تلجأ إلى استعارة نماذج معرفية سوسولوجية موجودة ومتداولة مسبقاً في أماكن أخرى ومحاولة تفسير الواقع الاجتماعي العربي على ضوءها دون تكييفها أو تنقيحها أو الإضافة إليها.

إن إنتاج المعرفة العلمية الدقيقة في أي فرع من الفروع العلمية يستوجب توفر عدة شروط أولية وثانوية تمكن الباحث من أداء تجاربه والتحقق منها ميدانياً (دناقة احمد، 2016، ص330).

وإلى جانب الإخفاق في إنتاج المعرفة على المستوى الفردي هناك إخفاق آخر على المستوى المؤسسي، ففي الوقت الذي ما يزال المثقف العربي حبيس مكتبته وكتاباته وأفكاره فإن العالم من حوله يتغير ويتحول باستمرار، فلا الأشياء ولا الأفكار بقيت على حالها، فمن الملاحظ عالمياً كما يقول مسعود ضاهر أن الثقافة الآن قد انتقلت من الفرد إلى مراكز الإنتاج الثقافي من خلال ثورات العلم والتكنولوجيا، وبالتالي لم يعد المثقف وحده أداة التواصل، بقدر ما هي وسائل الاتصال والتواصل، كالإعلام وأدواته، والإنترنت، وصولاً إلى مواقع التواصل الاجتماعي وما شابه... ولأننا اليوم نعيش في عصر مؤسسات، وليس عصر الفرد. فمهما كان الفرد عظيماً، فإنه ليس قادراً وحده على صنع التغيير المطلوب. إذًا، لا بد من مؤسسات ثقافية عربية قادرة على جمع مثقفي التغيير ضمن برنامج تُحدّد نقاطه بأشكال مختلفة من خلال تلاقي هؤلاء المثقفين ووضع خطط عمل (مسعود ضاهر 2013، ص120).

فاليوم تتوزع الثقافة إلى شعبية تعتمد في تداولها على الشفوي، وإلى ثقافة عالمية تتخذ من الكتابة والتأليف وسائلها الأساس، وإلى ثقافة وسائطية تستند إلى تقانة الاتصال الجديدة والأدوات الرقمية التي تُركب بين الشفوي والمكتوب والسمعي البصري، وقد استثمر شباب الحراك العربي هذه التقانة إلى حدّ كبير، ونحن اليوم نتساءل مع نور الدين أفاية عن مدى قدرتها على التأثير الفعلي في مسار الأحداث؟ وإلى أي حدّ يمكن القول أن استعمالها المتنامي في صدد خلخلة أدوار الثقافة والمثقفين في المجال العربي؟ (محمد نور الدين أفاية، 2013، ص118).

لقد سقطت النخبة الثقافية التقليدية، تلك النخب التي تعودنا عليها فكرياً واجتماعياً وسياسياً، وكانت تقود الناس وتؤثر عليهم وتشكل رموزاً حية لهم، لقد سقطت هذه وزال دورها، وحلت الصورة محلها (عبد الله الغدامي، 2005، ص47)، حيث تثبت بعض الأدبيات التي ظهرت حول الثورات العربية غياب المثقفين عن مسرح الأحداث، باعتبارهم قوّة دافعة ومؤطرة للحراك، بل إن بعضهم نفى أن تكون النخب المثقفة قد اضطلعت بدور رئيس في هذا الحراك. وعليه، يكون قد أن الأوان لإعادة النظر في موقع المثقفين، وأدائهم، في مرحلة الانتقال الديمقراطي من منظور نقدي. يسمح بتفعيل دور المثقفين، ولاسيما بعد بروز علامات النكوص ومأسسة الجهل، واللاعقلانيات، وانتشار الفكر الخرافي، وغيرها من الظواهر التي تتطلب نقلة معرفية قادرة على تشوير العقلانيات (أمال قرامي، 2013، ص4).

يؤكد برهان غليون أن وظيفة المثقف ليست شيئاً آخر سوى وظيفة إنتاج المجتمع نفسه من حيث هو آلية تختص بجمع وتوحيد الأجزاء والعناصر التي يتألف منها، وبت الروح الجمعية فيها وتحويلها بالتالي إلى كيان حي قادر على الحركة والتنظيم والتحسين والإصلاح. يختار برهان غليون تعريفاً للمثقف يتفق مع التصور العام للمثقف ضمن الاتجاه الحدائثي، لكنه يزيد عليه باستحضار البعد الجمعي الذي يعطي للمثقف أهمية اجتماعية وسياسية، إذ يكتسب المثقف قدرته على التأثير ضمن المجتمع الحديث من انتمائه إلى نخبة واعية لمكانتها الاجتماعية ومتعاونة لتكريس

قدرتها الجمعية، وتوظيفها للتأثير في القرار السياسي والفعل الجماعي. فالمثقف جزء من نخبة مثقفة، والمثقفون فاعل اجتماعي جمعي وليس مجموعة أفراد يشتركون في نشاط مهني أو علمي أو ذهني واحد يقرب فيما بينهم. ويتابع غليون مبيناً المقصود من عبارة فاعل اجتماعي فيقول: وعندما نتحدث عن فاعل اجتماعي فنحن نشير إلى قوة محرّكة ودينامية اجتماعية لا إلى مبدع فكري (برهان غليون، 1979)، ولذلك فإن كارل مانهايم يرجع الأزمات الثقافية في المجتمع الديمقراطي الحر إلى تراجع النخب المثقفة والمبدعة التي تبدو كأن لها نتائج عكسية (ت.س. إليوت، دس، ص44).

خاتمة:

من المؤكد في العالم العربي أن ميدان المعرفة ينقسم إلى حقول معرفية متعددة، وأن كل واحد منها له مكاناته وامتيازاته وأولوياته بما يتماشى مع السياق المجتمعي. ويتدعم هذا الطرح من خلال الأهمية والأولوية التي تعطيها السلطة الحاكمة لميادين معرفية على حساب أخرى، ويتجلى ذلك من خلال الميزانيات المرصودة والهيكل المعدة لتخصصات على حساب أخرى، في الجامعات العربية، وأن هذه الميادين تضيء بظلالها على المكانة الاجتماعية لأفراد المجتمع، بداية من الطالب وحتى الأستاذ الباحث.

بالرغم من أن الباحث السوسولوجي العربي يوصف بأنه نتاج مجتمعه، وكان من يفترض به أن يتبادل معه التأثير والتأثر، غير أن الواقع يكشف وبدون أي تحايل، أن المجتمع في واد والباحث في واد آخر، وكأنه يبحث في أحلام اليقظة، وليس في أحلام الواقع.

وأولى تجليات هذا الإشكال تبرز في المفاهيم المستخدمة في الأبحاث الاجتماعية، فهي إما من الشرق أو الغرب، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يزداد صعوبة عند محاولة توطئ هذه المفاهيم وتكييفها مع الواقع المجتمعي العربي، إذ تأتي الممارسة العملية لتبين بوضوح بأن هناك خلط وضبابية في المفاهيم المستخدمة في الأبحاث العلمية والاجتماعية على وجه الخصوص.

وثانيها أن جل المفكرين الغربيين إن لم نقل كلهم فكروا في مجتمعاتهم ولأجلها، وحاولوا وضع تصوراتهم لأجل هذه الغاية وهذا المقصد، لذلك انطلقوا من واقع مجتمعاتهم، وبما يخدم طموحاتهم، مع مراعاة معتقداتهم، لذا جاءت نتائجهم تخدم مطامحهم، أما مفكرينا وباحثينا فجلهم، انطلق من نتائجهم ونسي بداياتهم، فكر من منطلق واقعهم الحالي ونسي ماضيهم ونسي واقعه أيضاً، فوقع في هذه الورطة.

ويضاف إلى ذلك أن أغلب الظواهر المدروسة والتي لا زالت تدرس في الوطن العربي تتناولها جل البحوث بصورة وصفية دون تغلغل في عمق الظاهرة من الناحية التفسيرية والتأويلية، وهو الأمر الذي جعل الظواهر توصف بالمكررة والمعادة، فالمتصفح لجل البحوث السوسولوجية يجدها تعتمد بالدرجة الأولى على المنهج الوصفي، وكأنه المنهج الوحيد في علم الاجتماع، مع العلم أن علم الاجتماع

هو العلم الذي تتعدد مناهجه، فالوصف والتحليل هما خطوتان رئيسيتان في كل بحث علمي.

قائمة المراجع:

1. أحمد إبراهيم خضر (2000)، اعترافات علماء الاجتماع عمق النظرية وقصور المنهج في علم الاجتماع، ط1، المنتدى الإسلامي، لندن.
2. أمال قرامي (2013)، أي دور للمتقنين بعد الثورات العربية؟، نشرة أفق، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ع27، ديسمبر.
3. أحمد صبور (2001)، المعرفة والسلطة في المجتمع العربي، الأكاديميون العرب والسلطة، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
4. أنطوان سيف (2013)، حلقة نقاشية حول المثقفون العرب والربيع العربي تحليل أداء، بمقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، بتاريخ 29 مايو.
5. برهان غليون (1979)، اغتيال العقل، محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، ط1، دار التنوير.
6. ت.س إليوت (د.ت)، ملاحظات نحو تعريف الثقافة، ترجمة شكري محمد عياد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
7. دناقة احمد (2016)، واقع الممارسة السوسيوولوجية في الجامعة الجزائرية، من وجهة نظر أساتذة علم الاجتماع، مجلة دراسات، مخبر الدراسات الصحراوية جامعة بشار، ع09.
8. ريتشارد كوبر وريتشارد لايارد (2018)، ماذا يخبئ المستقبل للعالم، رؤى من منظور العلوم الاجتماعية، ترجمة محمد رفعت عواد ومصطفى خلف عبد الجواد، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
9. زويير عروس (2011)، أستاذ علم الاجتماع بجامعة الجزائر ل "الجزائر نيوز": النخب الجزائرية في حاجة إلى تأمل الدرس التونسي، محمد بوازديّة نشر في الجزائر نيوز يوم 17 - 01 - 2011.
10. طارق العاطفي (2010)، تلخيص الفصل الرابع من كتاب صناعة النخبة لعبد الرحيم عطري، الحوار المتمدن، ع 2897، 2010/01/24.
11. الطاهر جغيم (2010)، إشكالية المنهج وواقع البحث السوسوأنثروبولوجي، مجلة الباحث الاجتماعي، عدد 10، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.
12. عبد الباسط عبد المعطي (1981)، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، عالم المعرفة، الكويت.
13. عبد الرحيم عطري (2005)، النخبة المثقفة بالمغرب من سنوات الجمر إلى التدجين والتبخيس، الحوار المتمدن، ع 1271، 2005/07/30.
14. عبد الكريم غلاب (1998)، أزمة المفاهيم وانحراف التفكير، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
15. عبد الله الغدامي (2005)، الثقافة التلفزيونية سقوط النخبة وبروز الشعبي، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.

16. علي حرب(2004)، أوهام النخبة أو نقد المثقف، ط3، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.
17. محمد عابد الجابري(1992)، وجهة نظر، نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
18. محمد عزت حجازي(1989)، الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي، في محمد عزت حجازي وآخرون، نحو علم اجتماع عربي، علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
19. مراد زعيمي(1997)، النظرية العلم – اجتماعية رؤية إسلامية، رسالة دكتوراه، معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر.
20. ناجي بدر(1996)، المنهج الرياضي في العلوم الاجتماعية، ضمن كتاب يوسف زيدان وآخرون، قضايا العلوم الإنسانية إشكالية المنهج، القاهرة.
21. نبيل السمالوطي(1995)، أزمة علم الاجتماع في العالم العربي، دراسة استطلاعية للمشتغلين بالعلم، ج1، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر.
22. نبيل محمد توفيق السمالوطي(1980)، المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع، ط1، دار الشروق، السعودية.
23. نوربرت إلياس(2014)، مجتمع الأفراد، ترجمة هاني صالح، ط1، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا.
24. هشام شرابي(1999)، النقد الحضاري للمجتمع العربي عند نهاية القرن العشرين، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت.
25. هيو ليسى(2015)، هل العلم خلو من القيم؟ القيم والفهم العلمي، ترجمة نجيب الحصادي، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
26. وجدي شفيق عبد اللطيف(2005)، علم الاجتماع الحضري والصناعي، دار المصطفى للنشر والتوزيع، مصر.
27. Tim May and Beth Perry(2005), Continuities and Change in Urban Sociology, in Tim May and all, The Future of Urban Sociology, Sociology, Volume 39 , Number 2 , April, SAGE Publications, London.
28. Madeline Grawitz(1981), Méthide des Sciencec Sociales, 5^{édition}, ed, dalloz.
29. Sharon Zukin(2011), Is There An Urban Sociology? Questions on a Field and a Vision, Sociologica, 3/2011 - Copyright © by Società editrice il Mulino, Bologna, <https://www.rivisteweb.it>

مشروع العيادة الاجتماعية

إعداد وتقديم واقتراح

دكتور

حازم محمد إبراهيم مطر

قسم التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة حلوان/ مصر

2018م

مقدمة:

مقترح قانون مزاولة مهنة الخدمة الاجتماعية له العديد من المزايا ولم يكلف الدولة جنيهاً واحداً، فقط يحتاج تشريع ليأخذ صلاحيته القانونية، حيث أن مهنة الخدمة الاجتماعية بمؤسسات الدولة والقطاع الخاص لا تستوعب الأعداد التي تتخرج كل عام من كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية في مصر، بل وصل حد البطالة ليلحق الحاصلين علي الدراسات العليا من ماجستير ودكتوراه، وهذا بطبعه يساعد في تفاقم مشكلة البطالة في مصر، المقترح ليس باختراع ولا باكتشاف ولكنه نموذجاً ناجحاً في الدول التي تطبقه ومن الدول الأوروبية أمريكا ومن الدول العربية البحرين والإمارات.

اسم المشروع: العيادة الاجتماعية.

مقدم المشروع: د.حازم محمد إبراهيم مطر، قسم التخطيط الاجتماعي، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

فكرة وأهداف المشروع: تطبيق العيادات الاجتماعية في المجتمع المصري.

القيمة المضافة للمشروع:

- القضاء علي بطالة الأخصائيين الاجتماعيين.
- الاستفادة من الاجتماعيين في مواجهة المشكلات الاجتماعية.
- انتشار العمل الاجتماعي في النطاق الجغرافي للمجتمع المصري.

- الاستثمار الاجتماعي.
- دراسة المشكلات الاجتماعية دراسة واقعية.

توصيف المشكلة:

- بطالة الأخصائيين الاجتماعيين, 200 ألف خريج علي مستوى الجمهورية تقريبا.
- تدخل غير المختصين في مواجهة المشكلات الاجتماعية.

العملاء:

- مقدم الخدمة (الأخصائي الاجتماعي).
- المستفيد من الخدمة (العميل) جميع أفراد المجتمع والجماعات والمجتمع ككل.

الشركاء:

- مجلس النواب (إصدار تشريع لممارسة العمل)
- وزارة القوي العامة (إصدار تصاريح العيادات الاجتماعية).
- وزارة التضامن الاجتماعي (للإشراف ومتابعة عمل العيادة الاجتماعية).
- نقابة المهن الاجتماعية (لتفعيل العضويات).
- كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية (للتدريب علي عمل العيادة الاجتماعية).
- احد البنوك.

التكاليف والإيرادات:

- التكاليف علي الدولة (لا يوجد).
- التكاليف علي مقدم الخدمة (تجهيزات العيادة) 30 الف جنيه + 1000 جنيه شهريا + بند احتياطي.
- الإيرادات للدولة (رسوم تصريح العمل + رسوم الدورة التأهيلية + الضرائب).
- الإيرادات لمقدم الخدمة (رسوم تذكرة الكشف بالعيادة الاجتماعية)
- القضاء علي بطالة الأخصائيين الاجتماعيين.
- مواجهة المشكلات الاجتماعية.
- تقديم الدراسات الاجتماعية الواقعية والدقيقة لمتخذي القرار.

التطبيق والممارسة:

- التقدم بطلب للحصول علي تصريح للعيادة الاجتماعية.
- اجتياز الدورة التدريبية.
- معاينة موقع ومكان العيادة.
- الحصول علي الموافقة.

آليات التنفيذ:

- استصدار التشريع من مجلس النواب.
- الإعلان عن التشريع.
- تنظيم الدورات التدريبية.
- قاعدة بيانات بالعيادات الاجتماعية.
- تقارير الإشراف والمتابعة السنوية من وزارة التضامن الاجتماعي.

التحديات:

- عدم موافقة مجلس النواب والجهات المختصة.
- عدم موافقة الشركاء.
- عدم الاعتراف المجتمعي.

الخلفية العلمية:

- مقترح قانون مزاولة مهنة الخدمة الاجتماعية كممارسة خاصة بمصر، المقدم من الباحث حازم محمد إبراهيم مطر، بالمشاركة في المؤتمر العلمي لكلية الآداب بجامعة بني سويف، وعنوانه التطبيقات البحثية في مجال العلوم الإنسانية ودورها في نهضة المجتمع، في 4 أبريل 2017م.
- مقابلة عينة من أفراد المجتمع ونماذج من مختلفه في مواقع جغرافية وثقافية مختلفة.
- مقابلة عينة من طلاب الخدمة الاجتماعية.
- مقابلة عينة من باحثين الخدمة الاجتماعية.
- مقابلة عينة من خريجي الخدمة الاجتماعية.
- مقابلة عينة من العاملين بمهنة الخدمة الاجتماعية.
- مقابلة عينة من خبراء الخدمة الاجتماعية.
- تحليل مضمون صفحة العبادة الاجتماعية الالكترونية علي الفيس بوك.
- تحليل مضمون الحلقة التليفزيونية في برنامج ينابيع المعرفة قناة التعليم العالي.
- مجموعة القوانين واللوائح والقرارات المنظمة لنقابة المهن الاجتماعية بمصر.
- الوثيقة الدولية الأخلاقية للأخصائيين الاجتماعيين المحترفين والتي أقرها الاتحاد الدولي الاجتماعي في اجتماعه المنعقد عام 1976م .
- الميثاق الأخلاقي للأخصائيين الاجتماعيين (الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين "NASW")، وقد صدر هذا الميثاق عن الجمعية عام 1979م .
- مسودة الميثاق الأخلاقي لمهنة الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين الفلسطينيين.
- الميثاق الأخلاقي لممارسة المهن الاجتماعية في مملكة البحرين (2009م).
- الميثاق الأخلاقي بدولة الكويت وعن رابطة الأخصائيين الاجتماعيين، 2013.

- أهداف ومبادئ وقيم وفلسفة الخدمة الاجتماعية.
 - تحليل مضمون الأبحاث والدراسات والمقالات العلمية المرتبطة.
- أولوية الطلبات:**

تشريع من السلطة التشريعية والجهات المختصة بأحقية خريج الخدمة الاجتماعية التي تنطبق عليه الشروط فتح مكتب ممارسة خاصة للخدمة الاجتماعية واستشاراتها في نطاق جغرافي يخدم هذا النطاق وفق مبادئ وأهداف وفلسفة مهنة الخدمة الاجتماعية.

مزايا المشروع والعائد الاجتماعي:

- القضاء علي البطالة.
- مساعدة شباب الخريجين في الاستقرار الاجتماعي.
- مواجهة العديد من المشكلات الاجتماعية.
- تصحيح مسارات التنشئة الاجتماعية.
- تحقيق الوعي المجتمعي.
- مواجهة الأفكار السلبية والمتطرفة.
- النهوض بالأسرة المصرية.
- مساعدة محكمة الأسرة.
- مساعدة محكمة الأحداث.
- تنمية الموارد البشرية.
- تحقيق البناء الاجتماعي السليم.
- تحقيق أهداف مهنة الخدمة الاجتماعية.

القانون المقترح:

الخدمة الاجتماعية شأنها شأن المهن الأخرى كالتب، والتمريض، وعلم النفس، والهندسة، والإعلام، وغيرها من المهن الإنسانية التي لديها دساتير أخلاقية خاصة تنظم عملية الممارسة، هذا الدستور نشأ من خلال الممارسة المهنية، لذا فهو يتطور من وقت لآخر، وفقاً لعوامل عدة منها التطور والتغير الثقافي، وتطور العلوم والمعارف التي تستند عليها المهنة، وتغير مناهج وآليات الممارسة، إضافة إلى التغير في الأولويات، فمنذ وقت مبكر سعى المتخصصون في الخدمة الاجتماعية إلى صياغة أخلاقيات عامة مثل المحافظة على سرية معلومات العملاء.

ولقد تضمنت الأعراف والتقاليد الأخلاقية بالمجتمع، وأكدتها بعض التشريعات والقوانين المنظمة للعمل، أن يكون لكل مهنة في المجتمع مجموعة من الأخلاقيات والمبادئ التي تحكم قواعد وأساليب العمل بها والشروط والمواصفات التي يجب توافرها في العاملين بها والممارسين لأنشطتها، خصوصاً تلك المهن التي لها علاقة

مباشرة بالإنسان ومنها مهنة الخدمة الاجتماعية لتعاملها مع الإنسان بصفة مباشرة ومن أجل الإنسان.

والعمل الاجتماعي يستند إلى مجموعة المثل والفلسفات والقيم الإنسانية والدينية والأخلاقية، ويطبق على المستوى العالمي لإشباع الاحتياجات الإنسانية التي تنشأ عن التفاعلات الشخصية والمجتمعية، إضافة إلى تحقيق التنمية البشرية بجوانبها المختلفة، بما يدفع المختصين في العمل الاجتماعي على اختلاف ميادينه، لتقديم الخدمات التي تهدف إلى رخاء الإنسان وتحقيقه لذاته وتطوير وتنظيم استخدام المعارف العلمية المتعلقة بالسلوك الإنساني والمجتمع، وتنمية الموارد لتلبية الاحتياجات الفردية والجماعية والمجتمعية بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان حقوق الإنسان، وذلك بالتركيز على تطوير قدرات الفرد الذاتية وتحسين أدائه، ضمن محيطه الاجتماعي بهدف تحقيق التكيف الأفضل مع ذاته ومع الجماعات التي يعيش فيها وبالأخص الأسرة والمؤسسات التي يعيش ضمنها.

لذا فقد أصبح من الضرورة بمكان أن يكون للأخصائيين الاجتماعيين بمصر في مواقع عملهم المختلفة بالمجتمع (قانون لمزاولة مهنته) وميثاق شرف للمهنة يكتسب قوته واحترامه من إقرارهم الجماعي له والالتزام بمبادئه وقواعده، التزاماً أخلاقياً ذاتياً في كافة مناحي العمل.

وقد أصدرت الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين بالولايات المتحدة الأمريكية (NASW) الميثاق الأخلاقي للخدمة الاجتماعية عام 1979م، ليكون دليلاً للسلوك المهني لممارسي العمل الاجتماعي، وعهداً قطعوه على أنفسهم للالتزام بما فيه نصاً وروحاً، ويمثل معايير السلوك الأخلاقي، فيما يتصل بالعلاقات مع العملاء والزملاء وممارسي المهن الأخرى والمجتمع ككل.

أولاً : الصفة الاعتبارية للقانون

1. يعتبر دليلاً للسلوك الأخلاقي لممارسي مهنة العمل الاجتماعي باختلاف ميادينه، وعهداً يقطعونه على أنفسهم، للالتزام نصاً وروحاً وتوجهاً وسلوكاً في الممارسة.

2. يعبر هذا القانون عن القيم والأخلاقيات الأساسية، التي يجب أن توجه وتضبط الممارسة المهنية للعاملين في مجالات العمل الاجتماعي.

3. يقدم هذا القانون مبادئ عامة لتوجيه السلوك وترشيده في المواقف الإنسانية والأخلاقية والشخصية، ويقدم بوجه خاص معايير السلوك الأخلاقي لممارسي مهنة العمل الاجتماعي فيما يتصل بعلاقاتهم المهنية مع المنتفعين من خدماتهم ومع زملائهم وممارسي المهن الأخرى بل ومع المجتمع ككل.

4. يشكل إطاراً ديناميكياً متطوراً وفق ما يرتئيه ويرتضيه ممارسي مهنة العمل الاجتماعي، بما يصب في مصلحة النهوض بنوعية الخدمات المقدمة منهم للمجتمع وللأفراد، من خلال سياسات مؤسساتية وعلاقات مهنية مسؤولة.

5. يعتبر القانون وثيقة مساندة يمكن الاعتماد عليها في معالجة وتكييف القضايا القانونية التي قد تقع بين الأطراف المختلفة للعلاقة المهنية .

ثانياً: القسم:

أقسم بالله العظيم ان أراقب الله في عملي، وان ابذل ما في وسعي من اجل الإنسان، وان أحفظ للناس كرامتهم واستر عوراتهم، واكتم سرهم.

نصوص القانون:

الباب الأول :- الشروط والمواصفات الواجب توافرها لمن يقوم بمزاولة المهنة:
مادة (1) من يقوم بمزاولة المهنة على حسابه الخاص (الممارسة الخاصة للمهنة) يجب أن تتوافر فيه الشروط :-

أن يكون حاصل على مؤهل علمي معترف به في الخدمة الاجتماعية.

مادة (2) أن يتم قيد المشتغلين وفقاً للجداول الآتية:

1- مشرف اجتماعي (مساعد أخصائي اجتماعي)، وأن يكون حاصل على دبلوم فوق المتوسط.

2- ممارس عام (أخصائي اجتماعي - نفسي)، وأن يكون حاصل على البكالوريوس في التخصص.

3- المتخصص (نفسى - إجتماعي)، وأن يكون حاصل على دبلوم عالي في مجال معين من مجالات الممارسة.

4- الاستشاري، وأن يكون على درجة الماجستير على الأقل في التخصص.

5- الخبير، وأن يكون حاصل على درجة الدكتوراه في التخصص.

مادة (3) الصفات الشخصية الواجب توافرها للممارس :

يجب أن يتوافر لدى ممارسي المهنة الآتي :

6- التمسك بالقيم الاجتماعية التي تسمح له بالتخلي بسمات أخلاقية سوية، وأن تتوفر لديه القدرة على إقامة علاقات اجتماعية سليمة.

7- تنظيم معرفي عقلي مناسب يعتمد على الذكاء الاجتماعي، وتوفر بعض القدرات الخاصة (التعبيرية واللفظية والحسية والتصورية).

8- القدرة على نقد الذات، بحيث يمكنه الاعتراف بخطئه في العمل والسعي لطلب المساعدة دون عناد أو إصرار، والتمكن من السيطرة على نزاعته الخاصة ونقائصه والتخلي بسعة الصدر وضبط النفس والموضوعية.

9- الاتزان الانفعالي الذي يكسب القدرة على ضبط النفس، والنضج الانفعالي الذي لا تشوبه نزعات التهور أو الاندفاع أو البلادة وعدم القدرة على تحمل المسؤولية وسرعة الغضب.

مادة (4) الصفات العقلية :

يجب أن يتوفر لديه قدر مرتفع نسبياً من الذكاء العام، وبعض القدرات العقلية الخاصة مثل القدرة على التخيل والإبداع والقدرة على التحليل والتفسير والقدرة على إيجاد العلاقات بين الظواهر، حتى يتمكن من تقدير الموقف الذي يتفاعل معه في تكامل ووضوح.

مادة (5) الصفات المهنية :

- 1- أن يكون مؤمناً بمهنته، متحمساً وشديداً الولاء لها، ساعياً إلى تطويرها وتقدمها، متمسكاً بأخلاقياتها.
- 2- إتقان المهارات المهنية اللازمة لأداء عمله، بمعنى القدرة على استخدام المعرفة بفاعلية وسهولة عند أداء وظيفته، والقيام بأنشطة تستند أساساً على قاعدة معرفية ثابتة، تدعمها الخبرة والاستعدادات الخاصة.
- 3- أن يتسم بالموضوعية، بحيث لا يتخذ أي قرار أو إجراء في العمليات التي يقوم بها إلا مستنداً على حقائق ملموسة، ولا يستغل عمله في إشباع احتياجاته الخاصة، لذا يجب أن يتسم بالقدرة على نقد الذات وتقويمها.
- 4- أن يكون لديه القدرة على الاستفادة مما يمر به من تجارب، وتخزينها في صورة خيرات يستفاد بها في المواقف المختلفة.
- 5- أن يتحلى بالمثابرة في أداء عمله، ويتسم بالإخلاص في أدائه بفاعلية، ويكون قادراً على إقامة علاقات مهنية ناجحة .
- 6- المداومة على الاطلاع، والاتصال بمصادر المعرفة الضرورية للمهن الاجتماعية حتى لا يتخلف عن مستوى التطور.

مادة (6) الإعداد الأكاديمي (النظري والميداني):

1- الدراسة النظرية :

يجب أن تحتوي صحيفة التخرج الخاصة بإعداد العاملين في مهنة العمل الاجتماعي وتدريبهم ميدانياً، على قاعدة صلبة تتضمن مواد تأسيسية ومواد مهنية وتدريباً عملياً، وتتكون هذه القاعدة المعرفية من المعلومات الاجتماعية والإنسانية والسياسية، أما عن المقررات الرئيسية المتعارف عليها بالمؤسسات العلمية المعتمدة والتي لا يمكن الاستغناء عنها سواء كان الإعداد يهدف إلى الحصول على درجة البكالوريوس أو الماجستير في العمل الاجتماعي من جهة علمية معتمدة .

2- التدريب الميداني :

يحتل أهمية خاصة لإعداد الممارس المهني للعمل الاجتماعي، ويستهدف إكساب الدارس الخبرة الكافية في تطبيق واستخدام المعارف النظرية في المواقف الاجتماعية، عن طريق إكسابه المهارات والاتجاهات والسلوكيات الملائمة لتكوين الشخصية المهنية المتكاملة التي تمكنه من الممارسة المهنية السليمة.

3- التدريب والتعليم المستمر (أثناء العمل):

ويعتبر عملية بالغة الأهمية للنمو المهني للممارسين من خلال الاطلاع المستمر، وحضور الدورات التدريبية المتخصصة، التي تطرحها مؤسسات علمية معتمدة، والندوات واللقاءات العلمية والمؤتمرات، والمشاركة بلجان العمل المهني.

الباب الثاني :- السلوك الشخصي والمسئوليات الأخلاقية لممارسي مهنة العمل الاجتماعي:

الفصل الأول :- السلوك الشخصي لممارسي مهنة العمل الاجتماعي:

يجب على من يمارس مهنة العمل الاجتماعي أن يلتزم بالآتي :
مادة (7): التحرر من كافة أشكال التعصب الديني أو الطائفي أو السياسي أو الطبقي، أو الانحياز والبعد عن الموضوعية، تجاه العرق أو اللون أو الجنس أو السن أو القدرات والخصائص الجسمية أو العقلية.

مادة (8): الالتزام بكافة المبادئ والتعليمات والإرشادات المهنية التي حددتها الأطر النظرية والبحثية، وتوظيف كافة المهارات والجهود المطلوبة كافة من أجل مساعدة العملاء، لتحقيق درجة مناسبة من الكفاية الذاتية والاستقلالية والكرامة الإنسانية.

مادة (9): مراعاة الفوارق الثقافية والمجتمعية للعملاء، واحترام المعتقدات والمشاعر الدينية والأعراف الاجتماعية، والابتعاد عن أي محاولة لفرض ثقافته الشخصية أو انتماءاته السياسية والعقائدية عليهم.

مادة (10): الالتزام بالصدق وعدم المشاركة أو التورط في أي طريقة من طرق الاحتيال أو الخداع أو الغش أو أي شكل من أشكال الفساد المهني.

مادة (11): التمتع بمستوى عالٍ من التوافق النفسي، الذي يؤدي إلى الانسجام بين السلوك الشخصي والمهني، في إطار من القانون ومراعاة الصالح العام والشرائع السماوية والقيم الإنسانية.

مادة (12): أن تتم خطوات التدخل المهني في إطار محددات العلاقة المهنية، والالتزام في إعداده للتقارير بالشروط المهنية والأمانة المطلقة في عرض النتائج، وألا تقدم هذه التقارير أو نتائج العمل إلا للجهات المعنية بالعلاج أو التأهيل وبموافقة العميل، باستثناء الحالات التي صدر بها أمر قضائي صريح.

الفصل الثاني :- المسئوليات الأخلاقية للممارس تجاه العملاء.

تعتبر مصلحة العملاء الهدف الأول في مسؤوليات العاملين بالعمل الاجتماعي الأمر الذي يلزم الممارسين بالآتي :

مادة (13): تكوين علاقة مهنية متوازنة تبنى على الصدق والأمانة والاحترام المتبادل وعدم الخداع أو الابتزاز بما يحقق التفاعل المتبادل مع العملاء، ويبني جسور الثقة معهم.

مادة (14): البعد تماماً عن استغلال علاقاته مع العملاء لتحقيق مكاسب شخصية تتعارض مع مصلحتهم وتؤدي لانهاية العلاقة المهنية، كالعلاقات الشخصية والعاطفية والاقتصادية والتوظيف السياسي أو الديني.

مادة (15): حماية مصالح وحقوق العملاء واحترام خصوصياتهم والمحافظة على سرية المعلومات التي تتوفر لديه أثناء وبعد تقديم الخدمة، وعدم استخدام أجهزة تسجيل أو السماح بتواجد شخص غير مهني خلال عملية التدخل إلا بموافقة العملاء.

مادة (16): البعد عن التعامل مع أي شكل من أشكال التمييز بين العملاء القائم على أساس العرق، اللون، الجنس، السن، الدين، الحالة الاجتماعية، الاعتقاد السياسي، الإعاقة أو أي مكونات شخصية أخرى، والالتزام بالحياد التام والموضوعية عند التعامل معهم.

مادة (17): عدم البوح أو الإفصاح بأي سر من الأسرار التي كشفها العملاء – بدون موافقتهم – إلا لأسباب مهنية قاهرة تبرر هذا الكشف (مثل منع الأذى عن العملاء أو أشخاص آخرين) ويسمح بها القانون.

مادة (18): العمل على تزويد العملاء بالمعلومات الدقيقة والكاملة، المتعلقة بنوعية وحجم الخدمات المتاحة لهم، وذلك لتمكينهم من اتخاذ القرارات الواعية المناسبة القائمة على حرية الاختيار من بين البدائل الممكنة، لنجاح عملية التدخل المهني.

مادة (19): المحافظة على كرامة العميل وعدم السماح بإهانته أو إلحاق أي ضرر معنوي أو مادي به خلال عمله معه.

مادة (20): الالتزام بالإخلاص عند تقديم خدماته للعملاء واستخدام معارفه العلمية ومهاراته المهنية بأقصى حد ممكن لخدمة العميل.

مادة (21): طلب النصح والمشورة من الزملاء والمشرفين عندما يكون ذلك لصالح العملاء، مع الحفاظ على مبدأ السرية.

مادة (22): ضرورة الحصول على التدريب العملي، في حالة استخدام الاختبارات المقننة، والتأكد من حصوله على الإذن والتأهيل المهني والقانوني حتى لا يقع تحت طائلة المسؤولية القانونية.

مادة (23): التأكد من قانونية وأخلاقية أي تفويض، قد يمنح لشخص آخر للتصرف نيابة عن العميل، مع ضمان أن يصب هذا التفويض في تحقيق أقصى مصلحة ممكنة للعميل.

مادة (24): التدرج في إيقاف خدماته للعميل إلا في ظروف طارئة أو قاهرة والأخذ في الاعتبار العوامل المؤثرة في الموقف، وتقليل الآثار السلبية على العملاء من إيقاف الخدمة.

مادة (25): إنهاء العلاقة المهنية مع العملاء بالأساليب المهنية المتبعة عند انتهاء المساعدة المقدمة لهم، وفقاً للقواعد والمحددات والمبادئ الخاصة بالعلاقة المهنية في العمل الاجتماعي.

الفصل الثالث :- المسئوليات الأخلاقية للممارس تجاه الزملاء .

إن توفر الاحترام المتبادل والإخلاص والتعاون والمجاملة والبشاشة عند التعامل مع الزملاء، يساعد كل منهم في تحقيق أهداف عمله من حيث الجودة واختصار الوقت والنفقات، لذا فإنه يجب مراعاة الآتي:

مادة (26): الالتزام في التعامل مع الزملاء بالاحترام والثقة المتبادلة وتقديم المعلومات والخبرات، التي تمكنهم من أداء دورهم بأقصى فعالية ممكنة مع مراعاة مصلحة العميل.

مادة (27): الحرص على أداء مهامه ومسؤولياته بالتعاون مع زملاء المهنة وبروح الفريق الواحد.

مادة (28): تحري الدقة عند تكليف أحد زملائه أو معاونيه بالتعامل مع العميل نيابة عنه لظروف طارئة، على أن يكون هذا التكليف مكتوباً، بحيث يشارك في تحمل المسؤولية عن أي أخطاء تنشأ عن هذا التكليف.

مادة (29): مراعاة مصلحة وسمعة أي زميل يحل محله في ممارسة مهنته، وعدم استغلال النزاع بين الزملاء أو بينهم وبين رؤسائهم لتحقيق مكاسب أو مزايا خاصة لنفسه.

مادة (30): إتباع الطرق الودية ومن خلال القنوات المؤسسية في معالجة الخلافات التي يمكن أن تحدث مع زملاء المهنة.

مادة (31): أن يكون السلوك الإشرافي أو التوجيهي للزملاء متمسكاً بالوضوح والموضوعية وعدم التحيز وعلى أسس ومعايير واضحة ومحددة.

مادة (32): البعد عن مزاحمة الزميل- أي زميل له بأسلوب غير نزيه في أي عمل مهني.. وتجنب تحريض العميل على عدم التعاون مع زميل آخر.

مادة (33): المحافظة على الأسرار التي يطلع عليها من الزملاء خلال علاقاتهم ومعاملاتهم المهنية.

مادة (34): إظهار نفس الاحترام والتعاون الذي يظهره لزملاء مهنته للزملاء بالمهنة الأخرى.

مادة (35): مشاركة الموظفين أو المشرفين أو الطلاب الذين يتولى تقييم أدائهم في عملية التقييم.

الفصل الرابع :- المسئوليات الأخلاقية للممارس تجاه المؤسسات

تعتبر مهنة العمل الاجتماعي عملاً مؤسسياً لا يمكن القيام به إلا من خلال مؤسسة، وتتطلب المسؤولية الأخلاقية لممارسي مهنة العمل الاجتماعي تجاه المؤسسات التي يعملون من خلالها الآتي:

مادة (36): عدم إفشاء معلومات سرية عن المؤسسات التي يعمل من خلالها إلا في إطار النظم والقوانين النافذة في الدولة.

مادة (37): اقتصر استخدام المعلومات والبيانات المتعلقة بالمؤسسات التي يعمل من خلالها لأغراض الدراسة والبحث فقط، وبما فيه مصلحة العملاء.

مادة (38): الالتزام بتزويد المؤسسات التي يعمل بها الأخصائي الاجتماعي بالمعلومات الصحيحة، وبما يساعد هذه المؤسسات على رسم السياسات، واتخاذ القرارات السليمة، والعمل على تحسين وتطوير أداء هذه المؤسسات، وتقديم خدماته بكفاءة وإخلاص.

مادة (39): الحرص الشديد في استخدام موارد المؤسسة التي ينتسب إليها وفي الأغراض المخصصة لها فقط.

مادة (40): السعي الدائم والمستمر للارتقاء بالكفاءة المهنية، والتنمية الذاتية، للأخصائي الاجتماعي، مع الاستفادة من الموارد الموجودة في المؤسسة التي ينتسب لها، وفقاً للقواعد المتبعة.

مادة (41): الحرص على تحقيق التجانس والتوافق بين العاملين في المؤسسة التي ينتسب إليها، والمساهمة في مكافحة أي شكل من أشكال التمييز في المعاملة فيما بينهم.

مادة (42): بذل المساعدة لتقويم مسار المؤسسة التي ينتسب إليها إذا ما تبين له بأن فلسفتها والإجراءات التي تتبعها مع العملاء، لا تتفق مع القيم الإنسانية وتتعارض مع الأخلاقيات المهنية، واللجوء إلى ترك العمل في المؤسسة في حال عجزه عن تقويم هذا المسار.

الفصل الخامس :- المسئوليات الأخلاقية للممارس تجاه المهنة.

لحفاظ على تكامل ونزاهة مهنة العمل الاجتماعي وسياساتها وتكريس أخلاقياتها وتحقيق رسالتها يجب الالتزام بالآتي :

مادة (43): تأكيد ودعم مكانة وكرامة المهنة، من خلال المحافظة على فلسفتها وأهدافها ومبادئها وأخلاقياتها، والسعي لمنع مزاولتها من قبل الممارسين غير المؤهلين، سواء في المؤسسات الحكومية أو الأهلية أو الخاصة.

مادة (44): الحرص على تطوير المعارف العلمية والمهارات المهنية للعاملين بمهنة العمل الاجتماعي، ومتابعة المعارف المستجدة والأساليب المستحدثة بما يخدم العملاء والمؤسسة والمجتمع.

مادة (45): العمل على تطوير صياغة آليات السياسات الاجتماعية، بما يرتقي بالمهنة ويعلي من شأنها.

مادة (46): في حالة ارتكاب أي من العاملين بمهنة العمل الاجتماعي لفعل غير أخلاقي متجاوزاً أخلاقيات المهنة، يجب اتخاذ الإجراءات المناسبة من خلال القنوات الرسمية، وتوقيع ما تراه هذه الجهة مناسباً من عقوبات معنوية قد تصل في بعض الأحيان إلى منعه من مزاوله المهنة.

الفصل السادس :- المسئوليات الأخلاقية للممارس تجاه المجتمع .

إن المساهمة في الرفاهية العامة للمجتمع، والسعي لتقديم الخدمات الاجتماعية لأكبر قطاع ممكن من الجمهور، والارتقاء بالأساليب المهنية التي تحترم كرامة المجتمع بأفراده وجماعاته، يعتبر ذلك مسئولية أخلاقية تقع على عاتق ممارسي مهنة العمل الاجتماعي تجاه المجتمع الذي يعيشون فيه، وذلك من خلال :

مادة (47): السعي وبذل الجهد لتوفير المصادر والخدمات والفرص لكل من يطلبها من الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات والمساهمة في العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية.

مادة (48): الالتزام بالسعي والمساهمة في منع كافة أنواع التمييز ضد أي شخص أو جماعة على أساس العرق، اللون، الجنس، السن، الدين، الاعتقاد السياسي، الإعاقات بفئاتها المختلفة، أو أي أفضليات شخصية واعتبارات للحالة أو المكانة الاجتماعية.

مادة (49): تشجيع المشاركة الواعية من قبل الجمهور في صياغة السياسات الاجتماعية واستحداث المؤسسات التي تسهم في رفع شأن المهنة بروح من التعاضد والتكامل.

مادة (50): المساهمة في نشر الثقافة والقيم الجديدة المترتبة على التطورات الإقليمية والدولية، وبما لا يتعارض مع القيم الدينية والبيئة الثقافية والاجتماعية.

مادة (51): الالتزام بأصول الممارسة المهنية الخاصة بالعمل مع المجتمع، كأحد طرق العمل الاجتماعي، من حيث المبادئ والفلسفة وآليات العمل، بما في ذلك تطوير الموارد المتاحة، واستثمارها لخدمة المجتمع.

الفصل السابع :- المسئوليات الأخلاقية في إطار البحوث والدراسات النظرية

تحدد المسؤولية الأخلاقية لممارسة مهنة العمل الاجتماعي في إطار البحث العلمي بالالتزام بأصول ومنهجية البحث والدراسة العلمية، من خلال:

مادة (52): اخذ الموافقة الرسمية من الأطراف المعنية بالدراسة.

مادة (53): التأكد من موافقة جميع المشاركين في البحث طواعية، وعن دراية ووعي بأهداف واستخدامات البحث، مع الاحترام الكامل لخصوصية وكرامة المبحوثين، واستئذانهم في عرض نتائج البحث.

مادة (54): العمل على توفير الحماية للمشاركين من المضايقات والمساءلات القانونية، وضمان سرية المعلومات، وعدم استخدامها لغير أغراض البحث العلمي.

مادة (55): الحرص على احترام آراء المبحوثين، وعدم التعالي عليهم أو إحراجهم أو الإساءة إليهم.

مادة (56): اعتماد المنهجية العلمية في التحليلات والاستنتاجات لمعطيات الدراسة أو البحث الذي يقوم به، والالتزام بالموضوعية، وأصول البحث العلمي.

مادة (57): ينبغي على الأخصائي الاجتماعي المشارك في الدراسات والبحوث أن يراعي بعناية النتائج المحتملة وعواقب الدراسة على المجتمع.

الباب الثالث: مبادئ عامة:

مادة (58): يتم مراجعة بنود هذا القانون كلما دعت الحاجة لذلك في ضوء ما يستجد من ظروف وممارسات تستوجب تعديل بنوده.

مادة (59): يعتبر هذا القانون الأساس الذي تستند إليه ممارسات العاملين بمهنة العمل الاجتماعي بمصر، سواء في القطاع الحكومي أو الأهلي أو المشترك أو التطوعي.

مادة (60): على العاملين في مجال مهنة العمل الاجتماعي الاطلاع على هذا القانون والإقرار بما جاء فيه.

مادة (61): يعاقب من يخل بأحد مواد وبنود القانون طبقاً لنصوص الدستور المصري وقانون العقوبات.

مادة (62): يعمل بالقانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

قائمة المراجع:

1. الميثاق الأخلاقي للخدمة الاجتماعية الصادر من الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين بالولايات المتحدة الأمريكية (NASW), 1979م.
2. رابطة الاجتماعيين الكويتية, الميثاق الأخلاقي للأخصائيين الاجتماعيين بدولة الكويت, 2013م.
3. الدستور الأخلاقي الأمريكي (NASW, 1999).
4. الدستور الأخلاقي البريطاني (BASW, 2003).
5. الدستور الأخلاقي الكندي (CASW, 1994).
6. الدستور الأخلاقي الاسترالي (AASW, 1999).
7. عبد العزيز عبد الله البريثن: نحو تصور لصياغة دستور أخلاقي عربي للخدمة الاجتماعية.
8. AASW (1999). *Code of ethics*. Canberra: Australian Association of Social Workers.
9. BASW (2003). *Code of ethics for social work*. Birmingham: British Association of Social Workers.
10. CASW (1994). *Code of ethics*. Ottawa: Canadian Association of Social Workers.
11. Jamal, K. and Bowie, N. (1995). *Theoretical consideration for a meaningful code of ethics*. Journal of Business Ethics, 14, 703-714.
12. NASW (1999). *Code of ethics of the National Association of Social Workers*. Washington, DC: National Association of Social Workers.
13. Reamer, F. G. (2000). 'Ethical Issues in Direct Practice', in P. Allen-Meares and C. Garvin (eds). *The handbook of social work direct practice*. California: Sage Publication, Inc.
14. Reamer, F. G. (1997). *Ethical standards in social work: The NASW code of ethics*. Encyclopedia of Social Work, 19th edition. Washington, DC: National Association of Social Workers.
15. Reamer, F. G. (1994). *Social work malpractice and liability*. New York: Columbia University Press.